وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي على الأمن في الدول المغاربية: مالي أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة :

– حواء برحال

إشراف الأستاذ الدكتور:

– حسين قادري

الاسم واللّقب	الدّرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة حاج لخضر– باتنة1	رئيسًا
أ.د/حسين قادري	أستاذ التليم العالي	جامعة حاج لخضر– باتنة1	مقرّرًا ومشرفًا
أ.د/رفيق بوبشيش	أستاذ التعليم العالي	جامعة حاج لخضر– باتنة1	مشرفا مساعدا
د/فريال منايفي	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3	عضوًا مناقشًا
د/محمد رفيق العايب	أستاذ محاضر أ	جامعة سوق أهراس	عضوًا مناقشًا
د/عبد الوهاب لوصيف	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوًا مناقشًا

الموسم الجامعي 2024/2023

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم باسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور قادري حسين الذي كان بمثابة أب لي، والذي أنار دربي في العلم ووجهني..شكرا لك أستاذي أنت قدوتي في طيبتك ونشاطك ومستواك العلمي.

الشكر موصول لكل أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة عملي هذا،

وشكرا لكل من ساعدني في إعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

أنوي هذا العمل صدقة جارية لأبي وأمي الغاليين الذين لطالما شجعاني على بلوغ مراتب عليا في العلم، وأنويه صدقة جارية على روحيهما. كما أنويه صدقة جارية لأمي الثانية عقيلة.

إلى أبي الثاني عبد الله وأمي سعاد.

إلى كل إخوتي وزوجاتهم وأبنائهم...إلى عزيزة التي تقاسمت معي عناء البحث.

إلى رانيا التي أرى فيها المستقبل...

إلى زوجي الكريم الذي لطالما حرص على توفير كامل الظروف الملائمة لأنجز هذا العمل.

إلى آية وإيمان وآدم فلذات كبدي وسبب وجودي.

إلى كل الأحبة والأصدقاء..إلى كل طالب علم...

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى كشف العلاقة الموجودة بين الوضع الأمني المعقد والمتأزم في مالي وكذا الفشل الدولاتي فيها والأمن الشامل أي الأمن متعدد القطاعات في الدول المغاربيّة، وكذلك تحليل أبرز الأسباب المباشرة والحركيات السببية لفشل الدولة في مالي، لذا تقوم هذه الدراسة على متغيرين أساسيين أحدهما مستقل وهو الفشل الدولاتي في مالي، ومتغير تابع هو الأمن الشامل في دول المغرب العربي والمقصود به الأمن في جل القطاعات على المستوى المحلي للدول المغاربية، دون إغفال القضايا المشتركة بين الدول المغاربية وأهمها الهواجس الأمنية المشتركة بينها، فبناءا على ما سبق يتم اختبار مجموعة من الفروض التي تتكهن بوجود علاقة عضوية بين المتغيرين سابقي الذكر، وذلك بناءا على مجموعة من العوامل والمؤشرات الظاهرة والمضمرة.

بغرض تحليل الإشكال المطروح وتتبع فروض الدراسة تستغل مجموعة من أدوات التحليل الملائمة لطبيعة الدراسة، حيث تم الاعتماد في التحليل على مفاهيم تحليلية أساسية كالأمن الشامل والدولة الفاشلة، ومجموعة من المقاربات التحليلة تفسر مسارات وتداعيات الفشل الدّولاتي على الجوار الإقليمي، بالإضافة إلى الاعتماد على حالة دولة مالي بما أنها مصنفة بين أفقر الدول في العالم كما أنها تتصدر قوائم الدول الفاشلة في العالم.

توصلت الدراسة إلى تأكيد وجود علاقة بين الفشل الدّولاتي في مالي والأمن الشامل في دول المغرب العربي، وكان ذلك بناء على تحليل الأسباب الكامنة وراء الفشل الدولاتي والعوامل التي ساهمت في تسهيل انتقال التهديدات الأمنية من مالي إلى الدول المغاربية. وتلخصت أهم النتائج التي تم التوصل إليها في أن أهم أسباب الفشل الدولاتي في مالي راجع إلى طبيعة بناء الدولة الحديثة فيها، والتي لم تنفصل عن إرادة المستعمر آنذاك إضافة إلى الطبيعة الإثنية التعددية التي حالت دون تبني نظام حكم ديمقراطي توافقي بسبب النزاع المزمن بين مختلف الجماعات الإثنية، ما أنشا دولة غير فعالة في السيطرة على ما يحدث داخل إقليمها ولا على ما يعبر حدودها.

أما من الناحية المغاربية حال الانشقاق الذي يميز علاقات الدول المغاربية دون التعامل ككتلة مع التهديدات الأمنية القادمة من التخوم الجنوبية. إضافة إلى ما سبق تم التوصل إلى أن العامل الخارجي أحد أهم أسباب فشل الدولة المالية، بالرغم من أن أغلب مقاربات القضاء على الفشل الدولاتي تبادر بها الدول الأجنبية، وهيمقاربات لم تكن ذات نتائج تذكر وأن مقاربة محلية ملائمة للبيئة المحلية هي ما تحتاجه مالي للخروج من حلقة الفشل.

Abstract

This study aims to investigate the correlation between the complex tense security situation and state failure in Malie and how it affects the overall security of the Maghreb region.

This includes analyzing the primary causes of Mali's state failure while considering the collective issues between the two variables, such as mutual security concerns.

To accomplish this, we will be focusing on two fundamental variables: Malian failure as the independent variable and the global security of Maghreb State as the dependent variable. Furthermore, we have selected a set of hypotheses to determine if there is an organic relationship between the two variables based on a range of factors and indicators, both apparent and implied.

A set of analysis tools focused on global security, asymmetric threats, and failed states was utilized to investigate the research question and test hypotheses. In addition, a range of analytic theoretical approaches is chosen to explain pathways and influences of state failure on neighbor regions. The research relied on Mali as a study case as it is ranked among the world's poorest countries and tops the failed states index list.

A study of the causes of state failure in Mali and the factors that enable security threats to spread from Mali to Maghreb states confirms the link between Mali's failure and the global security of the Maghreb.

According to the study, the colonizer's will and interests influenced Mali's unsuccessful state-building process. Furthermore, the diverse ethnic groups within Mali have made the situation even more complex. As a result, Mali has been unable to handle its internal and external affairs effectively. On the other hand, the divisions between Maghreb states have prevented them from acting together to counter security threats from the south.

Apart from the points discussed earlier, it has been determined that external factors play a critical role in Mali's failure. Despite numerous attempts by international actors to support state-building in Mali, they have yet to address the underlying issues successfully. Therefore, the study highlights the need for a locally-driven approach to break the pattern of failure.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الدولة الفاشلة والأمن

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية ونظرية للدولة الفاشلة

المطلب الأول: التطور التاريخي لظاهرة ومفهوم الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: تعريف الفشل الدولاتي والمفاهيم المشابهة له

المطلب الثالث: خصائص الدولة الفاشلة ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للفشل الدّولاتي

أولا: المقاربة الوظيفية للفشل الدولاتي

ثانيا: المقاربة المؤسساتية للفشل الدولاتي

ثالثا: مقاربة العجز عن مراقبة الإقليم

رابعا: مقاربة تركيبية

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية ونظرية لظاهرة الأمن

المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن والتهديد الأمني اللاّتماثلي

المطلب الثاني: التحليلات النظرية لظاهرة الأمن

المبحث الثالث: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين الفشل الدّولاتي والأمن

المطلب الأول: مفرزات الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: مقاربات القضاء على معضلة الفشل الدولاتي

الفصل الثاني:

الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي: دراسة في المؤشرات والأسباب

المبحث الأول: واقع الفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: خصوصية الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنيّة والثروات المادية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: مسار بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي وأزماتها

المطلب الثالث: التنافس الدولي في الساحل الإفريقي

المطلب الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: حركيات ومصادر الفشل الدولاتي في مالي

المطلب الأول: الخصوصية المالية بين التركيبة الإثنيّة والموارد الباطنية والموقع الجغرافي

المطلب الثاني: مظاهر الفشل الدولاتي في مالي

المطلب الثالث: الأسباب الداخلية والخارجية للفشل الدولاتي في مالي

الفصل الثالث:

الوضع الأمني الشامل في المغرب العربي

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الأمنية المغاربية

المطلب الأول:التعريف بالموقع الجغرافي والمقومات المادية للمغرب العربي

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المغرب العربي ومصادرها

المطلب الثالث: العلاقات البينية لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: موقع الساحل الإفريقي في الحسابات الأمنية لدول المغرب العربي

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات بين المغرب العربي والساحل الإفريقي

المطلب الثاني: مجالات وعوامل الارتباط بين الأمن في المغرب العربي والأزمة في مالي

الفصل الرابع:

تداعيات الفشل الدّولاتي في مالي على أمن الدول المغاربية ومستقبل الأزمة المالية

المبحث الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على الأمن الشامل في دول المغرب العربي

المطلب الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين الإقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية

المطلب الثاني: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين السياسي والأمني في الدول المغاربية

المطلب الثالث: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على القضايا المغاربية المشتركة

المبحث الثاني: مقاربات وآليات مواجهة التهديدات الأمنية في مالي

المطلب الأول: المشاريع والترتيبات الأمنية المغاربية المشتركة تجاه الأزمة في مالي

المطلب الثاني:المبادرات والمشاريع الأمنية الإفريقية تجاه الأزمة في مالي

المطلب الثالث: المبادرات والمشاريع الأمنية الأممية تجاه الأزمة في مالي

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الأزمة في مالي وتداعياتها على الأمن الشامل في المغرب العربي

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع الأمني الراهن في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

المطلب الثاني: سيناريو تحسن الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

المطلب الثالث: سيناريو تراجع الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن المغاربي الشامل

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

يتميز النسق الدولي بالتأثير المتبادل بين مختلف أنساقه الفرعية، لاسيما وأن النظام الدولي الراهن قد شهد ظواهر، في الغالب هي ظواهر مستجدّة فقط وليست جديدة، بالإضافة إلى بروز عوامل لم تكن موجودة ومؤثّرة من قبل، هذه الظواهر قرّبت فواعل النسق الدّولي من بعضها البعض أكثر ممّا سبق، واختزلت الزمن والمسافة بينها، كما أفرغت مفهوم حدود الدولة القومية من محتواه ومن ثم مفهوم الدولة في ذاته.

عقدت العلاقات الاعتماديّة عالية الوتيرة التي يشهدها النظام الدولي الحالي، من قدرة الدولة على مراقبة حدودها وضبط ما يعبرها، فكما تنتقل السلع والأشخاص وكذا الأفكار أحيانا بلا رقابة، تعبر بعض العمليات كذلك حدود الدول القومية دون قدرة الدول على إيقافها، مثل النشاطات الإجرامية وكل ما ينطوي تحت مسمّى التهديدات الأمنية، تساهم هذه الفعاليات الدولية الناشطة في عدة مجالات في حركية النسق الدولي وفق مصالحها، وبما أنها صارت منكشفة على بعضها البعض وحساسة لسلوكيّات وأفعال بعضها البعض، فإن التحالفات الناشئة بينها صارت أمرا طبيعيا يعكس ثنائية: تراجع دور الدولة لصالح فواعل غير دولاتية.

جدير بالذكر أن ما يميز بعض الأقاليم الفرعية في النظام الدولي، هو انعدام الاستقرار بسبب كثرة فواعله من جهة، وتغير طبيعتها وحدود الأدوار التي تلعبها على المستوى الدولي، ما كان سببا مباشرا في ظهور أنواع كثيرة من التهديدات الأمنية اللاتماثلية، مست بالعديد من المجالات وعلى عدة مستويات، لذا فإن مفهوم التهديد الأمني قد اكتسى صبغة جديدة في النظام الدولي الحالي، فقد صار مجهول توقيت الوقوع والمصدر، كما لم يعد القرب الجغرافي عاملا محددا في سرعة وسهولة انتقال التهديدات الأمنية، بل هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا على انتشار التهديدات الأمنية وانتقالها إلى دول ومناطق أخرى، من بينها تطور تكنولوجيات الاتصال بين الشعوب وهشاشة الدول.

جعلت كل هذه الحركيّات الموضوعية والذاتية مجتمعة، من مهمة الدولة في صياغة مقاربة أمنية لمواجهة هذا الجيل الجديد من التهديدات الأمنية بصفة منفردة صعبا؛ إذ تتطلب بعض الظواهر المهددة لأمن الفرد والدولة تعاملا متعدد الأطراف، لذا وجدت بعض الدول نفسها مضطرة للتعاون مع الدول المصدر للتهديدات الأمنية من جهة، ومع الهيئات الإقليمية والدولية ومنظمات غير حكومية

مختصة من جهة أخرى.

تمركز التعاون متعدد الأطراف في قضية الحد من انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العالم، وذلك من خلال تبادل الخبرات التقنية في هذا المجال، وكذا المساهمة في صياغة الآليات الدولية والإقليمية الكفيلة بالحد من انتشار هذه التهديدات، وانتقالها إلى مناطق أخرى وإن كانت بعيدة عن الإقليم مصدر التهديد.

يعد المغرب العربي إقليما متميزا من حيث موقعه الجغرافي كبوابة لثلاث قارات، هي إفريقيا وأوروبا وآسيا إضافة إلى أنه جسر بين الشمال والجنوب، لذلك يعتبر من بين الدول المنكشفة على التهديدات الأمنية الصادرة عن بعض المناطق المجاورة له، من هذا المنطلق فالمغرب العربي مهم بالنسبة لأمن الدول الواقعة على تماس مباشر معه، في المقابل تحضى تلك الدول بدور أساسي في تعريف الدول المغاربية لأمنها.

يقع الساحل الإفريقي على التخوم الجنوبية للمغرب العربي، ويعد حلقة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وشمالها، كما يمتد من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي، ويعتبر الساحل الإفريقي على أحد أهم مصادر التهديدات الأمنية للنظام الدولي، وكذلك للدول والأقاليم المجاورة له؛ لذا صارت دول المغرب العربي معنية هي الأخرى بهمومه وهواجسه الأمنية، على قدر اهتمامها بشؤونها الأمنية الداخليّة، وهنا كان المغرب العربي أحد الفواعل الرئيسية في مسار القضاء على التهديدات الأمنية النابعة من الساحل الإفريقي، خاصة وأنه يعرف من قبل القارة الأوروبية على أنه شريط عازل لما هو قادم من إفريقيا جنوب الصحراء.

انطلاقا من هذه الخلفية لتعريف الدول المغاربية في إطار مكافحة التهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي؛ جاءت هذه الدراسة لتدرس موقع الدول المغاربية بناءا على التهديد الأمني في الساحل الإفريقي، وما إن كانت هناك علاقة تأثير وتأثر بين المتغيرين "أمن دولاتي مغاربي" و"تهديد أمني نابع من الساحل الإفريقي"، وبالتحديد من مالي وهي الحلقة الأضعف في الساحل الإفريقي على إعتبار أنها أكثر الدول فشلا في المنطقة وفقا لتقارير الصندوق من أجل السلام، هذا إضافة إلى كونها تتقاسم حدودا كبيرة مع دولتين مغاربيتين هما موريتانيا والجزائر، وهو ما شكل سببا لإختيار مالي كحالة دراسة.

أهمية الموضوع:

تتجلّى أهمية الموضوع غالبا في مستويين أساسيين، عملي وعلمي حيث تتلخص الأهمية العملية له في مايلي:

– تحليله لإشكالية تتمحور حول إدراك موقع المغرب العربي في المعادلة الأمنية للساحل الإفريقي، الذي يعد أحد أبرز بؤر التوتر في النظام الدولي، لذا فإن الاهتمام بالتهديدات الأمنية الصادرة عن دول متاخمة لدول المغرب العربي، يجعلنا على دراية بالحدود الأمنية للإقليم المغاربي؛ ومن ثم يفيد هذا الموضوع صناع القرار، من حيث أن المواضيع المماثلة تشكل أرضية يبنون عليها القرارات الأمنية لدولهم.

– تكمن الأهمية العملية لهذا الموضوع أيضا في كونه يبرز مدى أهمية وإيجابية مواجهة دول المغرب العربي لتهديدات أمنية مشتركة؛ حيث ستختبر هذه الدراسة فرضية مفادها أن التهديدات الأمنية المشتركة بين مجموعة من الدول قد تساعد على تفعيل التنسيق الأمني بين هذه الدول، ما قد يشكل مستقبلا –أي بعد تعقّد العلاقات بين هذه الدول وانتشارها لكل المجالات– ما اصطلح عليه **باري بوزان** B.Buzan و**أويل ويفر** O.WÆVER بالمركب الأمني الإقليمي Regional security complex حيث يجعل توحد الهموم الأمنية لمجموعة من الدول نوعا من التكتل الأمني.

– أما الأهمية العلمية للموضوع فتكمن في تحليله –على المستوى النظري– للعلاقة بين متغيرين هما "الفشل الدولاتي" و"التهديد الأمني اللاتماثلي" الآتي من وراء الحدود، وبالتحديد التهديد الأمني النابع من دول الجوار، فالنجاعة العلمية لأي موضوع كانت نابعة من قدرته على حل المشكلات الحقيقية التي تواجه المجتمعات عموما.

أهداف الدراسة:

تنبع أهداف الدراسة من أهميتها ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تحليل البيئة الأمنية للمغرب العربي ومن ثم التعرف على حدوده الأمنية وامتدادها.
- ✓ التعرف على العوامل المتدخّلة في صياغة السياسات الأمنية المغاربية.
- ✓ رصد انعكاسات الأوضاع الأمنية المتأزمة للأقاليم المجاورة للمغرب العربي، على أمن الدول المغاربية، وحتى على بعض القضايا المشتركة بين المغاربة ككل.

✓ اختبار فرضية "مساهمة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجه كل الدول المغاربية في تفعيل التنسيق الأمني بينها".

✓ التعرف على مدى مساهمة الدول المغاربية في صياغة السياسات والمشاريع الأمنية الخاصة بدول الساحل الإفريقي.

أسباب اختيار الموضوع:

تعتبر أسباب اختيار هذا الموضوع انعكاسا لأهميّته والأهداف المتوخّاة من دراسته، والتي لا تخرج عن نوعين من الأسباب هما الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية:

- **الأسباب الموضوعية:** التي تتجلى عموما في فجوة أكاديمية مضمونها قلة الدراسات العلمية، التي تدرس العلاقة بين متغيري الدولة الفاشلة والأمن بمفهومه الواسع من منظور الدول المغاربية، إذ غالبا ما تدرس التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية التي ترى فيها تهديدا مباشرا لأمنها، وتنتقل إليها عبر المغرب العربي؛ لذا لم يخرج الاهتمام بدول المغرب العربي في هذا الإطار، أي عن كونه معبرا للتهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي.

يوجد طموح أكاديمي ملح يتعلق بإدراك ما تفرزه منطقة الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية لا تماثلية على أمن دول المغرب العربي، ومن ثم كان لزاما علينا البحث والتقصي عن امتداد الحدود الأمنية للإقليم المغاربي، أو بالأحرى للدول المغاربية كل على حدى، ومثل هذه الدراسات ما يمكن أن يوفر منطلقا فكريا لصناع القرار، لاتخاذ الإجراءات اللاّزمة لمكافحة التهديدات التي تواجه دولهم وأقاليمهم، ما يبين النجاعة العلمية لمثل هذه الدراسات.

- **الأسباب الذاتية:** نابعة من تأثر الباحث الأكاديمي بالبيئة التي ينتمي إليها، ويطمح غالبا لإعطائها النصيب الأكبر من اهتماماته الأكاديمية، بهدف البحث عن مكامن الضعف والخلل من أجل محاولة القضاء عليها، لأن الباحث في النهاية ابن بيئته وينتمي إلى دولته، ومن ثم إثراء المكتبة بهذا النوع من الدراسات الأكاديمية الذي يهتم ببيئة الباحث، والحث على المواصلة في ذات النهج.

الدراسات السابقة:

تساهم الدراسات السابقة في الفهم الجيد للموضوع، كما تساهم في معرفة الفجوة العلمية، فيه ومن ثم تساعد على طرح سؤال جدير بإيجاد إجابة له، فالدراسات السابقة تنتهي بإثارة التساؤلات حول الموضوع، الواقع أن الدراسات المتخصصة في القارة الإفريقية، كانت قليلة باللغة العربية حتى بداية القرن الحالي، حيث بدأ الإهتمام بالقضايا الإفريقية على أنها مصدر التهديدات الأمنية في كل العالم، وفي المقابل هي مصدر للموارد الأساسية، وهو ما يبرر الاهتمام الدولي بشؤون القارة، على عكس الدراسات باللغتين الفرنسية والانجليزية، والتي انصب الاهتمام فيها عموما على اعتبار الدولة الفاشلة تهديدا أمنيا عالميا، وكان ذلك بعد الحرب الباردة.

من بين هذه الدراسات كتاب **لحمدي عبد الرحمان**، بعنوان **الدولة المستحيلة في إفريقيا: مسارات متناقضة**، نشر هذا الكتاب عام 2020، تطرق فيه المؤلف لأسباب فشل بناء الدولة في إفريقيا، وأيضا أسباب الفشل الوظيفي للدولة الإفريقية، والتي عزاها إلى ضرورات توسع المصالح الغربية في القارة الإفريقية، والتي تجلت في مسار بناء الدولة الحديثة في إفريقيا حيث عكست التناقضات بين المصالح الأجنبية والمصالح المحلية، وكانت النتيجة التي توصل إليها الكاتب هي أن الدول الفاشلة ما هي إلا نتاج تطور العولمة الليبيرالية.

كتاب آخر لـ **عبد الودود ولد الشيخ**، بعنوان **القبيلة والدولة في إفريقيا**، حيث حدد هذا المرجع طبيعة العلاقة بين الدولة الحديثة والمؤسسات الاجتماعية التقليدية للدولة في افريقيا، يساعد هذا المرجع على إدراك وفهم الحركيات التاريخية للفشل الحالي لدولة مالي، والتي أرجعها الكاتب إلى مسار بناء الدولة الحديثة في مالي، الذي سيطرت على متغيراته الدولة المستعمرة بغرض إبقاءها مرتبطة بمنظومة مصالحها في المنطقة.

مقال **لمهدي تاج**، منها Sécurité et stabilité dans le Sahel africainحيث تطرق فيه للوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي وعن سماته العامة التي يسودها انعدام الاستقرار.

تناول مقال لـ **جيري Giri. J** بعنوانle sahel demain catastrophe ou rennaissance، والذي تناول فيه كاتبه الجدلية بين اعتبار الساحل الإفريقي مصدرا وسببا مباشرا لانعدام الاستقرار في العالم، أم أنها مصدر للرفاه لما تنطوي عليه من موارد، وتوصل إلى أن الساحل الإفريقي بالرغم من غناه بالموارد الأولية، إلا أنه مصدر تهديد أمني للنظام الدولي ككل.

جاء في مجموعة من الدراسات التي قام بها **روبرت روتبيرغ Robert I.Rotberg**، الأولى بعنوان **The new nature of Nation-State failure** نشرت عام 2002 في مجلة **The Washington Quaterly**، تطرق فيها **روتبيرغ** للتعريف بالدولة الفاشلة على المستوى النظري كما حدد طبيعتها من خلال حركيات ومصادر فشلها وأخرى بعنوان **Nation-stste failure: a reccuring phenomenon?** نشرت عام 2006، وتناول من خلاله صاحب المقال أسباب ظاهرة الفشل الدولاتي، حيث شكل المقالين مصدرا للإطار النظري للأطروحة، فقد كان من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال دراساته هو العجز الوظيفي للدولة، الذي شكل أحد مقاربات تحليل الفشل الدولاتي في العالم.

الملاحظ أن الأدبيات السابقة لم تهتم كثيرا في البداية بمفرزات الدولة الفاشلة، بقدر اهتمامها بأسبابها والعوامل المؤدية إلى الفشل ومن ثم الإنهيار، وفي مرحلة ثانية بدأ الحديث عن التهديدات الأمنية الصادرة عن هذه الدول الفاشلة، الفجوة هنا هي في الإهتمام بتأثيراتها على جوارها وهو ما عملت هذه الأطروحة على إثرائه.

إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق يبدوا أن الساحل الإفريقي لطالما عُرِّف على أنه مصدر عالمي للتهديدات الأمنية، إضافة إلى أن الوضع الأمني المتردي في المنطقة يعود بالنظر إلى مجموعة من العوامل المعقدة المتاحة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وهنا نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ **ما هي انعكاسات التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي على الأمن الشامل الدول المغاربيّة؟**

لتحليل هذه الإشكالية، ستتم الاستعانة بمجموعة من التساؤلات والفرضيات الفرعية، وهي كالآتي:

التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالدولة الفاشلة وما هو التهديد الأمني اللاّتماثلي؟وما هي عوامل اختراقه للحدود القومية؟
2. ما هي محددات البيئة الأمنية للدول المغاربية على المستوى الوطني والإقليمي؟

3. ما هي أهم التهديدات الأمنية التي تفرزها منطقة الساحل الإفريقي؟

4. ما هي انعكاسات التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن الشامل للدول المغاربية؟

الفرضية المركزية:

- ✓ كلما زادت عدم فعالية دولة مالي في مراقبة حدودها كلما زادت وتيرة انتقال التهديدات الأمنية اللاتماثلية إلى دول المغرب العربي.

الفرضيات الفرعية:

1. كلما زاد التقارب الجغرافي بين الأقاليم، زادت وتيرة انتشار التهديدات الأمنية بينها.
2. بما أن الدول جزء من النسق الفرعي الذي تنتمي إليه فإن بيئتها الأمنية متأثرة بما يحدث فيه.
3. كلما زادت حساسية وحدات النظام الدولي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي، كلما بادرت بمشاريع أمنية وانخرطت في أخرى للحد من انتشار هذه التهديدات.
4. كلما زادت درجة تهديد الأمن الشامل لدول المغرب العربي، كلما زادت وتيرة التنسيق الأمني بين الدول المغاربية.

حدود الدراسة:

تتمثل في الحدود والضوابط الزمانية للموضوع، فالحدود المكانية له محددة انطلاقا من العنوان المقترح لهذه الأطروحة، وهي المغرب العربي والساحل الإفريقي على أنه يشكل عمقا استراتيجيا للمغرب العربي، لوقوعه على تخومه الجنوبية ومن المؤكد وجود تفاعلات بينية بين الإقليمين، على الأقل بالنظر إلى الروابط التاريخية والتجاور الجغرافي بينهما، لذا يفترض وجود انتقال للظواهر عبر الحدود، وهذه الأطروحة بصدد البحث في تأثيرات هذا الجوار، على الأمن الشامل لدول المغرب العربي.

أما عن الحدود الزمانية للموضوع فمحددة بإعلان استقلال الأزواد عن الحكومة المركزية في باماكو في أفريل 2012، خلال هذه الفترة شهدت المنطقة تزايدا كبيرا في وتيرة ونشاط التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وفي المقابل تزايد أيضا النشاط الدبلوماسي متعدد الأطراف، كما جاء على إثر

انفصال الأزواد التدخل العسكري الفرنسي، الذي كانت له مفرزات خاصة على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ككل، لذا تشكل هذه الفترة مناسبة للدراسة بما أنها شهدت نشاطا إجراميا على عدة مستويات.

المقاربة المنهجية والنظرية للدراسة:

تتمثل هذه المقاربات في أدوات التحليل المستغلة في الدراسة، من مفاهيم تحليلية أساسية إضافة إلى المقاربات النظرية الأساسية لتحليل الإشكالية المطروحة، وكذا مناهج الدراسة فأمّا المفاهيم التحليلية المركزية للدراسة، فهي أساسا مفهوم الأمن ومفهوم التهديد الأمني اللاّتماثلي، والدولة الفاشلة وقد تم ضبط المفاهيم الإجرائية للأطروحة، في الإطار المفاهيمي والنظري لها، وذلك بما تقتضيه الإشكالية المطروحة والهدف من هذا العمل، إضافة إلى المفاهيم المركزية للدراسة تم تحديد المقاربة النظرية المناسبة لتحليل إشكالية الدراسة، والكشف عن مسبباتها وحركياتها.

تناولت المقاربة النظرية للدراسة المقاربات النظرية للظاهرة الأمنية، ومفهوم الأمن الموسع والمضامين الحديثة له حتى نتمكن من تفسير المقصود بمفهوم "الأمن الشامل المغاربي"، بالإضافة إلى ضبط مفهوم التهديد الأمني اللاتماثلي، وتم التطرق لأهم المقاربات النظرية للفشل الدولاتي، التي تحدد أسباب ومسارات فشل الدول، وأخيرا تم التطرق لمقاربة نظرية تشرح العلاقة بين متغيري الدولة الفاشلة والأمن الشامل أو الأمن القطاعي.

إضافة إلى المفاهيم والمقاربات النظرية تم الاعتماد أيضا على مجموعة من المناهج الضرورية لتحليل الموضوع، وأولها **المنهج الوصفي** الذي يخدم الدراسة في وصف الوضع الأمني الشامل لدول المغرب العربي، وأيضا المشهد الأمني في الساحل الإفريقي ومالي كحالة للدراسة، حيث يساعدنا هذا المنهج في تجميع المعطيات الضرورية، لتحليل الإشكال المطروح وكان ذلك في الفصلين الثاني والثالث، كذلك **المنهج التاريخي** حيث تم التطرق لبعض المحطات التاريخية في التاريخ السياسي لمالي، وللنزاعات الحدودية للدول المغاربية، كما تم التطرق لكرونولوجيا التهديدات الأمنية التي ظهرت بعد الحرب الباردة، كالتهديد الإرهابي وتاريخ نشاطه في المغرب العربي والساحل الإفريقي، كذلك استعمل المنهج التاريخي عند الحديث عن التدخل العسكري الفرنسي في الفصلين الثاني والثالث، لذا تكمن أهمية المنهج التاريخي في كونه يساعد على تجميع المادة الأولية المساعدة على تحليل الإشكال المطروح.

أما منهج **تحليل المضمون** فقد استغل عند الحديث عن المشاريع والمبادرات الأمنية، تجاه الأزمة في مالي في الفصل الرابع، أما **منهج دراسة الحالة** فقد استعمل عند دراسة حالة مالي كمثال

عن الدولة الفاشلة، في الساحل الإفريقي وعند استغلال منطقة الساحل الإفريقي كمثال صارخ عن الدولة الفاشلة في العالم، وكذلك دراسة حالة المغرب العربي كإقليم مجاور لدولة فاشلة بين الفصلين الثاني والثالث.

تبرير خطة البحث:

لتحليل هذا الموضوع تم اعتماد خطة قوامها أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث تضمنت المقدمة طريقة البحث وأدواتها ومناهجها والتساؤلات والفرضيات المقترحة لتحليل الإشكالية، وخصص **الفصل الأول** للإطار الإيتيمولوجي والنظري للدراسة، فمن الضرورة الأكاديمية ضبط المقصود من المفاهيم المركزية في الدراسة، وهي الدولة الفاشلة والأمن المغاربي وهو أمن قطاعي أو شامل، انعكس عن توسيع مضمون الأمن، بالإضافة إلى ضبط المقاربات النظرية لكل من الفشل الدولاتي والأمن، بغرض صياغة مقاربة نظرية ملائمة لتحليل الإشكال المطروح.

خصص **الفصل الثاني** للتعريف بمتغيرات البيئة الأمنية للساحل الإفريقي، حيث تم تعريفه من حيث الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنية، وتاريخ نشأة الدولة القومية الحديثة فيه وعدة نواحي أخرى، كما تم التطرق لمتغيرات أخرى قد تفسر أسباب فشل دول المنطقة، كالتنافس الدولي فيها والتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تعاني منها دول المنطقة، ثم التطرق لأهم متغيرات المشهد الأمني في مالي بما أنها حالة الدراسة.

تناول **الفصل الثالث** متغيرات البيئة الأمنية للمغرب العربي، انطلاقا من التعريف بموقعة الجغرافي، ثم الوقوف على العلاقات البينية للدول المغاربية، دون إغفال الحديث عن الأوضاع العامة في جل القطاعات للدول المغاربية فرادى، كما تم التطرق لبعض القضايا المغاربية المشتركة، لنتوصل في الأخير إلى الحديث عن الجناح الجنوبي للأمن المغاربي، وتعريف الدول المغاربية للساحل الإفريقي ونظرتها له.

اهتم **الفصل الرابع** برصد وتحليل آثار التهديدات الأمنية في مالي على أمن دول المغرب العربي، في شتى القطاعات وذلك على المستوى الفردي والمستوى الكلي، والحديث عن مستقبل الأزمة الأمنية في مالي من خلال إقتراح ثلاث سيناريوهات، وتداعيات كل منها على الأمن الشامل المغاربي، لنخلص في **خاتمة** الدراسة إلى أهم الاستنتاجات كما تم تقديم بعض المقترحات لإنهاء الأزمة الأمنية

في مالي، وكيفية مواجهة الدول المغاربية للتهديدات الأمنية الآتية من تخومها الجنوبية، والخطة المدونة أعلاه توضح أجزاء هذه الدراسة بالتفصيل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الدولة الفاشلة والأمن

تواجه دارسي العلوم الإجتماعية عموما مجموعة من العوائق المنهجية، تتمحور أهمها حول غياب أطر نظرية متخصصة ومتفق عليها لتحليل إشكالات الظاهرة الإجتماعية، ما ينعكس سلبا على النتائج المتوصّل إليها في نهاية دراساتهم وأبحاثهم، فكيف إذا كانت الظاهرة محل الدراسة تفتقر أصلا لنظريات خاصة بها، ما يدفع بالباحثين إلى تحليل الظواهر على ضوء المسلمات المركزية للمنظورات الكبرى المسيطرة في تخصُّصاتهم، لكن هذا لا يعني عدم وجود مجهودات أو محاولات تنظيرية حول بعض الظواهر الجديدة أو المستجدة في حقل العلاقات الدولية، وإن كانت لا ترقى إلى مصاف النظريات.

هذا إضافة إلى أن التعريف بالظاهرة أو تفسيرها وتحليلها وللتنبؤ بشأن مستقبلها لا يتوقف على المحاولات التنظيرية المتخصصة فيها، وإنما تعرف الظاهرة بخصائصها ومؤشرات قياسها وأهدافها، وهو ما سيعالجه هذا الفصل من الأطروحة حيث خصص المبحث الأول للدولة الفاشلة، من ناحية ظهور المفهوم لأول مرة والتعريف بها والمقاربات النظرية المتخصصة فيها، وخصائصها ومؤشرات قياسها، بينما خصص المبحث الثاني لتحديد المقصود من مفهوم الأمن، بما يتماشى وإشكالية وهدف الدراسة، أما المبحث الثالث فقدم تحليلا نظريا لتداعيات الفشل الدولاتي على الأمن، وتقديم وصفات لمعالجة إشكالية الفشل الدولاتي، لنخلص في نهاية الفصل إلى اقتراح نموذج لتفسير العلاقة بين الدولة الفاشلة والأمن الشامل، وذلك من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية ونظرية للدولة الفاشلة

المطلب الأول: التطور التاريخي لظاهرة ومفهوم الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: تعريف الفشل الدولاتي والمفاهيم المشابهة له

المطلب الثالث: خصائص الدولة الفاشلة ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للفشل الدّولاتي

أولا: المقاربة الوظيفية للفشل الدولاتي

ثانيا: المقاربة المؤسساتية للفشل الدولاتي

ثالثا: مقاربة العجز عن مراقبة الإقليم

رابعا: مقاربة تركيبية

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية ونظرية لظاهرة الأمن

المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن والتهديد الأمني اللاّتماثلي

المطلب الثاني: التحليلات النظرية لظاهرة الأمن

المبحث الثالث: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين الفشل الدّولاتي والأمن

المطلب الأول: مفرزات الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: مقاربات القضاء على معضلة الفشل الدولاتي

المبحث الأوّل: مقاربة مفاهيمية ونظرية للدولة الفاشلة

يعالج هذا المبحث أبرز تعريفات الدولة الفاشلة وأكثرها تداولا في الأوساط الاكاديمية وكذا في دوائر صنع القرار ليخلص في نهايته إلى تعريف إجرائي للدولة الفاشلة، كما يتناول خصائصها والمؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على دولة ما أنها فاشلة أو غير فاشلة، لنتطرق للحركيات المنتجة للفشل الدولاتي من خلال المقاربات التي اقترحها الأكاديميون وكذا صناع القرار، وقبل كل هذا نعرج على ظروف نشأة ظاهرة الفشل الدولاتي والبدايات الأولى لاستعمال مصطلح الدولة الفاشلة، وتطوره على مستوى الواقع وكذا على المستوى التنظيري وما أثاره من جدل ونقاشات نظرية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لظاهرة ومفهوم الدولة الفاشلة

افترض العديد من المفكرين أن نشأة الدولة الفاشلة لا ترجع إلى نهاية الحرب الباردة، بل إلى ما قبلها بكثير، من بين هؤلاء **توركان أورمان Turkan F.Orman** الذي رأى أن الدولة الفاشلة في تطورها، مرت بثلاث موجات حيث بدأت الموجة الأولى، مع الحرب العالمية الأولى التي انهارت خلالها الإمبراطورية العثمانية، بينما تزامنت الموجة الثانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، التي أنهت المركزية الأوروبية، أما الموجة الثالثة فتزامنت ونهاية الحرب الباردة، التي صاحبها أفول الإتحاد السوفياتي وتفككه[1]، في هذه الدراسة تنحصر الحالة في الموجة الثالثة لذا سنهتم بظهور الدولة الفاشلة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لا يعني أنها ظاهرة جديدة، ولكنها على الأقل كغيرها من العديد من الظواهر الدولية مستجدّة.

يتشكل المفهوم ويتبلور مضمونه الأكاديمي، على خلفية ظروف دولية وداخلية محددة كذلك الحال بالنسبة لمفهوم الدولة الفاشلة، إذ كان نتاج مخاض مجموعة من الظواهر الدولية، اعتبرت إلى حد كبير ظواهر مفصلية في العلاقات الدولية، فالدولة الفاشلة مثلها مثل العديد من الظواهر الدولية لم تكن محل اهتمام أكاديمي، إلاّ بعد أن تجلّت معالمها على المستوى المحلي والإقليمي ثم الدّولي، لاسيما وأنها اعتبرت في العديد من المناسبات تطورا طبيعيا للدولة، التي كانت لفترة زمنية طويلة "تنظيم التنظيمات" أو أعلى المنظمات وأكثرها تنظيما، لكن في النظام الدولي الجديد –آنذاك– لم يعد

[1]- F.Orman Turkan, An analysis of the notion of a failed state **in International journal of social siences,** vol 4, n 1, jan 2016, p, 77.

لعامل التنظيم نجاعة في الحكم على كيان ما أنه دولة، وإنما ظهرت معايير جديدة مثل قدرة الدولة على أداء مهامها الأساسية، وتغطية جل الحاجات الإنسانية لسكانها، بناءا على ما سبق يبدو أن ظاهرة الدولة الفاشلة لم تكن ظاهرة حديثة، بل كانت موجودة من قبل وهي موجودة اليوم، وإن كانت بمدلولات ومضامين مختلفة باختلاف معطيات كل فترة زمنية، حيث كانت مشكلة ضعف أداء الدولة لوظائفها، والحاجة إلى إعادة النظر في مؤسساتها ووظائفها قائمة لزمن طويل، لكن بعض الأحداث الدولية ساهمت بشدة في توضيح معالم هذه الظاهرة وجعلها بارزة أكثر وأوضح من ذي قبل.

صارت الدولة الضعيفة أو الدولة الفاشلة، المشكلة الأكثر أهمية وإثارة للجدل في النسق العالمي الجديد منذ نهاية الحرب الباردة، لاسيما وأنّ هذه الدول قد ثبت عليها ارتكابها لانتهاكات خطيرة ضدّ حقوق الإنسان، ومن ثم تسببها في كوارث إنسانية كبيرة[1] ومشاكل قانونية وأمنية، فقد فجر تفكك الإتحاد السوفياتي السّابق نقاط ضعف الدولة الضعيفة في النسق الدولي، فكثر الحديث في الأوساط الأكاديمية في تسعينيات القرن الماضي، عن قضايا لجوء ونزوح الأفراد، وانتهاكات حقوق الإنسان والإبادات الجماعية، في هذه الفترة –الحرب الباردة– لم يتجاوز الفشل الدولاتي حدود الدولة أو حدود الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة الفاشلة كحد أقصى، بينما جعلت أحداث 11 سبتمبر 2001 من ظاهرة الدولة الفاشلة ظاهرة ذات أبعاد عالمية.[2]

جعلت الأحداث سابقة الذكر من التهديدات الأمنيـــة النابعـــة من الدول الفاشلة أكثر وضوحا، فليس الفقر السبب الوحيد والحصري والمباشر للإرهاب[3]، فقد أثبتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن الدّول الفاشلة تأوي الخارجين عن القانون، (ما يعرف بالجماعات الإرهابية) وهو ما شكل أكبر تهديد للدول الكبرى في النظام الدولي، هنا صار من المسلم به أن أكبر تهديد للأمن والسلم الدوليين، لم يبقى دولاتيا عسكريا واضح المصدر وتوقيت الوقوع، وإنما صار صادرا عن أكثر الدول فشلا في النسق الدولي، فأغلب الأزمات الدولية صادرة عنها ومن أمثلتها: الصومال وهاييتي وكمبوديا والبوسنة وكوسوفا ومالي ورواندا وليبيريا وسيراليون والكونغو وتيمور الشرقية.[4]

---

[1] – فرانسيس فوكوياما،**بناء الدولة**، ترجمة مجاب الإمام، ط1، الرياض، العبيكان، 2007، ص، 166.

[2] – Schoeman. A, The dilemma of the failed state thesis in post 9/11/2001 world affairs, p p, 753, 752.Sur le site: http://www.scielo.org.za/pdf/koers/v73n4/08.pdf

[3] – فوكوياماافرانسيس، المرجع السابق، ص، 11.

[4] –المرجع نفسه، ص، 166.

بات جليا لجميع الأطراف أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحول افتراض أن الدولة الفاشلة تهديد أمني إنساني لا يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة إلى تهديد أمني عالمي،[1] حيث جميع الأطراف والفواعل في النسق الدولي معرضة له، لذا صارت الدولة الفاشلة هي التهديد الأمني الأول ومصدر أغلب التهديدات الأمنية وأخطرها، فقد صارت الأزمات الداخلية التي تعاني منها الدول الفاشلة، تمس بأمن الدول الكبرى كما الصغرى، لاسيما مع إمكانية تحالف أسلحة الدمار الشامل مع الإرهابيين، الذين يمارسون أعمالهم في الدول الفاشلة نظرا لعدم قدرتها على مراقبة كامل إقليمها.[2]

اقتضت الاعتبارات الأمنية العالمية الوصول إلى داخل الدولة الفاشلة، وتغيير مختلف أنساقها الفرعية لمنع ظهور أي تهديدات مستقبلية غير متوقعة، على اعتبار أن استراتيجيات الردع والاحتواء التقليدية، غير نافعة مع هذا النمط من الفواعل الجديدة– ما دون الدولاتية– والتي لا ولاء لها للدولة بل لجماعات ضيقة، وهنا اكتسب مفهوم الدولة الفاشلة بعدا أمنيا، بعدما كان ينظر إليها على أنها مشكلة إنسانية أو قضية انتهاك حقوق الإنسان على مستوى وطني، على صعيد آخر يقول **إيغناتيف M. Ignatieff** أن مشكلة الدّولة الفاشلة في بداياتها، (أي في تسعينات القرن الماضي) كانت أيضا بمثابة قصور عام في المخيلة التاريخية للغرب، فقد جسّد عجز الغرب في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن إدراك الأزمة الحقيقية في النظام الدولي والتي تشكل في النهاية تهديدا له (الغرب).[3]

ركزت الدراسات الأكاديمية في بداية الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة على قضايا الأداء الاقتصادي للدولة الفاشلة والذي اعتبر ضعيفا، كما سلطت هذه الدراسات الضوء على مدى نجاعة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية في هذه الدول، هنا تعالت أصوات منظمات دولية تبنت مفهوما قائما على نقاط الضعف البنيوية الكامنة والتي قد تكون قابلة للحل، من هنا اقترحت عديد هذه المنظمات برامج المساعدات مع تبني فكرة مفادها أنه يمكن التخفيف من نقاط الضعف الداخلية من خلال مبادرات تنموية بشرط أن تكون مدعومة من الخارج.

---

[1]–تقرير موجز لمجموعة عمل، **السياسة الهشة، الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير**، قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2016، (د.ص)، على الموقع:
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/1040521/ArabicSummaryReport11WeakStates2016.pdf?sequence=1&i

[2]– فوكوياما فرانسيس، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

[3]–المرجع نفسه، ص ص، 166، 167.

وجهت انتقادات عديدة لهذه المقاربة رغم أنها كانت مقنعة في الدوائر السياسية عموما، وقد ظهرت اتجاهات أكاديمية روادها خبراء سياسيون اعتبروا أن المقاربات الإقتصادية عاجزة عن التحليل وقدموا تحليلات أخرى للفشل الدولاتي كشرعية النظام السياسي وقدرة الدولة على اختراق المجتمع بفعالية وقدرتها على ضبط الأمن الداخلي والخارجي، فلم تعد الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي تواجه مشاكل إقتصادية فقط، بل هي أيضا الدول ذات الأنظمة السياسية المختلة وظيفيا.

يمكن استخدام تسمية الدولة الفاشلة في غالب الأحيان للربط بين الأمن الدولي والاستقرار الداخلي وتعزيز التنمية وذلك على ضوء الطرح الاقتصادي والسياسي[1]، من هذا المنطلق يرى الكثير من المختصين في الفشل الدولاتي أن دراستها ليس مجرد مسعى أكاديمي فحسب، بل يتضمن إضافة إلى ذلك جوهر سياسات التنمية على الصعيد العمليّاتي، على اعتبار أن التنمية الشاملة المستدامة حل للخروج من الفشل الوظيفي للدولة بالنظر إلى أنها تعزز الاستقرار الداخلي للدولة الفاشلة.[2]

تطور مفهوم الدولة الفاشلة في الأبحاث الغربية على إثر عمليات تقييم أوضاع وأداء الدول التي دخلت في مسارات التنمية والتحديث، بينما لم تكن هناك جهود وأبحاث أكاديمية جادة باللغة العربية لتطوير هذا المفهوم واقتصرت على الترجمة فقط والتدقيق في المصطلحات، وقد اقترحت بعض الدراسات تسمية الدول غير الفاعلة للدلالة على الدول الفاشلة في الأدبيات الغربية حيث ساد اعتقاد بأن الدولة الفاشلة مجرد حكم مطلق، بينما تدل تسمية الدول غير الفاعلة على فكرة تراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها.[3]

يبدو جليا أن ظاهرة الدولة الفاشلة لم تكن إلا تحصيل حاصل للتطورات التي مست النظام الدولي، كواقع وانعكست على الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية، كما أنها كانت ضرورة استراتيجية للقوى المسيطرة على النظام الدولي، من أجل تجديد ذريعة التواجد في بعض الأقاليم الفرعية فيه، لاسيما تلك التي لها فيها مصالح وعلى أساس المصلحة، تعرف القوى الكبرى في النظام الدولي ظاهرة الفشل الدولاتي.

---

[1]- كامروا مهران،الدول الضعيفة في الشرق الأوسط، **السياسة الهشة، الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 1، 2.

[2]- تقرير موجز لمجموعة العمل، **السياسة الهشة، الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير**، مرجع سبق ذكره، (من المقدمة.)

[3]-أبو عميرة رنا، **أمريكا والدولة الفاشلة**، ط1، القاهرة، دار ميريت،2014، في محرك البحث: www.google.com شوهد بتاريخ 2020/3/12.

المطلب الثاني: تعريف الفشل الدولاتي والمفاهيم المشابهة له

تعددت وتنوعت التعريفات المقدمة لمفهوم الدّولة الفاشلة، وذلك على إثر اختلاف التحليلات المقدمة لظاهرة الفشل الدّولاتي والبحث في مسبباتها الأساسيّة، لكن المتفق حوله بين أغلب المختصين هو أنه قبل الغوص في فهم كنه الدّولة الفاشلة، لابد أن نعرّف الدّولة القويّة أو الدّولة الناجحة، وهي نفسها الدولة الحديثة أو الدولة القومية التي تحددت معالمها في مؤتمر وستفاليا 1648، وقد حددت أركانها الأساسيّة في القانون الدولي وكان **ماكس فيبر Max Weber**من الفلاسفة الأوائل الذين عرفوها، وبناءا على تعريف الدولة الطبيعية أو القوية أو الناجحة سنتعرف على الأصل الإبستيمولوجي للدولة الفاشلة، حيث يقول **كلافام كريستوفر Clapham Christopher** أن تقديم مفهوم للفشل أو الإنهيار الدولاتي يبدأ بفهم ماهية الدولة لأن الفشل هو ما ليس عليه what it is not[1] .

بدأ الإهتمام بمفهوم الدّولة الفاشلة من قبل الأكاديميين وصنّاع القرار، في ثمانينات القرن الماضي، إلا أن الترويج السياسي له جاء في خطاب ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة **كوندوليزا رايس C. Rice** في بداية تسعينات القرن الماضي، وكان ذلك في إطار الحشد الدولي لإنقاذ الصّومال والذي على إثره توالت الكتابات الأكاديمية التي اهتمت بمفهوم الدولة الفاشلة، حيث انصب الاهتمام في بداية الأمر على البحث في أسباب وتداعيات الدولة الفاشلة،[2] لاسيما وأنها اعتبرت تهديدا أمنيا دوليا، فقد أعدت هيئة المخابرات المركزية الأمريكية دراسة بالتعاون مع مجموعة من الباحثين المختصين في هذا المجال بهدف تحديد مواقع عدم الاستقرار في العالم.[3]

عرّف ماكس فيبر الدولة على أنّها: "المجتمع الإنساني الذي يحتكر لنفسه بجدارة الاستخدام الشّرعي للقوة الماديّة على إقليم ما بحدود محددة واضحة"، وفقا لـ**هيوود Heywood** حدد فيبر في تعريفه للدولة مجموعة من العناصر أو الأركان المكونة للدولة وهي: مجموعة من المؤسسات ومجموعة من الأفراد ووحدة إقليمية، وفكرة فلسفية وأداة قهرية أو قمعيّة إلى غير ذلك، هنا كان التركيز على مفهوم وظيفي وتنظيمي للدولة، مع الأخذ بعين الإعتبار مؤسسات الدولة وهدف ودور كل منها والعلاقات الوظائفية بينها كون الدولة مجموعة من المؤسسات، وفي ظل كون دورها المحوري هو

[1]-John, Emeka Akude, Op.cit , p, 2.

[2]–أبو عميرة رنا، مرجع سبق ذكره.

[3]– المرجع نفسه.

ضمان النظام وتوفير الاستقرار الاجتماعي.[1]

تعرف الدولة الطبيعية في ذات السياق على أنها "مجموع مؤسسات جيوسياسية قومية محلية تتخذ من بقاء وتقدم وكرامة الإنسان أهدافا مطلقة لعملها على المستويين الداخلي والخارجي"، فهي كيان محلي النشأة بالأساس، حيث جاءت قياداتها من المجموعات العرقية والثقافية ذات المكانة المرموقة في المجتمع المحلي، كما تكرس الدولة كامل قدراتها وإمكانياتها لخدمة الصالح العام، واستثناء المصالح الخاصة للفئة الحاكمة، وفقا لهذا التعريف فالدولة الوطنية عبارة عن هيئات دستورية، وجدت واختيرت لتسيير الشؤون العامة بموافقة عامة المجتمع[2]،أي أن الشرعية والقبول العام للهيئة الحاكمة ولباقي مؤسسات الدولة.

قدم **جويل ميغدال** J.**Migdal** تعريفا للدولة القوية **Strong State** يتداخل مع التعريف الذي قدمه لها **ماكس فيبر** لها،حيث قال أنها:"...تنظيم مكون من وكالات متنوعة تقودها وترتبط فيما بينها قيادة الدولة وهي السلطة التنفيذية والتي لها القدرة أو السّلطة على وضع القواعد التي تنظم شؤون الأفراد، كما تصيغ قيادة الدّولة المعايير والقواعد للتنظيمات الاجتماعية المتواجدة على إقليم محدد، مع استعمال القوة إن كان ذلك ضروريا من أجل استكمال المهم"،أي مهمة تسيير الشؤون العامّة.

ارتكز تعريف **ميغدال** على القدرات **capacities** كعامل محدد في تعريف الدولة القوية، حيث يعرف ميغدال قدرات الدولة على أنها:"القدرة على التحكم في المجتمع أي ضبط وتنظيم العلاقات الاجتماعية والقدرة على استخراج الموارد، وكذا القدرة على التوزيع الفعّال لهذه الموارد"، فحسبه تمتلك الدولة القوية قدرات عالية لإتمام هذه المهام، بينما لا تملك الدول الضعيفة سوى حد أدنى من القدرات وقد لا تملكها بتاتا، فوفقا **لميغدال** تقوم المقارنة بين الدولتين الناجحة والفاشلة، على محدد القدرات أي على مدى قدرة الدولة على توفير النظام والخدمات العمومية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وإنشاء البنى التحتية والخدمات الإجتماعية، وتوفر سوق عمل فعال وبيئة صحية، وغيرها من الخدمات.[3]

تنشأ الدولة القوية أو الناجحة بالنظر إلى التعريفات السابقة، بهدف تغطية احتياجات المواطنين حيث تنمو وتزداد وظائفها عمقا وتطورا مع مرور الوقت، وبالتالي فإن الدولة وجدت بمقتضى ضرورة

[1] -.Schoeman A, Ibid, p, 53,54.
[2] -Rotberg Robert .I, The new nature of Nation-State failure**,The Washington Quaterly,** summer 2002, p,88, in: https://www.belfercenter.org/sites/default/files/legacy/files/Nation-State%20Failure.pdf accesed on : 12/5/2020.
[3]- Haward Tiffany . O, **The tragedy of faillure**, England, Oxford, 2010, p p, 9, 10.

حتمية طبيعية، هي التطور الطبيعي لشبكة ومنظومة المصالح والمكاسب والعلاقات المعقدة، والتي هي في تزايد مستمر داخل المجتمع وتتأطر وتنتظم في مؤسسات، هنا تعتبر الدولة ضمانة أساسية لتحقيق النمو المتوازن بين كافة القطاعات في المجتمع، فهي في هذا الإطار أداة تنظيميَة تعمل على التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والتنسيق ومتابعة كافة الأنشطة الممارسة فيها، فالدولة –كنتيجة لما سبق– تستمد ضرورة وجودها من الحاجة إلى وجودها، ويشكل تحقيقها لذلك ضرورة لبقائها وتطورها، فارتقاء المجتمعات مرتبط بوجود الدولة ووجود الدولة بدورهن حامي من طغيان أي جهة أخرى سواء كانت داخلية أو خارجيّة.[1]

مما سبق نستنتج أن الدولة وجدت في حالتها الطبيعية لتوفير الخدمات الأساسيَة لمواطنيها، كالأمن والتعليم والصحة وضمان الفرص الاقتصاديَة والحفاظ على البيئة، وتوفير إطار عمل قانوني لفرض النظام، وكذلك نظام قضائي من أجل ضمان الحقوق والحريات وكفالة الواجبات، وتوفير البنى التحتية الأساسية كالطرقات والمطارات والموانئ، وكذا تسهيل التواصل بين مواطنيها[2]، وبصفة أكثر تحديدا توفير الأمن، الذي يمكن اعتباره –في أغلب الحالات– أهم خدمة تقدمها الدولة للمواطنين في كل المجالات[3].

تضمن الدولة بقاءها كنتيجة لما سبق، إذا ضمنت تحقيق الوظائف الأساسية المخولة لها، والتي تجسد الحاجات الأساسية للمواطنين وساكنيها بصفة عامة، فـ"من لا ينمو يتجمد ومن يتجمد ينكمش ومن ينكمش يتقلص ويختفي من الوجود"، لذا لا بدّ أن تنمو الدول وتحافظ على بقائها، وتزيد من عمليات التنمية الشاملة والمستدامة والتي سرعان ما تنتشر بين كافة القطاعات، فلا تستطيع أي دولة أن تستمر وتحافظ على بقائها دون أن تحقق أهداف النمو، والتوسع في دورها وفي الأعمال والنشاطات التي تقوم بها، ولن يتسنى ذلك من دون التسيير الراشد لكافة قطاعاتها، والمقصود به إدارة ذكية تكافئ بين حجم الفرص المتاحة من جهة، وحجم التهديدات من جهة أخرى، على ضوء الإمكانات المتاحة ونقاط ضعف الدولة[4]، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أن هناك بعض المجالات الحساسة، لا يمكن لفاعل آخر من غير الدولة تأديتها.

---

[1]– الخضيري محسن أحمد، **إعادة إختراع الدولة**، ط1، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص ص، 31، 32.

[2] - Schoeman A, Op, Cit , p, 53 .

[3] -Rotberg Robert .I, Op, Cit, p, 87.

[4]–الخضيري محسن أحمد، المرجع السابق، ص ص، 54، 55.

تأسيسا على ما سبق على الدولة لعب الحد الأدنى على الأقل من الأدوار المخولة لها، كأن توفر الحماية لمواطنها أي أن تقوم بمهمة تحقيق السّلم والنظام الاجتماعيين، بالحد الذي يضمن حياة محترمة للمواطنين، ويطلق على هذا النوع من الدول: دولة الحد الأدنى[1] وهي دولة همها الأول هو ضمان بقائها قائمة، إضافة إلى ذلك تميز نوعية هذه الخدمات والسلع، الدولة عن غيرها من الكيانات أو الفواعل الموجودة في النظام الدولي، ووفقا لتعريفي **فيبر** و**ميغدال** للدولة على أنها كيان معرف بالقدرات ومجموعة من الأركان، التي لا يتمتع بها أي فاعل آخر من غير الدولة، يمكننا التفريق بين دولة قادرة على أداء مهامها تجاه مواطنيها، وهي دولة قويّة ودولة عاجزة عن أداء مهامها وهي الدولة الفاشلة أو الدولة المنهارة أو الدولة الآيلة إلى الفشل، وذلك تبعا لدرجة عجزها عن القيام بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والإدارية والإيديولوجية والإتصالية.

من خلال تعريفي **ماكس فيبر** و**جويل ميغدال** يمكن إجمال أبرز الخصائص الأساسية للدولة الطبيعية فيما يلي:

- ✓ ممارسة السيادة فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وبهذا هي فوق كل التنظيمات والجماعات الأخرى داخلها.
- ✓ طابع العمومية لمؤسسات الدولة وذلك على خلاف مؤسسات المجتمع المدني، ذلك أن الدولة مسؤولة عن صياغة القرارات العامّة وكذا تنفيذها وإعمالها في المجتمع.
- ✓ شرعية قرارات وأعمال الدولة إذ تعتبر هذه الأعمال والقرارات معبّرة عن الصالح العام لذا تتصف بالشرعيّة والقبول العام، كذلك هي قرارات ملزمة للمواطنين.
- ✓ تمتع الدولة بإقليم جغرافي خاص ذلك أنها تجمع إقليمي بحدود جغرافية محدّدة وواضحة تمارس عليها الدولة أعمالها وسلطتها عموما، إضافة إلى أن وحدة الإقليم تعبر عن اعتبار الدولة كوحدة مستقلة في النظام الدّولي.
- ✓ اعتبار الدولة أداة للهيمنة فهي الوحيدة التي تملك قوة الإرغام على تنفيذ قوانينها وقراراتها ومعاقبة المخالفين لها، لأنها التنظيم الوحيد الذي يمتلك وسائل العنف الشرعي المنظم في المجتمع.

وفقا لهذه الخصائص فإن مقومات نجاح الدولة وبقائها قائمة، يمكن تلخيصها في قدرتها على

[1] -Haward Tiffany O, Op.Cit, p, 755.

بسط الأمن وترسيخ سلطتها على كامل إقليمها[1]، مع أداء وضائفها كاملة تجاه مواطنيها وساكنيها عموما، كما يحدد مقياس جودة الحياة الذي تحققة الدولة لشعبها استمرارية الدولة من عدمها ويشتمل على المؤشرات التالية:

- مدى الاستقرار في الدولة.
- مدى احترام شعبها لقياداته وللسلطة الحاكمة.
- مدى الانضباط السّائد في أوساط الشعب.[2]

يعتبر مستوى جودة الحياة مقياسا دائما للتطور، لاسيما عند توزيع عوائد التنمية بشكل عادل بين المواطنين، ما ينعكس على مستويات المجالات التالية: مستوى المعيشة، والتعليم والصحّة والثقافة والدخل والسكن والعمل والوظيفة.

بعد التعريف بالدولة الطبيعية أو الدولة القوية نستخلص أهم نقاط الإختلاف بينهاوبين الدولة الفاشلة والجدول التالي يلخص أهم تلك الفروقات:

[1]–دريول علي وعبد الرزاق جاسم خيري، بناء الدولة في إفريقيا، دراسة في التحديات،**دراسات دولية**، العدد 1، 2015، ص ص، 61، 62.

[2]–محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 54، 55.

الجدول رقم 1: أوجه الإختلاف بين الدولة القوية والدولة الفاشلة

الخاصيّة	الدولة القوية	الدولة الفاشلة/الضعيفة
احتكار الدولة لاستعمال القوة.	موجود	أكثر أو أقل من الحد المطلوب.
سيادة الدولة.	مرتفعة.	منخفضة.
نوعية الديمقراطية	جيدة.	سيّئة.
شرعية الدولة ومدى ولاء المواطنين لها.	مرتفعة.	منخفضة
الأمن.	مرتفع	منخفض
مراقبة الدولة لإقليمها.	موجودة.	أكثر أو أقل من الحد المطلوب.
مراقبة الدولة لحدودها.	موجودة	أكثر أو أقل من الحد المطلوب.
فعالية المؤسسات والبنى التحتية والبيروقراطية.	مرتفعة.	منخفضة.
التصرف في وسائل العنف المادّي.	مرتكزة في يد الدولة وفي يد الجهات المخولة بذلك.	تمتلكها أيضا فواعل من غير الدولة بصفة غير شرعيّة.
مستوى الفساد والجريمة.	منخفض.	مرتفع أو خارج عن السيطرة.
النظام القانوني.	موثوق به.	غير موثوق بيه وغير فعّال.
الإقتصاد.	فعّال.	يعاني أزمة عميقة إلى حد ما.
النمو الديمغرافي.	طفيف وتحت السّيطرة.	بأعداد معتبرة وخارج عن السيطرة وأعداد كبيرة من الاّجئين والنازحين وموجات كبيرة من الهجرة.

Source: Cojanu Valentin and Pospescu Alina Irina, **Analysis of Failed state: Some problems of definition and measurement,** p p, 118, 119, in the site:

https://www.researchgate.net/publication/46542378_Analysis_of_Failed_States_Some_Problems_of_Definition_and_Measurement/20/10/2018.

تضمن الجدول أعلاه الفروقات الأساسية بين الدولة القوية أو الدولة العادية من جهة، والدولة الضعيفة أو الفاشلة من جهة أخرى، وذلك بناءا على مجوعة من العناصر الأساسية في تعريف الدولة، كأركانها القانونية ووظائفها الأساسية إضافة إلى العوامل الأساسية لقوة الدولة، ومميزات سلطتها ونفوذها في المجتمع، والواضح من خلال هذا الجدول أن ما تتميز به الدولة القوية عكس ما يميز الدولة الفاشلة، إذ هي فاشلة في جل العناصر المذكورة، وقد أتاحت لنا المقارنة بين الدولة الفاشلة والدولة القوية من خلال هذا الجدول، فهما مبسطا لما تعنيه الدولة الفاشلة، وما هي أبرز خصائصها مقارنة بالدولة القوية، حيث ساعدت المقارنة بين الكيانين على التمهيد للتعريف الإصطلاحي للدولة الفاشلة.

كان السبق في دراسة ظاهرة الدولة الفاشلة لكل من **جيرالد هيلمان Gerald Helman** و**ستيفن راتنر Steven R. Ratner**، في دراسة لهما نُشرت في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 1993، بعنوان إنقاذ الدول الفاشلة **saving failed states** أما الثانية فهي لـ: **وليام زارتمان Zartman William I** عن الدولة المنهارة والتي كانت في عام 1995، **مايكل إيغناتيف** الكاتب الكندي كان أيضا من السباقين لتبنّى تعريفي كل من **ميكيافيلي** و**فيبر** للفشل الدّولاتي، اللذين افترضا أنّه يحدث عندما "تفقد الحكومة المركزية قدرتها على احتكار وسائل العنف"، حيث تحدث **إيغناتيف** عن الجماعات المعادية للحكومات المركزية والتي تضعف من قدرتها على مراقبة كامل إقليمها،من هذه الجماعات لوردات الحرب والميليشيات والجيوش غير النظامية في إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى[1]، فالعامل المحدد وفقا لهذا التعريف هو الجماعات الفرعية في الدولة كمسبب أساسي للفشل الدولاتي، وهي أساسا جماعات معارضة للنخب الحاكمة.

أشار كلمن **راتنر وهيلمان Helman & Ratner** في دراستهما إلى أنّ مفهوم الدولة الفاشلة يمكن أن يدل على "تلك الدول التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل."[2] وضربا مثالا بهايتي ويوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي والسودان وليبيريا وكمبوديا، أرجع هذا التعريف السبب الرئيسي للفشل الدولاتي إلى استقلالية الدولة في قراراتها ومختلف تفاعلاتها، أي أن الدولة حسبهما فشلت في أن تكون فاعلا مستقلا عن وحدات أخرى.

[1]–زبيري رمضان،**العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، ص، 175، في محرك البحث google books.com بتاريخ: 2021/7/15.
[2]- Cojanu Valentine, Op, Cit, p, 115.

أشار **زارتمان** في دراسته حول الدول المنهارة، إلى أنها **تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية،** وضرب مثالاً على ذلك بالكونغو في الستينيات من القرن العشرين، وتشاد وغانا وأوغندا في أواخر ثمانينيات القرن نفسه، والصومال وليبيريا وإثيوبيا مع بداية تسعينيات القرن العشرين، تبعا لهذا التعريف فإن العامل المحدد في الدولة المنهارة –وهي آخر مراحل الفشل الدولاتي– هو عدم القدرة على القيام بالوظائف الأساسية للدولة، لاسيما وأن الدولة تعرف بوظائفها الأساسية.

يرى **تيتزلاف Tetzlaff** أن الفشل الدولاتي مسار طويل ذا أبعاد متعددة، يؤدي في النهاية إلى انهيار الدّولة،وميز **تيتزلاف**بين بعدين لفشل الدولة هما: فقدان المشروعية وفقدان الفعالية حيث:

- يعني فقدان المشروعية **legitimacy** تراجع سلطة الدولة الراجع إلى رفض المواطنين للإستجابة لأوامر الدولة، على أساس إدراكهم أن الدولة عاجزة عن تلبية حاجاتهم الأساسية، إضافة إلى كونها دولة قمعية، ومن ثم عزوفهم عن تقديم ولاءهم للدولة، ويكون تراجع سلطة الدولة بشكل متدرج إلى أن تصل إلى فقدانها النهائي.

- ويعني فقدان الفعالية **efficiency** سوء أداء الوظائف المتنامي، من قبل مؤسسات الدولة وذلك بسبب إما قلة الموارد أو الديون الكبيرة، ما يجعل الحكومة منفصلة عن المواطنين.[1]

أثار **تيتزلاف** متغيرا مهما في تعريفه للدولة الفاشلة، وهو غياب ولاء الأفراد لها بسبب عدم وفائها باحتياجاتهم ما يجعلها تفقد شرعيتها.

ترى الباحثة **روزا اهرنريك بروك Rosa Ehrenreich Brook** أن الدول الفاشلة أو المضطربة، هي الدولة التي تغمرها الاضطرابات السياسية بعمق، بحيث لا يمكنها تقديم السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين، كما أشارت إلى أن الفرق بين الدولة الفاشلة والدولة الناجحة هو نمط الحكم؛ فالحكم الناجح أو الرّاشد هو حكم تتمكن الدولة من خلاله، من السيطرة على كامل إقليمها الجغرافي، وكذا فرض نظامها على سكاني ذلك الإقليم، وذلك من خلال النظام القضائي المستقل والقوة الأمنية، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وحماية الأمن القومي والإنساني والاستقرار والتنمية الاقتصادية، ما يجعل الدولة قادرة على السيطرة على الاضطرابات الاجتماعية فيها، على النقيض من ذلك لا يمكن للدولة الفاشلة توفير كل هذه الظروف، ما يجعلها تعيش

[1]–حمدان محمد زياد، مرجع سابق، ص ص، 7، 9.

اضطرابات رهيبة على كل المستويات، ركز هذا التعريف أيضا على فكرة الحاجات الإنسانية، إضافة إلى أنها دولة لها القدرة على فرض النظام العام على إقليم الدولة.

يعرف **نعوم تشومسكي Naom Chomsky** الدولة الفاشلة على أنها؛ تلك الدولة غير القادرة على حماية مواطنيها من العنف والدمار، بل وتعتبر نفسها فوق القانون على الصعيدين المحـلي والدّولي، مع توظيف آليات ممارسة العنف والعداء ضد الجميع، في ظل تجريد مؤسساتها من وظائفها الجوهرية واستدامة العجز الديمقراطي الخطير، وفقا **لتشومسكي** تعتبر الدولة الفاشلة دولة تتمتع بوجودها القانوني على المستوى الدولي، لكن سلطتها أصبحت ضعيفة وعاجزة عن الالتزام بمسؤولياتها، داخليا اتجاه مواطنيها وخارجيا تجاه المجموعة الدوليّة، ويتجلّى هذا العجز على مستويين: يتمثل الأول في فقدان مركزية العنف الشرعي المنظم في ظل وجود صراعات داخلية، أما المستوى الثاني فيتجلى في عجز السلطة عن تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية لمواطنيها، في ظل غياب حكم القانون[1]، قدم **نعوم تشومسكي** مفهوما مغايرا للفشل الدولاتي، حيث اعتبر مكمن الفشل هو عدم احترام القانون وعدم القدرة على حماية المواطنين، أي عدم وفاء الدولة بالوظيفة الأمنية.

يفترض **سيرج سور Serge Sur** من جهته أن الدولة الفاشلة هي: "تلك الدولة التي لا تستطيع حل مشاكلها لوحدها فهي بحاجة إلى تدخل خارجي، حتى في حالة غياب موافقة الدولة المعنية"، هنا جاء الباحث بفكرة التدخل الخارجي كمحدد أساسي في التعريف بالدولة الفاشلة، إذ تعتبر هذه الأخيرة معرضة له لا محالة كونها دولة عاجزة عن حل مشاكلها بمفردها، من خلال ما سبق فإن كل التعريفات السابقة للدولة الفاشلة تشترك في متغير أساسي، هو عدم قدرة الدولة على الحفاظ على تكاملها ووحدتها الإجتماعية، وعدم قدرتها على حل مشاكلها بمفردها وإنما تحتاج إلى التدخل الأجنبي.

أمّا **روبرت روتبيرغ R. Rotberg** فعرّف الدّولة الفاشلة بناءا على استحضار أبرز خصائصها، التي لخصها في أنّ الدّول الفاشلة دول متوتّرة تعيش نزاعات عميقة وخطيرة، ويغلب عليها الطّابع النّزاعي في كلّ سلوكاتها، ففي أغلب الدّول الفاشلة، هناك صدامات بين ميليشيّات مسلّحة تابعة للحكومة وجماعات أخرى مناهضة لها، حيث تواجه الحكومة المركزية في الدّولة الفاشلة أحيانا تمرّدا أو أكثر ومجموعة اضطرابات مدنية، ودرجات مختلفة من الاستياء الاجتماعي، والواقع أن ما يميّز

[1]–أقضي محمد الشريف ووناسي لزهر، إعادة بناء الدّولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 9، العدد 2، جويلية 2020، ص ص، 502، 503.

الدّولة الفاشلة ليس الوتيرة العالية من العنف ولكن ديمومة العنف، إضافة إلى توجيه هذا العنف إلى السّلطة الحاكمة، والإلحاح القوي على تقسيم السلطة أو المطالبة بالحكم الذاتي، ما يجعل من العنف قرارا عقلانيا بما أنّ له مبرراته.

تكون الحرب الأهليّة في الدّولة الفاشلة غالبا، نابعة إمّا من أسباب إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة، فالخوف من الآخر المختلف إثنيّا أو لغويّا أو دينيّا، هو ما يغذّي العداء بين الجماعات التي تتنافس على السّيطرة على السّلطة والموارد في الدولة، إضافة إلى ما سبق فإنّ اللاّتجانس الدّاخلي في تركيبة المجتمع قد يؤدي إلى انعدام التجانس في المصالح بين كل مكونات المجتمع ما يعمّق من فشل الدّولة أكثر فأكثر.[1]

عرف **روبرت روتبيرغ** الدّولة الفاشلة في مقاله المنشور عام 2002 تحت عنوان **الدّولة الفاشلة في عالم الإرهاب،** على أنّها دولة فاقدة للشرّعية وتعاني من انهيار الإقتصاد في مواجهة الإرهاب، بالإضافة إلى إنهيار الأنظمة القانونية المحليّة لمواجهة الإجرام الذي تمارسه قوات الأمن التّابعة للدّولة.

سميت الدولة الفاشلة في بعض التحليلات، بالدولة غير الوطنية ذلك أنّها دول تغلب على قادتها الخلافات الشخصيّة والانفعالات المتقلّبة، كما تختزل مصالحها في التمسّك بالكرسي وترتهن قراراتها بضغوطات البيئة الخارجيّة، أما النخب الحاكمة في هذه الدّول فقد وصلت إلى الحكم بطريقة غير دستورية، أي أنّها تفتقر للشرعية ما يجعل سلطتها وقراراتها مرفوضة، إضافة إلى أنّها عاجزة كليّا أو جزئيّا عن تلبية إحتياجات الأفراد، وعن تحقيق التعايش السّلمي بين مختلف مكونّات المجتمع، إنّ مثل هذه الدّول تكون عادة بعيدة عن شعوبها وتطلعاتهم، فلا تتماشى معها بل ولا تسلك سلوكا إيجابيا إذا تعرضت للإعتداء الخارجي أو للفوضى الداخلية، كما أنّها لا تشارك في صياغة قرارات مصيرية مشتركة على المستوى الإقليمي بخصوص قضايا استقرار الإقليم، وذلك بالرغم من وجود تاريخ مشترك بينها وبين جيرانها وكذلك وجود إثنيات مشتركة.[2]

قدمت عديد المنظمات والوكالات الدولية وجهة نظرها حول مفهوم الدولة الفاشلة، بغرض وضع استراتيجيات لمحاربتها على أساس أنها تهديد أمنيّ دوليّ، فقد بادر الصندوق من أجل السّلام **Fund For Peace** بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجيّة، بإصدار تقارير سنوية منذ عام 2005 تحت مسمى "مقياس

[1]- Rotberg Robert I, Op, Cit, p p, 85, 86.
[2]- Ibid, p p,85, 88.

الدول الهشة"**Fragile States Index**، والّذي تصدر عنه قائمة بترتيب الدّول، حسب درجة فشلها وفقاً لمؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، بحيث أصبح هذا المقياس السنوي يحظى باهتمام وسائل الإعلام العالميّة ودوائر صنع القرار في الدّول الكبرى، بما يعيد تشكيل الخطاب السّياسي وتوجهات السياسات الدولية بشكل عام، وقد حدد الصّندوق من أجل السّلام خصائص رئيسيّة للدّول الفاشلة، تمثّلت فيما يلي:

- فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها أو فقدان احتكار الإستخدام المشروع للقوة والسلطة على إقليمها.
- تآكل السلطة الشرعية إلى درجة تعجز فيها الدولة عن اتخاذ قرارات موحدة.
- عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.
- إضافة إلى العوامل السّابقة، هناك من ربطها برقعة جغرافية محددة، فنعوم تشومسكي مثلا ربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، وكابلن ربطها بغرب إفريقيا وربطها البعض الآخر بدول من قارة آسيا، وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ فشل الدول وانهيارها ليست صفات موروثــة، بل أن الاختلالات النابعة عن أخطاء سواء مقصودة أو نابعة عن إهمال وعجز وظيفي في الحكم والتسيير، جعل من الدولة القومية تدخل حلقة الفشل الذي يؤدي في النهاية حتما إلى انهيارها.[1]

ينعدم إجماع حول تعريف موحد لمفهوم الدولة الفاشلة، غير أنه يوجد اتفاق عام حول ثلاث وجهات نظر أساسية حول تعريف الدولة الفاشلة، حيث ترى مجموعة من المفكرين أن مفهوم الدولة الفاشلة مفيد من الناحية التحليلية، وخاصة عند دراسة العلاقات الدولية والأمن الدولي، فيما تبدي مجموعة ثانية من العلماء قبولها للمفهوم ولكنها لا ترى أنه مفيد من الناحية التحليلية، لأنه كما يرى أصحاب هذا الإتجاه هو مفهوم صعب التحديد غالبا كما أنهم ينتقدون المفهوم، بسبب عدم دقته التحليليّة، أمّا روّاد المجموعة الثالثة فيعتبرون هذا المفهوم صراحة مصطلحا إثنيّا، يستخدم من قبل أجندات سياسية مهيمنة، ويشيرون إلى أن حقيقة الاهتمام بهذا المفهوم كانت المصلحة القومية الأمريكية التي بلغت ذروتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولأن النظرة إلى الدولة الفاشلة يسيطر عليها طابع الخطر على الأمن القومي الأمريكي وعلى الأمن الدولي عموما، فإن الكثير من جهود أمريكا وحلفائها

[1]–حمدان محمد زياد، مرجع سابق، صص، 7، 9.

الرامية إلى بناء الدولة في شتى أنحاء العالم، قد تركزت أولا وأساسا على بناء القطاع الأمني.

تعرض **ثورر Thurer** إلى تقسيم مغاير للتقسيم السابق لتعريفات الدولة الفاشلة، حيث تحدث عن ثلاث مقاربات في تعريف الدولة الفاشلة هي: المقاربة السياسية والقانونية والمقاربة التاريخية والتطورية والمقاربة السوسيولوجية، تطرقت كل مقاربة لدواعي ظهور الدولة الفاشلة والسياق الدولي الذي ظهرت وتطورت فيه،فالمقاربة السياسية والقانونية ركزت على محددين أساسيين هما: المحدد الجغرافي والإقليمي للدولة حيث تهتم المقاربة بالمشكلات التي تعاني منها الدولة الفاشلة سواء أكانت داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى الإهتمام بمفرزاتها العابرة للحدود، من جهة أخرى ترتكز العوامل السياسية على فقدان القوانين الداخلية، لفعاليتها في الداخل وانهيار النظام العام، إضافة إلى إرتكاز هذه المقاربة على انهيار البنى والمؤسسات، التي تفرض القانون والنظام العام وانهيار الوظيفة أيضا، حيث تفتقد الدولة الفاشلة لأجهزة قوية قادرة على تمثيلها دوليا، كما أنها غير قادرة على التأثير على المستوى الدولي، إضافة إلى غياب مؤسسات لها قدرة على التفاوض.

تطرقت المقاربة التاريخية والتطورية لمحددات مختلفة عن سابقتها، حيث يرى روادها أن الدول الفاشلة هي دول عالمثالثية، تأثرت بثلاث عوامل جيوبوليتيكية هي تفكك الإتحاد السوفياتي والموروث الإستعماري في هذه الدول، وعمليات التحديث المشجعة على التطور المتعارض مع عملية بناء الدولة–الأمة، حيث تشجع الحداثة حكم الشركات التجارية الكبرى مكان حكم مؤسسات الدولة.

أما المقاربة السوسيولوجية، فقد ركزت من جهتها على أنّ الدولة الفاشلة تعاني من مشكلتين أساسيتين هما: أفول الجهاز الحكومي في هذه الدول من خلال ما أسماه ماكس فيبر، احتكار استعمال القوة حيث يرى في الدولة مؤسسة إنسانية، تحتكر استعمال وسائل العنف المادي المنظم بشرعية على إقليم محدد ،والمحدد الآخر للدولة الفاشلة، هو مدى حدّة العنف الداخـلي، بفعل حدوث صدام بين السلطة المركزية وميليشيات معارضة لها.[1]

قدم **توركان أورمان Turkan F Orman** تصنيفا مغايرا لتعريفات الدولة الفاشلة، حيث قسمها إلى مقاربتين هما: مقاربة الإنتقال المطلق **Absolute transition Approach** ومقاربة المسار **Process Approach**، إلا أن الكاتب في بداية تقديمه أشار إلى أنه رغم أن فكرة الدولة الفاشلة قد أسالت الكثير من الحبر، إلا أنها لا تزال عاجزة عن تحليل بعض الظواهر الدولاتية في إطار الفشل

[1]-.Orman Turkan F, Op, Cit, p p, 80, 81.

الدولاتي، حيث اقتصرت هذه المحاولات على فهم أسباب الفشل الدولاتي ومصادره، وحتى المقاربات الحديثة الخاصة بالدولة الفاشلةهي الأخرى كانت إسهاماتها متواضعة.

تعرف مقاربة الانتقال المطلق الفشل الدولاتي على أنه، حالة تتوفر فيها أحد الأنواع الأربعة للنزاع: الحرب الثورية أو الحرب الإثنيّة أوانتقال السلطة من خلال حدوث انقلاب على النظام السياسي الحاكم، والإبادة الجماعية أو التصفية السياسية،في المقابل يعتقد البعض الآخر من المفكرين، أنه لا يمكن اختزال الفشل الدولاتي في حدوث نزاع مسلح في دولة ما، ومن المنطقي تفسير الفشل الدولاتي بمتغيرات اقتصادية أو سياسية، والشكل أدناه (الشكل رقم 1) يوضح كيفية فشل الدولة وفقا لهذه المقاربة.

الشكل رقم 1: مقاربة الإنتقال المطلق

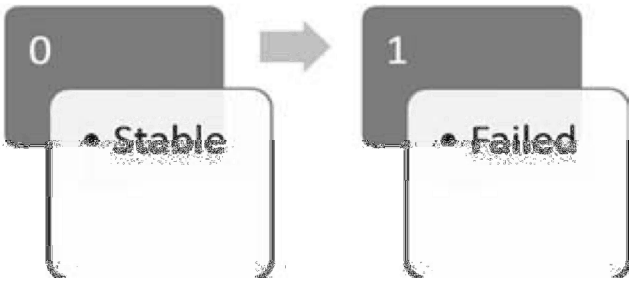

Source :Howard Tiffiany O, Op, Cit, p, 13.

يرى رواد هذه المقاربة على خلاف سابقيهم أن الفشل الدولاتي يحدث من خلال، المرور بأربعة مراحل هي: ضعف الدولة ثم السير في طريق الفشل ثم الفشل ثم الزوال أو الانهيار، على غرار مقاربة الانتقال المطلق، ترى هذه المقاربة في الفشل الدولاتي مسارا متعدد الأبعاد، إذ تتنوع أسباب الفشل الدّولاتي بين متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية[1]، كما تتعدد مصادره ومستوياته والشكل 2 يوضح هذه المقاربة.

الشكل رقم 2: مقاربة المسار

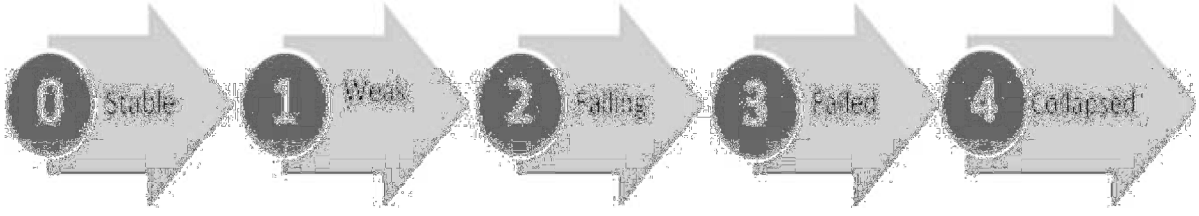

Source :Howard Tiffiany O, Op, Cit, p, 13.

[1]- Howard Tiffiany O, Op, Cit, p p, 12, 13.

يمثل الشكلين السابقين نموذجين يبسطان مقاربتي المسار والإنتقال المطلق في تعريف الدولة الفاشلة، إذ يجيب كل منهما على السؤال التالي: كيف تفشل الدول؟ فمقاربة الانتقال المطلق ترى في فشل الدولة، انتقالا مباشرا من حالة الاستقرار إلى الفشل على خلفية حدوث بعض المسببات، أما مقاربة المسار، فاعتمدت مجموعة من المراحل بين حالة الاستقرار والأفول النهائي، ما يفسر تبنيها تسمية المسار، وهذا يعكس على المستوى الواقعي الاختلاف بين حالات الفشل الدولاتي وكيفية الوصول إليها، فهناك دول تم الفشل فيها على مراحل، بينما كان في دول أخرى بطريقة انتقالية مطلقة ومباشرة.

يوجد جدل كبير حول التمييز بين مفاهيم متداخلة مع مفهوم الدولة الفاشلة، أو مشابهة له كالدولة الضعيفة والدولة المارقة والدولة المنهارة وغيرها، لاسيما وأن التمييز بين هذه المفاهيم صار ضروريا، وذلك من أجل تحديد الاستراتيجية الملائمة لدرء الفساد في الدولة، ولمجابهة الفشل قبل وقوعه وهذا ما تقوم به الوكالات الدولية المانحة، إذ تعتمد على أنماط ودرجات فشل الدولة لتحديد طريقة التعامل معها، ونوعية المساعدات التي تقدمها لها.[1]

يشير مفهوم الدول **الآيلة إلى الفشل failing state**، إلى مشكلة عجز البلدان عن تلبية احتياجاتها المحلية، وتغفل الأدبيات المتخصصة في دراسة هذا المفهوم الجوانب السياسية له، على اعتبارها أن الدولة مجرد جهاز وظيفي يوفر السلع والخدمات للمواطنين، ويترتب على إغفال الجوانب السياسية لهذا المفهوم، نقص في إدراك مضمونه الحقيقي، وكمثال عن أهمية العوامل السياسية في هذا المفهوم فقد لعبت المصالح الأجنبية في العديد من الحالات، دورا حاسما في رسم مسار السياسات المحلية، فحتى عملية بناء الدولة الحديثة ما بعد الاستعمار لبعض الدول العالمثالثية لم تخلو من التدخل الخارجي.[2]

كان مفهومي فشل وانهيار الدولة لمدة طويلة من الزمن، ضحية للغموض ومن ثم للخلط بينهما، وكان كل من **روتبيرغ وتيتزلاف** من السباقين لتوضيح الفرق بينهما، حيث يفترض **تيتزلاف** أن الفشل الدّولاتي مسار طويل ومتعدد الأبعاد تنهار في نهايته الدولة، سنتعرض هنا لأبرز هذه المفاهيم وأكثرها استعمالا وشيوعا:

الدّولة الضّعيفة: week state هي الدول التي تعاني من عداوات ومشاكل داخليّة كالاستبداد

---

[1]–كامرو مهران، مرجع سابق، ص، 3.

[2]–شميتز تشارلز، اليمن: دولة آيلة إلى الفشل أم سياسات آيلة إلى الفشل، تقرير **السياسة الهشة، الدول الضعيفة في الشرق الأسط الكبير**، مرجع سابق، ص، 4.

والاحتكار، كما تشهد هذه الدول نزاعات إثنيّة أو نزاعات من نوع آخر، إضافة إلى عدم قدرة الدولة الضعيفة على تزويد مواطنيها بالكميات الكافية من السّلع والحاجات الأساسية، كما تشهد تدهورا كبيرا في مستوى الخدمات المقدّمة كالتعليم والصحّة، إضافة إلى تدنّي نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، مع تزايد مستويات الفساد والرّشوة وتدهور المجال القضائي والنظام القانوني عموما.

الدّولة المنهارة: collapsed state هي دولة ذات مرتبة أدنى من الدّولة الفاشلة حيث تعاني غياب سلطة مركزية، وبذلك هي مجرّد كيان جغرافي فارغ من محتواه السياسي والتنظيمي، وتعمل النخب الحاكمة فيها على سبيل النظام السّابق باستعمال العنف غير المنظّم، وقمع المواطنين أما الحاجيات والسّلع الأساسية، فيتم التحصّل عليها بوسائل خاصّة وغالبا غير قانونية، كما تسيطر بعض الجماعات في الدولة على أجزاء منها بطريقة غير قانونية وغير منظّمة،إذ يمكن للدولة المنهارة أن تتدارك أفولها لتصبح دولة فاشلة، ثم دولة ضعيفة في حال استرجعت أمنها واستقرارها نسبيًا، ثم تبدأ بإعادة بناء مؤسّساتها كما حدث في كل من لبنان وطاجيكستان وسيراليون[1]، ويوجز **زارتمان** مفهوم الدولة المنهارة في وصول الدولة إلى مرحلة عدم قيامها بوظائفها الأساسية.[2]

الدّولة المفلسة: l'état faillite تستعمل هذه التسمية لوصف الدول، التي تعاني من مشاكل ماليّة مزرية، وتعجز عن تسديد ديونها الكبيرة كما أنها غير قادرة على دفع رواتب موظّفيها، ولا على اقتناء المواد الاستهلاكية الضروريّة لمواطنيها، وكنتيجة طبيعية للعجز المالي الذي تعانيه هذه الدّولة، تنشب توترات داخليّة اجتماعية وسياسية، وقد حدث ذلك في العديد من الدول الإفريقية التي شهدت حركات تمردية، بسبب عدم قدرتها على دفع أجور موظفيها خاصّة منهم العسكريين وموظّفي الأجهزة الأمنيّة.

الدّولة المارقة: rogue state هي الدّولة التي تمثل سياستها تهديدا لبيئتها المحلية أو الدولية، ذلك أنّها تنتهك مختلف قواعد القانون الدّولي، وهي دولة ذات نظام حكم شمولي مغلق تسعى للحصول على أسلحة الدّمار الشّامل، كما أنها معرضة للفشل في مراحل لاحقة، لأنها قد تنهار بعدما تتعرض لتدابير متخذة ضدّها من قبل الجماعة الدولية، الممثلة للقانون الدّولي والقائمة على تطبيق مبادئه، مثلما حدث مع العراق وأفغانستان.[3]

[1]-Rotberg Robert I, Nation-stste failure: a reccuring phenomenon**?**, p, 06 in the site: http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/cia/nic2020/panel2_nov6.pdf/01/06/2014
[2]- Orman Turkan F, Op, Cit, p, 78.
[3]-Ministère des affaires étrangères (France) Etats défaillants, sur : http://www.diplomatie.gov.fr/fr/IMG/pdf/0502-SUR-FR-2.pdf /05/06/2014

الدولة الرخوة: soft state هي دولة تشرع القانون ولا تلتزم به بسبب غياب ثقافة احترام القانون من جهة، وبسبب تفشي الفساد في مؤسساتها من جهة أخرى، إضافة إلى فساد التعليم والإعلام والقضاء الذي يخدم الأقلية على حساب الأغلبية.

الدولة في أزمة: state in crisis وهي تلك الدول في حالة أزمة أو على وشك وقوع نزاع فيها، أو أزمة ما وتصل الدولة إلى هذه المرحلة لعدم قدرتها على بسط سيطرتها على إقليمها وعلى ما يحدث داخله، وذلك بسبب فقدانها للشرعية وللفعالية، وقد يستعمل المفهوم للدلالة على فترة تمر بها الدولة، هي فترة أزمة قد تكون عابرة أو طويلة الأمد ما يعكس عدم قدرة الدولة التعامل معها.[1]

الدولة الطارئة:emergent state وهي "كيان جيوسياسي جاء إلى الحكم في ظل ظروف محلية أو خارجية غير عادية، كالدول التي جاءت إلى الحكم بفعل الانقلاب أو الثورة، والدول التي نشأت بالتنسيق مع فئات داخلية أو خارجية والدول التي نصبها الإحتلال، والدول التي نشأت بمساعدة وحماية قوى مصلحية خارجية"، بالنظر إلى البيئة المنشئة لهذا النوع من الدول فهي دول مؤقتة، نشأت في ظروف إيديولوجية وسياسية واقتصادية واستراتيجية استثنائية أي أنها مؤقتة، لذا فهي دولة زائلة ولا تملك السند الشعبي وبالتالي تفتقر لشرعية الوجود.[2]

صنف **بوتر Potter** الدول المشابهة والمتداخلة مع الدول الفاشلة إلى خمس أنواع هي: الدول الضعيفة والدول الآيلة إلى الفشل والدول المنهارة والاّدول non-states، وقدم **غروس Gross** تصنيفا مغايرا يتضمن خمس أنواع هي: الدولة الفوضية **anarchic state** والدولة الشبح **phantom state** والدولة المريضة **anemic state** والدولة الأسيرة والدولة المعطلة أو المحبطة **aborted state** بينما تحدث كل من **بيلجن Belgin ومورتن Mortin** عن الدولة المارقة والدولة الضعيفة وشبه الدولة **quasi-state**، أما **بيانيك وأخرون Bianic and Al** فيعتقدون أن مفهومي الدولة الضعيفة والدولة الفاشلة أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات العلاقات الدولية،[3] والأحداث الدولية شاهدة على ذلك.

لابد من الإشارة إلى أنه في التقرير الصادر عن صندوق السلام بتاريخ 28 ماي 2014 قد غير تسمية الدولة الفاشلة إلى الدولة الهشة في عنوان التقارير الدورية الصادرة عنه، من مؤشر الدول الفاشلة إلى مؤشر الدول الهشة، لكن المضامين لم تتغير فلم تتغير المؤشرات ولا الخصائص.

---

[1]– أبو عميرة رنا، مرجع سابق.

[2]- حمدان محمد زياد، مرجع سابق، ص ص، 44، 45.

[3]- Orman Turkan F, Op, Cit, p, 78.

ترى الباحثة **وودوارد سوزان Woodward Susan** في هذا التعدد المفاهيمي وتعدد الأدبيات المتعلقة بالدولة الفاشلة، تحديا كبيرا في وجه تطوير مقاربات تحليلية متخصصة في الفشل الدولاتي، فالتعدد في المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الدولة الفاشلة من جهة، وغموض هذه المفاهيم من جهة أخرى، جعل منها مقاربات غير علمية وغير صالحة تحليليا، فصناع القرار وحتى بعض الأكاديميين يستخدمون تلك المفاهيم وكأنها تحمل الدلالة نفسها[1]، في حين أن العديد من الباحثين المختصين في هذا الشأن، قد فرقوا بين مفاهيم كالفشل والإنهيار والأفول وغيرها بشكل دقيق، بل واعتبرتها العديد من الأدبيات مستويات للفشل الدولاتي.

إنطلاقا مما سبق، فإن مفهوم الدولة الفاشلة وفقا للتعريفات المذكورة سابقا، إما تحليلية لا تتطرق لطبيعة المشكلات التي تعاني منها الدولة الفاشلة ولا إلى مصادرها، وإما عملية وذلك في التعريفات التي قدمتها لها المؤسسات الدولية، حيث قدمت وصفات عملية للقضاء على الفشل الدولاتي، وهناك مجموعة أخرى من التعريفات قانونية، حيث يعتبر القانون الدولي أن الدول الفاشلة عبارة عن وحدات خارجة عن القانون الدولي[2]، وفي هذه الحالة يطلق عليها الدول المارقة **Rogue state**.

يشتمل التعريف الإجرائي للدولة الفاشلة في هذه الدراسة، على كل هذه الجوانب حيث نستخدم في تحليلنا البعد التحليلي والعملي والقانوني، فنعرفها على أساس مجموعة من المتغيرات المتفق حولها من قبل أغلب المفكرين، فالدولة الفاشلة تعني فقدان الحكومة القدرة على السيطرة على احتكار وسائل العنف، وفقدان مؤسساتها فعاليتها في إدارة جميع القطاعات وفي أداء خدماتها، ما يجعلها تفقد شرعيتها فتظهر جماعات تطمح للإستيلاء على السلطة أو تقسيمها، كما أنها دولة منقسمة إثنيا وتفتقد للتكامل الإجتماعي، ما يبرر دخولها في حالة من العنف والعنف المضاد بين الحكومة المركزية والميليشيات التابعة للجماعات المعادية لها.

الدولة الفاشلة دولة غنية بالثروات الباطنية لذا تشهد تنافسا دوليا هنا بالذات هناك من يعتبر أن مفهوم الدولة الفاشلة مجرد تبرير لواقع التنافس الدولي على الثروات وليست واقعا، ما أفرز جدالا حول المفهوم بين من يرى فيه ذريعة لسلوكات دولاتية تدفعها المصلحة وبين من يرى فيها تهديدا أمنيا عالميا، هنا تعالت أصوات تنادي بإعادة تعريف الدولة الفاشلة فقد يكون فشلا قطاعيا جزئيا ففشل أحد مؤسسات الدولة في أحد القطاعات لا يعني فشل الدولة فشلا كليا.

---

[1]–أقضي محمد الشريف ووناسي لزهر، مرجع سابق، ص، 502.

[2]– بوزيدي عدنان، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة، **مدارات سياسية**، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018، ص ص، 59، 60.

المطلب الثالث: خصائص الدولة الفاشلة ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي

تباينت إدراكات المفكّرين لمعاني ظاهرة الفشل الدّولاتي لذا تباينت تعريفاتهم لها، ومن ثم اختلفت وتنوعت الخصائص التي تميزها، وكذلك الشأن بالنسبة لمؤشرات قياس الفشل الدولاتي، حيث تباينت بين المؤسسات ومراكز الفكر ودوائر صنع القرار، سنعرض هنا مجموعة من الآراء حول أبرز خصائص الدولة الفاشلة، وكذا مؤشرات قياس الفشل الدولاتي في هذا الجزء من الدراسة.

1-انعدام القدرة على مراقبة الإقليم: تعجز الدولة الفاشلة عن مراقبة حدودها، إذ تفقد السيطرة على مساحات واسعة منه، وغالبا ما يكون مجال نشاط الحكومة المركزية محصورا في العاصمة ،أو في مجال تمركز إثنية أو أكثر، والواقع أن مدى اتساع الرقعة الجغرافية الخاضعة لرقابة الحكومة المركزية وسيطرتها، يعد من أهم مؤشرات قياس الفشل في دولة ما، وكذلك مدى صورية نفوذ الحكومة وسيطرتها على الطرقات البرية والمائية، وكذا على مجالها الجوّي، أي أنه من خلال هذه الخاصية يكون الهدف معرفة من يقود المدن، أو بعض المناطق النائية فعلا، هل هي الدولة أو جهات أخرى.[1]

2-انتشار العنف الداخلي وديمومته: يرى **روتبيرغ** أن تزايد العنف الإجرامي هو أحد خصائص الدولة الفاشلة، فكلما كانت السلطة الحاكمة أضعف وأكثر فشلا، كلما كانت سلوكاتها إجرامية أكثر فأكثر اتجاه مواطنيها، ويصبح اختراق القوانين باديا أكثر فأكثر، ويفترض أن تسيطر جماعات إجرامية على الشوارع والمدن، وتنتشر تجارة الأسلحة والمخدرات، ويشل جهاز الشرطة وتتفشّى الفوضى، ويلجأ المواطنون للحصول على الحماية إلى أسياد الحرب، وجهات أخرى غير رسمية، تعبر عن انتماء إثني أو ديني أو لغوي، ومدى قوة هذه الأطراف يحدد الوقت الذي تنهار فيه الدولة.

3-ضعف مؤسسات الدولة وبيروقراطياتها: تتصف مؤسسات الدولة الفاشلة بالضعف، فالجهاز التشريعي فاسد ويعمل لصالح النخبة الحاكمة، والسلطة القضائية غير مستقلة، والمواطنون يعلمون بأنهم لا يستطيعون الاعتماد على المحكمة للحصول على حقوقهم، خاصة إذا كانت القضية ضد الدّولة، والنقاش حول الديمقراطية مغيّب، أما الأجهزة البيروقراطية ففقدت معناها في الأداء المسئول والعمل بكفاءة، وصارت وظيفتها الحصرية مقتصرة على تنفيذ أوامر السلطة التنفيذية، وإرساء نظامها ومصالحها الضيقة وضمانها ومتابعتها، كما تقوم بقمع المواطنين المنتفضين ضد تلك الأوضاع المتردية، وقد تكون السلطة العسكرية مستقلة لكن القوى المسلحة للدولة الفاشلة، مسيّسة بدرجة كبيرة

[1]- Rotberg Robert I, The new nature of Nation-State failure, Op, Cit, p p, 85, 86.

كونها معينة من قبل الجماعة المسيطرة على الحكم إن لم تكن تنتمي لها في الأساس.

4-بنى تحتية مدمرة: إن البنى التحتية المدمرة سمة ملازمة للدولة الفاشلة، فالطرقات وقنوات الصرف الصحي وأنابيب المياه مدمّرة، ولا تصل المياه الصالحة للشرب إلى كل المناطق المأهولة، هذا إن كانت متوفرة من الأساس، والوضع ذاته بالنسبة للاتصالات فهي غير متوفرة في أغلب الأحيان، كذلك النظامين الصحي والتعليمي يتميزان بالهشاشة، لذا كان خيار خوصصتهما التبرير المناسب، كما أن العاملين في القطاعين لا يتقاضون أجورهم في الآجال المحددّة، أو لا يتقاضونها نهائيا، إضافة إلى عدم توفر الأدوية واللقاحات الأساسية واللاّزمة للمواطنين.[1]

5-عدم القدرة على توفير الحماية للمواطنين: من خصائص الدول الفاشلة أيضا عدم قدرة أو رغبة النخب الحاكمة فيها عن حماية مواطنيها من العنف والدمار، والنزعة إلى اعتبار نفسها فوق القانون محليا أو دوليا، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وحتى إذا كانت تتبنى ديمقراطية إجرائية/شكلية، إلاّ أنّها تعاني من عجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي معنى حقيقي[2]، إضافة إلى ذلك تعجز الدولة الفاشلة عن توفير الحاجات والسلع الأساسية لمواطنيها.

6-الانكشافية على الصراعات الخارجية: من بين ما يميز الدولة الفاشلة أيضا هو إنكشافيتها على ما يحدث خارجها من صراعات، فهي أكثر إنكشافية للصدمات الخارجية أكثر من الدول القوية، فمثلا كان للحرب الباردة آثار معتبرة على الدول النامية، حيث أفضى التنافس بين القوتين الكبيرتين في النظام الدولي إلى حدوث حروب نيابية وتوترات ونزاعات بين الدول أو داخلها، كذلك نهاية الحرب الباردة كانت ذات وقع عنيف على الدول الضعيفة، والحال نفسه بالنسبة لحقبة العولمة، التي كانت لها هي الأخرى آثار جمة خاصة على الدول الإفريقية في القطاعين الأمني والإقتصادي.[3]

7-مصدر للتهديدات الأمنية: تمثل الدولة الفاشلة تحديا أمنيا للسياسة الدولية، حيث ترى فيها الدول الغربية منتجة للإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، لكن هناك من يرفض هذا الفرض، حيث يرى **ديفد شاندلر D.Schandler** أن "مشكلات المخذرات والجريمة والإرهاب وغيرها تصنع في

---

[1]- Rotberg Robert I, The new nature of Nation-State failure, Op, Cit, p,87.

[2]- تشومسكي نعوم،**الدول الفاشلة**، ترجمة، سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص، 8.

[3]-Ripsman Norvin M and T V.Paul, **"globalization and the national security state",** UK, Oxford University Press, 2010 , p p, 137, 138.

مواقع أجنبية" وتصدر إلى الغرب، لذا يرى أن فرضية الدولة الفاشلة كتهديد أمني، فكرة مبالغ فيها في حقيقة الأمر.[1]

حصر **توركان أورمان** بدوره خصائص الدولة الفاشلة في ثلاث نقاط:

- ✓ غياب هيئات تمثل الدولة بفعالية بعبارة أخرى غياب الحكومة التي يمكن أن تكون الشريك الشرعي في مسار المفاوضات.
- ✓ الحاجة إلى التدخل الإنساني والذي يكون من خلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل التدخل، والتي تستعمل كمؤشر عملي لتصنيف الدول الفاشلة.[2]
- ✓ موجات مكثفة من العنف.

قدم **دانييل ثورر** من جهته وجهة نظر خاصة به فيما يخص خصائص الدولة الفاشلة وحددها بثلاث مظاهر مميزة لها من الجانب القانوني والسياسي والوظيفي وهي:

- ✓ **المظهر الجغرافي والإقليمي:** أي أن فشل الدولة يرافقه على المستوى الداخلي مشكلات قد تصبح مشكلات عابرة للحدود.
- ✓ **المظهر السياسي:** ويدل على الإنحلال التام أو شبه التام، للبني التي تعمل على تطبيق القانون وإرساء النظام، إضافة إلى انقسام سلطة الدولة التي تتجلى من خلال الحروب الداخلية المتمثلة في المواجهات بين الجيش النظامي للدولة، وجماعات مسلحة تهدف إلى تعزيز موقعها داخل الدولة أو الإنفصال عنها.
- ✓ **المظهر الوظيفي:** الذي يعنى بغياب الأجهزة الرسمية المخولة بتمثيل سيادة الدولة، وعلى تسهيل تفاعلها خارجيا، فمؤسسات الدولة الموجودة إما أنها فاقدة لسلطة التفاوض والتمثيل والتنفيذ، أو أنها تفتقد لثقة المواطنين بها.[3]

قدم فريق عمل الفشل الدولاتي State Failure Task Force، وهو هيئة مختصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تقريرا وضح فيه أنواع العنف الداخلي في الدولة الفاشلة، والذي قد يأخذ أحد الأشكال التالية:

---

[1]–أيدن هيير، خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب، نحو تحدي الحكمة السائدة، ترجمة حمشي محمد ، **سياسات عربية**، العدد 44، ماي 2020، ص، 97.

[2] - Orman Turkan F, Op, Cit , p, 80

[3]–بوزيدي عدنان، مرجع سابق، ص، 59.

- ✓ **حروب ثورية:** وتكون عنفا دائما بين جماعات معادية للسلطة الحاكمة والجيش النظامي التابع للدولة، ويكون بهدف مصادرة السلطة منها بالإنقلاب عليها في منطقة واحدة من الدولة.
- ✓ **حروب إثنية:** وتكون عنفا دائما بين إثنيات أو طوائف أو أي أقليات أخرى داخل الدولة والجيش النظامي للدولة لإحداث تغييرات في السلطة الحاكمة.
- ✓ **تغييرات معادية للنظام الحاكم:**وهي عبارة عن تغيرات كبيرة مفاجئة في أنماط الحكم، كإنهيار الدولة أو مرحلة لا–استقرار، أو التحول عن نظام حكم ديمقراطي إلى نظام حكم شمولي.
- ✓ **الإبادات الجماعية والتصفيات السياسية:** وهي ممارسات تأخذ بها الدولة أو وكلاؤها خلال الحروب الأهلية، وتؤدي إلى موت جزء كبير من الأفراد في المجتمع أو من الجماعات السياسية في الدولة.[1]

يبدو مما سبق أن المختصين في شأن الدولة الفاشلة، قد اتفقوا حول بعض الخصائص كالعنف الداخلي أو الحرب الأهلية، إضافة إلى فكرة الضعف أو الفشل الوظيفي لمؤسسات الدولة، وانهيار البنى التحتية في الدولة وتراجع شرعيتها وولاء المواطنين لها، على إثر عدم وفائها بواجباتها اتجاه مواطنيها، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الاجتهادات في تعداد خصائص الدولة الفاشلة، شكلت مرجعية أساسية في صياغة مؤشرات الفشل الدولاتي على اختلافها من جهة لأخرى، ومن مختص لآخر حيث كل جهة تركز على قطاع أو جانب معين.

يعرف المؤشر على أنه أداة للتقييم، بغرض اتخاذ إجراءات وتدابير معينة للحد من أضرار ظاهرة ما، حيث تمكننا المؤشرات من قياس الظاهرة بطريقة موضوعية إما كميا أو نوعيا، كذلك الحال بالنسبة لمؤشرات الفشل الدولاتي، إذ تكمن أهميتها في تحديد مكامن الفشل في الدول، فقد تكون الهشاشة أو الفشل بسبب أحد مؤسسات الدولة أو بسبب النخبة الحاكمة أو بسبب سياسة ما،[2] وضعت مؤشرات الفشل الدولاتي أول مرة بالتعاون بين الصندوق من أجل السلام، والسياسة الخارجية الأمريكية وكان ذلك لأول مرة عام 2005، فقد أصدرت أول تقرير لها، بعد القيام بدراسة موسعة حول الدول الفاشلة أو الهشة في العالم.

يقوم هذا المقياس على اثنا عشرة مؤشرا موزعة بين ثلاث مجالات كبرى: المجال الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والعسكري، ويعتمد هذا الدليل على البيانات التي يجمعها من مصادر إعلامية

[1]- Cojanu Valentin and Popescu Alina Irina, Op Cit, p, 117.
[2]- Carment David, Indicators of state failure phase2,in the site: https://carleton.ca/cifp/wp-content/uploads/1380.pdf /12/3/2019

دولية ومحلية،[1] هذه المجالات تتضمن حوالي 100 مؤشر فرعي، يقوم الصندوق من أجل السلام التحقق منها كميا وكيفيا، ثم يقيمها الخبراء بناءا على مراجعتهم للبيانات المتوفرة لديهم.

يتميز هذا المقياس بمجموعة من المزايا، إذ يتيح فهم قدرات الدولة ومداها والضغوط التي تساهم في تعميق فشلها، ومن ثم ما الذي قد يساعدها على استرجاع قوتها، ويرصد الصندوق من أجل السلام هذه المؤشرات على مقاييس رقمية من 0 إلى 10، لكل مؤشر من المؤشرات الإثنا عشر،فكلما كانت درجة الدولة قريبة إلى 10 كلما كان تقييمها سلبيا وفقا للمؤشر، وكلما كانت درجة الدولة صفر أو قريبة منه، كلما كان تقييمها إيجابيا وفقا للمؤشر، ومنه فإن مجموع العلامات يتراوح بين 0 و120 علامة في الإثنا عشرة مؤشرا، والنتيجة النهائية تقيس مدى هشاشة الدولة فكلما اقتربت مجموع علامتها من 120 نقطة، كانت أكثر هشاشة والعكس صحيح، وبناءا على العلامات المتحصل عليها قسم الصندوق من أجل السلام النتائج إلى أربع مستويات:

- ✓ الدول المستدامة وهي الدول التي تحصلت على رصيد ما بين 0 إلى 29.9 نقطة.
- ✓ الدول المستقرة وهي الدول التي تحصلت على رصيد ما بين 30 إلى 59.9 نقطة.
- ✓ دول محذَّرة وهي الدول التي تحصلت على رصيد ما بين 60 إلى 89.9 نقطة.
- ✓ دول لديها إنذار وهي الدول التي حصلت على رصيد ما بين 90 إلى 120 نقطة.[2]

صار مؤشر الدولة الهشة الصادر عن الصندوق من أجل السلام مرجعية دولية في تصنيف وتحديد الدول الفاشلة في العالم على اعتبار أن الدول الفاشلة تهديد أمني صريح للأمن الدولي، إذ تشكل منشأ وملجأ العديد من جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وفي حقيقة الأمر لم تقتصر فكر إنشاء مؤشر للدول الفاشلة على هيئة الصندوق من أجل السلام، فقد قدمت العديد من الهيئات والباحثين نظرتهم لهذه الظاهرة ومعاييرها سنتطرق لأبرز هذه المقاييس:

- ✓ **مقياس السلام العالمي: The Global Peace Index** أصدره معهد الإقتصاد والسلام بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا، وتحليل البيانات من قبل وحدة الإستخبارات الإقتصادية حيث صدر أول مؤشر لهذه الهيئة عام 2007، ويعتمد على 23 مؤشرا مقسمة بين المجالين الإجتماعي والإقتصادي، وتكمن نقطة الإختلاف بينه وبين باقي المؤشرات في

[1]–بوزيدي عدنان، مرجع سبق ذكره، ص، 74.

[2]–حسين نبيل، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، **سياسات عربية**، العدد 37، مارس 2019، ص، 116.

أنه يركز في دراسته لمناطق الصراعات المسلحة.

✓ **مقياس التنمية البشرية: The Human Development Index** هو المؤشر الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من خلال تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنويا، وتهتم بالأداء التنموي للدول، حيث يصنف الدول بناءا على مستوى التنمية وعلى معدلات الفقر فيها، وتعتمد مقياسا يتضمن الصفر الذي يدل على أدنى مستوى للتنمية، والواحد الذي يعبر عن أعلى مستوى للتنمية، ويقوم المقياس على أساس ثلاث مكونات هي: العمر والمعرفة ومستوى المعيشة، وفقا لهذا التصنيف تقسم الدول إلى أربع مجموعات هي: مجموع الدول ذات التنمية البشرية المتدنية، ومجموع الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، ومجموع الدول ذات التنمية البشرية العالية، والدول ذات التنمية البشرية العالية جدا.

✓ **مقياس الدول الضعيفة في عالم متغير: Index of State Weakness in Developing Word** تصدره مؤسسة بروكينز منذ 2008، قدمت من خلاله مقياسا لتقييم حوالي 141 دولة نامية على أساس أدائها في أربع مجالات: المجال السياسي والاقتصادي والأمني والرفاه الاجتماعي، حيث يقيم هذا المؤشر الدول من خلال 20 مؤشرا موزعا على المجالات سابقة الذكر، وتحدد الدولة الضعيفة أو الفاشلة بصفة افتقادها للقدرة أو الإرادة، لتحقيق بيئة مواتية للنمو الإقتصادي المستدام والعادل، والمحافضة أو التأسيس للمشروعية وشفافية ومسائلة المؤسسات السياسية، وتأمين السكان من الصراعات وإخراجهم من أراضيهم، وتلبية إحتياجاتهم الأساسية.[1]

✓ **مؤشر برتلسمان: The Bertelsman Stiftung's Transformation Index** ينظر هذا المؤشر للفشل الدولاتي من منظور الإدارة السياسية الرشيدة، من خلال المشاركة السياسية ومدى استقرار المؤسسات السياسية وجودة الديمقراطية، واقتصاد السوق والتكامل السياسي والإجتماعي ودرجة الإستقرار الإقتصادي، واستدامة العمليات التنموية والرفاهية الإجتماعية.[2]

تعتمد هذه الدراسة على المؤشرات التي وضعها صندوق السلام، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 2005، والذي تنقسم مؤشراته إلى ثلاث محاور كبرى يحتوي كل محور على مجموعة من المعايير الفرعية:

[1]–بوزيدي عدنان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 72، 73.

[2]–أقضي محمد الشريف ووناسي لزهر، مرجع سابق، ص، 503.

1- المؤشرات السياسية: وتتضمن مجموعة من المعايير هي: شرعية نظام الحكم ومدى قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين، ومدى احترام تطبيق حكم القانون ووجود انتهاك كبير لحقوق الانسان، وعجز الدولة عن السيطرة على العنف وانعدام الاستقرار السياسي، وتزايد حدة التدخلات الخارجية، سواء أكانت من قبل الدول أو من قبل فواعل غير دولاتية.

2- المؤشرات الإقتصادية: تتمثل أساسا في: تذبذب معدلات التنمية الإقتصادية وديمومة تدهور الوضع الإقتصادي للدولة، وإزدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية غير القانونية.

3- المؤشرات الإجتماعية: وهي تزايد الضغوط الديمغرافية بارتفاع عدد السكان بأرقام كبيرة، وانخفاض نصيب الأفراد من الإحتياجات الأساسية، وتزايد حركة المهاجرين نحو الخارج وانتشار ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات، والنزوح الداخلي القسري والضعف أو الغياب كلي للإندماج الإجتماعي.[1]

يتمتع هذا المؤشر بمجموعة من المزايا، كما لا يخلو من العيوب حيث يتيح لنا تقديم وصف دقيق عن حركيات ومصادر عدم الاستقرار في الدول، ومن ثم يساعدنا في صياغة الحلول، كما تشكل العلامات والقياسات التي يقوم بها خبراؤه مصادر يعتمد عليها الباحثون المتخصصون في هذا المجال لتعليل أفكارهم، إضافة إلى ذلك يسمح هذا المقياس بتقييم الدول المستقرة ورصد مواضع قوتها كأمثلة ناجحة، تتقفى أثرها الدول الفاشلة للخروج من بوتقة الفشل وتحقيق تنميتها الذاتية، إضافة إلى أن بيانات الدول المستقرة، قد تشكل مصدرا للدراسات الإستشرافية، أما ما يعاب على هذا المؤشر، فهو نسبية نتائجه بسبب التغيرات الطارئة على البيئة الدولية[2] من جهة، والإقليمية والمحلية من جهة أخـرى، إضافة إلى أنها مقاييس وضعت بغض النظر عن البيئة الداخلية للدول الضعيفة، والتي تتواجد أغلبها في العالم الثالث، ما يجعل من نتائجها فاقدة للمصداقية، لذا فاعتماد نتائج مثل هذه المقاييس يبقى أمرا نسبيا.

[1]- بوهيدل رضوان، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص ص، 77، 78.

[2]-بوزيدي عدنان، مرجع سبق ذكره، ص، 74.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للفشل الدولاتي

تهدف هذه المقاربات أساسا إلى تحليل ظاهرة الدولة الفاشلة، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأسباب العميقة لفشل الدول، وكذلك مسارات الدول نحو الفشل أو الأفول النهائي، ومن ثم شرح كيفية حدوث الفشل الدولاتي، فجل هذه المقاربات افترضت أن الدولة الفاشلة تهديد أمني عالمي، كما اعتبرتها أول وأكبر تهديد أمني لسكانها، كما تسعى هذه المقاربات إلى صياغة الاستراتيجيات التي تساعد الدول إما على تفادي الفشل أو الإنهيار، وتساعدها على إعادة بناء مؤسساتها، ويجب التنويه إلى أن كل مقاربة قدمت مجموعة من الأسباب من وجهة نظر مختلفة، ما يجعلها تحيط بظاهرة الفشل الدولاتي من كل الجهات، لذا تنوعت وتعددت فهناك المقاربة الوظائفية والمقاربة المجتمعية والمقاربة المؤسساتية، والمقاربة بالمؤشرات وغيرها الكثير من الأفكار التي لم ترقى لتشكل مقاربة، قادرة على تحليل ظاهرة الفشل الدولاتي، في هذا المبحث سنعرض أبرز هذه المقاربات والتي ستقدم لنا نظرة من عدة جوانب، قد تساهم إلى حد ما في الإحاطة بظاهرة الفشل الدّولاتي، وفهمها وتفاديها أو معالجة مكامن الخلل فيها.

أولا: المقاربة الوظيفية للفشل الدولاتي

تسمى هذه المقاربة أيضا بالمقاربة الإجتماعية أو مقاربة الدولة كمزود بالخدمات،، state as a service provider ويعتبر كل من ر.**روتبيرغ و و.زارتمان** مؤسسي هذه المقاربة، التي تقوم على مجموعة من المسلمات المركزية التي تهدف إلى تحليل أسباب فشل الدول، حيث يعتقد الباحثان أن الدولة هي المسؤول الأول عن توفير الخدمات الأساسية، ويدلل **زارتمان** على هذه الفرضية بأنه عندما تنهار الدولة، تصبح غير قادرة على الوفاء بالخدمات الأساسية للأفراد، لاسيما وأن هذه الخدمات أو الوظائف هي سبب وجود الدولة، فكلاهما يعرف الدولة الفاشلة على أنها الدولة التي لا تتوفر فيها الخصائص والأركان الأساسية للدولة.[1]

يرى المفكران بناءً على ما سبق، أن من أسباب الفشل الدولاتي عدم تلبية الدولة للحاجات الأساسية للأفراد، ما عبر عنه **روتبيرغ** "بالتزويد الإيجابي بالسلع السياسية"، والتي حددها بمجموعة من الخدمات تمتد من توفير الأمن إلى حكم القانون، وحماية الملكية الفردية وحق المشاركة السياسية وانشاء البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، هذه الخدمات مرتبة ترتيبا تسلسليا وفقا

[1]Rotbert Robert I, The new nature of Nation-State failure, Op Cit ,p, 90.

لأهميتها، فخدمة الأمن أهم خدمة لأن الأمن شرط أساسي لتوفير باقي الخدمات.[1]

فقدان الدولة لشرعيتها هو سبب آخر لفشل الدول، ويرجع أساسا لعدم قدرتها على الوفاء بوظائفها الأساسية تجاه مواطنيها، فيتحول ولاؤهم إلى جماعات فرعية داخل الدولة، تتولى تزويدهم بحاجاتهم الأساسية ما يخول لتلك الجماعات إدارة وتسيير أحد أقاليم هذه الدولة، كما أن النخبة الحاكمة قد فقدت ولاء المواطنين لها وثقتهم، لأنها تخدم مصالح ضيقة فيها فالدولة بالنسبة لهم ملكية خاصة، هنا يعتقد **روتبيرغ** أن الفشل من صنع البشر فهو ليس عارضا، ولا راجعا إلى ثروات الدولة ومقدراتها، ولا إلى موقعها الجغرافي ولا بسبب العامل الخارجي، ولكن قرارات وسلوكات الحكام وفشلهم في تسيير الشؤون العامة، هو السبب الرئيسي في فشل بل وأفول الدول.[2]

يعزي **روتبيرغ** فشل الدولة أيضا إلى وجود مؤسسات ضعيفة، باستثناء المؤسسة التنفيذية التي تسيطر على كافة جوانب الحياة، فالقضاء يعمل في حدود أوامر ونواهي السلطة التنفيذية، والبيروقراطية فقدت مسؤولياتها الوظيفية، التي انحسرت في تنفيذ أوامر السلطة التنفيذية ولقمع المعارضين لها، أما الجيش في هذه الدولة فهو مسيس،[3] بناءا على ذلك يعتبر **روتبيرغ** صاحب مقاربة مجتمعية–مؤسسية، للفشل الدولاتي بما أنه لم يتجاهل دور المؤسسة الضعيفة في فشل وهشاشة الدول، إضافة إلى مؤشر عدم الوفاء بالخدمات الأساسية للمواطنين.

يرى رواد المقاربة الوظيفية، أنه من الضروري التمييز بين مدى فعاليات أو نشاطات الدولة، ويعني ذلك التمييز بين الوظائف والأهداف المختلفة التي تضطلع بها الحكومات وبين قوة سلطة الدولة، أي قدرة الدولة على تخطيط وتنفيذ سياساتها وفرض القوانين بإنصاف وشفافية، ما يعرف باسم القدرة المؤسساتية للدولة، ويرجع فوكوياما القصور في فهم طبيعة الدولة، إلى الخلط بين هاذين البعدين بين مدى الدولة وقوتها أو قدرتها، لاسيما وأن التفريق بين هذين البعدين يتيح لنا القدرة على التمييز بين درجات قوة الدولة، ومن ثم ترتيب مختلف دول العالم بناءا على درجة قوتها، كما يمكن ترتيب مدى نشاطات الدولة على نحو يمتد من وظائف ضرورية ومهمة إلى وظائف إختيارية أو مرغوبة، وصولا إلى وظائف تأتي أحيانا بنتائج عكسية وسلبية، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد إجماع حول تراتبية وظائف الدولة، خاصة في قضايا توزيع الثروة والسياسات الإجتماعية، لكن يوجد إتفاق

[1]-Robert I.Rotberg, The new nature of Nation-State failure,Op, Cit, p p, 91, 92.
[2]-Ibid, p, 93.
[3]- Ibid,p, 87.

على ضرورة وجود تراتبية لوظائف الدولة فقد قدم تقرير التنمية العالمي، الصادر عن البنك الدولي عام 1997 في هذا الخصوص، قائمة لوظائف الدولة صنفها تحت ثلاث فئات تتراوح بين الوظائف الدنيا والمتوسطة والناشطة.[1]

شكلت مدى قدرة الدولة على الوفاء بوظائفها اهتماما أكاديميا وسياسيا كبيرا، لاسيما بعد ظهور فواعل منافسة لها سواء ما فوقها أو ما دونها، ما جعلها تفقد –في بعض الحالات– فعاليتها في القيام بوظائفها، والواقع أن فعالية الدولة في أداء وظائفها مربوط بقياس مدى فعاليته هذه الوظائف في حد ذاتها، التي تكتسبها من تفاعلاتها المتعددة مع محيطها في مختلف المجالات، لذا فإن الفعالية مرتبطة بفن إداة الدولة لمختلف النشاطات داخلها، على مستوى التخطيط والتوجيه والتنسيق والتنظيم والتحفيز والمتابعة.[2]

قدمت هذه المقاربة محاولة تحليلية لظاهرة الفشل الدولاتي، التي لطالما افتقرت لبناء نظري يمكننا من فهم حركياتها الأساسية، إلاّ أنها تلقت العديد من الإنتقادات، تمحورت حول المسلمات المركزية لهذه المقاربة، حيث رأى معارضوها أنها تقوم على فكرة فضفاضة، وهي تأمين الخدمات، هذا التعريف يهدف إلى تصنيف جل الدول على أنها فاشلة، بما فيها الدول الغربية المتطورة، حيث يفرض رواد هذا التوجه أنه لا دولة تؤدي كل الأعمال الموكلة إليها، وكأنهم وضعوا أنموذجا للدولة لابد من محاكاته بالرغم من الإختلافات بين الشعوب.

إن اختزال الدولة في مجرد مزود للخدمات، يقود إلى خطاب معياري واضح، فبدلا من تطوير المفاهيم والأدوات التحليلية الضرورية للتحليل، الذي يساعد على التعامل مع الفجوة بين ما هو مثالي والواقع التجريبي، كمبرر للتدخلات التي تهدف لسد هذه الفجوة، بل وجعل الواقع ملائما للأنموذج التجريدي، ويمكن أن تستعمل هذه المقاربة كفكرة مثالية على سبيل ما يجب أن تكون عليه الدولة.

إن مثل هذه الأفكار تعبر عن نقص في الاتصال بين الأفكار والواقع، ويبرز نقصا في الإجتهادات الفكرية حول الموضوع، وعليه فإن غياب بعض خصائص الدّولة –وفقا لهم– يشكل تبريرا لتغيير العالم لجعله مناسبا للمفهوم الأنموذجي للدولة، وهذا غير منطقي وغير قابل للتحقيق على أرض الواقع من الأساس، ما يجعل هذه المقاربة في خانة الأفكار المعيارية بينما في حالة عدم تطابق

[1]– فوكوياما فرانسيس، مرجع سابق، ص، 50.

[2]–الخضيري محسن أحمد، مرجع سابق، ص، 52.

البيانات التجريدية، والعالم فلابد من مراجعة وتغيير البيانات التجريدية وليس تغيير العالم ليلائم البيانات والأفكار التجريدية،[1] والبحث عن مكامن الضعف في الدولة لمعالجتها والتي قد تكون في العديد من الأحيان بنيوية.

ثانيا: المقاربة المؤسساتية للفشل الدولاتي

تقوم هذه المقاربة على أفكار الباحثين الذين يركزون على تأثير المؤسسات على السلوك الحالي، ومنهم المؤسساتيون الجدد أمثال **برينتون وني Brinton and Nee** وكذلك كل من **باول وديماجيو ونورثDimaggioand Powell and North**، حيث يشترك هؤلاء في اعتقادهم أن سلوكات الأفراد تشكلها المؤسسات التي يعيشون في كنفها، فالمؤسسات الجيدة تنتج سلوكات جيدة ومجتمعات مزدهرة والعكس صحيح، فوفقا لهذا الإفتراض يتغير السلوك بتغير المؤسسات سواء نحو الأحسن أو نحو الأسوأ، ذلك أن المؤسسات توفر حوافز للأفراد والجماعات من أجل القيام ببعض النشاطات، ومنه فإن تغيير المؤسسات يخلق بدوره حوافز جديدة ومن ثم سلوكات جديدة، وقد أكد رواد هذه المقاربة أنه ليس من السهل تغيير المؤسسات، حيث يفترض **غريف Grief** 2006 أنه علينا أن ننظر للمؤسسات على أنها أنماط للتعزيز الذاتي للسلوك، والتي من خلالها تشجع الحوافز الديمومة والحفاظ على الوضع القائم، ولا تشجع التغيير فلكي تتغير المؤسسات لا بد من تغيير أنماط السلوك المعززة ذاتيا، حتى تتمكن الحوافز والمؤسسات الجديدة من أخذ مكانها وتعزيز تواجدها.

لتحليل أسباب ومسارات فشل الدول والبحث عن طرق لإيقاف الفشل، أو لتجنبه لابد من تحديد مجموع المؤسسات الموجودة والحوافز المتنجة للاستقرار، أو التي تقوضه عند حدوث عملية التغيير، فالنقاط الأساسية للتغيير لا تكمن فقط في معدلات المؤشرات، بل تكمن أيضا في تغيير التصورات أو الإدراك، وكذلك في تغيير الحوافز المتجسدة في القواعد المؤسسية حيث يحول الأفراد سلوكاتهم وولاءاتهم إلى المؤسسات الجديدة أو المستجدّة، هنا يمكننا إدراك ضرورة فهم هذه المؤسسات ككل فهذا يساعدنا على وضع مقاربة لإعادة الاستقرار للدول الفاشلة، وهذا لا يتسنى إلا من خلال إعادة بناء المؤسسات فيها بحيث توفر هذه الأخيرة حوافز دائمة للسلوك التعاوني بينها.

تناول رواد هذه المقاربة مجموعة من الأنماط المؤسسية التي تؤدي بالدولة إلى الفشل، وتوصلوا إلى أنه لا يمكن تعداد كل هذه الأنماط، ذلك أنه لكل دولة تجربة خاصة في الفشل ولكل مسار في

[1]- Eriksen Stain Sundstal, State failure in theory and practice: the idea of the state and the contradictions of state formation**, Review of International Studies**, 2011, pp, 230, 233 in the site: http://www.jstore.org /20/9/2020

الفشل عوامل خاصة به، وقد عمل رواد هذه المقاربة على تبيان وتوضيح مختلف الأنماط المؤسسية الأكثر شيوعا، وكذلك شرح ديناميكيات هذه الأنماط، وطرق وكيفيات الترابط بين هذه العوامل، ومثال ذلك العلاقة بين متغيري الفعالية والمشروعية فكلما تناقصت فعالية الدولة، كلما تناقصت مشروعيتها ولهاذا بالغ الأثر على الأداء المؤسسي للدولة.

يفترض رواد هذه المقاربة أنه يوجد خمس مسارات أساسية، تشكل أكثر مسارات الفشل الدولاتي شيوعا، كل مسار منها يتضمن إشارات من الدولة إلى المجتمع بأن فعالية الحكومة ومن ثم مشروعيتها في طريقها نحو التحول، وتتمثل هذه الإشارات أساسا في تغيير حوافز مختلف المجموعات وذلك بهدف مواصلة قبول سلطة الحكومة، هذه المسارات ليست حتمية كما يمكنها أن تتداخل مع مسارات أخرى وهي:

1. يتمثل المسار الأول في تصعيد النزاعات العنيفة بين الجماعات الإثنية أو الطائفيّة.
2. أما المسار الثاني فأطلق عليه رواد هذه المقاربة بمسار إفتراس الدولة حيث يعم الفساد والاستيلاء على موارد الدولة من قبل أقليات على حساب الأغلبية أو باقي المجتمع، وذلك عن طريق المحسوبية.
3. يتجلى المسار الثالث في حدوث حركات ثورية انفصالية غالبا، قد يمتد مداها إلى كامل الجوار الإقليمي للدولة.
4. يتمثل المسار الثالث في أفول الديمقراطية ما يؤدي في غالب الأحيان إلى حدوث حرب أهلية، أو إلى إنقلاب عسكري.
5. آخر مسار يسيطر على المشهد العام وتحدث فيه أزمة مواصلة الإصلاح في هذه الدول التي تعد دولا استبدادية.

يمكن لكل واحد من هذه المسارات أن يشكل لوحده مسارا للفشل الدولاتي فكل واحد منها يشكل مجموعة من التفاعلات التي ينهار من خلالها التوازن الذي يضمن استقرار الحكومة، وكقاسم مشترك بين كل هذه المسارات تخسر الدولة فعاليتها ومن ثم مشروعيتها.

1- المسار الأول: في المسار الأول والمتمثل في تصاعد وتيرة النزاعات المسلحة والعنيفة، بين الجماعات الإثنية والطوائف، هنا يمكن أن تتفكك الدولة لأن مجموعة أو عدة مجموعات، لم تعد تملك الحوافز الكافية لقبول سلطة الحكومة، وفي حين فشلت هذه الحكومة في إخماد تلك الثورة فإن الدولة تكون أمام وضعين مختلفين:

***الوضع الأول:** حيث تقوم الحكومة بإقصاء بعض الجماعات من السلطة والإقتصاد، في هذه الحالة تكون الحكومة تمييزية لكنها فعالة ومعتدلة، لكنها لاحقا بفعل إقصائها لبعض الجماعات تخسر فعاليتها، هذه الخسارة تساهم في إنشاء حوافز قد تكون لحلفاء النظام السابق، بهدف إحداث التغيير في الحكومة، كما أنها تشجع الجماعات المقصية على المطالبة بحقوقها، أو التغيير الذي يخدم مصالحها.

* **الوضع الثاني:** يقود هذا الوضع إلى تصعيد النزاع الإثني من قبل الحكومة غير الفعّالة، لكنها ديمقراطية حديثة، ورغم كونها حكومة ديمقراطية إلا أن إدراك بعض الجماعات الإثنية لها على أنها حكومة فاسدة، ولا تخدم مصالحهم ما يجعلهم يقررون الإنسحاب من تشكيلة هذه الحكومة، بل ويتمردون عليها وإذا كانت الحكومة غير قادرة على قمع التمرد، فإن ذلك سيهدد بقاءها في الحكم، وبما أنها تأخذ بالديمقراطية كفلسفة لحكمها فإن فكرة الحكم الذاتي ستطرح كبديل بشدة، إضافة إلى مطالبة الأقليات بمجموعة كبيرة وواسعة من الحقوق.

وصول أحد هذه الجماعات العرقية إلى سدة الحكم من خلال إنتخابات شرعية ،مطروح وممكن بشدة في هذه الحالة، حيث تفرض سيطرتها على السلطة والمجتمع، ويصبح سلوكها فاسدا كسابقتها نتاج تفضيلها لجماعة إثنية واحدة على حساب باقي الجماعات الإثنية الأخرى، وهنا تفقد الحكومة الجديدة قبولها عند الشعب ويؤدي غياب فعاليتها بدوره إلى خلق حوافز عند جماعات معادية لها، فتتحداها وتدخل في مسار جديد للتغيير، يمكن التعبير عنها بحلقة مفرغة من الفساد الحكومي وتغيير النخب الحاكمة.

2- المسار الثاني: يطرح افتراض ديمومة الحكم الشمولي في السلطة بشدة، في المسار الثاني حيث يدوم هذا الحكم لحقبة طويلة من الزمن، بشرط أن يحافظ على مشروعيّته عند النخب المؤثرة في المجتمع، كأصحاب المال والأعمال أو رجال الدّين أو القوى الخارجية الداعمة للسلطة الحاكمة، هنا يعمل النظام الحاكم على دعم نفسه، بوسائل العنف والإكراه وبدعائم اقتصادية وإيديولوجية، ما يجعل من هذا النظام يشكل تهديدا أمنيا على باقي الجماعات، لذا أطلق عليه بالنظام المفترس لأنه يفترس غيره من معارضين بمجرد سيطرته على السلطة السياسية.

3-المسار الثالث: يشبه المسار الثالث "مسار النزاعات ما بين الجماعات الإثنية"، حيث تميزه نزاعات ما بين المتمردين، إلا أنها نزاعات بين طبقات إقتصادية أكثر من كونها نزاعات بين جماعات إثنية، وهي جماعات تعاني من التمييز والإقصاء الذي يعد العامل المحدد في إنخفاض مشروعية

النظام، هنا تفشل الدّولة لفقدانها فعاليتها ما يشجع مجموعات أخرى على الإلتحاق بالمتمردين ضدّها، هنا يصبح النظام ضعيفا وحساسا لنشاطات المتمردين ضدّه الذين يحاربون النظام الحاكم لقناعتهم بضعفه، وعدم قدرته على مواجهتهم ويقدمون أنفسهم على أنهم بديل لهذا النظام الفاسد وغير الفعّال، وأنهم قادرون على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، وأهمها الأمن أكثر من السلطة الحاكمة، هنا تقوم الحكومة بتوجيه ضربات عنيفة ضد المتمرّدين، لكنها غالبا ما تمس المدنيين، ما يجعل من موقف المتمردين أقوى وتسرّع وتزيد من فشل الدّولة ومن نقص مشروعيّتها، وبالمقابل يفعل هذا النظام القليل لتحسين فعاليته ما يعزز أكثر من موقف المتمردين.

4-المسار الرابع: وفقا لهذا المسار تتمتع الأنظمة الديمقراطية غالبا بالمشروعية، حيث تستوعب وتحترم مصالح مختلف المجموعات في المجتمع، كما أن أهم مشكل في الديمقراطيات الحديثة هو اللاّفعالية وعدم القدرة على توفير الأمن الإقتصادي والأمن الإنساني، والذي تفاقم بسبب فقدان المشروعية على إثر الفساد الحاد الذي تعاني منه السلطة الحاكمة، هنا قد تصاب الدّيمقراطية بالشلل لأسباب وظيفية أو بسبب نقص الموارد لدعم الأمن الإنساني، في مثل هذه الحالات فإن الديمقراطيات التي تفشل تعوض عادة بأنظمة عسكرية، تصل إلى سدة الحكم من خلال إنقلاب عسكري.

5-المسار الخامس: يقوم على فكرة أساسية مفادها أن أزمة التداول على السلطة، تحدث في حالة وفاة أو مرض رأس السلطة السياسية فجأة، دون أن يكون هناك خليفة له مهيأ فعلا للحكم بعده، على أن يكون فعالا وشرعيا ومقبولا من قبل النخب الإقتصادية والعسكرية والدينيّة، وغياب هذا الحاكم التوافقي سيجعل من الدولة مفتوحة أمام معارضة كبيرة، ومنافسة حول السيطرة على السلطة السياسيّة في أغلب الحالات، إذا كان هدف الجماعات السيطرة على السلطة، وهنا تنشط العصابات والمتمردين لا سيما إذا تم الإتفاق على تقاسم السّلطة، فكل حكومة مستقلة يمكن أن تنتج حكما ضعيفا، ما يقود بدوره إلى لافعالية في الحكم وتفكك الدولة عندما تقوم كل جماعة عرقية على شؤونها بصفة مستقلة وفردية، ما يؤدي إلى حدوث أزمة في التداول على السلطة كتحول فجائي، يعقب ظهور أزمة غياب الفعالية والمشروعية، التي جاءت على إثر طوال فترة الحكم الشمولي، الذي يحقق الإستقرار والتكامل المجتمعي[1].

[1]- Goldstone Jack, pathways to state failure**, Conflict Management and Peace Science,** 2008, vol 25, issue4, p p, 287, 291.

لم تقدم هذه المسارات الخمسة منفردة، تفسيرا مقبولا لسياق فشل الدول لكنها قدمت مجتمعة تفسيرا متعدد الأبعاد، يساهم في فهم مسار فشل الدولة وإن كانت هذه المسارات مجتمعة قد أغفلت بعض المتغيرات المحددة في فشل الدول، كالعامل الخارجي الذي يلعب دورا أساسيا في تعميق فشل الدولة، من خلال تعجيزها في حالات وزيادة عجزها في حالات أخرى.

ركز **بوتنام Putnam** على رأس المال الإجتماعي كعامل أساسي ومؤثر في الأداء المؤسسي للدولة، فرأس المال الإجتماعي والمجتمع المدني عالي التطور يؤثران إيجابا على أداء مؤسسات الدولة، كما أن من شأنهما أن يدعما مسار الديمقراطية في البلاد ويحددان في نهاية المطاف ما إذا كانت ستنجح الديمقراطية أم ستفشل، وقد درس **بوتنام** كيفية فشل الدول وكيفية نجاحها، ويقول أنه بالرغم من أن هناك فرق شاسع بين مؤسسة فاشلة ودولة فاشلة، إلا أن هناك علاقة بينهما، ويبرهن **بوتنام** على ذلك بأن الدولة القوية تنطوي على مؤسسات فعالة وذات كفاءة عندما افترض أن المؤسسات تلعب دورا محددا في قدرة الدولة، فالمؤسسات عالية الجودة، كالبيروقراطيات الناجعة والفعالة وإعمال حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وغيرها من معايير الدولة القوية والناجحة، قد يقلل من الآثار السلبية للتنوع العرقي في الدولة، كما تقلل المؤسسات عالية الجودة أيضا، من أضرار الحروب على الدولة وتقلص من احتمالات حدوث إبادات جماعية في الدول متعددة الأعراق، لكن بالرغم من أن جودة المؤسسات تؤثر على قدرة الدولة إلاّ أنّ المؤسسات وحدها ليست السبب الحصري لنجاح بعض الدول أو فشلها.[1]

وضع **ايسترلي** أنموذجا نظريا يوضح مسار أو طريقة فشل الدول، انتقد من خلاله النماذج الكمية لمسارات الفشل الدولاتي، حيث عاب عليها أنها لا تحدد الفروقات الدقيقة لفشل الدولة في الواقع، أطلق عليه تسمية أنموذج الإنتقال الحاد إلى مرحلة الفشل والذي يحدث على مراحل، ويوضح الشكل التالي هذه المراحل من خلال التطرق لخصائص الدولة في كل مرحلة.

[1]- Haward Tiffany O, Op Cit, p, 6.

الشكل رقم 3: أنموذج الانتقال الحاد إلى مرحلة الفشل

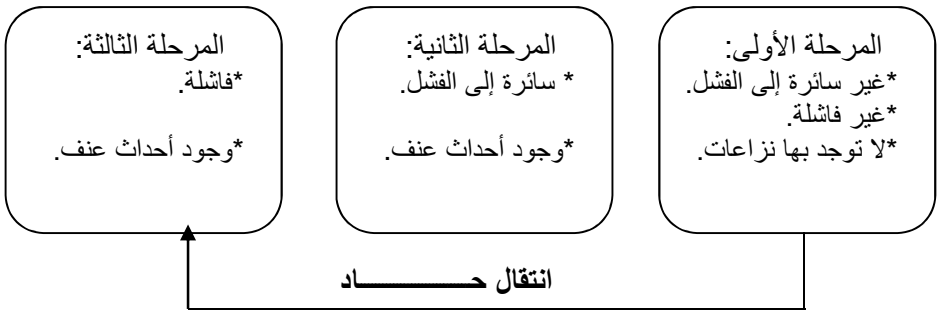

Source :Haward Tiffany O,Op Cit,p, 26.

يميز هذا الأنموذج بين ثلاث مراحل للفشل الدولاتي، من خلال التركيز على محددات الدولة التي تتميز بمظاهر الفشل أو السير نحو الفشل، ويقوم هذا الأنموذج على فرضية أساسية مفادها أن فشل الدولة قد يحدث بأحد الطريقيتين:

1- **الطريقة الأولى:** يمكن أن تتحرك على طول السلسلة، من الاستقرار إلى السيرورة نحو الفشل إلى الفشل وهو المسار التقليدي الذي تسلكه أغلب الدول.

2- **الطريقة الثانية:** يحدث إنتقال حاد أي من الإستقرار، إلى الفشل دون العبور بالمرحلة الوسيطة.

يسمح هذا الأنموذج بتحليل أكثر دقة للظروف التي تؤدي إلى تدهور حالة الدولة؛ فهو يجسد شدة العنف ويصنفه وفقا لشدة تدهور الأوضاع في الدولة[1]، لكن ما يعاب عليه هو عدم اعتماده على معطيات كمية، لترتيب الدول من حيث قوتها أو نجاعة مؤسساتها أو معرفة مواضع الهشاشة والفشل فيها عموما، فقد تجاهل **بوتنام** لغة الأرقام بالرغم من أهميتها البالغة، فهي لغة البرهنة ولغة العلم والوصول إلى الحقيقة.

ثالثا: مقاربة العجز عن مراقبة الإقليم

تستمد هذه المقاربة أفكارها من أفكار **ماكس فيبر**، الذي يعرف الدولة بمفاهيم وسائل العنف المنظم، وقد طور بعده كل من **روبرت جاكسون وستيفن كراسنر R. JACKSON and S.KRASNER** هذه المقاربة، التي تقوم على افتراض أساسي مفاده أن الدولة الفاشلة دولة غير قادرة على السيطرة على كامل إقليمها ومراقبته، ولا على احتكارها لممارسة العنف المنظم على إقليمها، فهم يرون أن مفهوم

[1]- Haward Tiffany O, Op Cit ,p, 26.

الفشل الدّولاتي لا يعني فقط عدم قدرة الدولة على أداء الأعمال الموكلة إليها، لأن هذا يعني إختزال وتضييق هذا المفهوم الذي لابد من توسيعه، ليشمل أيضا السيطرة على الإقليم، وعلى احتكار استعمال العنف المنظم، كما يعتقدون أن الدولة الفاشلة عاجزة عن مراقبة وضبط كل ما يحدث على إقليمها، باستثناء العاصمة أما باقي المناطق فتراقبها جماعات أخرى على الأغلب معادية للحكومة المركزية.[1]

يبرر **جاكسون** فكرته بمفاهيم القانون الدولي حيث يقول أنه بعد انتهاء الاستعمار، اعتبرت كل الدول على أنها متساوية في النظام الدولي، إذ لكل الدول سيادة خارجية أو سلبية بمعنى اعتراف غيرها من الدول بها، كما يكون لها الحق بالانضمام إلى المنظمات الدولية والمشاركة في الفعاليات الدوليّة، بالإضافة إلى أنها الوحيدة المخولة بتنظيم علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى، فهي دول رسمية بموجب القانون الدولي، ولها الحق في تسيير شؤونها السياسية الداخلية بدون تدخل خارجي.

تنقص العديد من الدول السيادة الإيجابية، فتصبح دولا غير قادرة على التحكم بإقليمها، ويمكن أن تتعرض لهجمات عسكرية، ولها قدرة جد محدودة لصياغة سياساتها أو للمبادرة بمشاريع التنمية الاقتصادية، ورغم ذلك هي مستمرة ككيان معترف به، وعضو في النظام الدّولي، لأنها كما يفترض **روتبيرغ وجاكسون** تتمتع بالاعتراف الدولي الذي يعدّ السبب الوحيد لبقاء الدول الضعيفة قائمة، واستمرار وجودها ويتجلى ذلك خصوصا في إفريقيا، أي أن الإعتراف الدولي قد مكن العديد من الدول من التواجد والاستمرار، بالرغم من محدودية سيطرتها على إقليمها سمى جاكسون هذه الكيانات بأشباه الدول **Quasi-state**؛ وهي دول موجودة كمشارك في عضوية النظام الدولي، لكنها لا تملك الصفات والخصائص الحقيقية للدولة مثل احتكار وسائل العنف والسيطرة على إقليمها.

تبنى **جاكسون** مفهوم شبه الدولة بدل مفهوم الدولة الفاشلة، رغم أن المفهومين يتداخلان في الكثير من الخصائص، ومثل **جاكسون** ركز **كراسنر** على السيادة، وعلى العلاقات الدولية حيث يرى أن السيادة الحديثة لها ثلاث أنواع:

- ✓ السيادة الرسمية أو القانونية وتعني الاعتراف الدولي بدولة ما أيأن أساس السيادة الرسمية الدولية هو الاعتراف الدولي الرسمي المتعلق بالإقليم القانوني المستقل للوحدات، وهي وحدات قادرة على الدخول في ترتيبات ومعاهدات تطوعيّة.

[1]-Schoeman A, Op Cit. p, 756.

- ✓ ثاني نوع من السيادة يفهم منه أنه إقصاء أي سلطة خارجية من التدخل في صنع القرار السياسي الداخلي، هذا يعني أن الدولة ذات السيادة كون مستقلة عن أي سلطة خارجية، وأن لا فاعل له الحق في التدخل في صنع القرار السياسي لها، وهذا ما يقتضيه مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ **السيادة المحلية أو الداخليّة:** حيث أن تمتع الدولة بالسيادة هو أحد مظاهر وجود سلطة سياسية عليا في كل إقليم الدّولة، كما أنها الوحيدة المخولة بوضع قوانينها الملزمة، لكل من يخضع لسلطتها بالإضافة إلى أن أحد شروط تمتع الدولة بالسيادة، هو احتكارها لوسائل العنف وسيطرتها الكاملة على إقليمها، وعلى هذا الأساس يفترض **كراسنر** أن الدولة الفاشلة هي دولة يغيب فيها كلا هذين المعيارين أو أحدهما.[1]

رابعا: مقاربة تركيبية

إن كل تحليلات الفشل الدولاتي آنفة الذكر، سواء المعيارية أو الكمية ساهمت في الإجابة على تساؤل كيف تقع الدول في الفشل حيث ركزت كل مقاربة على متغير بعيـنة، ما جعلها مقاربات اختزالية ركزت على متغير أو سبب دون غيره، ما جعلها غير قادرة على تحليل فشل الدول بمعزل عن غيرها، وهذا يحيلنا إلى اقتراح مقاربة تكاملية تجمع كل تلك المقاربات من أجل القضاء على مشكلة الفشل الدولاتي، ذلك أن هناك ترابط وتفاعل بين كل تلك المتغيرات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، وقد نجحت هذه المقاربة التكاملية إلى حد ما ومقارنة بالمقاربات التجزيئية في تحليل أسباب فشل الدول، بالرغم من فشلها في رسم مسارات لفشل الدول.[2]

ترجع هذه المقاربة أسباب الفشل الدولاتي إلى كل المتغيرات التي تطرقت لها المقاربات سابقة الذكر، لأنها لا ترى في اختزال أسباب الفشل الدولاتي مجديا في تحليل حركياته والواقع أن رؤيتهم صواب إلى حد كبير، فالتركيز على العديد من المتغيرات المتسببة في فشل الدول من شأنه أن يجعلنا نحيط بالظاهرة من العديد من الجوانب، ما يجعل من التحليل أشمل وأكثر نجاعة وفائدة.

الواقع أن هناك العديد من المقاربات التي حاولت الإحاطة بكامل متغيرات الفشل الدولاتي، وتم التطرق لأكثرها ملائمة للإشكال المطروح أعلاه، من بين المقاربات التي لم يتم التطرق لها:

---

[1]- Ericsen Stein Sandstal, Op Cit, p p, 232, 233.
[2]- Howard Tiffany O, Op Cit , p p, 15, 16.

- **مؤشر صندوق السلام** الذي يمثل المقاربة الكمية في تفسير أسباب فشل وهشاشة الدول، حيث تقدم هذه المقاربة مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تساهم في فشل وهشاشة الدولة وبالتالي تشكل قائمة مرجعية لصناع القرار لتقييم استقرار الدول ومدى نجاحها، كما تعمل كدليل لأي تغيرات أو مسارات لتطوير سياسات تقوي الدولة في مواجهة الفشل، لكن ما يعاب على هذه المقاربة أنها تقدم مجموعة من المتغيرات، دون أن تربط بينها لتفسر ديناميكية فشل الدولة.[1]
- **مقاربة هولستي Holsti** التي تقوم على معضلة قوة الدولة، لشرح عملية فشل الدولة فعندما تجد دولة ضعيفة نفسها مضطرة للقيام بمهمة أكبر من قدراتها، فإنها تنقص من شرعيتها ما ينشئ أزمة في سلطتها، هذه العملية مع مرور الزمن تنتج مقاومة متزايدة ما يضعف الدولة تدريجيا ويفكك قواتها المسلحة في نهاية المطاف.

لا تقدم هذه المقاربات تفسيرا متعدد الأبعاد لظاهرة الفشل الدولاتي وهي غير كافية بشكل منفرد لتحليل الموضوع محل الدراسة، لذا كان لزاما صياغة مقاربة تركيبية بينها حتى يتسنى لنا إيجاد تحليل مناسب للإشكال المطروح أعلاه، وهي مقاربة تجمع بين جل المتغيرات ومسببات الفشل الدولاتي لأنها وإن لم تكن شاملة إلا أنها تقرب التحليل من الحقيقة.

[1]- Starr Harvey, **dealing with failed states** , London, routledge, 2009, p, 7.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية ونظرية لظاهرة الأمن

أتاح المفهوم الحديث للأمن للمختصين تحليل العديد من الظواهر التي لم تحسب من قبل على الأمن بمفهومه الصلب، فقد توسع مفهوم الأمن أفقيا، على اعتبار أنه مفهوم عابر للقطاعات، وعموديا لأنه لم يعد شأنا يخص دولة لوحدها، وإنما صار شانا يخص إقليما كاملا أو يخص النظام الدولي ككل، فيما يلي سنتعرض لأبرز المفاهيم الجديدة للأمن، وكذا أهم التحليلات النظرية للظاهرة الأمنية، بما يتماشى والإشكالية المراد فهمها وتحليلها من خلال هذه الأطروحة.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن والتهديد الأمني اللاتماثلي

إن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الدولي الجديد للقوى– آنذاك– على المختصين في علم العلاقات الدولية، إعادة النظر في تصوراتهم وأطروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن –خلال فترة الحرب الباردة– يرتكز حول المفهوم العـــسكري، توسع بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مجالات أخرى وذلك بسبب ظهور أنواع جديدة من المخاطر risks، زادت وتيرة انتشارها بفعل ظاهرة العولمة، وما صاحبها من تفاعلات عالية الوتيرة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات نابعة من مجالات متعددة: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي...وغيرها، ذلك أن مهمتها لم تعد محصورة في مواجهة التهديدات العسكرية الآتية من وراء الحدود فحسب[1]، هذه الفترة الانتقالية لإعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها **ستيقن والت .S WALT** مرحلة الثورة في الدراسات الأمنية Revolution in Security studies.

جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة United Nation Development Program1993 في العبارة التالية: "إن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي، إلى تركيز أكبر على أمن البشر، كما يجب أن تنتقل وسائل تحقيقه من الأسلحة، إلى الأمن الغذائي والأمن البيئي وإلى تأمين مناصب الشغل لأفراد المجتمع"[2]، من خلال هذا الطرح تم التعبير عن ضرورة تحول مفهوم الأمن اتساقا مع الشعار الجديد للتفاعلات الدولية، والذي مفاده "أنسنة العلاقات الدولية"، حيث لا يجب أن يبقى مفهوم الأمن محصورا

[1]-Junemann Annette, **Euro-Mediterranean relations after september11**, London, Frank Cass, 2004, p, 2.
[2]-Hough Peter, **Understanding global security**, London, Routledge, 1st ed, 2004, p, 13.

في الأمن القومي للدولة كمرجعية وحيدة ومطلقة له، وحول الأسلحة كوسيلة حصريّة لتحقيقه، وحول الحدود أو الإقليم على أنها العامل الوحيد الذي يجب أن يؤمّن، وإنما هناك عوامل أخرى تزايدت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة، لذا يجب أن تطرح تصورات جديدة لمفهوم الأمن، مع أخذ مجموعة من الظواهر بعين الاعتبار وأهمها:

* تغير مفهوم التهديد إذ حل مفهوم التهديد Threat محل مفهوم الخطر Risc الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث يكمن الفرق بين المفهومين في كون الخطر معلوم المصدر، وبالتالي هناك إمكانية التنبؤ بتوقيت وقوعه، (وإن كان ذلك بنسبية) بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له لأن التنبؤ بتوقيت وقوعه غير ممكن، كما يزيد ذلك من انكشافية أمن الدولة والأفراد في النظام الدولي الجديد.

* تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي وذلك بسبب تزايد عدد الفواعل فيه، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المسيطر على التفاعلات في النظام الدولي، والمؤثر على سلوكات الفواعل الأخرى مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة تضاهي قدرتها على الفعل قدرات الدول، منها ما هي ما دون مستوى الدولة ومنها ما هي فوق مستواها، (أنظر الجدول رقم 2) ما عبر عنه **ULLMAN Richard** (1983) بالفواعل من غير الدولة Non-State Actors وهي فواعل لها هامش كبير من المبادرة لا رد الفعل فحسب، كما أنتج هذا الواقع حركيّات منتجة لمصـــادر التــهديدات الأمنية، حيث لم يعد مصدر التهديد نابعا من الدول الأخرى فحسب بل صار مصدره فواعل أخرى عابرة للحدود، وكنتيجة لذلك تنوعت التهديدات الأمنية حيث لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية فحسب، بل صارت على عدة أنواع كالجريمة المنظمة والفقر والتلوث البيئي والإرهاب الدولي وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها من التهديدات العابرة للحدود.

عبر **جيمس روزنو James ROUSENAU** عن ظاهرة تعدد الفواعل في النظام الدولي، بافتراضه أن مراكز الفعل والسلطة في النظام الدولي الجديد انتقلت نحو الأعلى لصالح وحدات ما فوق الدول supra-nationalactors، ونحو الأسفل لصالح وحدات عابرة للقوميات transnational actors، كما انتقلت نحو الأسفل لصالح وحدات ما دون الدول sub-national actors[1]، فلم تعد السلطة حكرا على الدول فحسب بحيث صار لهذه الوحدات إمكانيات وقدرات تجاوزت إمكانيات وقدرات

[1]- Renner Michel, **Combat pour la survie**, Nouveaux orizons, 1996, p, 9.

الدول، ومن ثم صار لهذه الفواعل القدرة على منافسة فاعليّة الدول وسياساتها، سواء على المستوى الدولي وحتى على المستوى المحلي.

يوضّح الجدول التالي أنواع التهديدات الأمنية ومصادرها، فقد أثبت الواقع الدولي أن الأفراد والجماعات تشكل أحد مصادر التهديد الأمني للأفراد والجماعات الأخرى وحتى للدول، بل قد تهدد حتى وجود الدولة مثلما حدث في الصومال والسودان ومالي، حيث يهدد الطموح الانفصالي للقبائل المحلية في الدولتين كيان الدولة، هذا إضافة إلى ما تفرزه الدول الأخرى من تهديدات تطال كل دول العالم، كالفقر والانعكاسات السلبية للحروب والتلوث البيئي الذي تفرزه المصانع والشركات العابرة للجنسيات.

الجدول رقم 2: التهديدات الأمنية

	الجهة المهددة			
التهديد	الأفراد	الجماعات	الحكومات	العالم
الأفراد	الجرائم.	/	/	/
الجماعاتية الإجتماعية	الجرائم.	الإبادات الاجتماعية	/	/
الحكومات	انتهاكات حقوق الانسان.	الإبادات الجماعية	الحروب والعقوبات الاقتصادية.	الحروب النووية.
العالم	الفقر والحوادث الصناعي والتلوث.	التلوث البيئي.	التلوث البيئي.	/

source: Hough Peter, Op Cit, p,18.

إن هذا التنوع في التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنية متعددة التخصصات Multidisciplinary study، وذلك على ضوء غياب نظرية أمنية شاملة ومتخصصة، ذلك أن مستجدات النظام الدولي لما بعد انتهاء الحرب الباردة، كشفت عن عمق عجز التصورات الأمنية التقليدية في تحليل حركيّات التهديدات الأمنية الجديدة، لكن رغم ذلك لم يتم التوصّل–لحد الآن– إلى صياغة نظريات أمنية متخصصة، لذا يطلق على المحاولات التنظيرية في هذا المجال "الدراسات الأمنية" Security Studies وذلك تبعا لاختلاف التصورات الناتج عن:

-اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه أحد دول العالم الثالث، لذا فإن تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.

-اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف ففي سبعينات القرن الماضي مثلا ساد الحديث عن الأمن الطاقويEnergetic Security، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم[1]، وذلك بالتناسب والاتساق مع الواقع الدولي.

* زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول **توماس فريدمان Thomas FRIEDMAN** الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة، بشأن التهديدات المقبلة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما فيهم المتواصلين معك عبر الإنترنيت والأسواق، إضافة إلى ذلك أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دارك"، فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والثقافية...زادت من ضعف الدولة وهشاشتها في مواجهة التهديدات التي تواجهها[2].

تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات ومحددات تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يحدث فيها تهديد للأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون فهم وإدراك حالة انعدام الأمن Insecurity والعكس صحيح[3]، وعليه فإن مفهوم الأمن يعرّف بناءا على مفهوم التهديد الذي يواجهه لذا عرف **كنث والتز** (1991) الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه **ريتشارد أولمن** على أنه: الفعل أو الحدث الذي:

- "يهدد بطريقة كارثيّة وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة السكان في دولة ما.

- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما، أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة، (شركات وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية غير حكومية...وغيرها)".

يرى **باري بوزان Burry BUZAN** (1998) كذلك أن التهديدات والإنكشافات الأمنية قد تبرز

---

[1]- Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, **Théorie de la sécurité**, Paris, Montchrestien, 2002, p p, 13, 14.

[2]-ناي جوزيف س ودوناهيو جون د، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة، الطرح محمد شريف، ط1، العبيكان، 2002، ص، 126.

[3]- Dellon Michael, **Politics of security**, London, Routledge, 1996, p, 121.

في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية أو غير عسكرية، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تتم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعد انعكاسات طبيعية[1]، ومنه فإن التهديد الأمني موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة، بناءا على نوع التهديد ومصدره وحدّته وتوقيت وقوعه.

*تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، هي الأخرى شكلت أحد العوامل التي دفعت إلى البحث في مضامين حديثة لمفهوم الأمن، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود، جعل الدول عاجزة عن معالجتها وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى توفيرها لحاجات المواطنين الأساسية، مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى تطرح نفسها كبديل عن الدول هي وحدات تحشد الأفراد باسم العرق أو الدّين[2].

1- الإشتقاق اللغوي لمفهوم الأمن: يعرّف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف، فقد جاء في لسان العرب لـ **ابن منظور** تعريف الأمن على أنه ضد الخوف، مستشهدا بذلك بآيات من القرآن الكريم، فقد جاء في الآية الرابعة من سورة قريش بعد بسم الله الرحمان الرحيم "وآمنهم من خوف" وفي الآية الثالثة من سورة التين "وهذا البلد الأمين"، أي الآمن وجاء في الآية 125 من سورة البقرة "وإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلناسِ وَأَمْناً" صدق الله العظيم، و نقول أمن فلان أي يأمن أمنا[3]، وطبقا لما جاء في الآيات فإن الأمن يعني: صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمنُ الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد، وقال عنه البعض أنه يتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل Global Threat والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي[4].

---

[1]- Hough Peter, Op, Cit, p. 7.

[2]- Rosenau James N, **The United Nations in a turbulent world**, London, Lynne Rienner publishers, 1992, p, 28.

[3]-ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، المجلد 13، ط3، 1994، ص، 2.

[4]-حسنين زكريا، الأمن القومي، على الموقع:

http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm/

أما في اللّغة الإنجليزية فيرجع أصل كلمة Security إلى أصلها اللاتيني Securitas/Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sine, Cura حيث تعني Sine: "بدون" وتعني Cura التي أصلها Curio: "اضطراب"، ومنه تعني Sine, Cura: "بدون اضطراب أو انعدام الأمن".

كما قد ورد المفهوم في القاموس الانجليزي Oxfordبمعنيين:

المعنى الأول: حيث الأمن هو **شرط** توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

* يجب أن يكون الأمن دائما.

* يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

* يجب أن يتحرر الأفراد من شك الوقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو **وسيلة** لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

* الأمن هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.
* الأمن هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
* الأمن هو ضمان وتأكيد على تحقيق الحماية.
* الأمن هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر[1].

2- التعريف الإصطلاحي لمفهوم الأمن: اصطلاحا هناك عدة تعاريف لمفهوم الأمن ينبع الاختلاف فيما بينها من البيئة التي نشأ فيها المفكر، والحالة موضع التحليل أيضا واختلاف التهديدات الأمنية التي تواجه دولهم، لكن هناك اتفاق بين أغلب هؤلاء المفكرين حول وجوب توسيع مفـــهوم الأمـن، حيث ترى **ج. ماثيوز Jessica MATHEWS** (1991) أن توسع مفهوم الأمن يجب أن يمتد ليشمل قضايا تلوث البيئة، والبحث عن مصادر الثروات الطبيعية ومواجهة إشكالية نضوب مصادر المحروقات، بالبحث عن مصادر طاقوية بديلة والقضايا الديمغرافية، كما يجب أن يشمل معالجة التناقضات الناتجة عن الهوة المتنامية بين تزايد عدد السكان والنضوب المستمر لمصادر الثروة، لأن توفير الحاجات الأساسية للأفراد تعد من أهم ما تؤديه الدولة من وظائف، والدولة وفقا لذلك هي **مؤمنة للأمن**Security Provider[2]، حيث يقتصر دور الدولة هنا على تحقيق الأمن الذي جعلته **ج.**

[1]- Dellon Michael, Op Cit, p, 121.
[2]-Booth Ken and Smith Steve, **International relations theory today**, 2nd ed, USA, The Pennsylvania state universitypress, 1997, p, 182.

ماثيوز مطابقا لمفاهيم اجتماعية واقتصادية محضة، بينما لا تشكل الدولة مرجعية لمفهوم الأمن بلالفرد هو الموضوع المرجعي لمفهوم الأمن حسب ما اقترحته الباحثة.

بينما يعرف **فولك FALK** الأمن بناءا على غياب التهديد حيث يقول أن الأمن هو: "غياب انعدام الأمن من وجهة نظر الأفراد والجماعات"[1]، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار لأمن الأفراد الأولوية على أمن دولهم، بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد، ويعرف **ميكائيل ديلون Michael DILLON** الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره وبما أن الأمن أوجده الخوف فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن وانعدام الأمن، ما عبر عنه **ديلون** بـ: **(الاّ)** أمن[2] (in)security، وهنا نظر **ديلون** للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره على الأفراد، وذلك عبر وسائل والتي تشكل في حد ذاتها موضوعا للأمن، لذا فإن العامل المحدد في التعريف الذي قدمه **مايكل ديلون** لمفهوم الأمن هو الوسيلة Instrument.

عرف **والتر ليبمان Walter LIPPMAN** الأمن على أنه حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم، حتى وإن دخلت حربا من أجل الحفاظ عليها[3]، إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف **والتر ليبمان** للأمن هو الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون هذه القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة قائمة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية...؟ وقد حدد ر.**أولمان** هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الظواهر التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة ولعل أهم هذه الظواهر التي تهدد نوعية الحياة، عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية والكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

قدم **وايفر Wæver** مفهوما متخصصا للأمن هو **الأمن المجتمعي** Societal-Security، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، جراء بروز جملة من الظواهر على المستوى الدولي كالعولمة والظواهر العابرة للحدود...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[4] لأنها تنافس قيمها الأصلية،

---

[1]- Hough Peter, Op Cit, p, 7.

[2]– بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005، ص، 14.

[3]- Baylis John, and Smith Steve, **Globalization of world politics**, 2nded, New York, oxford university press, 2001, p, 225.

[4]– بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص ص، 25، 26.

على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح **التحديث** Modernization، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة، لاسيما وأن هذه القيم –من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات– هي مصدر للعنف والاّستقرار، لذا فإنه في سياق العولمة وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين فواعل النظام الدولي، صار المجتمع موضوعا مرجعيا للأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت).

يقدم **باري بوزان** تعريفا مغايرا للأمن حيث يقول أنه "العمل على التحرر من التهديد"، وهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[1]، هذا ويرى **باري بوزان** أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره، بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعي Referent object، للإجابة على السؤال "أمـن ماذا؟" ويجيب **بوزان:** أمن الدولــة، لكن لابد من الإشارة إلى أن الدولة ليست الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كامنة، قد تبرز بناءا على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل، (أنظر الجدول رقم:3) هي: الأفراد والدول والنظام الدولي، ورغم هذا لازال **بوزان** يعتبر الدولة موضوعا مرجعيا مركزيا للدراسات الأمنية، (لذا يصنف **باري بوزان** ضمن المدرسة الواقعية) وعلى هذا الأساس يميز **بوزان** بين التهديدات الأمنية الحقيقية، والتهديدات الأمنية الزائفة[2]، ويوضح الجدول التالي مستويات التحليل في الدراسات الأمنية التي قدمها **بوزان.**

الجدول رقم3: مستويات التحليل في الدراسات الأمنية

الكيان موضوع الدولة	القيم المهددة
الدولة	السيادة والقوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	البقاء والرفاه

المصدر:إعادة صياغة مفهوم الأمن–برنامج البحث في الأمن المجتمعي، ترجمة، زقاغ عادل، على الموقع: http://www.geocities.com/adelzeggarh/recon1.html/20/2/2007

[1]–بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص ص، ص.13.

[2]–المرجع نفسه، ص، 24.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن للدراسات الأمنية مستويات متنوعة للتحليل، ما يتيح للباحثين في هذا المجال إمكانية الإحاطة بالظاهرة الأمنية، والتوصل لنتائج دقيقة وشاملة لجوانب الظاهرة الأمنية محل الدراسة، لاسيما وأن هذه المستويات مستنبطة من واقع العلاقات الدولية.

يعد **باري بوزان** من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير عسكرية، كقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها فقد عدد بوزان أبعاد الأمن فيما يلي:

***الأمن العسكري:** ويتضمن شقين أساسيين متمثلين في قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.

***الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.

***الأمن الاقتصادي:** ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية، وعلى قوة الدولة.

***الأمن الاجتماعي:** ويختص بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها، ورموز هذه الخصوصية كاللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز، ودرء التهديدات التي تؤثر سلبا على هوية و ثقافة المجتمعات[1].

يتضمن مفهوم الأمن تصورات ومدلولات متنوعة منها:

***الأمن الكامل** Comprehensive Security والذي يتضمن كل أشكال التهديد.

***الشراكة الأمنية** Security partnership حيث يقوم الأمن على إشراك دول أخرى في تحقيقها لأمنها.

***الأمن المتبادل** Mutual Security حسب هذا المفهوم تحقق الدول مكاسب أمنية لدول تربطها بها علاقات اعتماد متبادل عند سعيها لتحقيق أمنها، والشأن نفسه بالنسبة للدولة أو الدول الأخرى، ما يعني أن هناك اعتماد متبادل أمني بين مجموعة من الدول.

***الأمن التعاوني** Cooperative Security حيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية، لاحتواء التهديدات

[1]–بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص، 16.

التي تواجه مجموعة من الدول[1]، والذي ينتج عنه مركبا أمنيا Security complex ومن ثم إقليما أمنيا.

***الأمن اللين Soft security والأمن الصلب Hard security** حيث تتمثل موضوعات الأمن الصلب في التهديدات العسكرية المباشرة، بينما تتمثل موضوعات الأمن اللين في التهديدات الأمنية غير المباشرة أو غير العسكرية، مثل تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والإرهاب والتطرف وانعدام الاستقرار بمختلف صوره[2]، ويعتبر **جوزيف ناي J. Nye** أن القوة الصلبة –والمتمثلة في القوتين الاقتصادية والعسكرية–لم تعد كافية لدرء التهديدات الأمنية، لذا اقترح على الولايات المتحدة الأمريكية استخدام وسائل غير عسكرية للترويج لأهدافها ومصالحها، فجاذبية المبادئ السياسية والثقافة الأمريكية لدى بعض الدول تجعل من السياسات الأمريكية مقبولة في هذه الدول، حيث تشكل لهم الولايات المتحدة أنموذجا للرفاه والتقدم في كافة المجالات، وتكمن أهمية هذه المفاهيم والمقاربات النظرية، في كونها توفر أطرا وأسسا تنطلق منها الدول لصياغة استراتيجيات لمواجهة الجيل الجديد من التهديدات الأمنية التي يطلق عليها التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

***الأمن الشامل Global security:**

تميز عالم ما بعد الحرب الباردة بظهور متغيرات أمنية جديدة، بحيث صار الأمن ذا طبيعة معقدة فقد اهتمت هذه المقاربة بقضايا أمنية جديدة في النظام الدولي، هي قضايا البيئة والاقتصاد والإنسان وبالتهديدات اللاتماثلية، كالاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي مقابل الأمن العسكري،[(3)]هذه التهديدات لا يمكن للدولة أن تواجهها بمفردها بل تتطلب تعاونا متعدد الأطراف، بين منظمات دولية حكومية وغير حكومية أو دول أخرى، حيث لابد أن تواجه هذه التهديدات بطريقة شاملة، لأن الأمن كغيره من القضايا الدولية الأخرى صار لابد أن يتحقق من خلال مقاربة اعتمادية، وبطريقة عابرة للقوميات ومتعددة الأطراف، حيث من الضروري تحالف مختلف فواعل النظام الدولي لمواجهة هذه التهديدات، إضافة إلى العمل على تطوير الترسانة القانونية اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، فهذه التهديدات لا يمكن مواجهتها بوسائل عسكرية فقط، ويعد الأمن الشامل ذا طبيعة تعاضدية Synergétique أي أنه يتحقق من خلال مجموعة من السياسات الأمنية في المجالات

---

[1]–**إعادة صياغة مفهوم الأمن–برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، ترجمة، زقاغ عادل، على الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggarh/recon1.html/20/2/2007

[2]–بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص، 34.

[3]- Buzan Bary and Waever Ole, **Theory of security** in the site:
http://www.Silkoadstudies.org/new/docs/presentations/2004/cause.gglectures/gg/3.pdf /23/3/2008

الاقتصادية والبيـئية والسيـاسية والمجتـمعية وغـيـرها، حيث أن الأمن بالمفهوم الشامل لا يتحقق إذا مس أحد هذه المجالات قصور[1].

نستنتج ممّا سبق أن الأمن مفهوم متعدد الأبعاد multi-dimentional concept، يمتد من المجال الاقتصادي إلى الاجتماعي والثقافي والسياسي والعسكري...، في مواجهة تهديدات داخلية أي نابعة من داخل إقليم الدولة وأخرى خارجية أي صادرة من الدول الأخرى والبيئة الدولية ككل، كما أن هذا المفهوم يتطلب جهودا جماعية لتحقيقه فهو متعدد الأطراف multilateral، ما يجعل هذه الأطراف تشكل مركبا أمنيا حيث يعتمد أمن كل طرف منها على أمن الأطراف الأخرى، وحيث التفاعلات الأمنية المتراكمة بين أطراف هذا المركب تعقد من الاعتماد المتبادل الأمني بينهم، كما يفترض في العلاقات البينية لأطراف هذا المركب قدر من التكافؤ، رغم أنه في الواقع هناك أطراف أمنها تابع لأمن أطراف أخرى، وذلك في اتجاه واحد أي دون وجود اعتماد متبادل أمني بين هذه الأطراف، ويكون تحقيق الأمن بوسائل متعددة ومتنوعة بتنوع التهديدات التي يواجهها وبحسب الموضوع المرجعي للأمن.

تتراوح وسائل تحقيق الأمن هنا بين عناصر القوة الصلبة إلى عناصر القوة اللينة، كما أن الوحدات الواجب تأمينها متعددة ومتنوعة، كالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي أي مستويات التحليل الأمني صارت متعددة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ما يتيح نظرة أكثر شمولية للظاهرة الأمنية، بالنظر إلى أن مفهوم الأمن متعدد الأبعاد وإلى أنه لا يمكن نقل القوة من مجال إلى آخر، وبالإضافة إلى أن أمن الدولة الشامل يتطلب تحققه في كل مجال على حدا فإن الدول تراهن على بعض المجالات الحيوية في سبيل تعزيز أمنها وضمانه، وتعتبر تحقيق امتيازات في هذه المجالات تحديا يتوقف أمنها على تحقيقه.

يحتاج مفهوم الأمن الشامل المغاربي إلى ضبط كضرورة علمية مرتبطة بالإشكالية المراد تحليلها في هذه الأطروحة، لاسيما وأن المغرب العربي لا يشكل وحدة متكاملة على أرض الواقع بقدر ما يشكلها على مستوى طموحات وذاكرة الشعوب المغاربية، حيث تتقاسم شعوبه تاريخا مشتركا بنضالهم ضد مستعمر واحد، إضافة إلى إشتراك الشعوب المغاربية في الأصول العرقية والدين واللّغة واللـهجات المحلية، إضافة إلى أن الدول المغاربية تقع على امتداد جغرافي واحد دون وجود حواجز طبيعية على حدودها المشتركة، بينما على مستوى الممارسة السياسية يضع القادة المغاربة حواجز سياسية في وجه الوحدة المغاربية، لذا فإن مفهوم الأمن الشامل المغاربي لم يجسد على أرض الواقع

[1]- Roche Jean Jacques et David Charles Philippe, Op Cit, p p, 117, 118.

حتى يومنا هذا وذلك لعدم تجسد حد أدنى من التوافق والتنسيق بين الدول المغاربية.

مما سبق نفترض أنه حسب هذه الدراسة، يتضمن مفهوم الأمن الشامل المغاربي بعدين: البعد الأول محلي والمقصود به الأمن الشامل متعدد الأبعاد أو المجالات والخاص بأمن كل دولة مغاربية على حدا، أما البعد الثاني فمغاربي جماعي يخص التهديدات والقضايا الأمنية التي تهدد الدول المـغاربية ككل، وهي وفقا لهذه الأطروحة التهديدات القادمة من التخوم الجنوبية لدول المغرب العربي وهي دول الساحل الإفريقي تحديدا، وستتوضح الرؤية أكثر للأمن المغاربي الشامل من خلال المطلب الموالي الذي سيتطرق للتحليل النظري للظاهرة الأمنية.

المطلب الثاني: التحليلات النظرية لظاهرة الأمن

بالنظر إلى غياب أطر نظرية خاصة بتحليل الظواهر الأمنية، يعتمد المختصون بالقضايا الأمنية الدولية في الغالب على منظورات العلاقات الدولية، والتحليلات الذي تقدمها في حدود مسلماتها المركـزية، لكن هذا لا ينفي وجود محاولات ومجهودات تنظيرية خاصة بموضوع الأمن، وإن كانت محتشمة ولم تثبت قوتها التحليلية في العديد من الحالات، على عكس المنظورات المسيطرة على حقل العلاقات الدولية، التي أكدت نجاعتها التحليلية في العديد من الأحداث الدولية، ما يجعلها مسيطرة أيضا على مجال الدراسات الأمنية.

أولا: التحليل الواقعي لمفهوم للأمن

يعد المنظور الواقعي ولزمن طويل المنظور المسيطر mainstream على حقل العلاقات الدولية، خاصة منذ أن صار هذا الأخير فرعا علميا مستقلا بذاته، وقد برز الفكر الواقعي وتطور أكثر في فترة ما بين الحربين العالميتين على إثر تراجع الفكر المثالي بعد انهيار عصبة الأمم، وسقوط المسلمة المثالية التي تفترض أن السلم سيسود إذا كان النظام الدولي منظما ومحكوما بمجموعة من المؤسسات والقواعد القانونية، التي تنظم وتراقب العلاقات ما بين الدولاتية inter-state relations باسم القانون الدولي، ورغم أن الفكر الواقعي حديث النشأة، إلا انه يرجع في الأصل إلى أفكار فلاسفة من فترات زمنية بعيدة من أمثال المؤرخ اليوناني **ثيوسيديد** الذي حلل أسباب الحرب بين أثينا واسبرطة من وجهة نظر واقعية، و**ميكيافيل Micheavell** الذي قدم نصائح للأمير القوي ليضمن بقاء حكمه وإمارته والتي من أبرزها ألاّ يحكم الأمير باسم الأخلاق والفضيلة بل باسم القوة، إضافة إلى **توماس هوبز .T**

Hobbes الذي افترض أن الإنسان شرير بطبعه وينزع إلى التوسع والتنازع مع غيره لإشباع أنانيته وكذا **روسو J.J Rousseau**الذي يرجع أسباب انعدام الأمن إلى غياب سلطة عليا تمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض.

يرجع فضل تطوير الفكر الواقعي في العصر الحديث خاصة إلى **ادوارد هاليت كار E.H Carr** من خلال مؤلفه أزمات العشرون سنة The twenty year crises، وإلى **هانز مورغانثو Hans Morgenthau** من خلال مؤلفه السياسة بين الأمم Politicsamong nations، وغيرهما أمثال: **رينولد نيبور Reinhold Neibuhr** و**فريديريك شومان Frederick Shuman** و**نيكولاس سبيكمان Nicolas Spykman** و**جورج كينان George Kenan** وغيرهم، ويقوم المنظور الواقعي على مجموعة من المسلمات والفرضيات تشكل الإطار العام للتحليل الواقعي لظاهرة الأمن وأهمها:

*يتبنى المنظور الواقعي والواقعية التقليدية بالتحديد انطولوجيا فكرة الدولاتية statism، أي أن الدولة هي الفاعل المهيمن على التفاعلات الدولية، ذلك أنها الفاعل الوحيد الذي يتمتع بالسيادة، والتي من خلالها تملك الدولة القدرة على ممارسة السلطة واستخدام القوة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إضافة إلى أن الفواعل الأخرى من غير الدول non-state actors في الواقع ليست مستقلة عن سيطرة ونفوذ الـدول[1]، كما أنهم يفترضون أن الدولة فاعل متجانس أو وحدوي unitary actor أي أن المؤسسات والفواعل الفرعية المتواجدة في إطارها كلها خاضعة لها ولا يمكن لها أن تنافسها في صنع سياستها العامة، وعليه فإن التحليل الواقعي للأمن يقوم على فكرة مفادها أن: **الدولة القومية هي الوحدة المرجعية للأمن** Referent Object (وذلك للإجابة عن السؤال أمن من؟)، أي أن الأمن الواجب التحقيق هو أمن الدول فحسب، وذلك بالحفاظ على استقرارها وبقائها، ضد أي تهديد قادم من وراء حدودها[2]، ومنه فإن مستوى التحليل في الدراسات الأمنية ضمن المنظور الواقعي هو الدولة القومية.

*يعـتقد رواد المنظور الواقـعي أن **مصدر التهديد** هو بنيــة النظام الدولي الفوضــوية، anarchy ومضمون الفوضى هنا هو غياب سلطة عليا مشتركة تنظم علاقات التنافس بين الدول، إضافة إلى غياب التنظيم الهرمي hierarchy الذي تتميز به السياسة المحلية حيث توجد بين المؤسسات والبيروقراطيات المحلية علاقات منظمة في إطار ثنائيّة رئيس ومرؤوس super and

[1]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p p, 150, 151.

[2]– بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص، 18.

subordinate، كما يرجع **مورغانثو** سبب هذه الفوضى إلى سلوك الدول التنافسي من أجل القوة لأن السياسة الدولية حسبه ما هي إلاّ صراع من أجل زيادة القوة من جهة وتعزيز المكانة الدولية من جهة أخرى، هذا السعي لتحقيق الأمن من قبل الدول يخلق شعورا بانعدام الأمن عند دول أخرى، مما يدفعها إلى الدخول في السباق نحو تعظيم قوتها بصفة منفردة self-help لأنها لا تثق في الدول الأخرى فصديق اليوم قد يصبح عدو الغد على حد اعتقاد **ميكيافلي**[1]، وهذا عكس السياسة المحلية[*]التي لا يميزها هذا التنافس بل تتميز بوجود نظام أمني وأجهزة مخولة للحفاظ على أمن الدولة ورفاه المواطنين، حيث لا يضطر المواطنون للتنافس من أجل تحقيق أمنهم لأن هناك سلطة عليا تتولى ذلك[2].

* تعتمد الدولة على **ميكانيزمات ووسائل تحقيق أمنها** وبقائها المادي survival هي القوة حتى تزيد من استقلاليتها في سلوكها من جهة، وتحقق التوازن على مستوى السياسة الدولية مع دول وأحلاف أخرى من جهة أخرى[3]، إضافة إلى أن تحقيق قوة أكبر يعني مقاومة أي هجوم أو تعدي من قبل الدول الأخرى، فكلما كانت الدولة قوية كلما كانت حظوظها في الحفاظ على بقائها أكبر،وتعرّف الواقعية التقليدية القوة بناءا على القدرات العسكرية والتي من خلالها تملك الدول القدرة على مراقبة والتأثير في أفكار وسلوكات الدول الأخرى حسب **مورغانثو**.

*تعد المصلحة القومية **الموجه** الأساسي لسلوكات الدول والمحدد الرئيسي لقيمها فالدولة حسب الواقعية ليست لا أخلاقية بصفة مطلقة، بل تتحدد قيمها تحت ما يعرف "بأسباب الدولة" raison d'état فهذه الأخيرة تتضمن مصالح الدولة التي ينضوي تحتها حماية أمن ورفاه الأفراد، ومنه فإن الحفاظ على أمن وبقاء الدولة ورفاه المجتمع قيمة في حد ذاتها، وواجب أخلاقي للحكام والمسؤولين في الدولة ويندرج تحت إطار مفهوم المصلحة القومية[4]:

- مصلحة **البقاء survival**: يعتقد **هنري كيسنجر H.Kissinger** أن البقاء هو الهدف الأسمى للدولة حيث لا يجب أن تساوم عليه أو تعرضه للخطر[5]، لذا هي تسخر كل إمكاناتها المادية للحفاظ على بقائها وأمنها.

---

[1]- Baylis John, and Smith Steve, Op Cit, p, 176.

[*]-قارن "هانز مورغانثو" بين السياسة المحلية والسياسة الدولية ليوضح مضمون الفوضى الدولية وكذا قام بذلك "كنث والتز" أيضا.

[2]- Ibid, p p, 143,153.

[3]-Baylis John and Smith Steve, Op, Cit, p, 150.

[4]-Ibid, Op Cit, p, 143.

[5]-Ibid, p, 153.

•**مصلحة تعظيم القدرات العسكرية:** فالأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للحفاظ على أمنها.

*تعمل الدول على الحفاظ على ميزان القوى Balance of powerكآلية لتحقيق السلم الدولي والحفاظ على الوضع القائم status quo وقد عرفه **مورغانثو** على أنه آلية منظمة للفوضى الدولية، بحيث يمنع أي دولة من التفوق على الدول الأخرى والإخلال بالميزان لصالحها، لذا فهو مبدأ دفاعي وقائي من وقوع الحروب والنزاعات بين الدول[1]، كما أنه وضعية غير مقصودة من قبل الدول وإنما تأتي كنتيجة لسعي الدول إلى ترجيح كفة القوة العسكرية لصالحها، أما الدول الصغرى والضعيفة والتي لا تملك القدرة على بناء وتطوير قدراتها العسكرية، فتدخل في تحالفات حفاظا على أمنها وبقائها.

*يعتقد الواقعيون (الجدد والتقليديون على حد سواء) أن الدول وحدات متشابهة similarunitsمن حيث تمتعها كلها بالسيادة من جهة وأدائها لنفس الوظائف من جهة أخرى، لذا فهي لا تتنازل عن وظيفتها الأمنية لدول أو لجهات الأخرى، بل تسعى لتحقيقها بطريقة منفردة اعتمادا على ذاتها self-help لأنها لا تثق في الدول الأخرى كما أنها لا تدرك مدى حجم قدرات هذه الدول، لذا تعمل فهي على الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة ويخلق هذا السعي لديها شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى مما يجعلها هي الأخرى تدخل في التنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة[2]، وهنا تدخل الدول في سباق نحو تحقيق الأمن وتحصيل القوة، فكل دولة تسعى لتحسين قدراتها تحسبا لأي تهديد من قبل الدول الأخرى، هذا التفاعل الدائم بين الدول يطلق عليه الواقعيون **المعضلة الأمنية**[3] Security dilemma طرحت هذه الفكرة أولا من قبل **جون هرتز John HERTZ** في خمسينيات القرن الماضي والذي شرحها كالآتي: "إن الدول تسير وفق مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق حاجاتها الأمنية حيث ترى في سلوكها دفاعا وفي سلوك الآخرين تهديدا"، ذلك أن الشك هو محرك التفاعلات الدولية[4].

*تقسم المدرسة الواقعية القضايا إلى قضايا السياسة العليا High politics، وهي القضايا التي يعتمد عليها بقاء الدولة وتتمثل في قضايا الأمن والسياسة الخارجية، وقضايا السياسة الدنيا Low politics وتتضمن حاجات الأفراد من قضايا البيئة والصحة والتعليم، وغيرها[5].

---

[1]- Roche Jean Jacques, **Théories des relations internationales**, 5[eme]ed, Paris, Montchrestien, 2004, p p, 33, 34.
[2]- Krause Keith and Williams Michael C, Op Cit, p, 12.
[3]–عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص، 20.
[4]-Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 257.
[5]-Hough Peter, OpCit, p , 4.

في بداية سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي تنامت ظواهر عابرة للقوميات كالاعتماد المتبادل interdependance وتزايد هامش الفعل عند الفواعل الدولية من غير الدولة، بدأ التحليل الواقعي يتراجع نظرا لارتكازه على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، هنا ظهرت تيارات جديدة من داخل المنظور الواقعي نفسه، تحت ما عرف بالواقعية الجديدة-Neo Realism، عملت هذه التيارات على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية وخاصة الجديدة منها، أهم مرتكزاتها النظرية كانت التالية:

*قامت الواقعية الجديدة على انتقاد بعض الفرضيات المركزية للمنظور الواقعي فابستيمولوجيّا لا يؤمن**كنث والتز** وهو أحد رواد المدرسة الواقعية الجديدة ومؤسسها، بمسلمة الطبيعة البشرية الشريرة طالما لا يمكن إثباتها علميا، بحيث لا يمكن بناء نظرية واقعية وعلمية على أفكار غير واقعية[1]، لذا استعارت الواقعية الجديدة من العلوم التجريبية مناهجها (وذلك تأثرا بأفكار الثورة السلوكية)، من أجل التوصل إلى نتائج واقعية وصحيحة (حسبهم).

*على غرار الواقعية التقليدية يؤكد **كنث والتز** أن الدول ليست ولم تكن أبدا الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وإنما هناك فواعل أخرى من غير الدول وإن لم تكن لها نفس فاعلية الدول فحتى الدول كلها ليست متساوية من حيث تمتعها بنفس المستوى من القدرات، فبنية السياسة الدولية لا تحددها إلا سلوكات وتفاعلات الدول الرئيسية على المستوى الدولي، وليثبت **والتز** صحة فرضيته، فإنه شبه السياسة الدولية بالسوق، والوحدات السياسية بالشركات حيث أن السلوك التنافسي البيني لهذه الشركات هو العامل المحدد لبنية السوق، هنا يقول **والتز** أن **شارل كيندلبرغر P. KINDLEBERGER** كان على حق حين قال أن الدولة–الأمة ليست إلا وحدة اقتصادية[2]، حيث يرى **والتز** أن بنية النظام الدولي مكونة من سلوكات الوحدات السياسية المشكلة له وتتغير بنية النظام الدولي بتغير توزيع القدرات بين وحداته السياسية، لأن الفرق الوحيد بين الوحدات السياسية هو في مستوى قدراتها[3]، ومنه لم تبقى الدولة المرجعية الوحيدة للأمن، ولم تعد لها القدرة على الحفاظ على أمنها بمفردها بل صار لزاما عليها أن تتعاون مع الدول الأخرى، حيث يعتقد **شارل غلاسر Charles GLASSER** أن هناك مجموعة من الشروط والظروف والتي بتحققها يمكن للمتنافسين أن يتعاونوا ويحققوا مصالحهم

[1]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 148.
[2]- Waltz Kenneth, **Theory of international politics**, Addison-Wesley Publishing company, 1979, p, 94.
[3]-Ibid, p, 97.

الأمنية المشتركة، فبعد الحرب الباردة صارت هناك قضايا أمنية مشتركة بين مجموعات من الدول، لاسيما وأن هذه القضايا عابرة للحدود مثل قضايا التلوث البيئي والجريمة المنظمة وغيرهما من القضايا التي صارت تخص كل الدول بعد الحرب الباردة.

يفترض **روبرت جيرفيس Robert JERVIS** أنه من خلال التعاون بين الدول، قد تنشأ **أنظمة أمنية** Security regimes تعتبر ساحات لمعالجة الخلافات البينية لأعضائها، وتفادي الوقوع في المعضلة الأمنية[1]، يطلق **بوزان** على الأنظمة الأمنية التي تحدث عنها **جيرفيس** تسمية "المركبات الأمنية" Security complexes، وهي "مجموعة من الدول ترتبط همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها"، بشكل يجعل من غير الممكن أن تسعى الدولة منفردة لتحقيق أمنها بمعزل عن أمون الدول الأخرى، لذا فالمركب الأمني يقوم على الاعتماد المتبادل، أو ما يطلق عليه بعض الواقعيين "الخوف المتبادل"، والعامل المحدد في التعريف بالمركبات الأمنية هو مستوى الخوف والتهديد الذي يشعر به أعضاؤه بشكل متبادل[2]، هذا المفهوم استلهمه **بوزان** من فكرة "المجتمع الأمني" securitycommunity **لكارل دوتش Karl DEUTSH**، وهو مجموعة من الأفراد يعيشون ضمن الإقليم نفسه، أي أنها تشكل مجتمعا مهيكلا في مؤسسات لها سلوكاتها فعالة وتعمل من خلالها على قيادة مسار التطور،كما أن مفهوم المجتمع عند **دوتش**، يعني أن الأفراد يشتركون في معاناتهم من نفس المشاكل الاجتماعية والتي يعملون على حلها، عبر مسار تغيير سلمي peaceful change[3] حيث قسم "**دوتش**" هذه المجتمعات الأمنية إلى نوعين:

***المجتمع الأمني التعددي**:pluralist Security community الهدف منه هو إرساء السلام بين مجموعة من الدول تتمتع بالسيادة، ولتشكيل مجتمع كهذا لابد من توفر ثلاث شروط :

1-التخلي عن استعمال القوة بين أعضاء هذا المجتمع.

2-التوافق بين الأنظمة السياسية المشكلة لهذا المجتمع.

3-الابتعاد عن احتكار الممارسة السياسية من قبل أحد دول هذا المجتمع.

***المجتمع الأمني الانتشاري**:amalgamate Security community لا يتمحور بالضرورة حول هدف الحفاظ على السلم بل يستهدف إنشاء هوية مشتركة، كما أن الدول المنضوية تحت لوائه وعلى

[1]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 260.

[2]-بن عنتر عبد النور ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 21، 22.

[3]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 260.

غرار المجتمعات الأمنية التعددية، قد تفقد سيادتها، في إطار هذا المجتمع لتصبح وحدة ما فوق قومية، وقد ينتشر هذا المسار إلى أن يصبح اتحادا شاملا بين الدول المكونة له[1].

ينكر بعض الواقعيين الجدد إمكانية قيام تعاون بين الدول في المجال الأمني أمثال **والتز** و**ميرشايمر John MEARSHEIMER**، حيث يعتقدان أنه من الصعب التعاون خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما في المجال الأمني ذلك أن الدول تركز على تحقيق أرباح نسبية relative gains[(*)] لا على تحقيق أرباح مطلقة absolute gains[2]، لكن هذا لا يعني أن كلا من **والتز** و**ميرشهايمر**، ينفيان فكرة التعاون بصفة مطلقة، وإنما يعتقدان بصعوبة حدوثه أو استمراره في بنيتة دولية فوضوية، والدولة العقلانية تختار أحسن وسيلة تحقق مصالحها[3] سواء أكان ذلك عبر التعاون أو عبر التنافس، ومنه لم يعد من الضروري العمل على الحفاظ على الأمن، عبر الآليات والوسائل العسكرية فحسب، بل صار للأداة الاقتصادية فاعلية في ذلك أيضا[4]، إضافة إلى الوسائل التكنولوجية والثقافية مثلما افترض **جوزيف ناي**.

نقح **والتز** مفهوم القوة ورفض حصرها في المضمون العسكري فحسب فقد استعمل في مؤلفه **نظرية السياسة الدولية theory of international politics**(1979) مصطلح القدرة capability بدلا من مصطلح القوة power، حيث أن قوة الدولة هي مجموعة من القدرات المتداخلة فيما بينها، مثل حجم السكان والامتداد الجغرافي لإقليم الدولة والثروات الطبيعية والاستقرار السياسي والشرعية والقدرة العسكرية والكفاءة في أداء الوظائف وغيرها[5]، **فكنث والتز** ضد فكرة **مورغانثو** والتي مفادها أن القوة هدف في حد ذاته ويعتبرها وسيلة لنيل استقلالية أكثر في السلوك وتحقيق توازن القوى على المستوى الدولي[6]، كما أن هناك من الواقعيين من ميز بين نوعين من القوة: القوة اللينة soft power والقوة الصلبة hard power حيث ترتكز هذه الأخيرة على المفهوم التقليدي للقوة المتمثل في الأداة العسكرية إضافة إلى القوة الإقتصادية، أما القوة اللينة فتقوم على قدرات أخرى غير العسكرية، وقد تأثر **ناي** في طرحه هذا بـ **مارشال سنغر Marshall SINGER** الذي اعتبر أن القوة تتمثل أساسا في القدرة

---

[1]- Roche Jean Jacque, Op Cit, p p, 59, 60.
[2]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 259.
[3]-Krause Keith and Williams Michael, C, Op Cit, p, 40.
[4]-Bennett Andrew and Lepgold Joseph, Reinventing collective security after the cold war and the golf conflict, **political science quarterly,** n 2, vol 108, 1993 , p, 225.
[5]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 150.
[6]-عودة جهاد، مرجع سابق، ص، 24.

على استقطاب الآخر أكثر من القدرة على ترهيبه.

لاحظ **ناي** أيضا مجموعة من الظواهر التي غيرت من مضامين المفاهيم والأصول المعرفية لنظريات العلاقات الدولية، فقد تميزت سنوات السبعينات من القرن الماضي بتعقد التبادلات ما بين الدولاتية، ما أثبت أهمية ظاهرة الاعتماد المتبادل المعقد، إضافة إلى تغير مضمون القوة التي لم تعد ذات مضمون عسكري استراتيجي فحسب، وتراجع القدرة على نقل القوة من مجال إلى آخر-non fongibility of power فليس بالإمكان أن تنقل دولة ما قوتها من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي والمالي مثلا، كما أن استغلال القوة الصلبة صار مكلفا أكثر من استعمالات القوة اللينة وهي قدرة الدولة على التأثير في صياغة دول أخرى لمصالحها بطريقة تتماشى ومصلحة تلك الدولة ويكون ذلك التأثير عبر تعريف الدول بثقافتها وإبدائها بثوب الرفاه والتحضر وكذا عبر المعلومات لما لها من تأثير على أفكار الأفراد[1].

يتبنى الواقعيون الجدد التحليل النظمي systemic analysis ذلك أن **والتز** يفترض أن سلوكات الوحدات السياسية ما هي إلا انعكاس لبنية النظام الدولي الفوضوية، حيث تتنافس الدول للحصول على أكبر قدر من القوة، مما يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى والتي بدورها تدخل في هذا السباق لتعظيم القدرات.

يلاحظ مما سبق أن هناك تعددية في الطروحات الواقعية الجديدة حول وسائل وكيفية حفاظ الدولة على أمنها وهنا يمكن تقسيم المنظور الواقعي الجديد إلى عدة تيارات من بينها:

* **<u>الواقعية الدفاعية deffensive realism</u>:** يرى كل من **كنث والتز** و**جوزيف غريكو Joseph GRIECO** أن أحد المصالح الأساسية للدولة هو الحفاظ على أمنها، لذا تخصص الدولة أكبر جزء من قدراتها الإجمالية للحفاظ عليه ولبناء قدرات دفاعية[2]، وتتداخل الواقعية الدفاعية مع الليبرالية المؤسساتية الجديدة في الفكرة القائلة أن تكاليف الحروب مرتفعة، وبما أن الدول فواعل عقلانية فيجب أن تعمل على تفعيل علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحها لا أن تدخل معها في حرب[3].

[1]-Roche Jean Jaque, Op Cit, p p, 70, 72.
[2]-Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 152.
[3]-Ibid, p, 188.

***الواقعية الهجومية Offensive realism:** يعتقد زعماؤها من أمثال **ميرشهايمر** أن الهدف الأساسي لكل وحدة سياسية هو تحقيق المكانة المهيمنة في السياسة الدولية، وتبعا لذلك تسعى الدول لزيادة قوتها لتحمي نفسها ولتثبت مكانتها في النظام الدولي،[1]وعلى عكس الواقعية الدفاعية يعتقد الهجوميون أن الحروب والنزاعات ظاهرة لا يمكن تفاديها، لأن التعاون صعب التحقيق في سياق دولي يحكمه السعي المنفرد للدول وراء مصالحها self-help [2].

***الواقعية التعاونيةCooperativerealism:** يمكن إدراجها ضمن التيار الدفاعي لأنها تثمن التعاون في مجال الأمن ذلك أن الدول وفقا لهذه النظرة تطمح للحصول على أرباح مشتركة لا نسبية، هنا يعتقد رواد هذا التيار أمثال **شارل غلاسر وجوزيف غريكو**، أنه ليس من الضرورة أن تلغي المنافسة بين الوحدات السياسية إمكانية التعاون بينها لأنها وحدات عقلانية، لذا يرى هؤلاء أن طرحهم هذا يشجع على قيام فوضى ناضجة Mature anarchy، ويقول **باري بوزان** في هذا الصدد أن الفوضى غير الناضجة، هي صفة النظام الدولي الذي فيه تسعى الدول سعيا منفردا من أجل الهيمنة، كما أنه في إطار هذا النظام تجتمع الدول تحت قيادة واحدة، تحت مسوغات القوة وهو نظام خاضع لقانون واحد هو إرادة الأقوى، بينما في نظام الفوضى الناضجة تراعي الدول سيادة الدول الأخرى، ومن ثم مصالحها[3].

***الواقعية الكلاسيكية الجديدة أو نظرية المركزية–الدولاتيةNeo-classic /Stato-centrictheory:**

يقوم تحليل هذا التيار على عوامل البيئة السياسية المحلية وآثارها على السلوك الخارجي للدول، طور هذا الطرح كل من **وليام وولفورث William WOHLFORTH** و**جيدون روز Gideon ROSE**و**فريد زكرياء**، يعتقد هؤلاء أنه وإن لم تكن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، مثلما اعتقد الواقعيون التقليديون، إلا أنها الفاعل الوحيد القادر على صياغة استراتيجيات وسياسات عبر أجهزتها، وبيروقراطياتها المحلية حيث تدرس هذه الأجهزة وترتب مصالح الدولة حسب الأولوية، إضافة إلى تأثير إدراك صناع القرار على صياغة هذه المصالح[4].

نلاحظ مما سبق أن التحليل الواقعي للأمن يقوم على الدولة كمرجعية لذا فهم يعتقدون أنه لا يوجد أمن بدون وجود سلطة الدولة فهي الجهة الوحيدة القادرة على ضمان الأمن، وتحقيق الحماية من

---

[1]-Ibid, p, 152.
[2]-Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 188.
[3]-Roche Jean Jacque, **Theories des relations internationals,** لتفاصيل أكثر أنظر الصفحة 58 من كتاب
[4]-Roche Jean Jacque et David Charles Philippe, Op Cit, p p, 92, 94.

كل ما هو خارج الحدود، حيث يعتقدون أن البنية الدولية الفوضوية، هي مصدر التهديدات الأمنية والتي تميزها السلوكات التنافسية للدول من أجل تعظيم قوتها، فالقوة العسكرية هي وسيلة تحقيق الأمن الحصرية وهناك تيارات جديدة في إطار المنظور الواقعي أقرت، بأن الدولة ليست الفاعل الوحيد بل هناك فواعل أخرى لكنها هامشية، ولا يمكن أن تضاهي الدولة في قدرتها على تحقيق الأمن وضبطه.

إضافة إلى أن هناك تيارات واقعية جديدة وسعت من مفهوم القوة وأطلقت عليها تسمية القدرات لأنها تتضمن إضافة إلى القوة العسكرية، قدرات أخرى كالقدرة الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والجاذبية الثقافية وغيرها، ذلك أن مصادر قوة الدولة، متعددة ولا يمكن أن تنحصر في المجال العسكري فحسب، وهنا صارت وسيلة تحقيق الأمن تشتمل على مختلف أبعاد القوة من عناصرها اللينة إلى عناصرها الصلبة، ومنهم من يعتقد بأهمية التعاون لتحقيق الأمن والحفاظ عليه.

تعرضت هذه التصورات التي قدمها المنظور الواقعي للظاهرة الأمنية، لنقد حاد لاسيما وأن التيارات الجديدة فيه لم تتخلى عن بعض أفكاره، كمركزية الدولة كفاعل في السياسة الدولية،والتي يعتبرها المنظور النقدي أول تهديد لأمن الأفراد وأهم تلك الانتقادات مايلي:

-يرى **روبرت أوزغود Robert OZGOD** أن "الأداة الأولى للنظام -القوات المسلحة- هي أيضا تهديد أساسي للأمن" حيث يرى **باري بوزان** أن زيادة القدرات العسكرية من قبل الدول، يؤدي إلى نوعين أساسيين من التهديد، الأول يأتي من الأسلحة نفسها والثاني نابع من كون الأسلحة موجودة في أيدي فواعل من غير الدول، حيث ينتج التهديد الأول "معضلة الدفاع" أي التناقض بين السعي للأمن العسكري والسعي للأمن القومي، بينما ينتج عن التهديد الثاني "معضلة القوة/الأمن"، حيث يعبر التفاعل بين هاتين المعضلتين عن مدى التأثير السلبي للبعد العسكري، على الأمن القومي،كما تؤثر معضلة الدفاع على الأمن سلبا أيضا فكلفة الدفاع تعرض أهداف الأمن الأخرى للخطر، حيث يعتقد **فهمي الهويدي** أنه كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية"[1].

-إن الدول حسب المنظور الواقعي تحقق أمنها بطريقة تنافسية مع الدول الأخرى، ذلك أن الدول تكتسب سلوكاتها العدائية من الطبيعة البشرية الشريرة والأنانية، لكن هناك أحداث تاريخية تبين أن الصراع لم يكن وحده الصفة الغالبة على السياسة الدولية، بل هناك حقب تاريخية ميزها التعاون بين الدول لتحقيق مصالحها المشتركة.

[1]-بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص، 21.

–لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية[1] ومنه لم تعد الدولة المرجعية الوحيدة للأمن، بل هناك مواضيع ومرجعيات أخرى للأمن هي أيضا على قدر كبير من الأهمية، كالفرد والمجتمع المحلي والنظام الدولي، بل إن رواد المدرسة النقدية يرون في الدولة أكبر تهديد لأمن الأفراد.

–إضافة إلى التكلفة العالية للتسلح هناك حالات، لا يستعمل فيها الأطراف الأسلحة حيث يدرك كلاهما ما يملكه الطرف الآخر من قدرات دفاعية وهجومية[2]، لذا فالدول لا تلجأ إلى استعمال السلاح ضد بعضها البعض وهنا نلاحظ أن القدرات العسكرية، فقدت معناها المادي لصالح أهمية معنوية هي العقلانية وإدراك صناع القرار، ومنه لا ينطوي الأمن على البعد العسكري بمفهومه المادي فحسب وإنما على أبعاد عدة وباستعمالات متنوعة، من بينها فكرة التعاون الذي تركز عليها المدرسة الليبرالية كأهم وأنجع وسيلة لتحقيق أمن فواعل النظام الدولي.

ثانيا: التحليل الليبرالي لمفهوم الأمن.

يعد المنظور الليبرالي البديل التاريخي للمنظور الواقعي المسيطر على حقل العلاقات الدولية، بحيث يعود الفكر الليبرالي إلى أفكار **ايمانويل كانط Emmanuel Kant** من خلال مؤلفه **السلم الدائم Perpetual peace (1795)**، حيث يرى **كانط** أن القانون أو ما يطلق عليه **قانون الضمير**، هو العامل الذي سيرسي السلم بين الدول لأنه من مصلحة الدولة أن تعيش في نظام دولي آمن، كما يفترض **كانط** أن الحروب ظاهرة لا يمكن تفاديها لأن منبعها طبيعة الإنسان، ازدهر الفكر الليبرالي فيما بعد الحرب العالمية الثانية على إثر إنشاء الأمم المتحدة وإن كان ذلك لفترة قصيرة، لأن الأمل في عالم أكثر سلما وأمنا سرعان ما انتهى مع بداية الحرب الباردة والتي لم تخلوا من الحروب الساخنة في بعض أرجاء العالم ويقوم الفكر الليبرالي على فرضيات تتيح لنا فهم الظاهرة الأمنية أهمها:

*يعتقد رواد هذا المنظور بفعالية المساومة والتفاوض كآليات لحل المعضلات الأمنية في المجتمع الدولي كبديل عن الحرب[3]، لاسيما وأن تكاليف هذه الأخيرة مرتفعة بحيث تقلل من هامش الربح المتوخّى، أي أن التفاوض والمساومة وفقا لليبيراليين هو أحد أهم ميكانيزمات تحقيق الأمن أو الحفاظ عليه.

[1]–عودة جهاد، مرجع سابق، ص، 36.

[2]-Bennett Andrew, and Lepgold Joseph, Op Cit, p, 218.

[3]–عودةجهاد، مرجع سابق، ص ص، 53، 56.

*تشجع الليبرالية إقامة مؤسسات وتبادل اقتصادي وإقامة علاقات متنوعة بين الدول لإرساء التعاون فيما بينها ومن ثم تحقيق الأمن بينها وفي المجتمع الدولي، ذلك أن هذه المؤسسات الدولية تعبر عن مصالح الجماعة الدولية ككل، كما أنها تعبر عن تعددية في صنع القرارات الدولية المتعلقة بمصير البشرية جمعاء وليس بالضرورة أن تتعارض المصلحة القومية للدول مع المصلحة الجماعية للجماعة الدولية ككل، كما أن مأسسة النظام الدولي تقلل من احتمالات وقوع الحروب والصدامات بين الدول، ويقدمون حجة بتجربة الأمم المتحدة ونجاحها في مواجهة العديد من النزاعات خاصة في الشرق الأوسط ووقف إطلاق النار في حربي 1948 و1973[1].

*ينتقد الليبراليون الطرح الواقعي الذي يفترض أنه يجب على الدولة أن تزيد من قوتها على المدى القصيرلا على المدى الطويل، لأن من شأن ذلك أن يكون ذلك سبب العديد من النزاعات وسيحول دون إشاعة الأمن في النظام الدولي بينما يساهم تحقق هذا النظام السلمي في مساعدة الدول على تحقيق مصالحها على المدى الطويل، وتوجيه قدراتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لا في الإنفاق على التسلح وتبعا لذلك يعرفون القوة على أنها توجيه قدراتها للإنفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، لذا ففرضيتهم هذه تعبر عن لعبة يكسب فيها كلى الطرفين[2].

*يؤمن الليبراليون بإمكانية التعاون بين الدول حتى وإن كانت بنية النظام الدولي فوضوية ،وذلك عبر تشجيع قيام علاقات متنوعة وتبادلات تجارية بين الدول ونشر معايير مشتركة بينهم، كتأسيس مؤسسات تجمع بين هذه الدول والعمل على تطوير العلاقات والمبادلات التجارية بينها ،ومن ثم انتشار القيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بين هذه الدول، وكل هذا في سبيل تنظيم فوضى النظام الدولي التي يعتقدون أنه من الممكن التحكم فيها[3]، هنا يبرز التعاون كميكانيزم مهم وأساسي في تحقيق الأمن أو حل الأزمات الأمنية أو الحفاظ على الأمن كمكسب.

بعد انتهاء الحرب الباردة برزت نظريات جديدة في إطار المنظور الليبرالي، مثل الليبرالية المؤسساتية الجديدة والاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب وكذا نظرية السلم الديمقراطي، وذلك لتجديد قدرة المنظور الليبرالي، على تحليل الظواهر الدولية في هذا السياق الدولي الجديد.

[1]–المرجع السابق، ص ص، 56، 58.

[2]–المرجع نفسه، ص ص، 60، 61.

[3]- Roche Jean Jacques, et David Charles Philippe, OpCit, p, 96.

* **الليبيرالية المؤسساتية الجديدة:Neo-institutionalism** ظهر هذا الطرح تزامنا مع نهاية الحرب الباردة، حيث تصاعدت أهمية التنظيم الدولي وبدأت المؤسسات الدولية تسترجع مكانتها، وعبر عن ذلك **دوغلاس هيرد Douglas Hurd**، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية بقوله أن المؤسسات الدولية لعبت ولا تزال دورا مهما في إرساء الأمن الدولي لاسيما في أوروبا، كما أن التهديدات الأمنية الجديدة[1] التي تسارعت وتيرة انتشارها في عالم ما بعد الحرب الباردة، لا بد لها من مؤسسات للتعامل معها والحيلولة دون إفرازها لتداعيات سلبية، إضافة إلى أن المشاركة في شبكة من الميكانزمات متعددة الأطراف لإرساء الأمن، ستشجع الدول على تقاسم مجموعة من القيم المشتركة، ما يشجع تأسيس نسق دولي مستقر، حيث بدلا من سعي الدول المنفرد لتحقيق أمنها من خلال مسلمة self-help، يصبح "الكل من أجل الواحد" all for one أي تقاسم المنافع بدلا من السعي للحصول عليها بطريقة فردية وعدم السماح للطرف الآخر بالحصول على أرباح.

إن التعاون بين الدول سيقلل من التهديدات الأمنية التي تواجهها، لاسيما إذا قامت مؤسسات أمنية بينها،مما يجعلها تخضع لا إراديا لمعايير مشتركة في إطار مؤسسات ما فوق قومية،supranational institutions[2]، يرى كل من **مارتن وايت** و**روبرت كيوهان Martin WIGHT Robert KEOHANE&** أن المؤسسات توفر المعلومات وتقلل من تكاليف التعاملات مابين الدول، كما أنها تشكل نقطة للتوافق والتفاهم بينها ورغم أنهما يؤكدان على أهمية القوة العسكرية كأحد آليات تحقيق الدولة لمصالحها، إلا أن تحقيق المصلحة عبر ميكانيزم التعاون cooperation تكاليفه أقل من تكاليف الحروب والتي بالإضافة إلى تكاليفها المرتفعة فهي تفتقد للشرعية الأخلاقية أيضا[3]، ونظرا لأن الدول فواعل عقلانية فالتعاون سيكون أفضل آلية لتحقيق الأمن.

توسع مفهوم الأمن مع هذا المنظور إلى أبعاد أخرى غير العسكرية، كالمؤسسات والقيم الليبرالية والديمقراطية والاقتصاد والتجارة أي أنه تركز في الجوانب الإقتصادية، بل يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن القوة، بهذا المفهوم أنجح وأكثر فعالية من القوة بالمفهوم التقليدي من أجل تحقيق الأمن[4]، وهناك من المفكرين من يعتقد أن ممارسة العنف عبر الاقتصاد قد تحل محل إعلان الحرب، إضافة إلى أن العقوبات الاقتصادية قد تحقق منافع للأطراف المعاقبة، حيث يعتقد **دافيد بالدوين David**

[1]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 259.
[2]- Roche Jean Jacques, et David Charles Philippe, Op Cit, p, 97.
[3]- Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 216.
[4]-Roche Jean Jacques, et David Charles Philippe, Op Cit, p, 96.

BALDWIN أن للعقوبات الاقتصادية فعالية وإن كانت لابد من تعزيزها وتقويتها بواسطة معايير وآليات أخرى، حسب الطرح المؤسساتي الجديد هي المؤسّسات[1] institutions.

يعتقد أصحاب هذا الطرح أن المؤسسات تتيح تقاسم تعريف موحد بين الدول العضوة فيها للتهديد الأمني إلى الحد الذي تتداخل فيه مواقف الدول العضوة في هذه المؤسسات، إضافة إلى أن هذه المؤسسات هي شخصية دولية مستقلة غير خاضعة لتوجهات ومواقف الدول العضوة فيها بحيث تسير نشاطاتها وفق قواعدها وأنظمتها الخاصة بها.

يفترض المؤسساتيون الجدد أنه في إطار نظام دولي منظم في مؤسسات، يجب أن تتعاون الدول لتحقق مصالحها وإلا فإن هذا النظام سينهار، ويكون التعاون أكثر فعالية في إطار تنظيم مؤسساتي، لأنها توفر المعلومات وتضمن الشفافية وتسهل التعاون الأمني فيما بين الدول، فالمؤسسات تجعل من وضع آليات التعاون أكثر تعددية كما تجعلها تشاركية بين جل فواعل النظام الدولي ما يجعلها مقبولة من قبل مختلف هذه الفواعل[2]، وتبعا لذلك تساهم هذه المؤسسات في منع وقوع مواجهات عنيفة بين الدول[3] لكن هذا لا يعني أن الليبرالية لا تؤمن بأهمية القوة العسكرية في تحقيق بعض المصالح، فلا يمكن تحقيق كل أهداف ومصالح الدول عبر ميكانزم التعاون ومن خلال مؤسسات دولية، بل لابد للدول من اللجوء إلى القوة العسكرية لتعزز موقفها وقراراتها، وذلك خاصة مع بعض الفواعل التي لا تؤمن بفكرة التعاون والتنظيم الدولي في تفاعلاتها الدولية.

***نظرية الاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب:**

Interdependance & Complex interdependance Theory.

قدم كل من **روبرت كيوهان** و**جوزيف ناي**في مؤلفهما المشترك المعنون بـ "**العلاقات العابرة للقوميات والسياسة الدولية**"**Transnational relations and world politics**(1972)، شرحا لظواهر جديدة في النظام الدولي، مثل ظاهرة الاعتماد المتبادل، حيث رأى كل منهما أن هناك اتصال وتفاعل متواصل بين الدول في عدة مجالات قسمها المؤلفان إلى أربعة أنواع:

[1]- Bennett Andrew, and Lepgold Joseph, Op Cit, p, 218.
[2]- Ibid, p p, 220, 221.
[3]-عودة جهاد، مرجع سابق، ص، 55.

1- انتقال المعلومات.

2- العلاقات التجارية المتبادلة.

3- الانتقال الحر للأفكار والأفراد.

4- الانتقال الحر لرؤوس الأموال.

ساهمت بعض الظواهر التي ميزت النظام الدولي لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، في تطوير هذا المنظور وتشكيل إطار تحليلي خاص للظاهرة الأمنية، هذه الظواهر هي:

- ✓ تراجع سلطة الدولة.
- ✓ تنامي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة.
- ✓ توسع مفهوم الأمن وأبعاده.
- ✓ تطور شبكة من الفواعل من غير الدول.
- ✓ عدم القدرة على نقل القوة من مجال إلى آخر non-fongibility of power.

في مؤلف آخر للمفكرين نفسهما بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل"Power and interdependance (1977)، تطرقا لمفهومين بغرض تحليل أسباب التأثر المتبادل للدول ضمن سياق الاعتماد المتبادل هما: الحساسية sensibility والانكشافية vulnerability، حيث يدل مفهوم الحساسية عن عمق وسرعة التغيير الحاصل في دولة "ب" على إثر تأثرها بالدولة "أ"، بينما يقصد بمفهوم الانكشافية مدى مقاومة الدولة "ب" لمجموعة التغييرات والمؤثرات التي تحدثها الدولة "أ"[1].

تقوم مدرسة الاعتماد المتبادل على فرضية أساسية مضمونها، أنه كلما زادت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول كلما انتشر السلم والأمن بينها ويقدمون الحجج التالية لإثبات هذه الفرضية:

-صارت التعاملات ما بين فواعل النظام الدولي تفاعلية وتبادلية أكثر مما هي علاقة تأثير وفعل في اتجاه واحد، فرغم أن هناك القوة اللينة التي تتيح إمكانية التأثير في الآخرين دون تكاليف عالية، إلا أنه صار لزاما على الدول إقامة علاقات تبادلية متعددة المجالات[2]، فقد كان أمن الدولة في السابق يقاس بمدى قدرتها على التأثير أحادي الجانب على الدول الأخرى، وتغييرها لجعل سلوكاتها تتماشى ومصلحتها، لكن اليوم صار بالإمكان تغيير سلوكات دولة أخرى من خلال التبادل change by

[1]-Roche Jean Jaque, Op Cit, p p, 90, 92.

[2]-ناي جوزيف س ودوناهيو جون د، مرجع سابق، ص، 27.

exchange، وبما أن هناك أمن متبادل بين الدول فيجب أن تكون هناك تفاعلات بينها لإنهاء مسببات انعدام الأمن وذلك عبر التعاون والاعتماد المتبادل، مثلا هناك دولة "أ" يعتمد أمنها الطاقوي على تحقيق دولة "ب" لأمنها الغذائي هنا لابد أن يكون هناك اعتماد متبادل بين الدولتين لتحقق كل منهما أمنها وليتحقق الأمن في البيئة التي تتواجدان بها، وذلك عبر الاعتماد المتبادل بين الدولتين: الطاقة مقابل الغذاء أو الغذاء مقابل الطاقة.

-يكون الاعتماد المتبادل بداية وخاصة في المجال الاقتصادي حيث تنتج العلاقات التجارية مصالح متشابكة بين الدول، مما يخلق مصالح مشتركة ومتنوعة بين هذه الأطراف، وتبعا لذلك تزداد وتيرة العلاقات بين هذه الدول بتطور العلاقات الاعتمادية بينها، حيث تنتشر بنى التبادل التجاري والتعاون والتبادلات المالية وتتزايد فعالية وعدد الفواعل من غير الدول ومجموع هذه العوامل يشكل ديناميكيات تحقق تكامل إقليمي وعالمي، وبذلك ينتشر السلم والأمن، كما يعتقد أصحاب هذا الطرح أنه كلما كان العالم ليبراليا كلما كان آمنا[1].

-يكون الاعتماد المتبادل بين الدول بداية في المجال التجاري ثم ينتشر إلى مجالات أخرى لتتشكل شبكة من العلاقات تحتما يعرف بالاعتماد المتبادل المركب أو المعقد، ويعني وجود عدة قنوات اتصال اعتمادية بين مجموعة من الدول (وذلك في المجالات الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعسكري...وغيرها من المجالات)، ينتج عن تطور هذا الإعتماد المتبادل المعقد شبكة من العلاقات عبر عنها **جون بيرتون John W.BURTON** بأنموذج شبكة العنكبوت cobweb modal هذا الأنموذج الذي جاء ليحلل العلاقات بين مختلف فواعل المجتمع الدولي، حيث جاء على إثر انتقاد أنموذج كرات البلياردو billiard ball modal لـ**آرنولد وولفرز Arnold WOLFERS** والذي عبر عن التصور الواقعي لحركة الوحدات السياسية في النظام الدولي، حيث أن النظام الدولي مشكل من مجموعة من الوحدات السياسية يشبه التفاعل فيما بينها بحركة كرات البلياردو أحيانا تتصادم ويعبر الصدام فيما بينها عن المعضلة أو المأزق الأمني وأحيانا أخرى لا تتصادم، كما أن أقوى وأسرع الكرات هي القادرة على إخراج الكرات الأخرى عن مسارها ونقاط الاتصال الوحيدة بين هذه الوحدات هي الحكومات[2].

[1]- Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, Op Cit, p, 97.
[2]- Burton John W, **World society**, London, Cambridge University Press, 1972, p, 27.

يرى **بيرتون** أن أنموذج كرات البيلياردو في تفسير التفاعلات البينية للدول لم يعد قادرا على تحليل عمليات الاتصال بين الوحدات السياسية، بينما الأنموذج الشبكي فهو أقرب إلى تحليل الاتصالات والعلاقات بين مختلف فواعل النظام الدولي كونه أقرب إلى الواقع وبالتالي أقرب إلى إيجاد الحلول للإشكالات التي يطرحها المجتمع الدولي، في هذا الصدد يقول **كيلمان Kelman** أن النماذج النظرية القائمة على مركزية الدولة صارت عاجزة عن استيعاب الواقع الدولي الراهن، (بداية من سبعينات القرن الماضي) حيث زادت وتيرة العلاقات العابرة للقوميات، فحسب أنموذج شبكة العنكبوت لا ينتمي الأفراد إلى مجتمعات محلية وإنما إلى مجتمع عالمي واحد world society، فهذا الأخير لم يعد قائما على دول معرّفة على أساس الحدود فحسب وإنما على وحدات عابرة للقوميات، ولها علاقات في مجالات متعددة[1] لذا ففي مجتمع شبكي لا بد أن يشيع الأمن بين أطرافه حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم ومصالحهم بطريقة تعاونية وتشاركية، ولأن هناك العديد من القضايا المشتركة فيما بينهم تستلزم وجود حد أدنى من التوافق والتشابه بين هذه الوحدات، بل هناك مقاربات أشادت بأهمية تبني هذه الدول لنظام سياسي ديمقراطي، بحيث يساهم هذا التماثل بين الدول في إتباعها للقيم والأفكار ذاتها، ما يؤدي في النهاية إلى إشاعة الأمن والسلم بينها، من بين هذه المقاربات أطروحة السلم الديمقراطي.

*** <u>نظرية السلم الديمقراطي: Democratic peace</u>.**

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الديمقراطيات لا تتحارب ومن أبرز روادها **مايكل دويل Michael DOYLE** و**بروس روسيت Bruce RUSSETT** يعتقد هؤلاء أنه كلما انتشرت الديمقراطية بين دول العالم كلما انتشر الأمن فهم ينظرون إلى الديمقراطية على أنها الميكانيزم الوحيد لتحقيق الأمن لأن:

-انتشار القيم الديمقراطية بين الدول سيساعد على تراجع نسبة النزاعات المسلحة على المستوى الدولي أو الوطني، فالديمقراطيات تفضل الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها لأنها تنشر ثقافة ليبرالية توافقية كإجراء وقائي تفاديا لوقوع الحروب بينها أو مع غيرها من الدول غير الديمقراطية.

-يخلق انتشار قاعدة موحدة من القيم والأفكار بين الدول التوافق في المواقف حول القضايا الرئيسية في الأجندة الدولية، وكذلك التوافق حول طرق ومسارات التعامل بين فواعل النظام الدولي مما يسهل التفاهم بين مختلف هذه الفواعل، هذه القاعدة المشتركة تتشكل عبر وسائل منها: تبادل الخبرات

[1]-Ibid, p p, 50, 51.

في المجال الثقافي والتربوي والعلمي[1]، لذا يقول **دويل** أن الدول غير الديمقراطية تتحارب لأنها لا تملك تلك الأفكار والقيم المحلية حول احترام حقوق الإنسان، وأهمية الاعتماد المتبادل والاتصال مع فواعل النظام الدولي الأخرى وحول تكلفة الحرب المرتفعة، كما أنها ليست كالدول الديمقراطية تملك الآليات السلمية لحل الخلافات فوسيلتها الوحيدة هي الحرب، لذا فإن **دويل** يعتقد أن الديمقراطية توفر إجراءات وقائية لإدارة الخلافات ومنعها من التطور إلى مواجهات مسلحة[2].

نستنتج مما سبق أن التحليل الليبرالي للظاهرة الأمنية يقوم على الدولة كوحدة مرجعية في الدراسات الأمنية، لكن مع الإقرار بفعالية تأثير الفواعل الأخرى من غير الدولة في العلاقات الدولية عامة وفي القضايا الأمنية خاصة، ولتحقيق الأمن يعتبر المنظور الليبرالي وسيلة التعاون عبر مؤسسات دولية وانتشار القيم الليبرالية والديمقراطية بين دول العالم أكثر نجاعة من اللجوء إلى الحرب، وذلك نظرا لارتفاع تكلفتها من جهة وافتقارها للشرعية الأخلاقية من جهة أخرى، كما أنهم لا يختزلون مفهوم الأمن في الوسائل العسكرية فحسب بل يضمنونه أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية إضافة إلى البعد العسكري، وهم كالمدرسة الواقعية يعتقدون أن النظام الدولي الفوضوي هو منبع التهديدات الأمنية لكنهم على عكس الواقعيين يؤمنون بإمكانية التحكم في هذه الفوضى عبر مأسسة النظام الدولي وتنظيمه، وتثمين ميكانيزم التعاون ونشره بين فواعل النظام الدولي.

لم يسلم المنظور الليبرالي من النقد بالرغم من أنه أعطى إطارا تحليليا مقبولا وواقعيا لمفهوم الأمن، أهم نقاط الانتقاد لخصت فيما يلي:

-بالرغم من أن التعاون أسلوب عقلاني لتحقيق الدول أهدافها بتكلفة منخفضة إلا أنه ليس وسيلة فعالة مع كل فواعل النظام الدولي، ومن مثل هذه الفواعل ما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية توصيف الدول المارقة rogue states كالعراق وإيران، وهي-وفق المنظور الأمريكي- دول لا تحترم الشرعية الدولية في سوكاتها كما لا تحترم سيادة الدول الأخرى ومن ثم تشكل خطرا على المجتمع الدولي ككل، لذا تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا بد من الحرب وهي أنجع وسيلة لردع هذا النوع من الدول.

-تكون أحيانا تكاليف الأرباح المطلقة absolute gains أكثر من قيمتها الحقيقية لأنها تكون على المدى الطويل، كما يصعب ضمان المكاسب الممكن تحقيقها من هذا النوع من الأرباح.

---

[1]-Burton John, W, Op Cit, p, 100.
[2]-Baylis John and Smith Steve, Op Cit, p, 263.

-رغم أن الليبرالية قد انتقدت التحليل الواقعي القائم على مركزية الدولة إلا أنها لم تعتبر الفواعل الأخرى أهم من الدولة، وبذلك لم تخرج عن مسلمة مركزية الدولة أي أنها كالواقعية تجعل من الدولة موضوعا مرجعيا للأمن.

-إن الفرضية التي تقول أن الديمقراطيات تتبع الوسائل السلمية لحل خلافاتها ليست صحيحة في كل الحالات، إذ أن هناك ديمقراطيات تحل المسائل العالقة بينها عبر العنف أو التهديد باستخدامه، أو عبر إشعال نزاعات داخل هذه الدول حتى تضعفها وتنصاع لمصالحها ومطالبها.

ثالثا: التحليل النقدي لمفهوم الأمن.

ظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير حول مضامين الأمن منذ بداية تسعينيات القرن الماضي هذه الحاجة غذتها العديد من الظواهر الدولية تبلورت في أفكار تحت ما عرف "بالنظرية النقدية للأمن"فقد أثبتت نهاية الحرب الباردة فشل التحليلات التي قدمتها منظورات العلاقات الدولية السائدة للظواهر الأمنية، ذلك أنها أغفلت تأثير العديد من العوامل على الأمن والتي لم تأخذها المنظورات المسيطرة على حقل العلاقات الدولية بعين الاعتبار، إضافة إلى أحداث11 سبتمبر2001 التي أثبتت أن الفواعل من غير الدول -ومنها فواعل عابرة للقوميات وأخرى نابعة من داخل الدول- تفرز آثارا سلبية على الأمن الدولي تفوق ما تفرزه الدول من آثار عليه[1]، لكن هذا لا يعني أن أفكار النظرية النقدية الأمنية لم تتبلور إلا بعد الحرب الباردة بل بدأت أفكارها تتبلور على إثر ظهور مجموعة من الفعاليات منها حركة عدم الانحياز التي لفتت انتباه العالم إلى أن التوتر بين الشمال والجنوب ليس أقل أهمية من التوتر القائم بين الشرق والغرب كمصدر لبعض حركيّات انعدام الأمن الدولي.

ساهم الملتقى الذي نظمته جامعة **يورك York** الكندية في ديسمبر 1994 حول مفهوم الأمن والاختلافات الموجودة حول تعريفه في توضيح معالم -ما أطلق عليه **كن بوث KEN Booth**- "نظرية نقدية أمنية" حيث أعلن **كن بوث** عن ميلاد التيار النقدي في الدراسات الأمنية في مقال له بعنوان Security emancipation "**التحرر الأمني**" (1991) نادى من خلاله إلى التفكير أو بالأحرى إعادة التفكير حول مفهوم الأمن، والواقع أن النظرية النقدية للأمن تتضمن العديد من الاتجاهات منها مدرسة **فراكفورت Frankfurt school** ومدرسة **كوبنهاغن Copenhague school** ومدرسة **ويلز Welsh school** حيث توجد اختلافات في بعض فرضيات هذه المدارس.

[1]-Williams Paul, D, **Security studies**, London, Routledge, 2008, p, 94.

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الصعوبة في صياغة مفهوم شامل وموحد للأمن نابعة من طبيعته الاشتقاقية derivative concept وليس من قلة المجهودات في تعريفه، لذا يتوجب على الباحثين في هذا الإطار البحث في مصدره الاشتقاقي على المستوى السياسي والفلسفي، لكن لا يمكن اختزال هذه الصعوبات التي أفرزت العديد من التعاريف لمفهوم الأمن، في اختلاف إدراك صناع القرار للتهديدات الأمنية، وإنما يشكل فهم مسار صنع القرار عاملا مساعدا على إدراك مفهوم هذه الدولة للتهديد الأمني ومن ثم إدراك مقارباتها الأمنية، كما أن البحث عن مفهوم للأمن في إطار الحدود الثقافية للمجتمع ليس صعبا، ويعتقد أصحاب التيار النقدي أن الأمن **قيمة وسائلية** Instrumental value، تحرر البشر إلى درجة تمكنهم من محاربة ما يهدد أمنهم ويحد من فرص حياتهم، لكن وعلى الرغم من أن أهمية وضع مفهوم موحد لمفهوم الأمن في تشكيل الواقع إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الأمن[1].

يقوم التحليل النقدي عموما على البحث في الكيفية التي تكونت بها الظاهرة أي الإجابة على السؤال "كيف؟" وليس "لماذا؟"، لذا فهي تصنف ضمن **نظريات حل المشاكل** Problem solving theories كما يقوم المنظور النقدي على انتقاد النظريات القائمة وكذا البيئة التي ساهمت في بناء هذه النظريات، فقد قال **ماكس هوركايمر Max HORKHEIMER** أن العلم يجب أن يكون نقدي إزاء نفسه وحتى إزاء المجتمع الذي أنتجه[2]، فتحليلهم قائم على فهم البناءات الاجتماعية والتاريخية للظواهر.

قام التحليل النقدي للأمن على مجموعة من الملاحظات أبداها رواد المدرسة للواقع الدولي والأكاديمي:

*النظريات التقليدية للعلاقات الدولية تركز في دراساتها الأمنية على الدولة كمرجعية أساسية للأمن، وهم بذلك يهملون مرجعيات أخرى أهم من الدولة، ذلك أن الدولة تعد أحد مصادر تهديد أمن الأفراد، ويقترح رواد هذا الطرح مواضيع مرجعية بديلة للأمن.

*الحوارات والسياسات الأمنية القائمة كلها تستهدف دعم السلطة القائمة، ولتغيير هذه السياسات لابد من تغيير النظريات والأفكار المهيمنة على الدراسات الأمنية.

*التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الاقتصادية والمجتمعية والبيئية أضعفت من الدولة وكذاالأفرادمما يستدعي مسؤولية جماعية في مواجهة هذه التهديدات، أي عولمة حلول هذه المشكلات الأمنية وذلك

[1]- Ibid, p p, 90,91.
[2]- Roche Jean Jaque, Op Cit, P, 137.

عبر مؤسسات دولية وكذا عبر هيئات المجتمع المدني العالمي[1].

يعتقد **ريتشارد فولك** أن التهديدات الأمنية الجديدة لا يمكن تحليلها عبر مقاربات تقليدية تفترض مركزية الدولة كالواقعية، وإنما لا بد من وجود منظورات أكثر اتساعا لفهم هذه الظواهر الجديدة، لاسيما وأن المتغيرات المحلية صارت مؤثرة على المستوى الدولي، وذلك على عكس ما افترضته الواقعية من قبل[2] ولفهم هذا الواقع لابد من توسيع مفهوم الأمن وضبطه، وإلاّ فلا يمكن بناء مقاربة نظرية أمنية متخصصة، كما أنهم يعتقدون أنه لدراسة الأمن لابد أولا من إدراك الظواهر التي تهدده ذلك أنها تهدد بطريقة مباشرة المواضيع المرجعية للأمن: الدولة والمجتمع والأمة والفرد[3]، كما يعتقد رواد هذه المدرسة أن المفهوم الواقعي للأمن يضع حدا فاصلا بين المواطن والأجنبي، فالأمن مرتبط بالمواطنينوانعدام الأمن مرتبط بالأجانب وبذلك هو يضع حدودا بين الفرد والمواطن والذي هو في النهاية إنسان، ومنه فإن اعتبار الدولة موضوعا مرجعيا للأمن هو إجحاف في حق الفرد[4]، لذا يرى كل من **بوث** و**واين جونس** **Wyne JONES** أنه بتوسيع المواضيع المرجعية للأمن سيعم الأمن، كما أنهم يعتقدون أنه لا يجب أن تكون الدولة موضوعا مرجعيا للأمن لأنها جزء من مشكلة انعدام الأمن إن لم نقل أنها أصل التهديدات الأمنية لمواطنيها.

يتبين مما سبق أن النقديين يعتقدون أن الموضوع المرجعي الأساسي للأمن هو الفرد، لذا يعرفون الأمن على أنه: "تحرير الجنس البشري كأفراد وجماعات من التهديدات الاجتماعية والفيزيائية والاقتصادية والسياسية وأي تهديدات أخرى، قد تعيقهم من مواصلة حياتهم والقيام بخياراتهم بطريقة حرة"[5]، ومنه فالعامل المحدد في المفهوم النقدي للأمن هو التحرر أو الانعتاق emancipation من التهديدات، رغم أنهم يعتقدون أن الدولة أكبر مهدد لأمن الأفراد، إلا أنهم لا يقصونها كأحد المواضيع المرجعية للأمن والتي هي:

- ✓ النظام الدولي.
- ✓ الأنساق الفرعية في النظام الدولي، وهي المؤسسات الدولية الأمنية كحلف شمال الأطلسي NATO.
- ✓ الوحدات الفاعلة فيه كالدول، الأمم والشركات التجارية.

---

[1]- Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, Op Cit, p p, 106, 107.
[2]-Booth Ken and Smith Steve, Op Cit, p, 188.
[3]-Delcourt Barbara, **Théories de la sécurité** in the site :
http:// www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf
[4]- Booth Ken and Smith Steve, Op Cit, p p, 188, 189.
[5]- Ibid, p, 266.

- ✓ الأنساق الفرعية في هذه الوحدات، كالبيروقراطيات والجماعات الضاغطة.
- ✓ الأفراد.

ويرون أن لكل من هذه المستويات قطاع خاص تنشط فيه وتكون مسئولة عن تأمينه، أي أن لكل مجال موضوع مرجعي خاص، فالموضوع المرجعي للأمن في المجال العسكري هو الدولة، وفي المجال الاقتصادي يمكن أن يشكل تدفق المواد الأولية موضوعا مرجعيا للأمن، أما على مستوى المجتمع فالهوية هي الموضوع المرجعي للأمن[1]، ويقدم النقديون حججا لإثبات افتراضاتهم حول عدم فاعلية الدولة كمرجعية للأمن، وأن الفرد هو الموضوع الأساسي للأمن:

-صارت التهديدات الأمنية اللاتماثلية أهم من التهديدات العسكرية التقليدية فالمصادر الجديدة لانعدام الأمن هي الكوارث الطبيعية والتوترات الداخلية للدول،والناتجة عن محاولات الجماعات العرقية لإثبات هوياتها إضافة إلى انعدام التوازن والأزمات الاقتصادية والأوبئة والأمراض والمشاكل البيئية أو بصفة عامة كل ما يهدد الفرد مباشرة.

-تتراجع فاعلية الدولة يوما بعد يوم فيما يخص أداء الوظيفة الأمنية وصارت القوى الاجتماعية والاقتصادية العالمية هي المسئولة عن تحقيق الأمن على المستوى الدولي بفعالية أكثر من الدول، التي تشهد سلطتها وقدرتها على التغلغل في كافة شؤون المجتمع تراجعا.

-يعتقد أصحاب التحليل الأمني النقدي أن هناك علاقة بين العمليات العسكرية في الحروب والتدهور البيئي مثل الآثار السلبية لاستعمال الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى أن لنفقات التسلح آثار سلبية على التنمية الاقتصادية ومن ثم على الأداء الاقتصادي للدولة ومستوى معيشة الأفراد.

-تراجعت سلطة الدولة في نظام دولي متعدد المراكز كما تراجعت قدرتها على أداء وظائفها وعلى تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، مما أدى إلى تراجع ولاء الأفراد لها وكنتيجة لذلك تراجع شرعيتها مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى وحدات أخرى تؤمن لهم حاجاتهم، كما يلجئون إلى عوامل تزيد من وحدتهم بدلا من المواطنة كالأصول العرقية أو التوجهات الدينية والإيديولوجية مثلا[2].

-يعتقد رواد مدرسة كوبنهاغن أنه إذا كانت الواقعية قد افترضت وجود مأزق أمني إلا أنه في

[1]-Delcourt Barbara, Op Cit.
[2]-Booth Ken and Smith Steve, Op Cit, p, 187.

الواقع توجد عدة مآزق أمنية وأبرزها المأزق الأمني البيئي والمجتمعي والاقتصادي[1]، كما قدموا أمثلة واقعية عن كل مأزق أمني وذلك لإثبات أن الدولة عاجزة عن مواجهة كل التهديدات الأمنية وحل كل هذه المآزق الأمنية، فهناك وحدات أخرى أكثر فاعلية منها في حل هذه المآزق.

-حسب النقديين هناك وسائل لتحقيق الأمن فالنظرية هي وسيلة لتبرير الواقع لكنها أيضا أحد وسائل تغيير السياسات الأمنية، حيث يقول **روبرت كوكس Robert COX** أن "النظريات هي دوما من أجل شخص ما ولهدف ما"[2]، لذا يعتقدون بإمكانية تغيير الواقع من خلال تغيير الأفكار المسيطرة على تحليل هذا الواقع، وعليه فإن **وسيلة** إرساء الأمن حسبهم هي الفكر لذلك قاموا بإنتاج نظريات ومفاهيم تضمنت وجهة النظر النقدية للأمن لعل أهمها:

***الأمن المجتمعي: Societal security**

استخدم هذا المفهوم **باري بوزان** لأول مرة ويعتبر فكره حلقة وصل بين الفكر الواقعي والفكر النقدي، حيث يرى أنه بفعل الظواهر الدولية المستجدة كالعولمة صار المجتمع أكثر عرضة للتهديد أكثر من الدول، فبينما ترى الدولة سيادتها وإقليمها مهددان يرى المجتمع هويته مهددة حيث ترتبط التهديدات التي يواجهها المجتمع بالسلوكات غير المدنية وبتلاشي القيم الثقافية أو استبدالها بأخرى أجنبية، وبالتخلي عن العادات والتقاليد التي تشكل خصوصيته[3]، إضافة إلى الهجرة التي يعتبرها النقديون استعمارا ثقافيا وأحد التهديدات التي تواجه المجتمعات المعاصرة[4].

يعتبر الأمن بهاذا المضمون مرادفا للحفاظ على الهوية (سواء هوية المجتمع أو جماعة عرقية أو طائفة دينية)، وهو بذلك يدفع للتمييز بين الأنا والآخر حيث الآخر هو مصدر التهديد بينما الأنا هو موضوع الأمن. هنا يقول **وايفر** مثل **أرنولد ولفرز Arnold WALFERS** أن هذه التهديدات ذاتية أكثر منها موضوعية كما أن الدولة هي أول مهدد لهوية المجتمع، سواء من خلال سلطتها المحكمة أو من خلال ضعفها وهشاشتها[5]، ورغم أن الدولة هي أكبر مهدد لأمن الأفراد إلا أن **باري بوزان** يعتقد أن الأفراد لازالوا بحاجة إليها كأنجع وسيلة للحفاظ على أمنهم[6]، والواقع الدولي يثبت ذلك.

---

[1]- Krause Keith, and Williams Michael, C, Op Cit, p, 12.
[2]- Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, Op Cit, p, 108.
[3]-بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص، 25.
[4]-Delcourt Barbara, Op Cit.
[5]- Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, Op Cit, p, 115.
[6]- Battistella Dario, **Théories des relation internationales**, Paris, Presses de sciences po, 2003, p p, 454, 458.

*** الأمن الإنساني: Humanitarian security**

يعتبر مفهوم الأمن الإنساني مفهوما زئبقيا ذلك أن التهديدات التي يواجهها غير واضحة ومحددة بدقة، في هذا الصدد يقول **رولاند باريس Roland PARIS** أنّ:"الأمن الإنساني مفهوم واسع ويمكن أن يتضمن عوامل عديدة تمتد من الأمن الغذائي إلى الحفاظ على حياة الأفراد"[1]، ما يجعله عرضة للتأويل،وقد ورد مفهوم "الأمن الإنساني" لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ومن هنا دخل المفهوم في دائرة الاهتمامات الأكاديمية والسياسية الوطنية والدولية، حيث جاء في التقرير أن المجتمع الدولي بحاجة إلى الانتقال من الاهتمام بالأمن النووي إلى الاهتمام بالأمن الإنساني، فبناء القدرات العسكرية وحماية الحدود هي من انشغالات الدولة، ومقابل هذا أهملت الدولة الانشغالات والاحتياجات الحقيقية للأفراد فالتهديدات الأمنية الحقيقية هي الأوبئة والأمراض والمجاعات والقمع السياسي والأخطار البيئية ونقص التغذية وفي هذا السياق عرف **باري بوزان** الأمن على أنه "التحرر من الخوف والحاجة" حيث لا بد من صيانة كرامة الإنسان بتلبية حاجاته المادية والمعنوية، هذا النوع من الأمن لا يمكن تحقيقه بالأسلحة وإنما عبر التنمية الإنسانية المستدامة والشاملة، وهنا تتغير الأولوية حيث لا يصبح الأمن القومي هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق الأمن الإنساني كهدف لأن هذا الأخير أشمل وأعمق من أمن الدولة[2].

يعد حق التدخل من أجل أغراض إنسانية أحد الأدلة الواضحة على أولوية أمن الإنسان على أمن الدولة، فقد تفقد الدولة سيادتها إذا لم تلبي أمن أفرادها وعبر **كوفي عنان Kofi ANNAN** عن ذلك في تصريح قدمه للجريدة الفرنسية **Le monde** (عام 1999) بقوله أن "الإنسان في مركز كل شيء حتى مفهوم المصلحة القومية قائم على الدفاع عن أمن الأفراد فهو سبب وجود الدولة وليس العكس، لذا فليس من المسموح أن تتعدى الحكومات على حقوق مواطنيها تحت مبررات الحفاظ على السيادة"[3]، وفي هذا التصريح اعتراف واضح بشرعية آلية التدخل من أجل أغراض إنسانية.

نلاحظ مما سبق أن التحليل النقدي للأمن يقوم على فرضية مفادها أن الأمن سيكون أشمل وأكثر تحديدا ودقة، إذا كان موضوعه المرجعي الإنسان لا الدولة لأنه تبين أن الدولة تشكل أكبر تهديد لأمن مواطنيها لذا فأمن الفرد أولى من أمنها، بل أكثر من ذلك قد تفقد الدولة سيادتها إذا تعدت

[1]- Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, Op Cit, p, 112.

[2]-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص،27، 29.

[3]-Delcourt Barbara, Op Cit.

على مواطنيها ما يعبر عنه رواد المدرسة النقدية بمأزق الأمن الإنساني، حيث هناك تصادم بين أمن الإنسان وأمن الدولة، كما أنهم يعتقدون أن تحقيق أمن الفرد سيحقق أمن الدولة بطريقة غير مباشرة ذلك أنه مفهوم متعدد الأبعاد.

تلقت محاولات مدرسة **كوبنهاغن** لصياغة مقاربات أمنية متخصصة العديد من الملاحظات والانتقادات، حيث ساد اعتقاد أن التحليل النقدي لمفهوم الأمن تحليل هامشي مقارنة بالتحليلات التي قدمتها المدارس الأخرى، ولعل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة يمكن إجمالها فيما يلي:

*إن اعتقاد المفكرين النقديين أن الدولة أكبر مهدد لأمن الأفراد وأنها لا يجب أن تكون المسئول عن تحقيق أمن الأفراد فكرة غير واقعية، بل أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب تدخلا أكبر من قبل الدولة لمواجهتها وإلا فإن الفوضى الدولية ستزداد انتشارا وعمقا[1]، فحتى الوقت الراهن لا توجد هيئة يمكن أن تنافس الدولة من حيث القدرة التنظيمية والقدرة على الضبط والمراقبة، ومن حيث جل الإمكانات التي تملكها.

*يعتقد **دروف Dorff** أنه لا بد من التفريق بين المشاكل والتهديدات الأمنية الحقيقية حيث يعتقد أن هناك بعض المشاكل لا يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا فعليا[2]، فهو يعتقد أن النقديون قد بالغوا في تعداد التهديدات الأمنية.

يتم التفريق بين مختلف التصورات التي قدمتها هذه المنظورات لمفهوم الأمن من خلال العناصر التالية:

- ✓ الموضوع المرجعي للأمن.
- ✓ الفواعل الأساسية في تحقيق الأمن.
- ✓ الأدوار الأساسية التي يقوم بها الفواعل.
- ✓ خصوصية التهديدات[3] ومصدرها.
- ✓ وسائل تحقيق الأمن.

يوضح الجدول التالي مختلف تصورات ظاهرة الأمن في إطار المنظورات المسيطرة على حقل العلاقات الدولية.

---

[1]- Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, Op Cit, p, 108.
[2]- Krause Keith and Williams Michael, C, Op Cit, p, 35.
[3]- Delcourt Barbara, Op Cit..

الجدول رقم4: تحليلات نظريات العلاقات الدولية لمفهوم الأمن (بتصرف)

المنظور.	الموضوع المرجعي للأمن. (ما الذي يجب تأمينه؟)	مصدر التهديد.	وسيلة تحقيق الأمن.
الواقعي.	الدولة.	–الفوضى الدولية. –كل ما هو وراء الحدود. –السلوك الانفرادي للدول.	زيادة القوة.
الليبرالي.	الدولة والأفراد مع الاعتراف بالفواعل الأخرى.	–البنية الفوضوية للدول.	التعاون.
النقدي.	الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي (مع أولوية الفرد على الدولة).	الدولة.	تغيير الأفراد والتصورات والأفكار الأمنية السائدة.

يتبين مما سبق أن مضامين الأمن قد تغيرت بعد الحرب الباردة بفعل مجموعة من العوامل والظواهر التي ميزت النظام الدولي الجديد، بحيث اتسع مضمونه فلم يعد يقتصر على المجال العسكري فحسب بل صار متضمنا لأبعاد أخرى، كالبعد الاقتصادي والسياسي والإنساني والبيئي وغيرها ما جعل الحل العسكري غير ناجع في حل العديد من المعضلات الأمنية كالفقر مثلا، كما أن نفقات شراء هذه الأسلحة إذا تم إنفاقها على التنمية الاقتصادية ستساهم في محاربة التهديدات الأمنية من جذورها، لا سيما وأنها نابعة من داخل هذه الدول وليس من خارجها فوسائل تحقيق أمن الدول لم تعد الأسلحة هي الوسيلة الحصرية لتحقيقه، بل صارت الوسيلة تحدد بحسب التهديد الأمني.

أصبح من الصعب أيضا أن تواجه الدول بمفردها هذه التهديدات الأمنية الجديدة بل صار من الضروري التنسيق بين مجموعة من الدول لمواجهة هذه التهديدات، والتي من بين خصائصها أنها أفرغت حدود الدول من مضمونها فصارت تتخطاها دون أن تتمكن الدول من إيقافها، هذا وتعتقد اتجاهات أخرى أن الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة صارت أكبر تهديد لأمن الأفراد، فتحت مسوغات الحفاظ على السيادة والمصلحة القومية تنتهك حقوق الانسان وحرياته العامة.

أنتجت هذه الوقائع نقاشات نظرية متنوعة نابعة من التصورات التي قدمتها منظورات العلاقات الدولية للظاهرة الأمنية، ما أنتج مجموعة من المفاهيم التحليلية الجديدة والتي تمكن من تحليل بعض الظواهر الأمنية الجديدة، من بين هذه المفاهيم: الأمن الليّن والصلب والتعاوني والشامل وغيرها من المفاهيم التي وفرت للمختصين في القضايا الأمنية مجالا تحليليا، لذا فبالرغم من غياب نظريات أمنية متخصصة إلا أن التحاليل التي قدمتها منظورات العلاقات الدولية يمكن أن تقدم لنا نظرة شاملة، ومن ثم تمنحنا إجابة على بعض الإشكالات والمعضلات الأمنية في النظام الدولي الجديد، لكن هذا لا يعني أننا لسنا بحاجة إلى نظريات أمنية متخصصة تجيب عن هذه الإشكاليات بطريقة متخصصة ومباشرة.

المبحث الثالث: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين الفشل الدولاتي والأمن

مما لا شك فيه أن الفشل الدولاتي منذ ظهوره شكل تهديدا أمنيا خطيرا على الأمن بكامل مستوياته وقطاعاته، بل وذهب المغالون في هذا الإفتراض إلى اعتبار الدولة الفاشلة –آنذاك– السبب الحصري لجل الكوارث التي تمس العالم من المواطن إلى دول الجوار إلى العالم ككل، ما يثير التساؤل هنا هو ما هي طبيعة العلاقة بين الأمن بمفهومه الواسع والشامل، والذي تم تحديد مفهومه الإجرائي في المبحث الثاني من هذا الفصل والفشل الدولاتي وهما متغيري الدراسة المستقل والتابع، بمعنى ما هي مفرزات الدولة الفاشلة على الأمن كمفهوم شامل أي على مستويات وبنظرة قطاعية تعددية، بأن مفرزات الفشل الدولاتي قد انتشرت جغرافيا وقطاعيا بل وتركت بالغ الأثر على جل هذه الدوائر، ولا يتوقف التفكير عند هذا الحد بل لابد من صياغة رؤية لآليات وطرق كسر حلقة الفشل ولما لا القضاء النهائي على حركياتها ومصادرها، وفيما يلي سنتطرق لأهم الأفكار حول مفرزات الدولة الفاشلة والمتمثلة في التهديدات الأمنية التي يعاني العالم من ويلاتها اليوم، كما نتطرق لأبرز ما تم اقتراحه في مجال القضاء على الفشل الدولاتي.

المطلب الأول: مفرزات الدولة الفاشلة

الواقع أن للدولة الفاشلة تداعيات متنوعة من شأنها التأثير على الأمن والاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لما لها من تأثير على قضايا ومواضيع مركزية في العلاقات الدولية لأنها أبرز مصدر لتهديدات أمنية غير تقليدية خطيرة، ما زاد من خطورة هذه التهديدات الأمنية هو سرعة انتقالها عبر الحدود، أو قدرتها على الزحف عبر الحدود، سواء على مستوى الجوار أو إلى النظام الدولي.

اعتبرت الدولة الفاشلة تهديدا أمنيا للأمن الإنساني، لكن في هذه الحالة لم يتجاوز ما يصدر عنها من تهديدات أمنية حدودها الإقليمية، إلى أنه مع أحداث 11 سبتمبر 2001 صار المجتمع الدولي ينظر للدولة الفاشلة على أنها تهديد خطير للأمن الدولي ككل، لا سيما وأنها ترعى النشاطات الإرهابية ومن هنا صارت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر للدولة الفاشلة على أنها تهديد أمني عالمي[1] لا محلي فحسب.

[1]–غازلي عبد الحليم، ظاهرة الدولة الفاشلة في افريقيا، بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 6، العدد 2، 2015، ص، 102.

يشكل ما يحدث في الدولة الفاشلة على المستوى الإقليمي خطرا أي أنها تشكل تهديدا أمنيا لدول الجوار أكثر مما تشكله على مستوى النظام الدولي، على اعتبار أن أمن الإقليم ككل مترابط ولتحقيقه لابد من التكافل بين كل وحداته، وبما الاستقرار يشكل أرضية تأمين جل القطاعات فهو أساس تنمية الدولة لجل القطاعات فيها، ومما لا شك فيه أن الطبيعة الترابطية والإتصالية لدول الإقليم جعلت من التهديدات الأمنية قابلة للانتقال عبر الحدود الجغرافية لكل دول الإقليم، ما جعل من دول الإقليم في توجس دائم من جوارها الفاشل.[1]

ترجع حتمية وجود مفرزات للدول الفاشلة على المستوى الإقليمي أساسا إلى سببين رئيسيين، حيث يرتبط السبب الأول بطبيعة الفشل الدولاتي في حد ذاته، حيث يتميز الفشل الدولاتي بكونه معديا كما يتميز بسهولة انتشار التهديدات الأمنية النابعة منها إلى دول الجوار، ما قد يؤدي إلى الفشل في دول الجوار أيضا، السبب الثاني هو أن للفشل الدولاتي تأثيرات سلبية كثيرة على النمو الإقتصادي لدول الجوار، فقد جاء في أحد تقارير البنك الدولي أن كل دولة لها حدود مع دولة فاشلة أو هشة يكون نموها الاقتصادي أقل من الدول غير المجاورة لها بحوالي 1.6 بالمائة.[2]

تفرز الدولة الفاشلة العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية والتي لها التأثير نفسه للتهديدات الأمنية التقليدية، ويطلق عليها أيضا التهديدات فائقة الحداثة أو التهديدات غير التقليدية وتصل إلى حد تضييق اختيارات الدول، إضافة إلى أن الدول ليست الهدف أو المصدر الوحيد لهذه التهديدات فحتى الأفراد والجماعات هدف ومصدر لهذه التهديدات، هذا النوع من التهديدات قد يطال عرقا بعينه ما يجعله محور اهتمام الدول لتوفر له الحماية.

تعرف التهديدات الأمنية اللاتماثلية على أنها "قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن التي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات يمتد من الانسان الفرد إلى الوجود الانساني في مجمله، بما يشمل الدولة لكن لا يقتصر عليها"،[3]كما تعرف أيضا على أنها: "تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم امكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة

[1]–جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطق الساحل في الأمن القومي الجزائري، على الموقع:
http://democraticac.de/6/8/2022

[2]- Renner Michael, OpCit, p p, 119, 120.

[3]–الذهبلي، **التهديدات الأمنية غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص، 37.

والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الانسان والإنسان والإبادة الجماعية التي تجد لها مكانا مثاليا في الدول الفاشلة"[1]، وفقا لهاذين التعريفين فإنه وإن كان هناك اختلاف بين التهديدات الأمنية التقليدية في المصدر والوسائل إلا أنهما تتشابهان في حدة التأثير.

تفرز الدولة الفاشلة على المستوى الدولي العديد من المعضلات مستعصية الحل ومنها قضية اللاجئين وانتهاكات حقوق الإنسان كونها دول تعاني من نزاعات داخلية مزمنة، والتجارة غير المشروعة كالاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية والمخدرات وغيرها من التهديدات الأمنية العابرة للحدود.[2] هنا سنتطرق لأبرز التهديدات الأمنية اللاتماثلية والتي لها تأثير كبير على الدول الأخرى مثلما تهدد الدولة المنبع ذاتها، وهي هي الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية:

- **الجريمة الإرهابية:** الواقع أن مفهوم الإرهاب مفهوم غامض وغير متفق عليه حيث توصل **ألكس شميد A.Schmid** بعد قيامه بمسح لجل التعريفات الموجودة حول هذا المفهوم، إلى أن الإرهاب "مفهوم مجرد دون جوهر حقيقي" أي أنه معياري خاضع لمصالح الدول المهيمنة على النظام الدولي ولسياساتها، وتقوم أغلب التعريفات على ثلاث محددات أساسية في تعريف مفهوم الإرهاب هي: الفاعل والفعل الإرهابي والضحية، فيمكننا القول أن الجريمة الإرهابية هي عمل عنيف ضد جماعة معينة بهدف إرضاخها وبث الخوف والقلق فيها.

تتميز الجماعات الإرهابية بالقدرة على تنفيذ أعمالها بمرونة كبيرة لأنها جماعات منظمة هيراركيا محترمة لقواعدها الداخلية، تتراوح وسائلها بين الحديثة والتقليدية وفي غالب الأحيان الهجينة قد تكون الجريمة الإرهابية موجهة من طرف جماعة معينة ضد الحكومة، كما قد يحدث العكس إذ يستعمل ما يعرف بإرهاب الدولة ضد الشعب، في حال عدم قدرة أو رغبة الدولة في تحقيق مطالبه، لذا فإن الجريمة الإرهابية تعتبر تهديدا جديا للأمن الوطني وللمجتمع الدولي ككل حيث يهدد مباشرة حياة الأفراد، ويجد في الدولة غير القادرة على مراقبة كل إقليمها أرضا ملائمة لممارسة نشاطاتها الإجرامية، كما قد تحصل على التسهيلات من قبل مؤسسات الدولة الفاشلة، التي تعاني من فساد في بيروقراطياتها.

---

[1]–جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الحديدة، على الموقع:
www.democraticac.de/6/8/2022

[2]-Ilona Szuhai, rethinking the concept of failed state, central european papers, 2/2015, p p, 104, 105.

•**الجريمة المنظمة:** تعرف على أنها "تنظيم إجرامي يضم أفرادا أو مجموعات، ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومعقد، وتشتمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات والسطو والسلب والنهب الاقتصادي والاجتماعي، والتهريب والمخدرات والمتاجرة بالبشر والغش الصناعي والتزوير والاحتيال والاتجار بالأعضاء البشرية، وأي عمل يحرمه القانون الداخلي والدولي"[1]، ومكمن الخطر في نشاط هذه الجماعات هو تحالفها مع الجماعات الإرهابية، عندما تزودها بالسلاح والمال مثلا مقابل تأمين الجماعات الإرهابية لنشاطاتها وتأمين تنقلاتها.

الواقع أن للدول الفاشلة دورا محددا في نشر الجريمة المنظمة حيث توفر لجماعاتها المخابئ غير المراقبة لمزاولة نشاطاتها، كما تلجأ هذه الجماعات إلى دول أخرى فاشلة، لتختبئ بها وتقوم بعمليات غسيل الأموال فيها، كما يكمن خطر نشاطات الجريمة المنظمة في الجماعات المتخصصة، في تجارة الأسلحة حيث تجد في الدول الفاشلة ما يساعدها في ممارسة أعمالها، كعدم مراقبة الحدود وانتشار الفساد حيث يمكنها ذلك من عبور وتهريب الأسلحة البيولوجية، والكيميائية والاشعاعية والنووية، ما يشكل خطرا على دول الجوار وحتى على الدول في النظام الدولي.[2]

• **الهجرة غير الشرعية:** وتعني انتقال جماعات بشرية كبيرة من مكان إلى آخر بهدف الاستقرار فيه، تحت مسوغ قد يكون اقتصادي أو نفسي أو اجتماعي سلبي، هروبا من واقع غير ملائم للعيش بحثا عن واقع أفضل للعيش، والواقع أن الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني لاتماثلي، صارت عاملا مقلقا للدول، فقد يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال إجرامية، وقد تستغلهم شبكات الجريمة المنظمة أو الجريمة الإرهابية، لعدم وجود مناصب شغل ومن ثم عدم توفر مداخيل، إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين يؤثرون سلبا على البناء الديمغرافي، والاجتماعي والثقافي للدول المستقبلة ما يخل بالأمن المجتمعي للدول المستقبلة.

أما على المستوى الإقتصادي فإن المهاجرين هم الاسفنجة التي تمتص عوائد التنمية، لأن مجيء البطالين يعني زيادة نسبة البطالة وزيادة الإنفاق العام، دون عوائد ما يؤدي إلى ركود إقتصادي

[1]–جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الحديدة، مرجع سبق ذكره.

[2]–الدول الفاشلة: تعريفها وتصنيفها وتهديداتها للاستقرار والأمن الدوليين، على الموقع:http://arabprf.com/21/1/2023

لا محالة[1]، ما جعل من حتمية أن الدولة الفاشلة مصدر المهاجرين غير الشرعيين المعاديين لمصالح الدولة المستقبلة، وهذا يشكل خطرا على أمنها متعدد القطاعات فضلا عما سبق، فإن تزايد معدلات النزوح والهجرة السكانية يشكل أحد أبرز تداعيات الفشل الدولاتي، كما تتزايد احتمالات نشوب النزاعات والعنف والقتال مع تزايد أعدادهم.[2]

تشكل الهجرة أيضا تهديدا ثقافيا على الدول المستقبلة، لأن الأفراد يحملون ثقافات مختلفة عن ثقافة مواطني الدولة المستقبلة، وقد تكون معادية لها كما قد يكون هؤلاء من أعضاء جماعات إرهابية متنكرين، لتنفيذ عملياتهم الإجرامية أو صفقاتهم الخاصة ببيع الأسلحة، ما يشكل خطرا على أمن واستقرار الدولة، كما تجدر الإشارة إلى أن التهديدات الأمنية ليست واضحة ،ومحددة ومتفق عليها من قبل أغلب الباحثين لذا نجد العديد من أصناف التهديدات الأمنية، فكل يقدم مجموعة من التهديدات وفقا لوجهة نظره ورؤيته لظاهرة التهديد الأمني في النظام الدولي، فهناك من صنفها من حيث مجال انتشارها وهان نجد التهديد السياسي، والتهديد الاقتصادي والتهديد الثقافي والاجتماعي والتهديد البيئي، وصنفتها فئة أخرى من الباحثين حسب درجة خطورتها حيث توجد ضمن هذه الفئة، تهديدات فعلية وغالبا ما تكون تهديدا عسكريا يواجه الدولة، وهناك التهديد المحتمل والتهديد الكامن والتهديد المتــوقع، من وجهة أخرى توجد التهديدات المتماثلة والتهديدات غير المتماثلة أو اللاتماثلية، حيث تتجلى الأولى في التهديدات الأمنية التقليدية بينما تشتمل الثانية على تهديدات أمنية غامضة يصعب تحديد مصدرها أو ماهيتها، ومن ناحية أخرى توجد التهديدات الهجينة مقابل التهديدات اللاتماثلية فالتهديدات الهجينة هي تلك التي تجمع بين كل مظاهر العنف سواء أكانت نظامية، أو غير ذلك فقد تكون أعمالا إرهابية أو أعمال عنف وإجرام عشوائي.[3]

تفرز الدولة الفاشلة العديد من التهديدات الأمنية، يمكن اعتبارها فروعا في الجريمة المنظمة كالإتجار بالبشر والسلاح مثلا، ومما سبق نستنتج أن التهديد الأمني على علاقة وثيقة بطبيعة وموقع الدولة، كما أن هناك من التهديدات الأمنية التي تشكل سببا مؤثرا ودافعا باتجاه الفشل مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، بينما هناك من التهديدات الأمنية ما يكون نتاجا عن فشل الدولة كالجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة بكل أنواعها، ومن الضروري أيضا الاعتراف أن ظاهرة الفشل ظاهرة

[1]–جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الحديدة، مرجع سبق ذكره.

[2]– الدول الفاشلة: تعريفها وتصنيفها وتهديداتها للاستقرار والأمن الدوليين، مرجع سبق ذكره.

[3]–جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مرجع سبق ذكره.

معدية أي أن ما ينتج عنها من تهديدات أمنية، قابلة للانتقال بين دول الإقليم وحتى إلى النظام الدولي ككل.

المطلب الثاني: مقاربات القضاء على معضلة الفشل الدولاتي

تعددت وتنوعت الإقتراحات فيما يخص معالجة مشكلة الفشل الدولاتي، وكان ذلك وفقا لوجهات نظر المفكرين حول مسببات الفشل الدولاتي، فمن كان يرى في سبب فشل الدولة راجع لفشل مؤسساتها اقترح مقاربة لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، ومن كان يعتقد أن السبب الرئيسي لفشل الدولة هو الإنهيار الإقتصادي إقترح مقاربة تنموية شاملة، ومن حصر أسباب فشل الدول في تماهي الثقافة المحلية وفقدان الفرد لهويته المحلية اقترح ارساء الأمن الاجتماعي ودفع التكامل المجتمعي، وهناك من اقترح التركيز على الجهود المحلية والتخلي عن المساعدات الدولية للفضاء على التنافس الدولي لأنه يرى فيه السبب الرئيسي لفشل الدول بسبب اتكالها على غيرها في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، في هذا الجزء من الدراسة سنتطرق بشيء من التفصيل، لأبرز هذه المقاربات مع اقتراح مقاربة تكون ملائمة لحالة الدراسة في هذه الأطروحة.

مقاربة إعادة بناء الدولة: ظهر مفهوم إعادة بناء الدولة الفاشلة بعد الحرب الباردة على إثر ظهور مفهوم الدولة الفاشلة التي صارت تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وذلك في ظل فشل المقاربات التقليدية لبناء الدولة، وتشتمل هذه المقاربة على العديد من القضايا مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي والإقتصادي في الدول الفاشلة التي تعتبر مصدرا للعديد من الأزمات متعددة الأبعاد، ما جعل هذه الدول تشهد كوارث إنسانة وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان جراء فقدانها القدرة على أداء وظائفها.

يقصد بعملية إعادة بناء الدولة "تلك العملية المتمثلة في إعادة تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم معين، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق التنمية الذاتية ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبر عن السلطة الجماعية عبر نهجين في العملية أما النهج الأول فهو النهج الخارجي فهو عملية البناء من أعلى إلى أسفل بالتركيز على النخب السياسية فقط، فيما يتمثل النهج الثاني في البناء من أسفل إلى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني فقط، لذلك يجب أن تشتمل هذه العملية على أبعاد مؤسساتية واقتصادية وثقافية إلى جانب التركيز على القبول الداخلي للعملية وشرعنة المؤسسات الجديدة عبر

النهج الداخلي"[1]، وقد لخصت لجنة مجموعة دراسة الدول الهشة كل هذا في مقترح تضمن خطوات لبناء الدولة الهشة تمثلت فيما يلي:

1. تتجلى الخطوة الأولى في عملية داخلية لتعزيز قدرة ومؤسسات وشرعية الدولة وعلاقات الدولة والمجتمع وبإشراك البنى الإجتماعية والسياسية، بحيث ترتفع فعالية الدولة في الأمن والعدل والإقتصاد والخدمات العامة كالصحة والتعليم وضمان الحريات السياسية والإقتصادية والمسائلة للحكومة، في المقابل يقبل الشعب بالضرائب المفروضة عليه وتحديد بعض الحريات، إضافة إلى بعض الإلتزامات اتجاه المجتمع الدولي لاسيما في احترام وتطبيق قواعد القانون الدولي.

2. الخطوة الثانية تتمثل في إجراء مفاوضات وإدارة سياسية لتوزيع علاقات الدولة–المجتمع وتوازن القوى بين النخب والجماعات الاجتماعية وهيئات المجتمع المدني، تنجح هذه المفاوضات عندما تدرك كل الأطراف وجود مصالح مشتركة بينهم، إذا تم إقصاء بعض الجهات وحدوث اضطرابات تعاد المفاوضات.

3. آخر خطوة تتمحور حول الشرعية لاسيما وأن الشرعية، هي أحد أسس بناء الدولة وهدف أساسي لها، فالشرعية لا تتأتى من الممارسة الديمقراطية للنظام، وإنما من رؤية وإدراك الشعب لأداء السلطة الذي يتم تقييمه من عدة نواح كالأداء، ويعني التوزيع العادل للخدمات والسلع والمرجعية أي التاريخ والدين وشكل الدولة سابقا، والأسلوب ويعني الدستور والقانون والمساءلة.

برزت العديد من المقاربات في إطار منظور إعادة بناء الدولة وأبرزها المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية والمقاربة الديمقراطية ومقاربة الحكم الراشد[2]، يمكن تلخيص فحوى هذه المقاربات فيما يلي:

- ✓ **المقاربة الأمنية:** يفترض رواد هذه المقاربة، أن الأمن هو أساس الاستقرار في أي بيئة، وأن الاستقرار هو اللبنة الأولى في عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة، وقد تقصى رواد هذه المقاربة من خلال الإطلاع على جميع حالات الفشل الدولاتي في إفريقيا بغرض إثبات فرضيتهم، في هذا الصدد وضع كل من **جراهام أليسون Graham ALLISON وجيفري تريفيرتون Jeffrey. T** مجموعة من المؤشرات المترابطة فيما بينها يقاس من خلالها مدى ثبات الأمن في الدولة هي:

[1]–أقضي محمد الشريفوناسي لزهر، مرجع سابق، ص ص، 503، 504.

[2]-Repport**, phase 3, state failure Task Force Finding 2003**, p p, 63, 64. In the site: .https://www.researchgate.net/publication/247639865_State_Failure_Task_Force_Report_Phase_III_Findings /2/1/2022

1. **القوة السياسية:** وتتجلى في مظهرين أساسيين هما السلطة والنفوذ حيث السلطة هي قوة نظامية وشرعية مرتبطة بمنصب معين يشغله فرد أو مجموعة من الأفراد، يعترف به المجتمع ويدين له بالولاء ما يخول لها اصدار قرارات لها صفة الإلزامية للمجتمع ككل، ما يمنحه الحق في تقرير الجزاء والعقاب على المخالفين لقراراتها، أما النفوذ فهو العمل على تحقيق أهداف معينة باستخدام وسائل تتراوح ما بين الإكراه والإغراء، دون الرجوع إلى القانون كما أن غياب عنصري القوة والنفوذ من شأنه أن يساهم في غياب الأمن في الدولة لذا كان حضورهما ضروريا من أجل إعادة بناء الدولة، وبالمقابل يقود الإفراط في استعمالهما نحو أفول وفشل النظام الحاكم.

2. **التوافق السياسي والإجماع الداخلي:** تكمن أهمية التوافق السياسي في أنه يتيح التعبير عن كافة المصالح ووجهات النظر في الدولة، ما يسهل من اعتماد الحوار كآلية لحل المشاكل وإدارة الخلافات فيها ومن ثم الحيلولة دون حدوث نزاعات عنيفة داخلها، كما تكمن أهمية التوافق السياسي في التوفيق بين المصالح في ظل غياب إجماع شامل،لذا فإن الإجماع السياسي ضروري في مسار إعادة بناء الدولة أو تصحيح مسارها وتصحيح الاختلالات السياسية والاقتصادية.

3. **التعافي السياسي والاقتصادي على المستوى المحلي:** إن من نتائج التوافق السياسي توفير المناخ الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يساهم في محاربة الفساد والقضاء على العراقيل البيروقراطية، فتشهد الدولة بذلك تحسنا في القطاع السياسي الذي ينتشر إلى باقي القطاعات.

4. **الإدارة السياسية الجيدة:** إن الإدارة السياسية الجيدة هي نتاج الإدارة الجيدة للخلافات والاختلاف في وجهات النظر ونتاج للدخول في مسار إصلاحي لكافة القطاعات بدءا بالقطاع السياسي[1]، في هذا الإطار يركز **هنتنكتون Huntington** على ضرورة تجديد مؤسسات الدولة وجعلها قادرة على البقاء والتكيف وعلى تعميم السياسات والقوانين، حيث أن المؤسسة عنصر جوهري في عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة من خلال إرساء سياسات إصلاحية، أما **فرانسيس فوكوياما** فيقدم وصفة لإعادة بناء الدولة تشكل نظرة شاملة مكونة من ثلاث مراحل، تتمثل في إعادة الإعمار وإنشاء المؤسسات وتعزيز عمل المؤسسات الجديدة ومأسستها من خلال حوكمة نشاطها.[2]

[1]– مزراق أمينة ودراجي هشام، متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 2، أفريل 2018، ص ص، 269، 271.

[2]– المرجع نفسه، ص، 504.

✓ **المقاربة التنموية:** المقصود منها هو إيجاد سبل لكسر حلقة الفشل الدولاتي على المستوى الداخلي، لاسيما عندما تكون أسباب الأزمة محلية ذاتية وهنا لابد من تسخير كامل القوى والإمكانات الداخلية من أجل الخروج من الفشل والهشاشة، هنا يمكن أن نستمد المسار الإصلاحي من التجربة الإنجليزية التي اعتمدتها بعد الحرب الأهلية في القرن السابع عشر للميلاد، حيث تم التركيز على انشاء دولة دستورية يكون فيها تقاسم للسلطة وإعطاء الأولوية للقضاء والأجهزة الأمنية.

تقوم المقاربة التنموية على تظافر جهود الفرد من خلال إنشاء مجتمع مدني قوي إضافة إلى رغبة ومبادرة من الحكومة المركزية، وقد يظهر هذا التعاون في مجال إنشاء البنى التحتية كوسائل النقل والمستشفيات والتعليم والزراعة وغيرها، أي أن المجتمع المدني الفعال يعمل على تجنيد الطاقات الشعبية لصالح إعادة الإعمار[1]، وعية تكون نقطة البداية في هذه المبادرة الفرد فالتنمية في أبسط معانيها هي: "عملية تقضي على التخلف الإقتصادي والاجتماعي في بلد ما مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغييرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة" ما يعني أن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية دور محدد في دفع الدولة نحو الفشل.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن التنمية لابد أن تزاوج بين النهوض بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وذلك لملاءمة خصوصية النظام الإجتماعي للدول من جهة وبالنظر للأحداث العالمية والتأثيرات الإقليمية ما يجعل من المقاربة التنموية أكثر شمولا وإلماما بكافة المتغيرات كالبيروقراطية ومستوى المعيشة والهياكل الإدارية والقانونية ونظم الملكية والسلطة والعمل وغيرها.

لابد من الأخذ بمجموعة من الإجراءات من أجل محاربة الفقر في الدول الفاشلة تدخل هذه الإجراءات في تشكيل استراتيجية تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، على اعتبار أنها أكثر استراتيجية فعالية في القضاء على الفقر، هذه الحاجات الأساسية هي أهداف التنمية نفسها والتي تتمحور حول زيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة القدرة على تلبية حاجاتهم الأساسية، تتمثل هذه الإجراءات في أربع عناصر أساسية:

✓ توفير المناخ أمام الفقراء البطالين من أجل تحقيق دخل فردي لهم.

✓ تمكين الفقراء من الخدمات العامة كالمياه الصالحة للشرب ونظام الصرف الصحي ووسائل النقل العام.

[1]-Thurer Daniel, failed state, in the site: http://www.ivr.uzh.ch /15/8/2019.

✓ تبني مقاربة تشاركية لجميع الأطراف من الدولة والمجتمع من أجل إتخاذ القرارت ذات الصلة بإشباع إحتياجاتهم الأساسية.

✓ العمل على تلبية حاجات غير مادية كالتحصيل العلمي والرعاية الصحية وكل حقوق الإنسان عموما.[1]

يوجد في الواقع العديد من المقترحات والمشاريع والأفكار من أجل اصلاح أو تقويم أو دعم الدول الفاشلة، فهناك مقترحات تتمحور أساسا حول فكرة التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان الذي تحول إلى مسؤولية الحماية عام 2005، والذي بموجبه تقوم الأجهزة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وباتباع اجراءات محددة بحماية أفراد انتهكت حقوقهم من قبل دولة ما قد تكون الدولة التي ينتمون لها أو دولة أخرى، غالبا تكون هذه الدولة دولة فاشلة إما غير قادرة على حماية سكانها أو تقمعهم لاعتبارات محددة.

كانت المقاربات سابقة الذكر أهم ما تم اقتراحه للخروج من حلقة الفشل لكن هذا لا ينكر وجود العديد من المقترحات في هذا الإطار، لكنها لم تنتشر لأنها لم تكن مقبولة

اقترح بعض الساسة والمفكرين فكرة **إعادة الاستعمار** كحل جدري لمعضلة الدولة الفاشلة، حيث يرى **جيفري هربست J. Herbest** أن المؤسسات الدولية المانحة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي الوحيدة القادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال ربطها للمساعدات التي تقدمها لهذه الدول بتغييرات سياسية واصلاحات عليها القيام بها، لكن **هيلمان وراتنر** قد اقترحا إقامة نظام وصاية جديد لتأطير مساعدة منظمة الأمم المتحدة لهذه الدول حيث تتولى هي نظام الوصاية مباشرة لا سيما في حالة الانهيار التام للدولة.

اقترح البعض الآخر من المفكرين أمثال **باري بوزان وأويل ويفر مقاربة الأمن الإنساني** كحل للفشل الدولاتي، حيث باستهداف تقويم أبعاد الأمن الانساني –كونه مفهوم واسع ويشتمل على جل الأبعاد والقطاعات افي الدولة– يمكن أن نحقق أمن الدولة ورفاهها، حيث صار الإنسان الموضوع المرجعي للأمن وفقا لأصحاب هذا الطرح ومن هنا يمكن للدولة أن تخرج من حلقة الفشل عندما تعمل على تحقيق الأمن الإنساني بكل أبعاده، وهي الفكرة نفسها بالنسبة لمقاربة الأمن المجتمعي.

[1]–مرزاق أمينة ودراجي هشام، مرجع سبق ذكره، ص، 273.

نستنتج مما سبقأن كل واحدة من هذه المقاربات قدمت رؤية محددة ومختلفة عن غيرها، فهي تنظر للفشل الدولاتي من زاوية محددة وعلى أساسه تقترح مقاربتها الإصلاحية أو الجذرية الخاصة بها، من هذا المنطلق تعتبر مقاربة القضاء أو إصلاح الدولة الفاشلة مقاربة متعددة القطاعات أي أنها تجمع بين كل هذه المقترحات مع التركيز على المجهودات والمقترحات المحلية النابعة من بيئة الدولة الفاشلة، إضافة إلى أنها مقاربة متعددة الأطراف أي لا بد أن تشترك فيها عدة أطراف هي معنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتبعات الفشل الدولاتي، سواء أكانت دول أو فواعل من غير الدول ما يجعل منها مقاربة متكاملة من حيث الأطراف والأفكار.

في ختام هذا الفصل الذي خصص لضبط المفاهيم والنظريات، والتوصل إلى المفاهيم الإجرائية للموضوع وكذا المقاربات النظرية المقترحة لدراسة الموضوع، تم تعريف الدولة الفاشلة من عدة نواحي حيث تم التطرق لتعريفها الإصطلاحي، ولخصائصها ومؤشرات قياسها إضافة إلى المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الفشل الدولاتي، وتوصلنا بعد هذا إلى أن الفشل مفهوم نسبي وزئبقي، فقد يتم الحكم على دولة ما بالفشل بينما إذا نظرنا لها بمنظور مغاير فهي ليست دولة فاشلة، كما أن تعدد وتنوع مقاربات الفشل الدولاتي، أتاح لنا مجموعة متنوعة من حركيات الفشل الدولاتي ما يساعد على فهم وإدراك الظاهرة، وهذا الفهم لم يكن بمعزل عن تاريخ ظهور وتطور ظاهرة الفشل الدولاتي، فللمفهوم حمولة إيديولوجية استمدها من الظروف المحلية والاقليمية والدولية.

من جهة أخرى تم ضبط مفهوم الأمن، والتطرق لأبرز تحليلات نظريات العلاقات الدولية للظاهرة الأمنية وتوصلنا إلى أن المفهوم المراد في هذا المقام هو مفهوم شامل للأمن، بمعنى آخر هو مفهوم متعدد القطاعات والأبعاد، إن هذا هو لغرض نهائي يتمثل في توضيح العلاقة بين ظاهرة الفشل الدولاتي، من جهة وظاهرة الأمن من جهة أخرى، ما يمثل التحليل النظري للإشكال المطروح في هذا البحث، وسيتم التقصي في الفصول الموالية عن العلاقة بين متغير الدولة الفاشلة ومتغير الأمن بمفهومه الشامل.

الفصل الثاني:

الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي: دراسة في المؤشرات والأسباب

سيطرت مقاربة الدولة الفاشلة على الدراسات الأمنيّة في القارة الإفريقية، وبالأخص في الساحل الإفريقي على اعتبار أن الدولة في الساحل الإفريقي أكثر الدول فشلا وهشاشة في العالم، ولأنها أيضا منتجه لتهديدات أمنية تطال ليس فقط جوارها الإقليمي، وإنما تنتقل إلى جل أقاليم العالم، في هذا الفصل سنسلط الضوء على الدولة في الساحل الإفريقي، وقبل الشروع في تحليل إشكالية الدراسة لابد من تشريح مفهوم الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي، وذلك من خلال التطرق لأبرز حركيّاتها وخصائصها، وقبل ذلك لا بد من مناقشه هذا المفهوم والتعرض لمدى صحته، فهل هو معيار أم أحد أشكال الدول في عالم اليوم فعلا، وهل هو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لا غير.

سنتطرق في هذا الفصل أيضا للإمكانيات الطبيعية التي تنطوي عليها دول المنطقة، زيادة على موقعها وأهميته بالنسبة لبعض الدول سواء من الجوار الإقليمي أو من خارجه، إذا من خلال هذا الفصل سيتم التقصي عن حركيات فشل الدولة في الساحل الإفريقي، وفي مالي كأنموذج لهذه الدراســة ما يبرر تطرقنا لمسار بناء دولة ما بعد الاستقلال في المنطقة، وللتنافس الدولي على ثرواتها وكذا التهديدات الأمنية اللاّتماثليّة، وذلك من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: واقع الفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: خصوصية الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنيّة والثروات المادية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: مسار بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي وأزماتها

المطلب الثالث: التنافس الدولي في الساحل الإفريقي

المطلب الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: حركيات ومصادر الفشل الدولاتي في مالي

المطلب الأول: الخصوصية المالية بين التركيبة الإثنيّة والموارد الباطنية والموقع الجغرافي

المطلب الثاني: مظاهر الفشل الدولاتي في مالي

المطلب الثالث:الأسباب الداخلية والخارجية للفشل الدولاتي في مالي

المبحث الأول: واقع الفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي

يلاحظ المطلع على الأوضاع الأمنية العامة في منطقة الساحل الإفريقي أن هناك العديد من القواسم المشتركة بين الدول فيما يخص المشهد الأمني العام فيها، لكن ذلك لا ينفي خصوصية كل دولة من الدول المشكلة لهذا الإقليم، فخصوصية الموقع الجغرافي وما تنطوي عليه المنطقة من ثروات مادية إضافة إلى تنوع التركيبة الإثنية لدول المنطقة هو ما شكل تاريخها وظروفها الأمنية الراهنة ومستواها الاقتصادي، من خلال هذا المبحث سنحاول الاطلاع على معطيات قد تفسر لنا حركيات المشهد الأمني في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: خصوصية الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنية والثروات المادية في الساحل الإفريقي.

إن التعريف بأي إقليم جغرافي في العالم محكوم بمتغيرات ذاتية وأخرى موضوعية، حيث تتعلق الذاتية منها بخصوصيات المنطقة الديمغرافية والجغرافية والتاريخية، وغيرها من الخصائص والمميزات، بينما تتعلق الموضوعية منها بنظرة الوحدات الأخرى لها، وتعريفها لها وفقا لمصلحتها القومية ولسياساتها في المنطقة، خاصة إذا تعلق الأمر بوحدات ذات استراتيجيات، ومصالح عالمية تتخطى حدودها الإقليمية، كذلك الشأن بالنسبة للساحل الإفريقي الذي تعددت وتنوعت تعريفاته بتعدد وتنوّع الجهات التي عرفته، بناءا على إدراكها للمنطقة ومن ثم استراتيجياتها الموجهة لها، بما يخدم مصلحتها القومية وهنا سنعرض أبرز تلك التعريفات وأكثرها شيوعا.

التعريف اللغوي للساحل الإفريقي:

أطلق المسلمون الفاتحون لقارة إفريقيا على المنطقة الإسم العربي "السّاحل"، للدلالة على تلك المنطقة المتوسطة بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو شريط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، على مساحة تناهز الثلاث ملايين كيلومتر مربّع، يلامس هذا الشريط كلا من السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينافاسو، والنيجر ونيجيريا والتشاد والسّودان واريتيريا، أما اليوم فقد صار تحديد منطقة الساحل الإفريقي الجغرافي، ذا حمولة جيوسياسية وكما سبقت الإشارة– فهو يعني كل الدول التي تشكل حزاما حدوديا مع الصحراء الإفريقية الكبرى، أي بإضافة دول المغرب العربي[1].

[1]–بوبوش أحمد، **الأمن في منطقة السّاحل والصّحراء**، ط2، عمآن، دار الخليج، 2015، ص ص، 15، 17.

التعريف الإصطلاحي للساحل الإفريقي:

يعني الساحل الإفريقي تقليديا الشاطئ أو الحافّة الجنوبية للصّحراء، ويمتد الساحل الإفريقي جغرافيّا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، وقد حددت **اللّجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف** التي تأسّست عام 1971، مجموع الدول المكونة لمنطقة الساحل الإفريقي وهي: السنغال وغامبيا وموريتانيا ومالي والنيجر والتشاد وبوركينافاسو، ثم أضيفت إلى هذه الدول كل من غينيا بيساو والرّأس الأخضر، ونظرا لزحف الصّحراء تضاف كل من السّودان وإثيوبيا والصّومال وكينيا[1]، ثم أضيفت إلى هذه الدول كل من غينيا بيساو والرّأس الأخضر، وبمجموع هذه الأراضي يتربع الساحل الإفريقي على مساحة تناهز الثلاث ملايين كيلومتر مربّع، يلامس هذا الشريط كل من السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر ونيجيريا والتشاد والسّودان واريتيريا[2].

يرى **ايف لاكوست Yves Lacost** أن الساحل الإفريقي هو الفضاء الجغرافي، الذي يمتد من البحر المتوسط شمالا إلى موريتانيا والمحيط الأطلسي جنوبا من البحر الأحمر شرقا إلى تشاد جنوبا، ومنه فإن الساحل الإفريقي هو ذلك المجال الجغرافي، الذي يشترك في مقومات مناخيّة وبيئيّة متجانسة، إضافة إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية الحضارية وإن كانت بنسبية[3]، وجاء تعريف **لاكوست** تعبيرا عن تداعيات منطق النظام الدولي الجديد على التعريف بالمنطقة، حيث صار تعريفها ذا حمولة جيوسياسية محضة لاسيما مع إضافة المغرب العربي للإقليم السّاحلي.

يعرف أيضا الساحل الإفريقي جغرافيا على أنه الخط الفاصل بين، إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصّحراء، أو الشريط الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السّودان، وهي تاريخيا معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة إفريقيا الغربية من جهة، والبحر الأبيض المتوسّط من جهة أخرى، وقد اشتهر الساحل الإفريقي تقليديا بتسمية "**بلاد السيبة**"، وهي بلاد يقطنها غالبية من **الطوارق** و**العرب** و**السونراي** و**الفلان**، علما أن الطوارق والعرب يعملون على تأمين قوافلهم، وحراسة قطعان المواشي الخاصة بهم، ويجوبون في المنطقة كلها بحثا عن الكلأ دون مراعاة حدود أي دولة أو سلطة ما، ما

---

[1]–مصطلوح كريم، **الأمن في منطقة السّاحل والصّحراء في إفريقيا**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص ص، 7، 11.

[2]–بوبوش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15، 17.

[3]–بوهيدل رضوان، مرجع سابق، ص، 14.

يبرر حيازتهم للأسلحة.[1]

التعريف الموسع للساحل الإفريقي:

وضع بعض الخبراء تعريفا واسعا للساحل الإفريقي، بحصره بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، وموريتانيا والمحيط الأطلسي غربا والبحر الأحمر شرقا والتشاد جنوبا، وفقا لهذا التعريف تقع منطقة الساحل الإفريقي في عمق الصحراء الكبرى، وبناءا على ذلك وضع الإتحاد الأوروبي تعريفا ضيقا للساحل الإفريقي يتضمن كلا من موريتانيا ومالي والنيجر، على اعتبار أنها الدول الثلاث الأساسية في الساحل الإفريقي بالإضافة إلى بوركينافاسو والتشاد، وتعريف آخر يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من موريتانيا غربا مرورا بمالي وجنوب الجزائر وشمال بوركينافاسو والنيجر حتى شمال التشاد شرقا.

يعتبر التعريف الموسع والشامل للساحل الإفريقي المنطقة شبه الجافة الواقعة بين الصحراء الكبرى في الشمال، والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر وشمال نيجيريا والتشاد والسودان حتى إثيوبيا شرقا، وهو مجموع الدول الإفريقية الواقعة بين خطي عرض 12° و20° شمال خط الإستواء.[2]

التعريف الحضاري للساحل الإفريقي:

تعد منطقة الساحل الإفريقي حضاريا نقطة تقاطع حضارات وثقافات ولغات عدّة، مما أهّلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية، لكن التناقضات والصراعات والحروب فيها لم تسمح لها بالإستفادة من موقعها الإستراتيجي، فتحوّلت بذلك من ملتقى للحضارات والثقافات إلى فضاء شاغر تنشط فيه عصابات وجماعات إجرامية وساحة حروب ونزاعات دائمة، بل وأكثر من ذلك مصدر قلق لأهاليها وللأقاليم المجاورة لها وللعالم كله، وهذا في ظل غياب سلطة الدّولة وعجزها عن التغلغل في كامل إقليمها الجغرافي ومراقبته[3]، لذا عرف الساحل الإفريقي في العديد من الدراسات على أنه قوس الأزمات، وذلك بالنظر إلى الأزمات الإثنية والمشاكل التي يعيشها وبهذا التعريف يضم السّاحل كلاّ من: السّودان ومالي والنيجر والتشاد وموريتانيا.

---

[1]–بوبوش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15، 17.

[2]– الساحل الإفريقي، **الموسوعة السياسية**، على الموقع: http://political-encyclopedia.org/17/08/2022

[3]–بوبوش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15، 17.

يلاحظ مما سبق أن غياب تعريف واضح ومتفق عليه حول منطقة الساحل الإفريقي، راجع إلى إختلاف أهداف البحوث السياسية والأمنية حول هذه المنطقة، ما يزيد من الصّعوبات المنهجيّة لتحليل الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة، يبدو أن هذا الخلل نابع من الواقع، فقد أرجع بعض الكتّاب غياب تعريف محكم للمنطقة إلى غياب دولة محورية فيها، لذا لا بد أن ينبع تعريف المنطقة من الهدف من البحث، وذلك بالاعتماد على عدة تعريفات مختلفة، تقدم لنا نظرة متكاملة حول المنطقة، وقد صنف بعض المختصين جل التعاريف المقدمة للمنطقة وفقا لعدة متغيرات منها المتغير التاريخي والجغرافي والجيوسياسي:

التعريف التآريخي للساحل الإفريقي:

عرّف السّاحل الإفريقي في الأدبيّات العربيّة التآريخية على أنّه حزام التماس بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصّحراء، كما عرفت هذه المنطقة ببلاد السّودان وكان يميّز فيها بين السّودان الغربي: وهو المجال الممتد من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي أي موريتانيا والسنغال وغامبيا والسّودان الشّرقي الذي يشمل دارفور وما وراءه شرقا، أي السودان الحالي وإيريتيريا وإثيوبيا وجيبوتي.

التعريف الجيوسياسي المعاصر للساحل الإفريقي:

من المعروف أن التعريف السياسي للساحل الإفريقي والصحراء على حد سواء هو تعريف زئبقي وواسع، ذلك أن الساحل بهذا المفهوم له هدف من استعماله في كل مرة، حيث لا يتقيد تعريف المنطقة بحدودها الجغرافية بل يخضع لاعتبارات أخرى، فمنظمة "تجمع دول الساحل والصّحراء"، تضم عددا من البلدان الإفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المحدد جغرافيا للساحل والصحراء الإفريقية مثل إفريقيا الوسطى، وقد أشارت الإتفاقية المعدلة لهذا التجمع –على إثر قمة إنجامنا بالتشاد في شهر فيفري 2013– إلا أنّ التجمع هي بلدان السّاحل والصّحراء إضافة إلى البلدان المتاخمة لها[1]، وتبين الخريطة التالية شريط دول الساحل الإفريقي حيث تبين الخريطة أهمية الموقع.

[1]–مصطلوح كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص، 7، 11.

الخريطة رقم1: خريطة توضيحية لمنطقة السّاحل الإفريقي

المصدر:

html://studies.aljazeera.net/ar/repports/2014/12/201412111019506275 44/03/12/2015

توضح الخريطة أعلاه الإمتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، والدول التي تضمها المنطقة حاليا وهو التعريف الأكثر رواجا واعتمادا في التحليلات الاكاديمية لشؤون المنطقة، كما تبين الخريطة أهمية موقع المنطقة إذ تفصل بين شمال القارة القريب من القارة الأوروبية وجنوبها، فهو شريط عازل يحول دون انتقال المشاكل التي تصدرها إفريقيا، للعالم الغربي عبر أوروبا التي تشكل منطقة استقرار للأفارقة المهاجرين والفارين من المشاكل التي تعاني منها دولهم.

يعرف الساحل الإفريقي عموما ثلاثة فصول في السنة الأول حار ويمتد من مارس إلى مايوالثاني هو فصل تساقط الأمطار ويمتد من جوان إلى سبتمبر، ثم فصل الشتاء الذي يعرف انخفاضا في درجات الحرارة ويمتد ما بين أكتوبر وفيفري، وعليه يقسم المناخ في الساحل الإفريقي إلى ثلاثة أنظمة مناخية وهي صحراوي قاحل في الشمال ومداري في الوسط ونظام ساحلي جنوبي، وهناك من يقسمها إلى أربعة أنظمة مناخية وهي: الصحراوي في الشمال والساحلي في الوسط والسوداني والغيني جنوبا.

لكن تعاني منطقه الساحل من نذرة كبيرة للأمطارحيث تختلف نسبة التساقط من منطقة لأخرى حيث يتراوح منسوب تهاطل الأمطار بالمنطقة ككل ما بين 200 و400 ملم سنويا، وتبلغ نسبة تهاطل الأمطار جنوبا مع حدود الساحل والسافانا إلى 600 ملم، بينما نسبة الأمطار في الشمال لا تتجاوز 100ملم سنويا[1]، إن الأزمات الإقتصادية لدول الساحل الإفريقي راجعة في نسبة كبيرة منها إلى التغير المناخي الذي تشهده المنطقة عموما، ففي شمال مالي مثلا يعتمد السكان على الزراعة وتربية المواشي في معيشتهم، وما يزيد من تعقيد الوضع هو عدم اعتماد دول الساحل الإفريقيعلى سياسات لمواجهة الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية ونذرة الأمطار، كما أن حوالي 40 بالمائة فقط من السكان في القارة الإفريقية ككل لهم القدرة على الوصول إلى أنظمة الغنذار المبكرة الخاصة بالكوارث.

قال الأمين العام لمنظمة الأرصاد الجوية في هذا الصدد **بيتيري تالاسPetteri Taalas:** "إن أفريقيا من أكثر قارات العالم عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، فالفيضانات الشديدة والجفاف والأعاصير المدارية والعواصف وموجات الحر تقوّض التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها القارة[2]"، أي أنه وإن كانت هناك تطورات وتنمية في بعض المجالات فإن الكوارث الطبيعية ستمتصها، لما تخلفه من خسائر مادية وبشرية.

تعتبر التركيبة البشرية لسكان الساحل الإفريقي من أعقد التركيبات البشرية في العالم وأكثرها تنوعا من حيث الأعراق والديانات واللهجات، يتمركز السود في جنوب الساحل الإفريقي بينما يتمركز أصحاب البشرة الفاتحة في عدة مناطق في شمال الساحل الإفريقي. ففي غرب الساحل الإفريقي يتواجد **المور** وهم خليط من العرب والأمازيغ والسود ويشكلون حوالي 70% من سكان الساحل ويتواجدون بكثرة في موريتانيا، إضافة إلى **الحراطين**وهم أسلاف الأفارقة السود الذين نقلوا إلى المنطقة كعبيد للبيضان، ويشكلون حوالي 30% من إجمالي السكان.

بالاتجاه نحو وسط الساحل بالتحديد في مالي والنيجر ففي مالي وحدها توجد حوالي 23 إثنية مقسمة إلى خمس مجموعات–سنتطرق لها بالتفصيل لاحقا– أما النيجر فغالبية سكانها من إثنية **الهاوسا** بحوالي 59% من إحمالي السكان، وهم المسيطرون على القطاعات الاستراتيجية في البلاد كالاقتصاد وبالتحديد التجارة الخارجية، أما إثنية **جرمة سونغاي**فيشكلون 25% من إجمالي سكان

[1]– بوهيدل رضوان، مرجع سابق، ص، 20.

[2]-الكوارث الطبيعية في إفريقيا: 40 بالمئة من السكان لا يتاح لهم الوصول إلى نظم الإنذار المبكر، على الموقع:
https://arabic.euronews.com/25/11/2023/

النيجر ويعيشون على ضفاف نهر النيجر وفي الشمال وهم من الطوارق، إضافة إلى مجموعات إثنية أخرى صغيرة مثل **البال والفولا والكانوري والعرب والتوبو والغروماتشي والبيري بيري مانغا والكانوري والكادجا والليبيين والتيداتو والدوزا والبيلية**، أما المجموعات التي تشهد ترحالا دائما وهي: **الأناكازا والكوكوردا والأونية** وهم بدورهم ينتمون إلى جماعات عرقية أكبر منها: **الكائدة والأرديه والتيبية والموردية والبوروغات والأرنا ونوارما والجغادا.**[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب إحصاء الجماعات الإثنية في الساحل فهي بالمئات، كما أنها مرتبطة بمجموعات أكبرمنها هي الأخرى لا حصر لها، إن الهدف هنا هو ليس إحصاء هذه الجماعات الإثنية وإنما معرفة آثارها على تسيير الدولة للشأن العام، وكذلك وضعها داخل الدولة التي تنتمي إليها، إن هذا التعدد في الجماعات الإثنية في الساحل الإفريقي له انعكاسات بالغة التأثير على المجتمع حيث يعني وجودها وتنوعها الكبير غياب التكامل الإجتماعي في الساحل الإفريقي ما يؤدي بدوره إلى توجيه الولاءات إلى مجموعات ضيقة عوض توجيهها للدولة، وهذا يعني غياب الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي بسبب التوترات الداخلية الدائمة في هذه الدول، ما يؤثر بدوره على مسار بناء الدولة وعلى أدائها لوظائفها الأساسية.

يتبع أغلب السكان في الساحل الإفريقي الإسلام السني، بحوالي 90% فموريتانيا مثلا يدين حوالي 99% من سكانها بالإسلام فدستوريا الإسلام هو دين الدولة، أما مالي والنيجر فهما دولتان لائكيتان بالرغم من انتشار الإسلام بين غالبية السكان فيهما، إضافة إلى نسبة قليلة من الوثنيين والمسيحيين، أما بالنسبة للتشاد فالمسلمون هم الأغلبية بحوالي 60% بينما الوثنيون فيمثلون حوالي 40%من السكان المحليين، أما المسيحيون فيشكلون حوالي 7% من المجتمع أما بالنسبة للغات ففي موريتانيا مثلا تعد اللغة العربي هي اللغة الرسمية في البلاد، إلا أن الأغلبية يتحدثون **الحساينية** في الشمال أما في الجنوب فيتحدثون **البولار**، وفي النيجر ومالي تعد اللغة الفرنسية اللغة الرسمية لكن الدولتين تعرفان رصيدا لغويا ثريا منها: **البامبادا والمالينكي والدوغونو السينوفونية والسونغايو الحساينية والتاماشاك**، أما في التشاد فاللغتين الرسميتين هما العربية والفرنسية وعلى غرار باقي دول الإقليم يتحدثون مجموعة من اللغات واللهجات المحلية مثل: **الهاوسا والصارا والتيدا.**[2]

---

[1]–بوهيدل رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 35، 39.

[2]–المرجع نفسه، ص ص، 39، 40.

تنطوي إفريقيا على ثروات باطنية متنوعة فهي القارة الغنية الفقيرة، واعتمادا على تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ارتفع احتياطي القارة الإفريقية من النفط بنسبة 120 بالمائة خلال العقود الثلاثة الماضية، أي أن احتياطات القارة من النفط قد زادت من 57 مليون برميل عام 1980 إلى 124 مليون برميل عام 2012، كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي من 210 تريليون متر مكعب عام 1980 إلى 509 تريليون متر مكعب علم 2012، أي بزيادة تقدر بـ 140 بالمائة، علما أن هذه الاحتياطات ستزيد لاسيما مع الاكتشافات الجديدة في كل من تنزانيا والموزمبيق.[1]

إضافة إلى النفط والغاز يمتلك الساحل الإفريقي ثروات معدنية معتبرة، منها الذهب واليورانيوم والحديد والفوسفات والماس، حيث يوجد الحديد في موريتانيا بوفرة بحوالي 200 مليون طن، أما مالي والنيجر فتنطويان على كميات كبيرة من الذهب فمالي هي ثالث منتج للذهب في إفريقيا باحتياطي قدر ب 800 طن ويعد منجم **كالانا** من أغنى الناجم بالذهب إضافة إلى مناجم **ياتيلا ولولو وفابولا وميسيني وموريلا** فباكتشاف هذه المناجم في تسعينات القرن الماضي ارتفع الانتاج السنوي للذهب وتجاوز 50 طن،إضافة الى مناجم اليورانيوم في شرق **كيدال** وشرق **موبتي** إضافة إلى منجم للبوكسيت، أما النيجر فتنطوي على اليورانيوم الذي يعتبر المورد الأساسي لها وهو موجود في منجم **أرليت** الذي ينتج حوالي 200 طن سنويا ومنجم أكوتا الذي ينتج حوالي 150 طن ومنجم **أزليك** الذي ينتج حوالي 1000 طن سنويا، بإنتاج سنوي يبلغ 4200 طن سنويا وبذلك تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في احتياط اليورانيوم، أما منجم **سميرة هيل** للذهب بمنطقة **تيرا** فيقدر المعدل السنوي للإنتاج فيه حوالي 1300 كغ^2، فهي عموما تنطوي على 30 بالمائة من الاحتياطات العالمية من الموارد المعدنية، وافريقيا بذلك بلغت 6.5 بالمائة من مجموع صادرات المعادن على المستوى الدولي عام 2011، وتؤكد الدراسات والتقارير أن هذه النسب مرشحة للزيادة نظرا لأن مساحات شاسعة من القارة لم تشملها مسوحات جيولوجية، ما يرشحها لتكون المصدر الأساسي للصناعة في العالم في المستقبل القريب.

تمتاز القارة الإفريقية أيضا بشساعة المساحة الصالحة للزراعة، فيها التي تشكل قرابة 35 بالمائة من إجمالي مساحة القارة، لا يستغل منها إلا 7 بالمائة في الزراعة بكل أنواعها لكنها بهذه

[1]– الحسناوي لحسن، ستراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات..والانعكاسات، على الموقع:http://www.caus.org.lb/21/08/2022

[2]–بوهيدل رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 30، 32.

النسبة تساهم القارة بحوالي 60 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي من الكاكاو، وحوالي 22 بالمائة من الإنتاج العالمي من البن، و12 بالمائة من الشاي و40 بالمائة من زيت النخيل، إضافة إلى الإنتاج المهم في الذرى والأرز والقمح والألياف النباتية وقصب السكر والفول السوداني.[1]

تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي أيضا في كونها ملتقى مجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والإقتصادية والسياسية، فهو شريط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية، وهنا جدير بالذكرأن الساحل الإفريقي هو نقطة إلتقاء الحضارات الإنسانية والأعراق والطوائف الدينية، فالساحل الإفريقيشريط استراتيجي يربط بين أمريكا اللاتينية وقارة آسيا عبر البحر الأحمر والخليج العربي، وهي من أهم وأحسن الروابط الجغرافية والإقتصادية في العالم.[2]

يبدو مما سبق أنه على اختلاف وتنوع التعاريف المقدمة لمنطقة الساحل الإفريقي يتجلي لنا اختلاف النظرة له، ومن ثم اختلاف المصالح منه مايقود إلى افتراض أن لصراع المصالح في المنطقة دور كبير في التعريف الجغرافي لها، كما يساهم في افتراض مفاده أن لثروات المنطقة دور أساسي أيضا في التعريف بحدودها الجغرافية وبالدول المشكلة لها.

المطلب الثاني: مسار بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي وأزماتها

افترضت بعض الأبحاث الأكاديمية أن الدولة لم تكن موجودة في إفريقيا قبل مجيء الاستعمار الأوروبي إليها، لكن الحقيقة هي أن تكوين الدولة الإفريقية قد سبق بكثير الحملات الإستعمارية الأوروبية في إفريقيا وكان ذلك في نهاية القرن التاسع عشر، فقد شهدت القارة عدة أشكال للدولة استبدل الاستعمار الأوروبي سلطتها ومؤسساتها التقليدية بمؤسسات الإدارة الإستعماريّة، رغم أن التاريخ قد أثبت نجاح تلك المؤسسات التقليدية في تلبية مطالب الأفراد، من أمثال أصحاب هذا الفرض المؤرخ البريطاني **تريفور روبرت Trevor Roberts** الذي قال أن افريقيا لا تملك تاريخا يعتد به قبل مجيء الاستعمال الأوروبي إليها، فما قبل ذلك كان "ظلاما دامسا" على حد تعبيره.[3]

---

[1]–الحسناوي لحسن، مرجع سبق ذكره.

[2]– قلاع الضروس سمير، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية،**مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص، 338.

[3]–حمدي عبد الرحمان، **الدولة المستحيلة في إفريقيا، مسارات متناقضة**، ص ص، 34، 35، في محرك البحث:www.google books

افترض **كارل ماركس** أيضا أنّ الدّولة في إفريقيا، لم تكن سوى نتاج "عمليّة زرع اصطناعي" ولأنها جاءت متأخرة لم تكن منسجمة مع طبيعة المجتمع الإفريقي متعددة الإثنيات، في هذا السياق أثارت تصريحات الرئيس الفرنسي الأسبق **نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkosy** في جامعة داكار في جويلية 2007 جدالا واسعا، فقد صرح بأن:"الإنسان الإفريقي لم يدخل التاريخ بما فيه الكفاية"، وقد اعتبر أنثروبولوجيون ومؤرّخون أفارقة أن في هذا التصريح تنكر لتاريخ إفريقيا الإمبراطوري الطويل والعريق والذي جسدته في منطقة الساحل الإفريقي وحدها عدّة دول، كانت ذات نفوذ وتطور في شتى المجالات كغانا مابين القرنين 8 و12 للميلاد ومالي مابين القرنين 13 و14 للميلاد[1]،إن هذا النقاش جعل الباحثين الأوروبيين ينقسمون إلى أحد الطرحين ما بين ما سمي بالدولة المحلية والدولة المستوردة.[2]

شهدت الدولة في الساحل الإفريقي كغيرها من أغلب الدول الإفريقية عدة أشكال من التنظيم السياسي،كان أبرز أشكال هذا التنظيم ولا يزال إلى يومنا هذا القبيلة إذ لا تزال قوة الولاءات القبلية وسيادتها وسلطتها على المنتمين لها موجودة إلى يومنا هذا، إن أول ما يقوم عليه التنظيم القبلي هو صلة القرابة وبتحديد أكثر دقة روابط خاصة من القرابة تسمى بالروابط أحادية النسب أي القرابة الأبوية، فالجد الواحد هو ما يحدد التناسب في القبيلة الواحدة، أو بين القبائل ما يساعد على تحديد سلسلة الإنتماء كما تحدد النسب، تقوم القبيلة على التضامن والتنافس معا وفق ما يعرف بمبدأ التعارض التكاملي، بما معناه أنا ضد أخي وأنا وأخي ضد أبناء عمنا ونحن وأبناء عمنا ضد الغير.

إن سيادة القبيلة في المجتمعات الإفريقية مؤشر على غياب نوع من الإتفاق على الأهداف العامة للمجتمع ككل، إضافة إلى إنعدام مؤسسات فعالة ومبادئ يتبناها كل أفراد المجتمع، حيث توجد العديد من الجماعات الفرعية لها مبادؤها ولغتها ودينها وأساليب حياتها الخاصة بها والمميزة لها دون غيرها، إن غياب الإتفاق على المبادئ العامة التي تحكم المجتمع يحول دون تكون شعور مشترك بين أفراد المجتمع، ما يجعلهم متميزين عن الجماعات الأخرى هو الشعور بالإنتماء والولاء للجماعة/القبيلة ما سماه **ابن خلدون** بالوازع،[3] وقد انقسم المؤرخون والأنثروبولوجيون حول فكرة مدى تأثير الإستعمار الأوروبي ومساهمته في بناء الدولة الإفريقية الحديثة إلى مدرستين:

---

[1]–ولد الشيخ عبد الودود، **القبيلة والدّولة في إفريقيا**، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،2013، ص ص، 61، 62.

[2]–المرجع نفسه، ص ص، 66، 67.

[3]–علي درويل محمد وخيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص ص، 85، 87.

1- **المدرسة الأولى:** يفترض روادها أن تأثير الاستعمار الأوروبي على الدول الإفريقية كان عميقا وإيجابيا، فقد أفرز تطورات مهمة في دول القارة، ما يدل على أنه غيّر من سمات الدول الإفريقية على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، لذا هم يعتبرون بأن الاستعمار الأوروبي شكل نقطة تحول إيجابية وأساسية في مسارات تطور الدول الإفريقية، لذا فالإستعمار كانت له مفرزات إيجابية لا يمكن تجاهلها.

2- **المدرسة الثانية:** يعتقد روادها أن الإستعمار الأوروبي للدول الإفريقية دام حوالي نصف قرن فقط، وهي مقارنة بالتاريخ الإفريقي المقدر بآلاف السنين فترة جد قصيرة، أي أنه من المغالاة الإفتراض بعمق تأثير الإستعمار إلى درجة تغيير ماضي ومستقبل القارة، وإنما كان تأثير المستعمر سطحيا فقط فصارت الأنظمة السياسية للدول الإفريقية تتأثر بالأنظمة الإستعمارية من عدة جوانب، لاسيما منها المتعلقة بخصائص الدولة الحديثة، كالحدود الإقليمية للدول التي لم تكن موجودة من قبل الإستعمار لاسيما وأن الإستعمار عند تقسيمه للدول الإفريقية لم يراعي التوزيع الثقافي والإثني فيها، حيث قسمت الحدود السياسية مجموعات عرقية بين العديد من الدول.[1]

كان لزاما أن تقوم عملية بناء الدولة على معطيات ذاتية ومتغيرات داخلية بالدرجة الأولى، لا نقلا عن تجربة المستعمر الأوروبي أو غيره من العوامل الخارجية والغريبة عن البيئة الداخلية الإفريقية، فقد قام المستعمر الأوروبي بنقل تجربته في بناء الدولة القومية نقلا سطحيا ومختزلا، فضلا عن أن المستعمر قد كون نخبا سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الإدارية لدول المنطقة، متجاهلا بذلك الخصوصيات الثقافية المحلية والتركيبة الإثنية المعقدة والوحدات المجتمعية التي نشأت في هذا الواقع، فبناءا على ما سبق يبدو لنا جليا أن الدولة الحديثة في إفريقيا لم تكن إلا كنسخة إفريقية للدولة الاستعمارية من حيث شكل النظام والنظم القانونية، ذلك أن سيطرة نخب بعينها على مقاليد الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالنخب الحاكمة وسبل توليهم الحكم، لاسيما أنهم يمثلون غالبا مصالح الدول الأجنبية في دولهم.[2]

[1]-حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 70، 71.

[2]-النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)،**مجلة المستقبل العربي**، عدد 422، أفريل 2014، ص ص، 59، 62.

وضعت الدول الاستعمارية مؤسسات لا تعكس الظروف والبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الإفريقية، فغداة استقلال الدول الإفريقية كان أساس اعتراف منظمة الأمم المتحدة بالنخب السياسية والعسكرية الحاكمة ليس الشرعية القانونية أو الرضى العام بهذه النخب، وإنما كان أساس الإعتراف بها هو الرضى الأجنبي بها ومدى خدمتها للمصالح الأجنبية[1]، في هذا الإطار يقول **فوكوياما** "أن هناك تغييرات طرأت على الدولة الإفريقية في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث تواجدت أنظمة سياسية جعلت من السلطة السياسية وقفا على شبكة زبائنية من مؤيّدي قادة الدولة، وتسخرها لخدمة مصالحهم والتي أنتجت ما أسماه **إيفنز** سلوك النهب المتوحش، الذي يحدث حين يقدم شخص فاسد واحد على الاستيلاء على قسم كبير من موارد المجتمع بأكمله"، وأنه في حالات أخرى حدث فيها فساد سياسي كاستغلال النفوذ السياسي لمصالح طبقة محددة، حيث سخرت النخب الحاكمة القطاع العام لمصلحة نخبة معينة دون غيرها من عامة الشعب، والمقصود هنا توجيه السلطة السياسية لخدمة مصالح أسرة أو قبيلة أو منطقة أو فئة إثنية واحدة دون غيرها.[2]

قسم **جون وايزمان John Wiseman** التطور السياسي والإجتماعي للدولة الإفريقية إلى ثلاث مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى:وهي مرحلة منح حصول الدول الإفريقية على استقلالها وقد ساد في هذه المرحلة مجموعة من القضايا الأساسية أبرزها: بناء الدولة الوطنية وفلسفة وشكل النظام السياسي وقضية تحقيق التنمية السياسية.

المرحلة الثانية: فقد حددها **وايزمان** بالفترة الممتدة ما بين منتصف الستينات ونهاية ثمانينات القرن الماضي، وتميزت بثلاثة مظاهر رئيسية هي: التخلي عن مبدأ التعددية وتبني نظام الحزب الواحد والتدخل الكبير والمباشر للجيش في الحياة السياسية، إضافة إلى وجود أنظمة انتخابية تنافسية سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدد الحزبي، أو تلك التي اعتمدت نمط الحزب الواحد فقد كانت إجرائية وشكلية فحسب وكان الهدف من ذلك تحقيق الشرعية للحفاظ على السلطة السياسية.

المرحلة الثالثة:بدأت عام 1989 حيث عاشت الأنظمة السياسية الإفريقية تحولا جليا، فقد تضمنت دساتيرها وقوانينها التخلي عن نظام الحزب الواحد لكن هذا المبدأ لم يطبق في الواقع، ما

[1]–علي دريول محمد وخيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره، ص، 84.

[2]– المرجع نفسه، ص، 85.

جعل هذه الأنظمة بصدد ديمقراطية شكلية أو غير حقيقية، أطلق عليها **ريتشارد جوزيف Richard Joseph** تسمية الديمقراطية الافتراضية.[1]

صاحب بناء الدولة الحديثة في إفريقيا مجموعة كبيرة من الأزمات متعددة الأبعاد، فضلا عن كونه أزمة في حد ذاته وقد تزايدت الأبحاث لدراسة حركياته الأساسية التي تتراوح ما بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، وذلك نظرا لخصوصية عملية بناء الدولة الحديثة في إفريقيا النابعة من خصوصية المجتمع، ومن بين أهم أسباب وحركيات تعثر بناء الدولة القومية الحديثة في الدول الإفريقية عموما:

1- الممارسات التمييزية والإستبدادية من قبل النخب الحاكمة حيث كان ولازال ينظر إلى الدولة على أنها لا تمثل إلا القبيلة أو الإثنية التي تنتمي إليها النخبة الحاكمة[2]، ما أدى إلى إنفصال الدولة بمؤسساتها عن المجتمع بوحداته التقليدية إنفصالا لم تتمكن الحكومات من تذويبه ما انعكس سلبا على محاولات تحقيق التنمية الشاملة، فكان عدم الإستقرار الحكومي والإجتماعي أهم خاصية للدولة الإفريقية الحديثة،[3] حيث لم تتمكن الخطابات القومية الحماسية من خلق روح الوحدة بين مختلف مكونات المجتمعات الإفريقية.

2- يؤكد **غورن هايدن Goren Hyden** أنّه باستثناء إثيوبيا لم تتمكن المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء من تطوير نماذج محلية لأنظمة الحكم، وبناء دولة محلية الأركان والعناصر، ذلك أنها تفتقر لتقاليد وأسس بناء الدولة القومية الحديثة والمقصود هنا الدولة بالمفهوم الأوروبي، أو على الأقل المزاوجة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في بناء الدّولة، إذ أن الدولة الإفريقية قد تمت صناعتها أو استيرادها من قبل الدول المستعمرة الأوروبية على أساس أن الدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة متغيرات داخلية، وتطور طبيعي لصراع المصالح والحاجات الداخلية بهدف تحقيق الأمن والنظام والعدالة، إلا أن عملية بناء الدولة الحديثة في إفريقيا لم تراعي هذه الشروط لاسيما وأن المستعمر قضى على أنظمة الحكم التقليدية، واستنسخ صورة مشوهة عن الدولة القومية تخدم مصالحه أساسا.[4]

---

[1]-بومدين عربي، مرجع سابق، ص ص، 23، 25.

[2]-علي دريول محمد وخيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره، ص، 82.

[3]- المرجع نفسه،ص، 84.

[4]-بومدين عربي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 23، 24

3- وأرجع الباحث المتخصص في الشؤون الإفريقية أ.د. حمدي عبد الرحمان حسن، فشل الدول الإفريقية في بناء الدولة القومية الحديثة، إلى أن تحولها من الأشكال التقليدية للحكم إلى الدولة القومية الحديثة "لم يكن يقم على أساس بناء مؤسسات بل كان نتاج سعي النخب الطامحة إلى الحكم لأغراض شخصية، من خلال التكيف والاستجابة للظروف متعددة المصادر التي صاحبت مرحلة ما بعد الاستقلال[1].

4- يرجع أيضا تعثر بناء الدولة الإفريقية الحديثة في بناء مؤسسات قوية إلى عدم قدرتها على الانفصال عن المؤسسات التقليدية الاجتماعية في إفريقيا، أي أن الضعف البنيوي للدولة الإفريقية راجع بالأساس إلى حركيات داخلية أهمها: تفشي الفساد وعدم فعالية مؤسسات الدولة في جل القطاعات وانعدام التكامل والانسجام المجتمعي، أما السبب الثاني فيتمحور حول شيوع ثقافة تعيق الشعوب الإفريقية وتثبط رغبتهم في التغيير والتحديث وولائهم للسلطة الأبوية التقليدية.[2]

5- أكد **بايار** من جهته أن الاستحواذ على السلطة السياسية هو الشكل الحصري للمشاركة السياسية في الدول الإفريقية،وهو نمط تقسيم الكعكة أي تقسيم المنافع والنفوذ،ما أدى إلى إنتشار الفساد وتفشيه في الدول الإفريقية بل صار الفساد معلنا وجليا في شعارات الأحزاب، فأحد الأحزاب السياسية النيجيرية اتخذ شعارا لحملته **أنا آكل وأنت تأكل** بالرغم من أن الواقع أثبت أن الجميع لا يأكلون على حد سواء.[3]

6- من بين أسباب الفشل في بناء الدولة الحديثة في إفريقيا كذلك الدور المحدد الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في التفاعلات السياسية في عديد بلدان القارة الإفريقية، وبالرغم من محاولة الدول الإفريقية إرساء الشرعية إلا أن المؤسسة العسكرية ترفض الانسحاب من الحياة السياسية ما يشكل تحديا أساسيا في وجه بناء الدولة في إفريقيا، لاسيما عندما تكون معادية للممارسة الديمقراطية، وقد طرحت فكرة للتعامل مع هذا الإشكال تتمثل في تقاسم السلطة السياسية بين العسكريين والمدنيين وقد لاقت ترحيبا وقبولا من قبل العديد من دول القارة لاسيما نيجيريا[4].

---

[1]-المرجع السابق، ص، 25.

[2]- المرجع نفسه، ص، 38.

[3]-النويني الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 59، 62.

[4]- علي دريول محمد وخيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره، ص، 84.

نتجت مجموعة من المعضلات والتحديات تزامنت ومسار بناء الدولة في إفريقيا،ككل عملية بناء وتأسيس أهمها مشكلات صاحبت التعددية السياسية ومراحل ومتطلبات بناء الدولة القومية الحديثة والتنمية الاقتصادية والانتقال السلمي للسلطة وأزمة الشرعية،وهي في الوقت نفسه تحديات تعيق مسار إرساء وممارسة الديمقراطية في الدول الإفريقية، وبناءا على ما تطرقنا له حول مسار بناء الدولة الحديثة في إفريقيا عموما فالدولة الإفريقية هي نفسها سبب معظم الأزمـــات التي تعاني منها،على حد تصريح الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة **كوفي عنان** أمام قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في جويلية 2000.[1]

قدم كل من **لوسيان باي Lucian Pye وجوزيف لابالومبارا Joseph La Palombara** تحليلا خاصا بهما لأسباب الأزمة التي تعانيها الدولة الإفريقية، وذلك من خلال رصد الأزمات التي تعانيها الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي وهي وفقا لهما أزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع، وهي مشكلات تعترض طريق بناء الدولة في إفريقيا وفي الوقت نفسه هي أزمات تحول دون إرساء الاستقرار في الدول الإفريقية:

1- أزمة الهوية والإندماج الوطني: إنها من أكثر الأزمات عرقلة لمسار بناء الدولة في الساحل الإفريقي، لاسيما وأن المجتمعات الإفريقية مجتمعات متعددة الأعراق والإثنيات واللغات والثقافات والأديان ومن الصعب بمكان جعلها أمة واحدة موحدة ومتجانسة، إضافة إلى أن عدم شعور الأفراد بالانتماء أو إدعائها بعدم انتماء جماعة أخرى يجعل المجتمعات الإفريقية أمام مشكلة هوية ما نفى عنها الأمن المجتمعي أيضا، فكل المؤسسات في الدولة تنتمي إلى هوية مختلفة وهنا يبدو جليا عجز الدولة الإفريقية عن بناء هوية جامعة لتصبح الدولة مجرد وسيلة تخدم العصبية وتعيد إنتـــاجها، وتعمق حدة أزمة الاندماج في المجتمع.

يلاحظ مما سبق أن الحياة السياسية في دول الساحل الإفريقي تقوم أساسا على مبدأ الولاء للقبيلة على حساب الولاء الوطن، وما يعمق من الأزمة هو تواجد بعض القبائل في عدة دول مثل أقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول هي: بوركينافاسو والجزائر ومالي والنيجر وليبيا، ما أثر مباشرة على تماسك الوحدة الوطنية ومن ثم على بقاء الدولة واستمراريتها وكذا استقرارها،بناءا على ما سبق يبدو أن أزمة الهوية والاندماج في دول الساحل الإفريقي تتمظهر في ثلاث صور:

[1]-المرجع السابق، ص، 78.

أ- الاختلاف العرقي والتعدد الإثني واللّغوي والدّيني.

ب- إشكالية الحدود وعدم مراعاة الانقسامات الإثنية.

ت- ضعف الانتماء الوطني وانحسار الولاء في قبائل محددة.

2- أزمة المشاركة السياسية: تتميز الأنظمة السياسية المغلقة بضعف، إن لم نقل تغييب للمشاركة السياسية وكذلك انعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهذا هو واقع دول الساحل الإفريقي، إضافة إلى حسم المؤسسة العسكرية وحلفائه،ا من القبائل أو الإثنيات الحاكمة في هذه الدول في إدارة عملية الانتقال السياسي، ما جعل من الديمقراطية في هذه الدول تقتصر على الجوانب الإجرائية فحسب[1]، فالدولة ليست فكرة مجردة لا صلة لها بالواقع الاجتماعي بل هي وليدة تفاعلات اجتماعية، والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع، أي أن فهمنا للدولة في الساحل الإفريقي أو في أي منطقة أخرى، لابد أن لا ينفصل عن مسار بناء المجتمع وتطوره،[2] لذا من الخطأ عدم إعطاء فرصة لكل تلك المكونات الإدلاء برأيها، حول طريقة تسيير وإدارة شؤون الدولة التي يعيشون في كنفها.

يعتقد **صامويل هنتنكتون Samuel Huntington** بالإضافة إلى ما سبق أن هناك علاقة وطيدة وطردية بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أنّ إرساء قاعدة المشاركة السياسية لابد لها من مؤسسات سياسية فعالة وبيئة سياسية مستقرة وهو ما تفتقر له دول الساحل الإفريقي.

3- أزمة الشرعية والمشروعية: تشكل الشرعية أحد أعمدة بناء الدولة واستقرارها لكن في الساحل الإفريقي غالبا ما تصل النخب إلى السلطة السياسية بطرق غير شرعية، أي أنها في الغالب تفتقر للشرعية فهي تتولى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية مثلا ما يتنافى مع التداول على السلطة أحد دعائم الممارسة الديمقراطية، فالدولة الشمولية في إفريقيا تخدم مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة وحكم القانون،كما أن تنظيم الانتخابات يكون في نهاية المطاف أي بعد تعيين الحاكم ويكون من أجل إضفاء الشرعية على النظام الحاكم فحسب، وغالبا لا تنجح النخب الحاكمة في تحصيل ولاء الأغلبية لحكمهم بسبب ممارساتها الإقصائية والانتقائية بين بنى المجتمع.[3]

---

[1]- بومدين عربي، مرجع سبق ذكر، ص، 26.

[2]- علي دريول محمد وخيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره، ص، 67.

[3]- بومدين عربي، مرجع سبق ذكره،ص، 27.

إن افتقار الدول الإفريقية لمقومات الدولة الأساسية والضرورية كالشرعية يضعف من قدرتها على البقاء قائمة، وما ساعدها على الصمود والبقاء هو في غالب الأحيان الدعم الخارجي، ففي بعض المناطق التي تنتشر فيها حركات التمرد، نشأت دولة الأمر الواقع وهي دولة موازية، لا تقل أهمية عن الكيان المركزي ولا تقل عنه فعالية في إقليم نفوذها.[1]

4- أزمة التغلغل:الدّولة في الساحل الإفريقي دولة غير فعّالة فهي غير قادرة على التحكم في إقليمها الشّاسع، ولا على مراقبة حدودها، فدول الساحل الإفريقي تمارس سيادتها نظريا فقط على إقليمها، ويعود ذلك بالأساس إلى فشل الدولة في الساحل الإفريقي، وهشاشتها ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انعدام الاستقرار في كامل منطقة الساحل الإفريقي، هذا اللاّاستقرار راجع إلى نشاطات الجماعات الخارجة عن القانون والمعادية للسلطة المركزية، على غرار شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة الناشطة في هذه المنطقة وما يزيد من الأزمة تعقيدا، هو تحالف المتمردين مع الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، ولا يقتصر الأمر على ضعف تغلغل الدولة في كامل إقليمها وإنما عدم نجاعتها وفعاليتها في تسيير أو القضاء، على الأزمة الاقتصادية وعدم أخذها بالعدالة التوزيعية[2]، فالإستعمار لدى خروجه من إفريقيا لم يؤسس دولة حقيقية في افريقيا وإنما أنشأ ما يسمي بالدولة الرخوة **soft state**، والتي كان الولاء فيها للقبيلة أو العرق هدفها هو خدمة مصالح ضيقة لا خدمة الصالح العام، ما أدى بالدولة إلى الفشل في تنمية قطاعها الإقتصادي ما مهد بدوره لتصبح هذه الدولة دولة عصابة.[3]

من بين أهم الأزمات التي تعاني منها الدولة الإفريقية هو اصطدام الإصلاحات أو ما يعرف بعملية التحديث فيها بالوحدات الاجتماعيّة التقليديّة وشبكة المصالح فيها، فهي ترى في الإصلاح محاولة للقضاء على مصالحها ما يبرر نشأة جماعات معادية للتغيير، تعمل على جعل الدولة تعدل عن فكرة الإصلاح خوفا من فقدان السيطرة على الوضع العام وعلى السلطة.[4]

اقترح **شمويل نوا هايسنستاد Shmuel Noah Eisenetadt** بهدف القضاء على هذه الاختلالات والأزمات ومن أجل إعادة تقويم مسار بناء الدولة الحديثة في دول الساحل الإفريقي،رؤيته لشروط

---

[1]- علي دريول محمد وخيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق كره، ص، 67.

[2]-بومدين عربي، مرجع سبق ذكره، ص ص،26، 27.

[3]- علي دريول محمد وخيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره، ص، 67.

[4]-بومدين عربي، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

استقلالية الدولة وبناء دولة حديثة والتي تضمنت المتطلبات التالية:

- إنهاء السلطة الأبوية والتنظيم السياسي التقليدي القائم على القرابة.
- تقسيم الأدوار والاختصاصات بين الوحدات المجتمعية.
- تولي النخب الحاكمة مسؤولية تمركز السلطة السياسية في جهة واحدة، مع عدم إغفال فكرة إشراك كل مكونات المجتمع.
- إنشاء تنظيمات شرعية تسير النشاط السياسي إلى جانب البيروقراطيات كالبرلمانات والمجالس البلدية مثلا.[1]

يلخص الجدول التالي التأثيرات التي تركها المستعمر الفرنسي على الدولة الحديثة في إفريقيا وهي التي أفرزت التشوهات التي تعاني منها الدولة الإفريقية اليوم.

الجدول رقم 5: جدول يوضح مخلفات الدولة المستعمرة في إفريقيا

الحدود المصطنعة	• الوحدات السياسية غير المنطقية. • المجتمعات المنقسمة. • مطالبات استعادة الأراضي. • التنافس العرقي. • الوحدات الإقتصادية غير الملائمة (أقاليم حبيسة، أقاليم تعاني شحا في الموارد).
الدول غير المهيمنة	• عدم قدرة الدولة على السيطرة على كامل أقاليمها. • تمركز قوة الدولة في المناطق الإستراتيجية والمربحة اقتصاديا فقط.

[1]–ولد الشيخ عبد الودود، مرجع سابق ، ص ص، 66، 67.

العلاقات الضعيفة بين الدولة والمجتمع.	• عدم وجود ثقافة سياسية مشتركة. • تآكل أساس شرعية الدولة. • غياب المساءلة. • وجود مجتمعات نائية ومهمشة. • انفصال المجتمع عن الدولة.
طبيعة النخب الحاكمة	• وجود ارتباط قوي بين تولي السلطة وتحقيق الثراء الشخصي. • الحراك الاجتماعي مرتبط بامكانية الوصول لموارد الدولة. • الفساد. • البرجوازية البيروقراطية الاستغلالية.
الميراث الإقتصادي	• المكانة الهامشية في الاقتصاد الدولي. • تخلف الموارد البشرية. • انعدام الخدمات العامة. • الاعتماد الكبير على القطاع الأولي. • الاعتماد الكبير على الصادرات.التوجه نحو الأسواق الأوروبية، وليس المحلية أو الإقليمية.
المؤسسات السياسية الضعيفة	✓ وجود مؤسسات ديمقراطية هشة. ✓ العودة إلى النظام السلطوي الذي ميز النمط الاستعماري.

المصدر:حمدي عبد الرحمان، **الدولة المستحيلة في إفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص، 162.

اشتمل هذا الجدول على مجموعة من خصائص الدولة الإفريقية الحديثة ورثها عن الإستعمار الفرنسي، والتي صنفها الكاتب تصنيفا قطاعيا، ما يلاحظ أن هناك تشوه وتبعية وغياب الاعتماد على الذات في جل القطاعات إضافة إلى التوترات التي خلفها المستعمر من خلال الحدود المصطنعة بين الجماعات الإثنية.

إن بناء الدولة في الساحل الإفريقي أزمة في حد ذاتها لها تداعيات سلبية على أداء وفعالية الدولة، كما عقد البناء الأعرج للدولة من إمكانيات إصلاحها لا سيما وأن النخب الحاكمة فيها تعمل على طمس الوحدات المجتمعية التقليدية فيها عوض إشراكها في العملية السياسية، وما زاد من تعقيد الوضع هو التدخلات الخارجية في القطاعات الحساسة لدول المنطقة، فقد شهدت مؤخرا توافدا وتنافسا كبيرين لإيجاد موطئ قدم فيها لأغراض متنوعة ليست إلا انعكاسا عن التنافس الدولي على الموارد ومناطق النفوذ بغرض الهيمنة على النظام الدولي ومراقبة جل التفاعلات فيه وتطويعها لصالحه.

المطلب الثالث: التنافس الدولي في الساحل الإفريقي

لطالما اعتبرت منطقة الساحل الإفريقي من أفقر بلدان العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن (كاالحديد واليورانيوم...) والنفط والمواشي والإمكانيات الزراعية، ما يفسر الاهتمام الخاص الذي تُولِيه القوى الكبرى بهذه المنطقة ولعل أبرز العوامل التي تفسر هذا الاهتمام نذكر:

- ✓ العامل الأمني والذي تم اختزاله إلى محاربة الحركات الإرهابية فمنطقة الساحل تعتبر مرتعا للعديد من الحركات الجهادية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ومنظمة بوكو حرام النيجيرية، لاسيما وأن في ظل هشاشة وفشل الدولة في الساحل الإفريقي.

- ✓ الخوف الدولي من احتمال تحول المنطقة إلى مقر آمن ودائم للجماعات الإرهابية وتحولها لـ "ساحلستان"، خاصة وأن الجماعات الإرهابية فيها تتدرب وتخطط عمليات إرهابية على المستوى الإقليمي والدولي[1]،إضافة إلى استفادة القوى الكبرى والقوى الناشئة من موارد وثروات المنطقة.

ليست منطقة الساحل الإفريقي بمنأى عن سياسات التنافس العالمي لاسيما وأنها تمتاز بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأقاليم، بل وتسهل الولوج إليها باستثناء تنافسية العلاقات التي تربط القوى الكبرى ببعضها على مستوى النظام الدولي،تبرز في التفاعلات الإقليمية في الساحل الإفريقي مجموعة الدول ذات الإمكانات الضخمة والطموحات الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا والعلاقات الإستعمارية القديمة مع دول المنقطة كفرنسا، لكن هذا لا يعني أن التنافس حصري وشامل بين هذه الدول بل هناك تعاون وتنسيق في مجالات أخرى، كما توجد

[1]–زبير يحي، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704/12/5/219

اختلافات في مبررات تواجد هؤلاء في المنطقة، وفيما يلي عرض للمقاربات الأمنية لأهم الدول الكبرى والقوى الناشئة في النظام الدولي في الساحل الإفريقي.

1- المقاربة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي:

يقوم التصور الأمني الأمريكي لمنطقة الساحل الإفريقي على قضية محاربة الإرهاب الدولي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر، وذلك بدعم الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب الدولي،تعتمد هاته الإستراتيجية على فكرة قوامها أن الوجود العسكري الأمريكي هو الحاجز الذي تعتمد عليه أمام منافسيها الجدد من القوى الكبرى الذين راحوا يبحثون لـــهمعن موطىء قدم في الســـاحل الإفريقي[1]، والواقع أن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لا يرجع إلى 11 سبتمبر فحسب وإنما كان لبعض الدول الإفريقية أهمية، وكان ذلك من خلال إنخراطها في التنافس بين الإيديولوجيتين الليبيرالية والغربية وقبل ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي اكتشفت الأراضي العذراء في إفريقيا واستغلت مواردها وثرواتها.

تحتل منطقة غرب إفريقيا مكانة مهمة في بعدها الجغرافي فقد انعكس ذلك في وثيقتي الأمن القومي الأمريكي الأولى صـدرت في 20 سبتمبر 2002 وصـدرت الثانـية بتاريخ 16 مارس 2006، حيث جاء فيهما أن هذه المنطقة أصبحت ضمن أبرز اهتمامات الإدارة الأمريكية، وأنها تحتل مكانة مهمة في الأجندة الإستراتيجية لها نظرا لموقعها كبوابة للقارة الإفريقية، وقد نصت الوثيقة الأخيرة على أن إفريقيا تكتسب أهمية جغرافية متزايدة وتشكل أولوية في جدول الأعمال والفكرة المحورية في الإهتمام الإستراتيجي بمنطقة غرب إفريقيا ولاسيما تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا، التي تخدم المصلحة الإقتصادية الأمريكية، فبالرغم من أن الأهداف المعلنة حاليا هي أهداف أمنية بالأساس إلاّ أنّ لها دوافع متنوعة ومتعددة إضافة إلى الدافع الأمني وهي:

✓ إحكام السيطرة على مخزونات غرب إفريقيا النفطية بالإضافة إلى الكميات المكتشفة في المنطقة ذلك أن سبعة مليارات من أصل ثمانية مليارات برميل نفط تم استخراجها سنة 2010، الأمر الذي دفع بشركات النفط الأمريكية وخاصة منها شركتي **إكسون موبيل وشيفرون** إلى إقامة فروع ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا.

[1]–قلاع الضروس سمير، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، **قراءات إفريقية**، العدد 24، 2015، ص، 36.

✓ الحصول على النفط بأسعار منخفضة، لاسيما وأن النفط الإفريقي يتمتع بميزات غير متوفرة في نفط مناطق أخرى، منها قرب المسافة بين مناطق النفط في خليج غينيا الإستوائية ومصافي البترول، على الساحل الشرقي لأمريكا مما يوفر نفقات النقل، كما أن النقل البترولي من غرب إفريقيا إلى مصافي البترول، وقواعده في الولايات المتحدة الأمريكية يجنبها مخاطر التنقل عبر قناة السويس والشرق الأوسط والقرن الإفريقي، التي تقع في أحد بؤر الصراعات الدولية حيث تستهلك الولايات المتحدة، ربع إنتاج العالم من النفط وتوفر حوالي 13 إلى 18 بالمائة منه مصدره غرب إفريقيا ووسطها، وقد أنفقت الولايات المتحدة سنة 2003 حوالي 17.8 مليار دولار على النفط الإفريقي، ما يمثل 70 بالمائة من المشتريات الأمريكية من إفريقيا، إضافة إلى أن حوالي 100 ألف وظيفة في الولايات المتحدة ترتبط بالنفط الإفريقي.[1]

إن التواجد الأمريكي في الساحل الإفريقي إضافة إلى ما سبق، يصب في إطار إستراتيجية محاصرة النفوذ الأوروبي وبالأخص الفرنسي، وتقليص الدور الصيني في غرب القارة من خلال زيادة الإستثمارات والصادرات في هاته المنطقة ومزاحمة الإستثمارات الصينية فيها[2]، وما زاد من حظوظها هو بداية الإنسحاب الفرنسي من بعض مناطق نفوذها التقليدية كمالي وبوركينافاسو والنيجر لاسيما مع الحكومات الإنقلابية الأخيرة.

2- دعائم الرؤية الفرنسية للساحل الإفريقي:

تستمد فرنسا نفوذها في الساحل الإفريقي من تاريخها الإستعماري الطويل لها فقد سيطرت فرنسا على عدة مناطق في الساحل، وبعد استقلال تلك الدول أبقت فرنسا على ارتباطاتها بها سياسيا وإيديوجيا وثقافيا من خلال الإتفاقيات السياسية والأمنية والتاريخية، ما سمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية فهي تتدخل حتى في رسم القرار وصنعه بما يتوافق ومصالحها وسياستها الأمنية في المنطقة.

تنظر فرنسا لمنطقة الساحل نظرة براغماتية محضة ذلك أن الساحل الإفريقي ذا مكانة وأهمية استراتيجية في السياسة الأمنية الفرنسية تجاه القارة التي تعتبرها حديقتها الخلفية، وقد وضفت فرنسا

[1]- بن قيطة مراد وبويدة فاطمة الزهراء، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، **دفاتر المتوسط**، المجلد3، العدد1، 2016، ص، 228.

[2]-المرجع نفسه، ص ص، 38، 39.

طرقا عدة لتبقي على تواجدها هناك كسياسة فرق تسد بين الإثنيات والقبائل المتعددة والمتنوعة في المنطقة ما أثار نزاعات مزمنة في الساحل الإفريقي، إضافة إلى سياسة التفرقة استغلت فرنسا غرس الروح الفرنكوفونية في دول المنطقة وصار يطلق على المنطقة في بعض دوائر صنع القرار الفرنسية **الساحل الفركوفوني**، كما نجحت فرنسا في خلق نخب سياسية تدين بالولاء لها على اعتبارات المصالح المتبادلة بين النخب الحاكمة، أهم هذه المصالح هي:[1]

* **المصالح الإقتصادية:** تقوم أساسا على حاجتها للثروات الباطنية، والمحروقات فالنيجر ومالي والتشاد هي المورد الأساسيا للطاقة في فرنسا، إذ أن حوالي 25 بالمائة من المفاعلات النووية التي تعتمدها فرنسا للتزود بالكهرباء مصدرها مناجم شمال النيجر والتشاد، لذا تعد هذه المناطق حيوية لفرنسا كونها تزودها بالطاقة واليورانيوم، إضافة إلى أن معظم صفقات الشركات الفرنسية تأتي من هذه الدولما يعني أن دول الساحل الإفريقي هي أيضا أحد مصادر الدخل لفرنسا، وكنتيجة لتلك السياسات تعاني أغلب الدول الإفريقية تبعية وهيمنة سياسية واقتصادية نظراً لتخلّفها وهشاشة مؤسساتها، فحتى الانقلابات العسكرية التي تحصل من حين لآخر في إفريقيا مدعومة خارجياً لأسباب مصلحية محضة.

تحكم فرنسا سيطرتها أيضا على الوحدة النقدية الأساسية في وسط إفريقيا وغربها والمعروفة باسم الفرنك الإفريقي (قبل اعتماد العملة الأوروبية الموحدة اليورو)، من خلال "نظام تخضع بموجبه 14 دولة إفريقية من بينها 12 مستعمرة فرنسية سابقة للنظام المصرفي الفرنسي، وذلك باعتماد عملة موحدة ومرتبطة بالعملة الفرنسية"، هذا الإجراء النقدي تم توظيفه بغرض ضمان التدفق المستواصل للمداخيل النقدية الاقتصادية من الدول الإفريقية إلى فرنسا، لاسيما وأن الاتفاق النقدي كان يشترط على الدول الإفريقية "توريد 100 بالمائة من ودائع النقد الأجنبي الخاصة بها إلى البنك المركزي الفرنسي" وقد تم تخفيض هذه النسبة إلى 65 بالمائة في سبعينات القرن الماضي، ثم إلى 50 بالمائة عام 2005 تحت مبرر توفير غطاء نقدي من أجل إصدار الفرنك الفرنسي.[2]

***المصالح السياسية والثقافية:** من الناحية السياسية تسعى فرنسا إلى تحويل الدول الفرانكفونية عموما من تجمع ثقافي إلى تجمع سياسي فرانكفوني في منطقة الساحل حيث يصبح كتلة لها صوت

[1]–المرجع السابق، ص ص، 41، 42.

[2]–فرنسا وأفريقيا ... استعمار متواصل ونهب مستمر، على الموقع:https://elearn.univ-oran1.dz /27/08/2022

سياسي موحد يعتد به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء سياسة مناهضة ومعادية للسياسة التوسعية الأمريكية تهدف إلى الحد من الهيمنة الأمريكية الساعية إلى تحجيم الدور الفرنسي في الساحل الإفريقي كما في جل أقاليم النظام الدولي، لتحقيق ذلك توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية متنوعة منها شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي موجهة لدول المنطقة لمساعدتها في بعث مشاريعها التنموية، بالاعتماد على اللغة الفرنسية كلغة مشتركة لأنها الأكثر استعمالا، في معظم دول الساحل هذه السياسة هي المجال الذي يميز السياسة الفرنسية في المنطقة عن باقي الدول الغربية وذلك لخبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فمن مظاهر تمسكها بنفوذها في المنطقة نشرها لثقافتها هناك.[1]

***في المجالين العسكري والأمني:** كانت فرنسا خلال الحرب الباردة، تسعى إلى منع انتشار النفوذ السوفياتي في الساحل الإفريقي وفي القارة الإفريقية عموما، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيسي الذي يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة هو الولايات المتحدة الأمريكية والصين والجماعات الإرهابية الناشطة هناك، بناءا على ذلك راحت فرنسا تعمل على توسيع شبكة علاقاتها بالدول الإفريقية بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول إفريقية لم تستعمرها من قبل، وعموما تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية حول توسيع مناطق نفوذها في كل من الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي والبحيرات الكبرى[2]، أما أهم هدف أمني لفرنسا فهو حماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية والتموقع في المنطقة أكثر من قبل، حيث ترى فرنسا أن أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان ويرى صانع القرار في الإدارة الفرنسية أنه لا توجد قطيعة أو انفصال بين الأمنين الداخلي والخارجي.

تعرف العلاقات الأمريكية–الفرنسية في الساحل الإفريقي، على المستوى الواقعي تعاونا في المجال الأمني وبالتحديد في قضية مكافحة الإرهاب الدولي، كما أنها تعرف تنافسا على موارد المنطقة، حيث تعطي الإستراتيجية الأمريكية للشريط الساحلي اهتماما للتعاون مع فرنسا فيما يخص التأطير والتنسيق العسكري للقوات الخاصة لمختلف دول المنطقة تحت رعاية **الإيكواس**، حيث تتمثل أبرز المهام في القضاء على الجماعات التالية:

---

[1]–بشراوي مصطفى، التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 13، ديسمبر 2019، ص، 104.

[2]–المرجع نفسه، ص، 105.

- المجموعات الإسلامية المسلحة في القرن الإفريقي الصومال.
- القاعدة الإسلامية في بلاد المغرب العربي.
- جماعة بوكو حرام في نيجيريا.

لأنها أكثر الجماعات الإرهابية في المنطقة ويكون ذلك من خلال استراتيجيتين:

- ✓ تكوين قوات عسكرية إفريقية محلية وتدريبها في إطار برنامج التعاون الدوليمن أجل مكافحة الإرهاب.
- ✓ التنسيق الأمني والإستخباراتي مع القوى الكبرى وخاصة مع فرنسا من أجل مراقبة المناطق الهشة والصعبة في ساحل الأزمات.

جسدت عملية **سيرفال** التنسيق العسكري المباشر بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد صرح وزير الدفاع الأمريكي **ليون بانيتا La Panita** عند بداية العمليات الفرنسية في المنطقة "بأن المسؤولية تحتم على أمريكا تقديم المساعدات لفرنسا في حربها على الجماعات الإجرامية الإرهابيـــــة، إضافة لإعطاء عناية أكثر لقوات **أفريكوم** والقوات الإفريقية الموجودة في مالي".[1]

نلاحظ في المقابل نوعا من الإنفرادية في اتخاذ القرار من قبل الدولتين على اعتبار أن لكل منهما رؤيتها واستراتيجيتها ومصلحتها الخاصة في المنطقة، فكما أنه لفرنسا مصالح وأهداف في المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية أيضا مصالح واستراتيجيات خاصة تعمل على تحقيقها بالإعتماد على عتادها العسكري وبالتنسيق مع حلفائها من المنطقة، مما لا شك فيه أن هناك تنافس كبير على بسط النفوذ في المنطقة وفقا لمدركات كل منهما للأهمية الإقتصادية والإستراتيجية للساحل، إضافة إلى وعي الولايات المتحدة الأمريكية بأن دور الريادة في صناعة السياسة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان تتقنه فرنسا جيدا،بوصفها المستعمر القديم والمتمكن من فهم التعقيدات الإيديولوجية والإجتماعية والفكرية في المنطقة.[2]

[1]– قلاع الضروس سمير،التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، مرجع سابق، ص،42.

[2]–المرجع نفسه، ص ص،42، 43.

صارت بعض القوى الناشئة في النظام الدولي مؤخرا تبحث لها عن مكانة في الساحل الإفريقي مثل روسيا والصين وتركيا، حيث ترى فيهم فرنسا منافسين جديين لنفوذها هناك ولن يتركوا مكانا لعودة فرنسا إلى مستعمراتها القديمة المفقودة، لاسيما مع تصاعد حملات المناهضة لتواجدها مؤخرا كما أن الولايات المتحدة الأميركية التي كانت لاعباً غير أساسيّ في الساحل، عملت مؤخرا على تعزيز وجودها في إفريقيا من خلال سلسلة قواعد عسكرية ووكالات استخباراتية في المستعمرات الفرنسية السابقة مثل النيجر وتشاد والغابون والسنغال[1].

3- التواجد الصيني في الساحل الإفريقي:

بدأ الاهتمام الصيني بالساحل الإفريقي في تسعينات القرن الماضي إستجابة لحاجاتها الاقتصادية المتزايدة والمواكبة لصعودها المتنامي على الساحة الدولية، حيث تزامن ذلك مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ما تجلى في الزيارات والاتصالات الدبلوماسية بين القادة الصينيين وقادة عدد كبير من الدول الإفريقية عموما ودول الساحل الإفريقي خاصة، وقد أفضت تلك الاتصالات بين الطرفين إلى إبرام اتفاقيات تجارية وعقود عمل لإنجاز أشغال في مجال البنى التحتية، ما جعل من الصين الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية منذ 2013،تجلت الأهداف الصينية من التواجد في الساحل الإفريقي من خلال إستراتيجيتها الشاملة والتي تمتدمن الأهداف السياسية إلى الأهداف الإقتصادية.

جاء الإهتمام الصيني بالساحل الإفريقي في سياق تطورها الاقتصادي حيث صارت من أكبر الإقتصادات في العالم والإحصاءات أكبر دليل على ذلك، فقد ارتفع معدل النمو في ناتجها المحلي الإجمالي من 9.4 بالمائة عام 1990 إلى 10.5 بالمائة عام 2010 وذلك لاستحواذها على 8.5 بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية عام 2010، وفي عام 2012 صارت الصين آنذاك أكبر قوة تجارية في العالم بـ 3.89 تريليون دولار أمريكي متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كما ارتفعت نسبة الصادرات الصينية من مجمل الصادرات العالمية من 4.7 بالمائة عام 2000 لتصل إلى 24.1 بالمائة عام 2013.

أدى النمو الإقتصادي الصيني إلى إرتفاع طلبها على الموارد الأولية فتزايدت قيمة وارداتها من المعادن والمواد الخام نحو عشرة أضعاف ما بين 2000 و2010 حيث ارتفعت من 17.2 مليار

[1]-حكيم ألادي نجم الدين، الوجود الفرنسي في الساحل الأفريقي، على الموقع:
https://www.almayadeen.net/research-papers/27/08/2022

دولار إلى 171.7 مليار دولار، إضافة إلى ما سبق تزداد أهمية إفريقيا للصين لأن عدد سكان القارة الإجمالي مليار نسمة عام 2009 وقد يبلغ عدد سكانها عام 2050 حوالي 2.6 مليار نسمة، حوالي نصفهم من الطبقة المتوسطة سيقطنون المدن ما يعني أنهم سيحتاجون لمشاريع البنى التحتية من شبكة الطرق والمواصلات ومشاريع توصيل المياه للسكان وهنا لا يصبح للماس أو اليورانيوم أي أهمية لهؤلاء السكان وإنما المواد الغذائية والصناعية والمياه الصالحة للشرب هي السلع الإستراتيجية بالنسبة لهم[1]، إضافة إلى أنها تعتبر سوقا متعطشة للسلع بسبب ضخامة الكتلة السكانية من جهة وعجز الجهاز الإقتصادي الإنتاجي عن تلبية الحاجات السكانية المتزايدة.

تتبنى الصين أسلوب المنتديات والمؤتمرات كطريقة للتعاون والتنسيق مع دول الساحل الإفريقي وعقد الصفقات معها،وهو ما يجسده منتدى التعاون الصيني–الإفريقي **FOCAC** الذي تأسس عام 2000 بهدف تعزيز العلاقات التجارية والإستثمارية بين الصين والدول الإفريقية في القطاعين العام والخاص[2]، أي أن آلية المنتدى ستنشئ أرضية مشتركة بين الصين وشركائها من الساحل الإفريقي ما يسهل من عملية الحوار والتفاهم بينهما.

ليست العلاقات الصينية–الإفريقية جديدة بل تعود إلى الحرب الباردة[*] على الأقل وتحديدا في خمسينات القرن الماضي، وكان ذلك في إطار نشر الإيديولوجيا الإشتراكية فقد أثبت تصويت حلفاء الصين الأفارقة (26 دولة) في هيئة الأمم المتحدة لصالح انضمام الصين الشعبية لهذه المنظمة ومجلس الأمن بدلا من تايوان، مدى قوة العلاقات الصينية–الإفريقية ومع نهاية الحرب الباردة والتغيرات التي شهدها النظام الدولي تحول عامل الإرتكاز الصيني في إفريقيا من الهدف الإيديولوجي إلى أهداف براغماتية مصلحية، وكانت الصين تدعو الدول الإفريقية في هذه الحقبة إلى الإعتماد على مجهوداتها الذاتية لاختيار النظام السياسي وأسلوب التنمية الذي يتلاءم وظروفها مع دعم الصين لها،لأنها ترى في نفسها زعيمة لجبهة الدول النامية وهذا في إطار طموحها لتجسيد فكرة التعددية القطبية في النظام الدولي.

---

[1]– الحسناوي لحسن ، مرجع سابق.

[2]–بن قيطة مراد وبويدة فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص، 225.

[*]– الحديث هنا عن حقبة ما بعد الحرب الباردة لأن الصين كانت لها اهتمامات في القارة قبل تلك الحقبة وإن لم تكن نشطة، كما كانت لها تواجد في القارة في إطار التنافس بين القطبين خلال الحرب الباردة.

يعتبر التعويل على الكتلة التصويتية لدول القارة الإفريقية هدف آخر يبرر المحاولات الصينية لتوطيد علاقتها بدول الساحل الإفريقي، لاسيما في ظل مطالبة الصين بتعديل بعض الإتفاقيات الدولية منها اتفاقية الملكية الفكرية وهي من أهم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة والصين، من جهة أخرى تستغل الصين تحالفها مع بعض دول القارة الإفريقية لتطبيق سياسة **الصين الواحدة** من أجل تعديل التوازن مع تايوان لمصلحتها في مواجهة الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الصين تعول على الأصوات الإفريقية في المحافل الدولية من أجل الوقوف في وجه انضمام كل من الهند واليابان إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بهذا الانضمام بهدف منع ظهور قوى إقليمية منافسة لها في آسيا.

تتجلى الأهداف العسكرية والأمنية للصين في الساحل الإفريقي، في حمايتها لمناطق نفوذها في القارة، والمقصود هنا مواقع التزود بالموارد الطبيعية من خلال عمليات حفظ السلام في بعض الدول الإفريقية، مثلا في جنوب السودان وساحل العاج والسودان..أو عن طريق توريد السلاح للدول الإفريقية فقد استوردت إفريقيا حوالي 13 بالمائة من السلاح الصيني التقليدي خلال الفترة الممتدة ما بين 2007-2012 ما قيمته 6462 مليون دولار، فليست الصين مجرد مشاهد سلبي لديناميكيات الصراعات في إفريقيا ولكنها باتت شريكا نشطا بشكل متزايد فيها وذلك بناءا على تأثيرها في مصالحها.

الصين لم تبقى معارضة للسياسات الغربية العسكرية في إفريقيا كما كانت من قبل بل صارت تؤيد الأجندة الأمنية الغربية في المنطقة بشكل متزايد، فالصين من بين جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين هي أكبر مساهم في بعثات الأمم المتحدة بإرسالها حولي 2000 عسكري إلى ليبيريا ودارفور ومالي، إضافة إلى لعبها دور الوساطة في جنوب السودان ما بين 2011 و2013، مع عدم إغفال مصالحها التجارية في السودان فهي تستورد حوالي 82 بالمائة من نفط جنوب السودان وحوالي 70 بالمائة من إنتاج شمال السودان.[1]

4- النفوذ الروسي في الساحل الإفريقي:

يعود الترحيبالذي تحظى به الصين وروسيا في إفريقيا إلى ثلاثة أسباب على الأقل:

أولا- العامل التاريخي إذ على عكس القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسيا وبلجيكا وإيطاليا) ذات

[1]-الحسناوي لحسن، مرجع سبق ذكره.

الماضي الاستعماري، فإن الصين وروسيا (لاسيما في عهد الاتحاد السوفياتي) وقفتا إلى جانب حركات التحرر في القارة.

ثانياً– التوافق الإستراتيجي حيث تقدم الصين وروسيا نفسيهما كمدافعتين على سيادة الدول واستقلالها وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثالثاً– غياب المستلزم الأخلاقي فبحكم الطبيعة التسلطية لنظاميهما ومعاداتهما للمنظومة القيمية الغربية، لا تعير الصين وروسيا أهمية تذكر لمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان في علاقاتهما مع الدول الإفريقية، وهنا مكمن التوافق الإستراتيجي الآخر،فصحيح أن القوى الغربية دعمت وتدعم أنظمة تسلطية في إفريقيا إلا أن ذلك–بحكم ديمقراطيتها– يسبب لها مصاعب ومساءلة من قبل رأيها العام وحتى عدالتها،كما أن هذا التوافق الإستراتيجي لا يحول دون مواجهة الصين وروسيا الإشكالية نفسها التي تواجهها القوى الغربية وهي رفض شعوبها لدعم الأنظمة التسلطية المحلية، ثم إن بعض قضاياها الداخلية مثل تعامل الحكومة الصينية مع الأقلية المسلمة في **شينغيانغ**، يثير مشاعر شعبية معادية لها في البلدان الإفريقية المسلمة.

عادت روسيا إلى إفريقيا مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي وهي في حقيقة الأمر شريك متواضع للقارة بحوالي 20 مليار دولار من المبادلات التجارية، في الوقت الذي تبلغ فيه مبادلات الصين مع إفريقيا 200 مليار دولار وتحاول روسيا على غرار الصين بسط نفوذها في القارة من خلال العديد من الآليات، كما تنشط الشركات النفطية الروسية في عدة بلدان على غرار مصر وليبيا وغانا وكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، أما في القطاع المنجمي والمعدني فتعمل شركاتها في العديد من الدول مثل غينيا وبوركينافاسو وزيمبابوي وأنغولا وجنوب إفريقيا وإفريقيا الوسطى، ويعد النووي المدني القطاع الثالث الذي تعمل روسيا على تطويره في إفريقيا من خلال توقيعها على اتفاقات لبناء مفاعلات نووية في مصر مثلا ومراكز بحث نووية في رواندا، فضلاً عن شراكات في دول أخرى كنيجيريا وإثيوبيا وغانا وزامبيا، كما تُطوِّر روسيا علاقاتها التعاونية مع الدول الأخرى في مجالات مثل الزراعة والإعلام الآلي والمالية لاسيما في ظل النمو القوي الذي تشهده بعض الاقتصادات الإفريقية والذي زاد من حدة التنافس الدولي للاستفادة منه.[1]

[1]-بن عنتر عبد النور، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/26/8/2022

ظهرت دبلوماسية اللقاح في عز جائحة كورونا كآلية للتنافس الدولي في إفريقيا لتبين وجود نوع من الترحيب بالنفوذ الصيني والروسي، حيث تكونت سردية مهيمنة مفادها أن روسيا والصين تساعدان الدول الإفريقيةعكس الدول الغربية، وقد نجحت إلى حد بعيد في ذلك لأن هذه السردية وما تسوّق له أصبحت أهم من الفعل ذاته أي التبرع بلقاحات للدول الإفريقية، فالكميات التي تبرعت بها الصين مثلاً –في بدايو الجائحة– لبعض دول الجنوب تكاد تكفي جماعة الأنظمة الحاكمة وحاشيتها ومع ذلك فالسردية تفوقها حجماً، علماً بأن الجماعة الحاكمة وحاشيتها كانت قد استفادت أيضاً من الكمية اليسيرة التي تحصلت عليها دولها من لقاحي "**فايزر**" و"**موديرنا**" وغيرهما من اللقاحات الغربية.[1]

تستند كل هذه المرتكزات إلى خطاب روسي مرحب به في القارة يقوم على ثلاثة دعائم أساسية هي: غياب الماضي الاستعماري والتقارب بين روسيا وإفريقيا الراجع إلى العهد السوفياتي والنضال ضد الاستعمار، وتعاون برغماتي بدون أي مقابل في مجال الحوكمة الداخلية أو الديمقراطية، توظف روسيا هذا الخطاب لتميز نفسها عن باقي القوى الغربية، ولتلعب على الأوتار الحساسة لسكان الدول الإفريقية ذات المشاعر المعادية لهذه القوى الاستعمارية والناهبة لثرواتها، وفي هذا الإطار تشن روسيا حملة إعلامية ضد السياسات الفرنسية في بعض الدول مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومدغشقر، حيث تبين من خلال دراسة لوجودها في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومدغشقر وأنغولا والسودان أن إستراتيجية روسيا في القارة الإفريقية تغيرت منذ العام 2017، حيث أصبحت تركز بالأساس على تعزيز التعاون العسكري (من خلال توقيع اتفاقات دفاع وتسليح ونشر مستشارين عسكريين وإشراك شركات عسكرية وأمنية خاصة) والنفوذ الإعلامي، وهذا ما يتوافق تماماً ومسعى أنظمة إفريقية تعمل على ضمان البقاء في الحكم.[2]

يعد ملف السلاح والأمن من حيث الأهمية بعد ملف الطاقة مباشرة، في إطار التنافس الدولي على إفريقيا حيث يشكل هذا الملف أحد عناصر النزاع بين روسيا وأمريكا في إفريقيا، كما تعتبر إفريقيا من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة في العالم، حيث تنتشر النزاعات في أكثر من 20 دولة إفريقية لا سيما وأن كلفة الصراعات المسلحة قدرت في العقد الأخير بحوالي 250 مليار دولار، وقد تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلى دول القارة الإفريقية بنسبة 200 بالمائة خلال العقد

[1]–في غضون سنوات..كيف أطاحت روسيا بفرنسا في الساحل الإفريقي، على الموقع:
https://www.trtarabi.com/issues/23/8/2022

[2]–بن عنتر عبد النور، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل، مرجع سبق ذكره.

الأخير حيث تهدف صفقات السلاح الروسي إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

✓ تدخل صفقات بيع السلاح الروسي في إطار استعادة روسيا لنفوذها في القارة الإفريقية.

✓ تشكل صفقات بيع السلاح مدخلا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية مما يسمح بالحصول على استثمارات وعقود في مجال البنى التحتية والقطاعات الحيوية.

✓ تعتبر روسيا صفقات بيع السلاح مدخلا لتوطيد العلاقات الإقتصادية مع الدول الإفريقية مما يسمح بالحصول على استثمارات وعقود في مجال البنى التحتية والقطاعات الحيوية.

✓ كما تعتبر روسيا صفقات بيع السلاح مدخلا لنقل تكنولوجيا الطاقة النووية ما تعتبره الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها في المنطقة.

قدمت روسيا دعمها ومساعداتها العسكرية لبعض الدول في الساحل الإفريقي من خلال قوات **الفاغنر**، التي نافست بقوة الوجود العسكري الفرنسي هناك، بل وجعلت قوات الفاغنر من طرد القوات العسكرية أمرا ملحا، لأن روسيا لطالما أكدت على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وترك مهمة تطويرها وتنمية جل قطاعاتها لها وحدها، وقدمت روسيا الفاغنر على أنه الحامي للدول الإفريقية الحليفة من تلك التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، واعتبرت أن أي صدام بين قواتها العسكرية والدول الإفريقية، صدام معها هي وأن الفاغنر هو من سيتصدى لها، إذا الهدف الروسي من التواجد في إفريقيا إقتصادي بدرع عسكري.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن السياسة الروسية تؤدي إلى تغذية الصراعات، بشكل يهدد أمنها الطاقوي وأمن الممرات المائية وأمن طرق النقل، وتدعم الأنظمة الفاسدة حسب وجهة نظرها وتصنيفها لدول العالم، وأن سياسة التسليح الروسية لدول المنطقة لها تداعيات مما يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية العمل على تعزيز تواجدها العسكري في إفريقيا، من أجل تطويق النفوذ الروسي المتزايد فيها.

5- التواجد التركي في الساحل الإفريقي:

إن الدور التركي المتنامي في العديد من أقاليم النظام الدولي، هو انعكاس للاستراتيجية الروسية الجديدة المتمحورة حول فكرة أساسيـّة مفادها الطموح لاسترجاع إرث ومكـانة الإمبراطورية

[1]–العيناني مراد، إفريقيا من منظور القوى الكبرى..ساحة للتنافس على مخزون إستراتيجي، على الموقع: https://araa.sa/22/08/2022

العثمانية، التي تواجدت في إفريقيا في الفترة الممتدة ما بين 1536 و1912 فكل من مصر وليبيا وتونس والجزائر وإيريتيريا والصومال والسودان كانت تابعة لها، وقد تجدد الإهتمام التركي بإفريقيا حديثا منذ 1998، حين بدأت تنفتح إقتصاديا على القارة وتجلى ذلك في طموحها للعب دور هناك أكثر مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، حيث ارتكزت على الأداة الإقتصادية لتدخل إلى القارة وتثبت وجودها هناك.

الواقع أن العامل الإقتصادي هو العامل المحدد للعلاقات التركية الإفريقية، لكن هذا لا ينفي إعتمادها على عوامل أخرى وإن لم تكن بالأهمية ذاتها التي يتمتع بها العامل الإقتصادي، فقد تنوعت مظاهر النفوذ التركي في إفريقيا بين السياسية والعسكرية، والإنسانية والتعليمية فضلا عن الإقتصاديـــة، حيث شكل الاقتصاد نقطة ارتكاز تركيا في إفريقيا فقد عرفت العلاقات التجارية التركية–الإفريقية، إزدهارا مع حزب العدالة والتنمية–كما سبق الذكر–وتعزز وجودها في القارة عام 2005، عندما حصلت تركيا على صفة مراقب في الإتحاد الإفريقي، وانضمت إلى البنك الإفريقي وإلى البنك الإفريقي للتنمية وعملت على تقوية علاقاتها بهيئة المنظمات الحكومية الدولية للتنمية في شرق إفريقيا والتجمع الإقتصادي لدول غرب إفريقيا.

بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول إفريقيا جوالي 23.4 مليار دولار عام 2014، بينما كان عام 2003 حوالي 504 مليار دولار، أي أن حجم التجارة بين تركيا وإفريقيا قد إرتفعت بـ 140 بالمائة في الفترة الممتدة بين 2003 و2007 ما يدل على مدى تزايد الإهتمام التركي بإفريقيا، في المقابل زادت الصادرات التركية نحو إفريقيا بحوالي أربعة أضعاف في غضون 12 سنة، فعام 2002 كانت 40 مليار دولار وصارت 158 مليار دولار عام 2014، فقد بلغ حجم التبادل التجاري 17 مليار دولار بعدما كان 7 مليارات دولار عام 2005.

أشار الرئيس التركي الحالي **الطيب رجب أردوغان**، في ذات السياق إلى أن العلاقات بين إفريقيا وتركيا لا تقوم على الإستغلال، وإنما على التكافؤ والصداقة والربح المتبادل، لذا تعمد تركيا إلى تشجيع الإستثمار في القارة لاسيما وأن باقي الدول تخشى من الاستثمار في الأسواق غير المستقرة عكس تركيا، ما عاد على الطرفين بأرباح كثيرة كمناصب الشغل وتوسيع الإستثمارات وزيادة وتيرة التنمية في بعض الدول الإفريقية، واستفادة هذه الدول من المساعدات التركية ومشاريعها فوكالة التعاون التركية مثلا، لديها ثلاث مكاتب في كل من إثيوبيا والسنغال والسودان وتدعم هذه الوكالة

المشاريع التنموية في 40 دولة إفريقية من بينها دول الساحل الإفريقي.[1]

شكلت المساعدات الإنسانية محورا راهنت عليه تركيا في إفريقيا، حيث عملت على مساعدة الفقراء والمحتاجين ودعم المشاريع التنموية هناك، فعام 2013 ساهمت تركيا بـ 781.2 مليون دولار في مشروعات الإغاثة الرسمية وبهذا المبلغ استحوذت إفريقيا منه على ربع حجم ميزانية المساعدات الخارجية التركية لتلك السنة، كما تخصص تركيا سنويا حوالي 500 مليون دولار لإفريقيا هذا بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي ترسلها السلطات التركية في إطار الإغاثة الإنسانية، الذي يشمل إدارة الكوارث والطوارىء التركية للمحتاجين من اللاجئين والنازحين، لطالما أكدت تركيا في المحافل الدولية على دعمها لقضايا القارة ودعم جهود التنمية فيها، والحيلولة دون وقوع الأزمات فيها، كما أنها تؤكد دوما على ضرورة بناء القارة لقدراتها الذاتية، في مجال التنمية وكذا في مجال حل النزاعات الإثنية فيها.

تسعى تركيا من خلال مقاربتها الإنسانية في إفريقيا عموما والساحل الإفريقي خصوصا، إلى تعزيز السلم والاستقرار فيها، وتكريس مقاربتها الإنسانية هناك من خلال المساعدات الإنسانية، وتبنيها قيم وأخلاق في شراكتها معها، على اعتبار أنها **شريك الخير** الذي يمد يد العون للأشقاء الأفارقة.

تهتم تركيا أيضا بالاستثمار في مجال التعليم بغرض تحقيق شروط التنمية الاجتماعية، وذلك في إطار تأكيدها على أهمية وضرورة التنمية الشاملة في إفريقيا، في هذا السياق وقعت تركيا على 40 اتفاقية في مجال التعليم مع 26 بلدا إفريقيا، وتجري مفاوضات على إبرام اتفاقيات في المجال نفسه مع 20 بلدا إفريقيا آخر، وتتضمن هذه الاتفاقيات مجموعة من المزايا لصالح الطلبة الأفارقة منها تأمين منح دراسية للطلاب وتبادل البعثات الطلابية، وقد انتقل حوالي 14 ألف و891 طالبا و15 مدرسا إفريقيا إلى تركيا في إطار هذه المنح، كما كانت تركيا تلعب على وتر التعليم لمحاربة حركة **فتح الله غولن** التي كانت لها العديد من المدارس في إفريقيا لاسيما وأنها تعتبر منظمة إرهابية وتخريبية في تركيا، حيث عملت تركيا على إقناع الأفارقة بإغلاق مدارسه وكان ذلك فعلا.[2]

---

[1]-صلاح مصطفى، الدور التركي في إفريقيا..اقتصاد يحرك السياسة، **مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية**، نوفمبر 2017، على الموقع: https://www.academia.edu/5/3/2021

[2]–المرجع نفسه.

استنادا إلى المعطيات السابقة والمتمثلة في أهداف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا في الساحل الإفريقي، يبدو جليا وجود اتفاق حول بعض القضايا ومن ثم يوجد بين الدول سابقة الذكر تعاون وتنسيق فيها، كالمجال الأمني الذي يقوم على محاربة الإرهاب، وهناك تداخل وتقاسم للمنافع وتنافس في مجال تحصيل ثروات المنطقة، وإن كانت الإستراتيجيات والسبل تختلف فالصين مثلا تتبع سياسة اقتناص اللحظة وملء الفراغ الاقتصادي في القارة الإفريقية، من خلال استثمارها في قطاعات انسحبت منها القوى الغربية أو لم تهتم بها من الأساس مثل مجال البنية التحتية والزراعة، أما روسيا فتنتهج السياسة ذاتها في المجال العسكري والأمني فقد استغلت الإنسحاب الفرنسي النسبي من جمهورية إفريقيا الوسطى حتى تبسط عليها نفوذها من خلال ثلاثة إجراءات: نشر مستشارين عسكريين في جل إقليم الدولة وبيع الأسلحة، ونشر **الفاغنر** خاصة في المناطق المنجمية.

لا يقوم التنافس الدولي في المنطقة بناءا على ما تقدم على المواجهة، وتقدم طرف على حساب آخر، بل يقوم التنافس الدولي في المنطقة على توظيف طرف لانسحاب طرف ثان من المنطقة، لسبب أو لآخر ومنه فإنه من الصعوبة بمكان تفسير تقدم التغلغل الصيني والروسي في إفريقيا عموماً بقوتهما فقط، وذلك مع تراجع دول المنطقة في سلم أولويات القوى الغربية أو بتغير في حساباتها السياسية والأمنية (وإن كان ذلك لفترة زمنية محدودة ولظروف دولية وإقليمية محددة)، ناهيك عن كون القارة الأوروبية لاتزال الوجهة الحصرية للمهاجرين القادمين من إفريقيا ما يبرر بقاءها مرتبطة بها إقتصاديا، فلا يوجد مهاجرون أفارقة إلى الصين أو روسيا بل هناك مهاجرون صينيون في إفريقيا.

جدير بالذكر أنه من المستبعد على المدى المتوسط على الأقل، أن تحل كل من الصين وروسيا محل القوى الغربية التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي التي تربطها بها علاقات معقدة وقوية، ومثال ذلك الدعم الأمريـكي للنظام الإنقلابي الجديد في النيـجر (إنقلاب جويلية 2023)، إضافة إلاّ أن الصين وروسيا غير قادرتين على نشر قوات مسلحة في المنطقة بحجم القوات الفرنسية، والتي تعدى عدد جنودها في عملية **برخان** وحدها، حوالي 5100 جندي،[1] منتشرون في كل من بوركينافاسو التشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، فروسيا تكتفي بميليشيا **الفاغنر** وبعض المستشارين العسكريين، وتربطها حوالي 20 اتفاقية عسكرية بدول المنطقة، بينما تتواجد القوات الصينية في قاعدة عسكرية

[1]–مرتزقة فاغنر في الساحل الإفريقي: هل توسع روسيا نفوذها في مالي على حساب فرنسا وحلفاءها؟ على الموقع: https://www.arabicpost.net/23/9/2021

بجيبوتي دشنت عام 2017 بتعداد 250 جندياً فقط، وتتبنى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول نكاية في فرنسا والقوى الغربية التي تساند التدخل العسكري.

من المؤكد أن الصين وروسيا ليستا في المكانة نفسها، فالصين أكثر حضورا في الساحل الإفريقي، وهي قوة ناشئة بثاني أكبر إقتصاد في العالم بينما قدرات روسيا في المنطقة فمحدودة وتقتصر على الجانب العسكري بما فيه بيع الأسلحة، وهذا ما يجعل المشهد التنافسي في القارة الأفريقية منسجما في مجال وهجينا في مجال آخر، حيث تنقسم الدول الأفريقية بين أوروبا إذ ترتبط بها بعض الدول استراتيجيا واقتصاديا، وبعضها الآخر مرتبط استراتيجيا بروسيا وجزئيا بالصين والتي حصتها في المبادلات التجارية مع دول الساحل الإفريقي وإفريقيا عموما في تزايد مستمر.[1]

ليس التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي بريئا وليس بعيدا عن التأثير على دوائر صنع القرار في دول المنطقة عموما، ففي حالة بعض الإنقلابات العسكرية توجه أصابع الإتهام لدول أجنبية بالتخطيط والتمويل للإنقلاب العسكري، لسبب بات معروفا وهو عدم انسجام النظام المنقلب عليه مع المصالح الأجنبية لبعض القوى، وقد يحدث العكس عندما يكون المنقلبون معادين للتواجد الأجنبي على أراضيهم مثلما حدث على إثر آخر الانقلابات العسكرية في كل من مالي في 24 ماي 2021 وبوركينافاسو في 23 جانفي 2022 وآخرها في النيجر في 26 جويلية 2023 ، حيث كانت فرنسا تضغط في اتجاه إزاحة الإنقلابيين من الحكم تحت مبرر الديمقراطية بينما كانت الحقيقة هي عدم موالاة النخب الحاكمة الجديدة لفرنسا ولمصالحها في المنطقة.

المطلب الرابع: التهديدات الأمنية اللاّتماثلية في الساحل الإفريقي

تصدرت دول الساحل الإفريقي المراكز الأولى في التقارير الدولية من حيث وجود العديد من التهديدات الأمنية التماثلية واللاّتماثلية على أراضيها على حد سواء، اقترن وجود هذه التهديدات الأمنية بواقع وممارسات الدولة في المنطقة وعجزها عن أداء وظائفها، وفي هذه الجزئية ضبط لأبرز تلك التهديدات الأمنية بغرض إدراك وتوصيف الوضع الأمني العام للمنطقة، فمن أهم التهديدات هناك نذكر:

[1]–في غضون سنوات..كيف أطاحت روسيا بفرنسا في الساحل الإفريقي، مرجع سابق.

أولا: الجريمة الإرهابية: لم يكن هناك اختلاف كبير حول التعريف القانوني للإرهاب على أنه ظاهرة إجرامية، حددتها التشريعات الوضعية والفقه الإسلامي، بينما كان هناك جدل حول الممارسة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث لم يتوفر إجماع حول ما هو عمل إرهابي وما هو كفاح ومقاومة مشروعة ضد الإستعمار الأجنبي وهو الشأن بالنسبة للساحل الإفريقي.

تُعرِّف الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الموقعة في 9 ديسمبر 1999 في الفقرة الأولى من مادتها الأولى الجريمة الإرهابية على أنها: "أي عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح وعندما يكون غرض هذا العمل، بحكم طبيعته أو في سياقه موجهًا لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية، على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به"[1]، وتعرف الجريمة الإرهابية على أنها بالإضافة إلى أنه فعل يزهق أرواح الأفراد فإنه يتلف الممتلكات والمنشآت العامة، ما يخل بالنظام العام ويثير اللاّاستقرار والخوف واللاّأمن في أوساط الأفراد[2]، كما يعرف الإرهاب بالنظر إلى الوسيلة التي يستخدمها في أعماله التخريبية، على أنه "استخدام العنف والتهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيالات والتشويه والتعذيب والتخريب، والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة وهدم معنويات الأفراد والمؤسسات، أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية أو لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية، وفي القاموس السياسي فإن كلمة إرهاب تعني محاولة نشر الذعر والفزع لتحقيق أغراض سياسية".[3]

تنطوي **الجريمة الإرهابية** عموما على عمليات عنف من قبل أفراد أو جماعات وهي عمليات غير شرعية أي أنها تنتهك القانون في أي دولة، وفي الساحل الإفريقي تقوم الجماعات الإرهابية بأعمال تخريبية عنيفة ضد القوات النظامية التابعة للسلطة السياسية الحاكمة، إضافة إلى قيامها بأعمال تخريب ضد جماعات أخرى في الدولة نفسها فغالبا ما تقوم هذه الأعمال بين مجموعات متباينة إثنيا وإجتماعيا وإقتصاديا، وهي جماعات متباينة من حيث الإمتيازات والمكانة الإجتماعية التي تحضى بها.

---

[1]–الجريمة الإرهابية، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، على الموقع:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb/22/10/2022

[2]–عبد المحسن سعدون محمد، مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية،ص، 135، على الموقع:
https://www.iasj.net›iasj›pdf /16/2/2022

[3]– عبد الله جابر نجم الدين محمد، الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 3، العدد 6، نوفمبر 2020، ص ص ، 265، 266.

تاريخيا تعود نشأة الإرهاب في الساحل الإفريقي، إلى انتهاء الحرب الأفغانية السوفياتية وعودة الأفغان العرب إلى دولهم حاملين معهم فكرة الجهاد والثورة على الأنظمة الحاكمة، لاسيما وأن الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 قد نجحت وذاع صيتها في العالم الإسلامي كما دعى الخميني بعد توليه الحكم إلى تكرارها في باقي الدول الإسلامية، بهدف توحيد العالم الإسلامي تحت راية إيران في مواجهة الأنظمة العلمانية.[1]

بدأت نشاطات الجماعات الإرهابية بالتنامي في دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا تزامنا مع الأحداث آنفة الذكر في إيران، فمنذ 2008 صارت القاعدة في المغرب الإسلامي تشكل تهديدا أمنيا كبيرا في النيجر على إثر اختطاف **كتيبة أبو زيد** الإنفصالية، لكل من المبعوث الخاص للأمم المتحدة في النيجر ومساعده، ما فتح باب المواجهة بين قوات الأمن النيجيرية والجماعات المسلحة التابعة للقاعدة في المغرب العربي[2]، وهنا بدأت ملامح الظاهرة الإرهابية تتبلور في المنطقة تدريجيا، بدءا من شمال مالي وأجزاء أخرى من الساحل حتى الصومال، وصار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يشكل تهديدا كبيرا للدول خاصة مثلث الحلقة الأضعف في الساحل الإفريقي النيجر ومالي وموريتانيا.[3]

استفادت الجماعات الإرهابية الناشطة في المغرب العربي من الجغرافيا السياسية، والخصائص اللوجيستية للمنطقة لتعزز تواجدها ونشاطاتها العسكرية في الساحل الإفريقي، حيث تعاني المنطقة من **تراخي أمني** خاصة في الحدود مع الجزائر وموريتانيا وخط مالي والنيجر والتشاد، فهذا المثلث الحدودي استغلته جماعة **أسامة بن لادن** من قبل، لإقامة مناطق تدريبية لأعضاء الجماعات الإرهابية، كما كان يهدف لإقامة إمارة تابعة للمركز تتم فيها تعبئة وتجنيد المعارضين لسياسات حكوماتهم التابعة للغرب، كما كان لهم طموح الإلتحاق بل والتحالف بالجماعات الإرهابية الناشطة في القرن الإفريقي وشمال إفريقيا، من أجل تقوية التنظيمات الإرهابية وتوسيع دائرة نشاطها وبالتالي زيادة نفوذها على الحدود الجزائرية الليبية والحدود الصحراوية المالية الجزائرية الموريتانية، وتنعكس أهمية الساحل الإفريقي في حسابات الجماعات الإرهابية الأعداد المعتبرة لأعضاءها في المنطقة، والجدول التالي يقدم تعدادا تقريبيا لأعضاء بعض الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي:

---

[1]– خلفة نصير، رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص، 20.

[2]–عطية إدريس، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 4، ديسمبر 2015، ص، 91.

[3]– خلفة نصير، مرجع سبق ذكره، ص، 484.

الجدول رقم 6: تعداد أعضاء بعض الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي (بتصرف)

الجماعة الإرهابية	عدد أعضائها
أنصار الدين	700 فرد
تنظيم القاعدة	أكثر من 600 فرد
حركة التوحيد والجهاد	أكثر من 300 فرد
/	حوالي 4000 فرد جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية

المصدر: رحموني عبد الرحيم وقدور يوسف، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص، 25.

يشير الجدول أعلاه إلى أعداد المنتمين إلى أهم الجماعات الإرهابية، وأكثرها نشاطا في الساحل الإفريقي وليست مالي بمستبعدة عن نشاطات هذه الجماعات، ويتضح من خلاله أن حركة أنصار الدين هي أكثر الجماعات الإرهابية استقطابا للأفراد، وقد يرجع ذلك إلى كونها أكثر الجماعات تنظيما وأكثرها قدرة على الترويج لأفكارها وأهدافها، كما يشير الجدول إلى أن عددا كبيرا من العناصر الإرهابية جاؤوا من دول أخرى ما يدل على الهشاشة الرقابية والمؤسسية لدول المنطقة.

توسع التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي، بناءا على مجموعة من العوامل المساعدة من أهمها؛ تطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية في تلك الدول، وكذلك في الدول المجاورة لها لاسيما منها الدول المغاربية، فقد تأثرت بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية، في هذه الدول فعلى سبيل التمثيل اقترن تطور النشاط الإرهابي في الجزائر بالتطورات الحاصلة في العملية السياسية مابين 1990 و1999، إضافة إلى الأزمة الطارقية في شمال مالي ونشاطات الإسلاميين الذين يعتبرون أنفسهم امتدادا للقاعدة، ومنها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي لها علاقات واتصالات بالحركات الإرهابية والجهادية في دول الساحل الإفريقي كجماعة بوكو حرام النيجيرية وحركة الشباب المجاهدين الصومالية وحركة أنصار الدين السلفية الجهادية في مالي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي يقودها منشقين عن تنظيم القاعدة.[1]

[1]–عطية إدريس، مرجع سبق ذكره، ص، 23.

تمتلك الجماعات الإرهابية قدرة تنظيمية وإتصالية كبيرة لذا ينظر لها على أنها عدو تقليدي تتطلب مواجهته تخطيطا مسبقا، وهو عدو ديناميكي ومتنوع ومتعدد الأطراف وعلى قدر كبير، إضافة إلى أنه من الصعب التنبؤ بتوقيت وقوع هجماته بسبب قدرته على التخفي ومرونته، وقد تغير الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابيّة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد تحول من الأنموذج التنظيمي الهرمي إلى الأنموذج التنظيمي العنقودي أي أن الجماعة الإرهابية صارت تنطوي على شبكة من التنظيمات المترابطة استراتيجيا (أي على مستوى التخطيط) وعمليا، وبدون هيكل قيادي محدد ما صعب من القضاء على رؤوس التنظيمات الإرهابية[1]، إضافة إلى أنه استفاد من التحكم في التطور التكنولوجي الذي ساعد على التواصل بين أفراد الجماعات الإرهابية لاسيما وأنه من الصعب ضبط الدولة لتلك الاتصالات.

تعتبر التهديدات الأمنية ذات أهمية بحثية في هذا المقام، فما يهمنا هنا هو تسليط الضوء على مفزات النشاطات التخريبية للجماعات الإجرامية على أمن دول الساحل الإفريقي، فقد قامت هذه الجماعات بحوالي 490 اعتداء على مصانع واحتكارات غربية في القارة الإفريقية خلال الإثني عشرة سنة الأخيرة، واستهدفت تلك الهجمات أساسا مواقع تجمع الأجانب كالفنادق والمطاعم بعدها منشآت الطاقة والمناجم والبنى التحتية والهجمات الشخصية ضد السواح والمقيمين الأجانب، والمؤسسات الحكومية والسفارات والقنصليات ومنشآت الملاحة الجوية، شهدت الهجمات الإرهابية ارتفاعا منذ 2015 حيث بلغت حوالي ثلاث أضعاف ما كانت عليه قبل 2015 لكنـتها انخفضـت خلال 2017، وتشير الإحصائيات إلى أنها بلغت مابين 2017/2012 حوالي 358 هجمة بينما بلغت 132 هجمة ما بين 2011/2007، وقد خلف تنظيم **بوكو حرام** لوحدة خسائر بشرية بالغة خلفت حوالي 13 ألف قتيل وشردت حوالي مليون شخص منذ 2009.

يكمن التهديد الأمني الذي تشكله هذه التنظيمات، سواء على دول الساحل الإفريقي أو دول المغرب العربي في الأفكار العدائية التي تحملها ضد الأنظمة الحاكمة، ومن ثم ضد الإستقرار وضد حقوق الإنسان عموما وحقه في العيش بأمان وتحريره من الخوف تحديدا، فتلك التنظيمات ترى في الأنظمة الحاكمة موالية للغرب، ومعادية لتطبيق الشريعة الإسلامية، وتتعاون الجماعات الجهادية فيما بينها من خلال التمويل والتموين بالأسلحة والمعدات اللازمة، وتبادل المعلومات والخبرات والخطط،

[1]– المرجع السابق، ص،85.

كما تكمن خطورتها في التمويه من خلال تغيير إسمها وقادتها، إضافة إلى أن تحالفها مع جماعات إجرامية ذات نشاط مختلف عنها يشكل تهديدا كبيرا، وأبرز هذه التحالفات إعلان **بوكو حرام** إتباعها **لتنظيم الدولة الإسلامي** وتحالف التنظيمات الأربعة التالية: **أنصار الدين والمرابطون وإمارة منطقة الصحراء وكتائب ماسينا** تحت مسمى **جماعة نصرة الإسلام والمسلمين** بقيادة **إياد آغ غالي**[1]، سنتعرض هنا لأبرز الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي والمغرب العربي:

***تنظيم القاعدة:** من بين التنظيمات الإرهابية الأساسية في شمال إفريقيا فقد كانت مصدرا لتجنيد آلاف الشباب الذين انتقلوا من ليبيا وتونس والمغرب إلى سوريا والعراق، تزعمها **مختار بلمختار** المكنى **بأبي العباس خالد الجزائري** الذي تدرب في معسكرات أفغانية.

***جماعة أنصار الدين:** أعلنت الجماعة عن وجودها في ديسمبر 2011 من منطقة أزواد شمال مالي.

***المرابطون:** اندمجت جماعة **الموقعون بالدم** بزعامة مختار بالمختار عام 2013 مع **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**، لتنتج جماعة **المرابطون** الذين ينشطون شمال مالي وجنوب الجزائر والنيجر وموريتانيا وأغلبية أعضائة من الأعضاء السابقين في تنظيم **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**،الذي كان مسؤولا عن الهجوم على موقع الغاز في **تيقنتورين بإن أمناس** جنوب الجزائر في 2013.

***جماعة نصرة الإسلام والمسلمين:** تأسست في مارس 2017 نتيجة اندماج أربع جماعات مسلحة تنشط في شمال مالي هي **إمارة الصحراء** التابعة **لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة المرابطون وجبهة تحرير ماسينا.**

***داعش في الصحراء الكبرى:** تأسست في 2015 وأعلن عنها **ابو بكر البغدادي** في أكتوبر 2016 وقد أعلن عن مسؤولية الجماعة عن تنفيذ بعض الهجمات في بوركينافاسو عام 2017 وعملية تهريب مساجين مسلحين إسلاميين من سجون النيجر وغيرها من أعمال العنف.

***جند الخلافة بتونس:** أسسها سيف الدين الجمالي عام 2014 في الجزائر، وكانت البداية الفعلية لنشاطها عام 2015، في الوقت الحالي يرتكز نشاطها في جبال **المغيلة وسمامة والسلوم** غرب

[1]–المرجع السابق، ص ص، 269، 272.

تونس كونها غابات كثيفة ومناطق وعرة تغيب فيها عيون الأجهزة الأمنية، كما توجد جماعة مشابهة لها بالجزائر هي جماعة جند الجزائر أسسها مسلحون منشقون عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أعلنوا ولاءهم لتنظيم داعش،ومن بين الأعمال التي تبناها التنظيم اختطاف الرعية الفرنسية **هرفي غورديل بيار Hervy Gordill Pierre** في سبتمبر 2014 وقد منح التنظيم مهلة 24 ساعة لفرنسا لتوقف العمليات العسكرية ضد مراكز داعش في كل من العراق وسوريا.[1]

***أنصار الشريعة:** ظهر هذا التنظيم عام 2012 واتهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بمقتل السفير الأمريكي في بنغازي، في 27 ماي 2017 أصدر بيانا أعلن التنظيم فيه عن حل نفسه.

***جند الخلافة:** أعلن عن وجوده في ديسمبر 2016 حين تبنى تفجير كنيسة بالعباسية، وقد ثبت أن له علاقة وطيدة بتنظيم داعش.

***أنصار بيت المقدس:** ظهر عام 2011 وأعلنت الولاء لتنظيم داعش وبعدها غيرت إسمها إلى **ولاية سيناء**، وهي جماعة من بين الأعنف في شمال شرق مصر.

***جماعة بوكو حرام:** جماعة إسلامية تنشط في شمال نيجيريا ويعني اسمها بالعربية **التعليم الغربي حرام**، تأسست عام 2002 بزعامة **محمد يوسف** بالرغم من أن السلطات النيجيرية تؤكد أنها نشأت عام 1995 عندما أسس **أبو بكر لوان** جماعة **أهل السنة والهجرة**، ترفض جماعة بوكو حرام هذه التسمية التي أطلقها عليها الإعلام وتفضل تسمية **جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد**، تتكون هذه الجماعة أساسا من الطلبة الرافضين للمناهج التعليمية الغربية، كما ينتمي إليها أعضاء من خارج البلاد كالتشاد وهم مثقفون وأصحاب مال وهم المصدر الأساسي لتمويل الجماعة، تتواجد قاعدة الجماعة في قرية **كاناما** بولاية **يوبا** شمال شرق نيجيريا على الحدود مع النيجر.

وقعت عام 2009 اشتباكات بين الجماعة والشرطة والجيش في عدة مدن شمالية، خلفت آلاف الضحايا من المدنيين وأعلنت بعدها الحكومة القضاء على كل عناصر الجماعة بما فيهم زعيمها، لكن في الواقع أن الجماعة لم تتلاشى نهائيا فقد قامت بتفجيرات في الشمال الشرقي لنيجيريا مابين 2010 و2011 كتفجير سوق **أبوجا** ومركز الشرطة في **مايدو كوري** وتفجير مكتب للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في مايدوكوري وتفجير مقر الأمم المتحدة في أبوجا في أوت 2011.[2]

[1]–المرجع السابق، ص ص، 269، 270.

[2]–المرجع نفسه، ص، 271.

ذكر هذه الجماعات كان على سبيل التمثيل لا الحصر لأن هناك عدد كبير من الجماعات الإرهابية المجهرية، كما أن الجماعات المذكورة هي أهم التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي، كما تجب الإشارة إلى أن أعمال العنف في الساحل لم تقتصر على جماعات إسلامية فحسب بل هناك جماعات مسيحية متطرفة هدفها تطبيق التعاليم المسيحية في حكمها، ومنها جماعة **مقاومو المناجل** وغيرها الكثير،وما يستدعي الملاحظة هنا هو أن الجريمة الإرهابية هي تهديد خطير على الأمن والاستقرار ومن ثم على التنمية الإقتصادية الشاملة، ومن ثم تجعل الدولة عاجزة عن تحرير الأفراد من الخوف ومن الحاجة أيضا لأنها تهتم بالشأن الأمني أكثر وتوجه جزءا كبيا من ميزانيتها إلى هذا المجال، كما أن ما يصعب من القضاء على هذه الجماعات الإجرامية هو أن نشاطاته الإجرامية عابرة للحدود بفعل إمكانيات هذه الجماعات وقوتها التنظيمية إضافة إلى التراخي الأمني للدولة التي ينشطون داخل حدودها، وعجزها عن مراقبة حدودها.

توضح الخريطة التالية نقاط ارتكاز الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي وهي المناطق الآمنة التي تستقر فيها هذه الجماعات وتخطط لأعمالها التخريبية في الساحل الإفريقي والمغرب العربي.

الخريطة رقم 2: خريطة توضيحية لمناطق تواجد الجماعات الإرهابية شمال إفريقيا

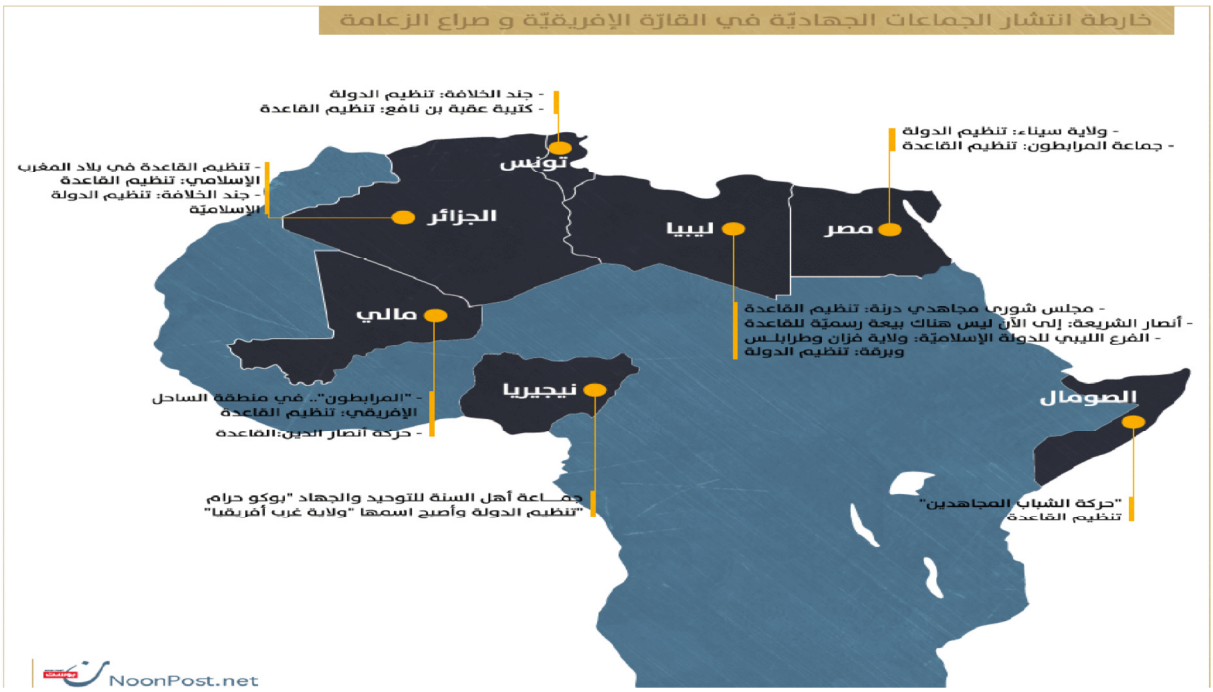

المصدر: نجم الدين محمد عبد الله جابر الجهود الإقليمية الدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 3، العدد 6، نوفمبر 2020، ص، 273.

توضح هذه الخريطة العدد الكبير من الجماعات الإرهابية الناشطة والمستقرة في شمال إفريقيا، وهذا دليل على هشاشة الوضع الأمني في دول المنطقة الذي جعل منها مستقرا آمنا لهذه ومنطلقا لعملياتها الإجرامية، كما أن هذه الدول ليس المحطة الأخيرة للجماعات الإرهابية، لأن مناطق الارتكاز هي دول الساحل الإفريقي العاجزة عن مراقبة حدودها، وعن ضبط ما يجري فوق أراضيها التي تنطوي على نسبة كبيرة من الصحراء.

ثانيا: حركات التمرد: تعتبر حركات التمرّد بدول الساحل الإفريقي، أبرز مصادر التهديد لأمن واستقرار دول الساحل الإفريقي، سواء كانت بناءا على تدخلات خارجية أو كانت تغذيها عوامل داخلية: سياسية أو دينية أو إثنيّة، وما غذى هذه التمردات هي طبيعة المجتمعات المفككة إثنيا وعرقيا ما صعب من عملية الاندماج الاجتماعي في ظل غياب ثقافة سياسة وطنية موحّدة، ما أنتج بدوره تناحرات ونزاعات داخليّة معقّدة، عجزت الدّولة عن التحكم فيها ومنها أزمة **الطوارق** في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في غينيا وكوت ديفوار وفي التشاد، ومازاد من تفاقم هذا الوضع وجعله يدوم بل ويتطورهو عدم قدرة الدولة على مراقبة حدودها وضبط ما يعبرها، فهي بلا فاعلية أمنيّة ولا لها القدرة على التغلغل في إقليمها، إضافة إلى ما سبق فإن طبيعة المنطقة المتمثلة في الجفاف ونقص المياه الجوفية والتصحّر، والتناحرات بين القبائل قد ساهمت هي الأخرى في حدوث هذه التمردات داخل المجتمعات، وقد كانت النزاعات الطائفية فيها هي الأخطر مثل تلك الحاصلة بين المسلمين والمسيحيين في كل من التشاد والسودان ونيجيريا[1]، وهذه الأوضاع التي تشهدها دول الساحل الإفريقي هي الخصائص التي عرف من خلالها **روبرت روتبيرغ** الدولة الفاشلة.

كانت النزاعات الإثنية في الساحل الإفريقي في بعض دول السّاحل الإفريقي، مصدر تهديد للاستقرار وهذا لا يتضمّن أعمال التمرّد التي تقوم بها جماعة الطوارق مثلا، بل يرجع أيضا إلى طريقة تعاطي النخب الحاكمة مع أعمال الشغب التي تشنها الجماعات العرقية، فقد تعامل أغلب رؤساء مالي مع حركة تمرّد الطوارق، من خلال القمع العسكري في البداية، ثم اتجه الطرفان إلى الحوار السياسي تحت إشراف ليبيا[2]، لذا فالنشاطات العنيفة لحركات التمرد لا تقل أهمية عن نشطات الجماعات الإرهابية حيث لا يمكن إغفالها عند تعديد التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي

[1]–عطية إدريس، مرجع سابق، ص، 89.

[2]– المرجع نفسه، ص، 91.

لاسيما عندما تتحد هذه الجماعات مع باقي تنظيمات الجريمة المنظمة، كما أنها أحد الصفات الأساسية للدولة الفاشلة لكن مع توفر شرط ديمومة أعمال العنف داخل الدولة، وهو ما تحدث عنه **روبرت روتبرغ** في تعريفه للدولة الفاشلة حيث اعتبر ديمومة العنف أحد خصائص الدولة الفاشلة.

ثالثا:الجريمة المنظمة: تعد الجريمة المنظمة من أكثر التهديدات الأمنية شيوعا في منطقة الساحل الإفريقي لاقترانها بعدم قدرة أغلب دول المنطقة على التغلغل في كامل إقليمها،وقد عرّفها **جيوفاني فالكوني G. Valcony** على أنها جماعة متماسكة تنشط في الإجرام تقوم بانتقاء أعضائها بعناية من بين المجرمين ذوي الكفاءة والمهارة في أداء أعمالهم الإجرامية، هدفها ربحي ويكون من خلال زرع الخوف في القلوب كما ترتكب هذه الجماعات جرائمها على مرأى ومسمع من الأجهزة السياسية والتنفيذية لأنهم يتقاضون رشاوي للسماح لها بالقيام بأعمالها، وعرفتها الأمم المتحدة في المادة الثانية من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية على أنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاث أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو الأفعال المحرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".[1]

عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، بكل أشكالها كغسيل الأموال والتجارة بالأعضاء البشرية وتهريب الأسلحة وكذا تهريب السجائر والمخدرات، وما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في الساحل الإفريقي هو استغلال الإجرام المنظم لمعطيات الجغرافيا السياسية للمنطقة وكذلك هشاشة أغلب دول الساحل الإفريقي، وما يصاحبه من مفرزات كنفاذية الحدود لتتحالف مع باقي التنظيمات الإرهابية التي تشتغل في المنطقة نفسها لتزيد من صعوبة مواجهتهم وبالتالي الإستقواء أكثر وتعزيز نشاطهم في المنطقة[2]، وسنعرض هنا أهم الجرائم المنظمة التي تمارس بوتيرة عالية في منطقة الساحل الإفريقي.

1. **تهريب وتجارة المخدرات:** تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 240 طن من الكوكايين و820 طن من الهروين، المروج لها في العالم تمر بإفريقيا عبر دول الساحل الأفريقي والصحراء الإفريقية

[1]–بن عمارة محمد، مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا،**مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 2، ع4، 2016، ص، 10.

2– من مقال لناصر بوعلام بعنوان الجزائر والعمق الإستراتيجي الساحلي: دراسة في التهديدات والتحديات الأمنية.

الكبرى، ففي الفترة الممتدة بين 2005 و2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين بلغت حوالي 46 طن، كما تم إلقاء القبض في الفترة ما بين 2005 و2007 على أكثر من 4870 شخصا من المهاجرين غير الشرعيين متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر معظمهم أفارقة،وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة عام 2008 تم حجز 75 كغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية– المالية، قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار هذه الكمية الكبيرة تدخل إلى الجزائر والدول المجاورة الأخرى المجاورة للساحلوتتم المتاجرة بها وترويجها في هذه الدول نفسها، ويرسلجزء منها إلى أوروبا أو مناطق أخرى من العالم.

تدل هذه الإحصائيات على دور منطقة الساحل في عملية تهريب المخدرات والمتاجرة بها وترويجها، يعتبر الاتجار بالمخدرات أحد مفرزات الفشل الدولاتي وفي الوقت نفسه عاملا يعمق من فشل الدولة في الساحل الإفريقي، حيث يشكل تهديدا أمنيا خطيرا على الأمن المجتمعي وعلى استقرار الدولة وأمنها لأنه يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع ككل إضافة إلى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، فهو تهديد أمني متعدد الآثار إذ تمتد آثاره من الأمن الشخصي إلى الأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي وكنتيجة الأمن القومي ككل.

ساعدت شساعة المساحة الجغرافية وفشل الدولة في مراقبة كل إقليمها من جهة، إضافة إلى وجود علاقة قوية بين جماعات الجريمة المنظمة بمختلف أنواع نشاطاتها من جهة أخرى،عصابات المخدرات على توسيع نفوذها وبسط سيطرتها في منطقة الساحل ومن هذه الجماعات منظمات تبييض الأموال وتجارة البشر وتجارة الأسلحة والجماعات الإرهابية مما أكسبها إمكانيات مادية ولوجيستيكية كبيرة جدا، وزاد من صعوبة مراقبتها أو إيقافها في هذه المنطقة.

2. **تجارة وتهريب السلاح:** تنتشر هذه التجارة بشكل كبير في قارة إفريقيا عموما وتقوم بتغذية النزاعات المسلحة ومختلف الصراعات الداخلية، لذا فإن أغلب الدول التي تشكل مصدرا لأهم تجارها والمروجين لها من الدول الغربية شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية ولا تزال تشهدها إلى يومنا هذا، فهي مناطق لتهريب الأسلحة إليها وإلى غيرها من دول المنطقة، وقد تزايدت هذه الظاهرة مؤخرا وخاصة في مجال السلاح الفردي والأسلحة الخفيفة وتشير إحصائيات الأسلحة الخفيفة وفق التقديرات التي قدمها برنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير له، إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات

السائدة في إفريقيا وكان للأزمة الليبية والمالية دور أساسي في انتشار السلاح ونشاط تجارته في منطقة الساحل بشكل كبير.[1]

استفاد تجار السلاح من تأزم الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي خاصة في ليبيا ومالي إضافة إلى عدم قدرة دول المنطقة على مراقبة حدودها فضلا عن شساعة المساحة التي تشهد فراغا أمنيا، وعدم توفر الإمكانيات اللاّزمة لضبط الصفقات التي تحدث على أراضيها، أو ضبط الأسلحة التي تعبر حدودها، ما يدعوا للقلق أنه مؤخرا زاد تطور نشاط تهريب الأسلحة أكثر فقد صارت أكثر تنظيما من قبل فبفضل المداخيل المالية الضخمة التي يجنيها "أسياد الحرب" من تجارة السلاح صاروا يمتلكون وسائل تقنية جد متطورة تسهل عليهم القيام بأعمالهم[2]، وتجارة السلاح تهديد أمني مباشر للأمن القومي لدول الساحل الإفريقي فانتشار الأسلحة بطريقة غير نظامية وبدون رقابة يساهم في تفشي أعمال العنف والتوترات، وأول متضرر من ذلك هو الفرد وأكثر حق من حقوقه انتهاكا هو حقّة في الحياة وأمنه الشخصي أما حريته فهي الأخرى منتهكة بتهديد أمني آخر هو التجارة بالبشر وتهريبهم.

3. **تهريب البشر**: أصبحت هذه التجارة تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد أمن وكيان الدول والمجتمعات واستقرارها، ويقصد بها تهريب البشر وتجنيدهم أو نقلهم وإيوائهم عن طريق التهديد بالقوة أو باستعمالها الفعلي أو عن طريق الاختطاف، وقد يكون ذلك عن طريق الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الذهاب إليها عبر حدود الدول ما يعرف بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتفتقر هذه العمليات لأدنى شروط التأمين على الأفراد المنقولين فغالبا ما يتعرضون إلى مخاطر كثيرة وحتى للموت.[3]

يستغل الأشخاص المهربون في غالب الأحيان في أعمال غير مشروعة، كالاستغلال الجنسي خاصة لفئة الأطفال والنساء في أوروبا، وكذلك تسخيرهم في العمل أو تجنيدهم في الحروب والنزاعات الداخلية إضافة إلى الاتجار بأعضاءهم، وتعتبر نيجيريا سوقا كبيرة لهذا النشاط الإجرامي حيث يتم جلب وتهريب الأشخاص، من الأدغال الإفريقية ومن الصحراء ليتم بيعهم في الداخل، في مالي

---

[1]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، **دراسات إستراتيجية**،ع 23، 2016، ص، 95.

[2]–المرجع نفسه، ص، 96.

[3]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 3، العدد 1، جوان 2016، ص، 10.

والنيجر وموريتانيا أو لجهات دولية، كما تعتبر مالي هي الأخرى من الدول، التي تروج فيها للتجارة بالبشر فقد أشارت التقديرات لعام 1998 إلى أن هناك من 10 إلى 20 ألف طفل مالي تمت المتاجرة بهم وإخضاعهم للسخرة، صارت ليبيا هي الأخرى من بين الدول التي أصبحت سوقا للمتاجرة بالبشر واستغلالهم جنسا أو إخضاعهم للعمل القسري، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 1.2 مليون فرد ضحية لهذه التجارة، إضافة إلى السودان التي تعتبر معبرا هاما للاتّجار بالنساء الإثيوبيات والفيليبينيات وتهريبهن إلى أوروبا، وكذلك الاتجار بالأطفال خاصة خلال الحرب الأهلية فيها فقد تم تجنيدهم في الحرب الأهلية.[1]

ليس التهريب القسري فقط تهديدا للأمن الشخصي للفرد وإنما حتى وإن كان تهريبا بإرادته فهو أيضا خطر على حياته، لاسيما وأنه يفتقر لغطاء شرعي وتأمين من قبل الدولة التابع لها هذا الفرد فالهجرة غير الشرعية وإن كانت أحيانا مبررا للهروب من الأوضاع الأمنية المزرية في الدولة التي ينتمي لها الفرد إلا أنها تشكل خطرا حقيقيا على حياته.

4. **الهجرة غير الشرعية:** يعتبر الساحل الإفريقي طريق عبور دولية أساسية للمهاجرين غير الشرعيين، انطلاقا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، باتجاه الدول الأوروبية عبورا بالمغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، كما أصبحت هذه المنطقة ملجأ وملاذا آمنا لتجمع المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مختلف الدول الإفريقية، قبل نقلهم إلى وجهتهم عبر الطرق والممرات المخطط لها من قبل جماعات متخصصة في ذلك هي جماعات خارجة عن القانون.

عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ بداية الألفية الحالية، تطورا سريعا وخطيرا في منطقة الساحل الإفريقي كطريق عبور للمهاجرين القادمين من دول جنوب إفريقيا للوصول إلى الضفة الأخرى للمتوسط أي أوروبا وكمصدر لهؤلاء المهاجرين، وقدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا عبر الساحل الإفريقي بـ 55 ألف مهاجر عام 2007 يجني منهم المهربون حوالي 150 مليون دولار[2]، ولا يقتصر التهريب على البشر أو على الأعضاء البشرية فحسب بل يمتد إلى المواد والسلع الأساسية التي تعجز دول الساحل الإفريقي عن توفيها للأفراد.

[1]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والإنعكاسات، مرجع سبق ذكره، ص، 95.

[2]–المرجع نفسه، ص، 96.

5. **تهريب المواد الغذائية والسجائر والبنزين:** هي تهديد أمني وفي الوقت نفسه مؤشر على تردي الاوضاع المعيشية، لسكان الساحل الإفريقي لعدة أسباب متعلقة بالفشل الوظيفي للدولة من جهة، وقساوة المناخ من جهة أخرى فتهريب البنزين مثلا هو بسبب بعد التجمعات السكنية عن المناطق التي يقطنها بعض السكان كالبدو الرحل، وبعدهم عن مصادر الطاقة ونقص البنزين الذي يغطي احتياجهم ويساعدهم على التنقل إلى مختلف المرافق الضرورية،[1] ويؤثر التهريب سلبا على الدول المهرب منها هذه السلع فهو اقتصاد مواز من شأنه زيادة مستوى التضخم في العملة، وتخفيض قيمتها إضافة إلى إنهاك الإنتاج المحلي وضرب الإكتفاء الذاتي للدولة.

رابعا: تأزم الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية: تعاني دول الساحل من مشاكل وأزمات معقدة ومتعددة المجالات، فعلى المستوى السياسي تشهد دول المنطقة عدم استقرار سياسي بسبب الانقلابات العسكرية العديدة، فقد شهد العقد الأخير عودة قوية لظاهرة الانقلابات في القارة ككل وتعاني دول القارة من مشكلة وقف هذه الظاهرة، التي وصل عددها إلى حوالي 205 محاولة انقلاب بين ناجح وفاشل منذ استقلال البلدان الأفريقية عن المستعمر الأوروبي،ففي العامين الماضيين وقع حوالي ستة انقلابات عسكرية، إضافة إلى الانقلاب الذي شهدته النيجر مؤخراً[2] في جويلية 2023 وهو انقلاب على انقلاب.

كما تدلّ الانقلابات العسكرية الأخيرة كتلك التي حصلت في كل من: مالي في 2021 وبوركينا فاسو في 24 يناير 2022 على السياسات الفاشلة للنخب الحاكمة في إرساء الاستقرار داخلها، فمع أنّ السبب الأساسي المعلن للانقلاب كان المخاوف الأمنية، إلا أن قادة الانقلاب في كلتا الحالتَين من جيل أصغر سناً ممّا يدلّ على طول فترة الحكم الطويلة لأغلب القادة الإفريقيين الذين صاروا في السبعينيات والثمانينيات من العمر،وما يعمق من الأزمة السياسية في مالي مثلا إدخال العنصر الأجنبي وإشراكه في عمليات الإنقلاب العسكري، ففي حالة مالي مثلا طلب الإنقلابيون من الشركة العسكرية الروسية الخاصة تدريب الجنود الماليين، ما يدل على قطع الصلة بفرنسا التي تدعم القادة من الجيل الذي عينته فرنسا غداة خروجها من مالي،فمثلا في نوفمبر 2021 أعاق حاجز بشري في

---

[1]–ديب كمال، الساحل الإفريقي: مظاهر تخلفه، آفاق تنميته وأثر النزاع العسكري فيه على إقتصاديات المنطقة، الجزائر كدراسة حالة، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** ، المجلد 1، العدد 27، 2013، ص، 263.

[2]–انقلاب النيجر: لماذا يغلب عدم الاستقرار السياسي على دول إفريقيا، على الموقع:
https://www.bbc.com/arabic/interactivity-66355260/11/10/2023

بوركينافاسو مسار قافلة من الجنود الفرنسيين المتجهين إلى النيجر، لكنه وقوع في قبضة خارجية أخرى فلم يكن فك إرتباط من اليد الخارجية وإنما كان تغييرا لليد الخارجية فقط،ويبين الشكل البياني التالي عدد الإنقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة في إفريقيا في الفترة الزمنية الممتدة بين 1950 و2021.

الشكل البياني 1: الإنقلابات العسكرية في الدول الإفريقية ما بين 1950 و2021

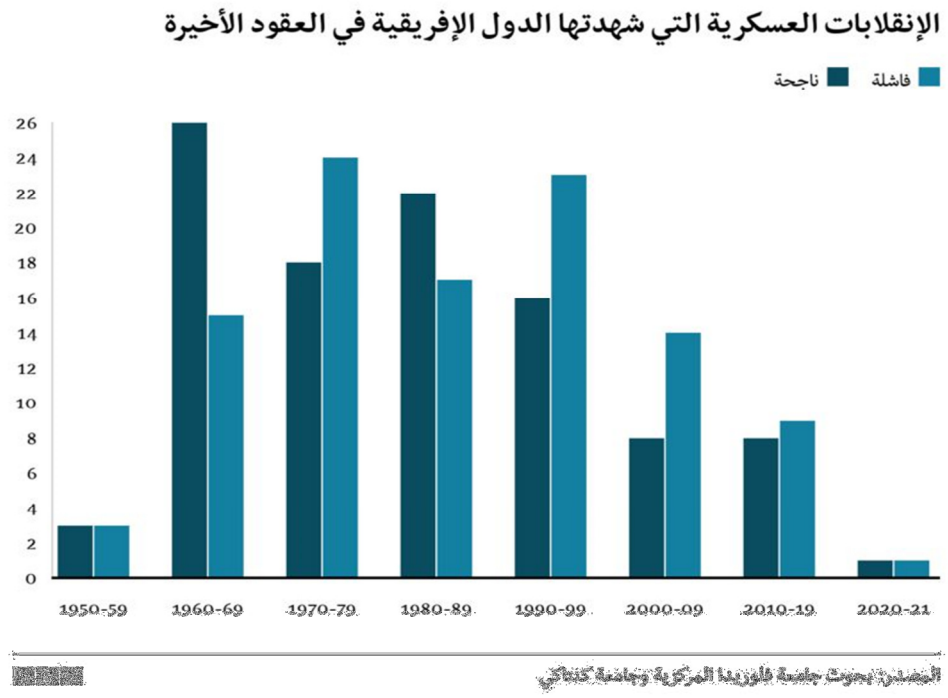

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الانقلابات العسكرية في إفريقيا قد بلغت أعلى نسبة لها في المرحلة الموالية لإستقلال الدول الإفريقية، حيث سادت الخلافات حول فلسفة النظام السياسي المستقل وحول من له الأحقية في الحكم من هنا بدأت النزاعات الداخلية بين الجماعات الإثنية المكونة للمجتمعات الإفريقية، ما يبرر استمرارية عدم الاستقرار الحكومي منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

شكل التنوع الإثني والطائفي أزمة متعددة الأبعاد فقد أفرزت الجهوية والاستبداد والتشدد والفساد البيروقراطي، فقد حلت التناحرات ورفض الآخر محل الحوار والوفاق حيث تعاني مجتمعات الساحل الإفريقي عموما من ممارسات وسياسات تهميش وإقصاء ومن الفقر والأوبئة والمجاعات ونقص التغذية والتعليم وغياب التنمية والموارد في ظل التزايد المطرد للنمو الديمغرافي، إضافة إلى ضعف الدخل الفردي وتراجع المستوى المعيشي للفرد، الذي لا يتعدى الدخل اليومي للأفراد دولارا واحدا في بعض

الدول، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على القطاع الاقتصادي الذي يخدم الأجنبي قبل مواطني الدولة،مما ولد الغضب لدى الأفراد وشجعهم على معارضتهم للسلطة الحاكمة وكذا انضمامهم إلى الجماعات المسلحة وقيامهم بأعمال عنف ضدها وبدل الجهود للانفصال عنها.

إن منطقة الساحل "ممر لكل الأخطار" حسب تصريح مسئول جزائري، فهذه المنطقة شاسعة المساحة غير المراقبة تنتعش فيها التجارة غير القانونية، كتهريب الأسلحة والسجائر والمخدرات والاتجار بالبشر، إضافة إلى أن المنطقة قد شهدت عدة عمليات اختطاف استهدفت رعايا غربيين بهدف الحصول على الفدية المالية، حيث تستغل أموال الفدى في شراء الأسلحة، في أفريل 2012 تم اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة **غاو** شمال مالي، أُفرج لاحقا عن ثلاثة منهم في شهر جويلية 2012 وبقي أربعة منهم محتجزين[1].

خامسا: التحديات البيئية (جفاف وتصحر): إضافة إلى ما سبق لا يمكن تجاهل التحديات البيئية والمناخية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي خاصة منها التصحر والجفاف، وما جعل هذا العامل يحسب على التهديدات الأمنية هو عدم فعالية الدولة في الساحل الإفريقي وفشلها الوظيفي في التصدي لآثار التغير المناخي من جهة، ومن جهة أخرى إفرازها لعمليات نزوح جماعي لمواطنيها خاصة وأنها مناطق لا تتوفر فيها أدنى الشروط الضرورية من مياه صالحة للشرب وأراضي رعوية وزراعية[2]، كل هذا في ظل غياب تام للدولة وعدم قدرتها على التدخل لتخفيف حدة الظروف المناخية والبيئية القاسية على سكان المناطق الصعبة والمعزولة عن المرافق العامة الضرورية، ما يجعل الدولة في الساحل تفتقر لولاء هؤلاء السكان، وما يجعلهم يكافحون من أجل الانفصال عنها وهو يعقد الأزمة أكثر فأكثر.

إن تفشي هذه التهديدات الأمنية يرجع إلى عدم فعالية الدولة عموما ولكن لابد من الفهم العميق للحركيّات الأساسية للعوامل المساعدة على التنامي المستمر لتداعيات هذه التهديدات الأمنية، تجدر الإشارة هنا إلى أنها مزيج بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، فالعوامل الداخلية هي تلك العوامل الذاتية المعبرة عن الخصائص العامة لمنطقة الساحل، كشساعة مساحة دول الساحل الإفريقي وعدم قدرتها على السيطرة وضبط ومراقبة كل العمليات الحاصلة على أراضيها، ولا على مراقبة حدودها لذا

[1]–زبير يحي، مرجع سابق.

[2]–بوعلام ناصر، مرجع سابق.

فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات الجرائم المنظمة فيعبرها بسهولة مهربوا المخدرات والأسلحة والسلع كما تتوغل الجماعات الإرهابية في أراضيها وتنشط بهامش كبير من الحرية، مثال هذه المناطق شمال مالي وأطراف عرق الشاش في موريتانيا الذي تحول إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة، كما تشير هناك التقديرات إلى أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة عبور لما يتجاوز 40 مليار دولار سنويا للأسلحة والمخذرات.

يشكل دعم بعض النخب الحاكمة في إفريقيا لهذه الجماعات بهدف خدمة مصالح برغماتيّة مقابل الأسلحة والموارد المالية مأزقا أمنيا، فأحيانا تتقاضى نخب حاكمة مبالغ مالية وامتيازات مقابل تجنيد الجيش النظامي للدولة من أجل حماية مصانع ومواردها، وأحيانا يكون هناك اتفاق بين دول أجنبية وميليشيات عسكرية غير نظامية من أجل حماية شركاتها أيضا، وهذا يمثل تدخلات خارجية من أجل حماية المصالح ويكون على حساب الإستقرار السياسي للدولة التي تنشط فيها تلك الاحتكارات، إضافة إلى أن دول الساحل الإفريقي تعتمد النهج الاعتمادي على الدول الاستعمارية في تسيير شؤونها الداخلية فقد كانت تطالب الدول الكبرى بالتدخل في بعض الأزمات الأمنية، ما جعل دول الساحل الإفريقي تحت السيطرة الغربية وتحت رحمة تبعاتها.[1]

لجأت –ولا تزال إلى يومنا هذا– دول الساحل الإفريقي إلى الإستدانة من الدول الكبرى لمعالجة مشاكلها المعقدة، كما أنها تلجأ في غالب الأحيان إلى طلب الدعم الدولي لاسيما اللوجستي بهدف التصدي للآثار الناجمة عن الجريمة الإرهابية والتخلص من أخطارها وكذا التنسيق ضمن الإطار الإقليمي والدولي لحفظ السلام وبناءه في المنطقة[2]، إضافة إلى ما سبق تزداد فرص انتشار التهديدات الأمنية على أراضي دول الساحل الإفريقي بسبب عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين دول تجمع الساحل والصحراء، ونقص التمويل والموارد اللازمة تحقيق أهداف هذا التنسيق والأهم من ذلك غياب الإرادة السياسية لتفعيله وتنفيذ قراراته.

[1]–جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومي الجزائرى، على الموقع:
https://democraticac.de/?p=2448/5/5/2022

[2]–المرجع نفسه.

المبحث الثاني: حركيات ومصادر الفشل الدولاتي في مالي

سيتم التطرق في هذا المبحث لأسباب الأخذ بحالة مالي كأنموذج للدراسة، أي الحديث في مبررات اعتماد حالة مالي مثالا عن الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي، فمالي واحدة من الدول التي تشكل الحلقة الأضعف في دول الساحل الإفريقي، فهي المنطقة الأكثر خطورة في الحزام الصحراوي الإفريقي في الجزء الشمالي منه أي المحاذي للتخوم الجنوبية للمغرب العربي،وتعد مالي إلى جانب بقية دول الساحل الإفريقي من بين أفقر بلدان العالم رغم ما تمتلكه من موارد طبيعية تشمل المعادن (الحديد، النفط، اليورانيوم...) وموارد طبيعية أخرى، وهذا ما يفسر تكالب القوى الكبرى والناشئة في النظام الدولي على الساحل الإفريقي الغني بالموارد الضرورية لتطوير أي اقتصاد في العالم.

يبدو أن أسباب الإهتمام الدولي بمالي راجعة إلى العديد من الحركيات تم تناولها في العناصر السابقة من الدراسة فمالي تحتوي على عدة مظاهر لانعدام الأمن، كونها تحتوي على الموارد المهمة من جهة ومن جهة أخرى لأنها تتواجد في أحد أكثر المناطق توترا في العالم، فهي أرض منتجة للعديد من التهديدات الأمنية لاسيما وأنها صارت شأنا عالميا بسبب ميزتها الانتشارية الكبيرة، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على مالي من عدة مناحي بحثا عن مصادر الإختلال الأمني فيها وتحديد مواضع الفشل فيها، وكلها معطيات تفيد في تحليل إشكالية الدراسة.

المطلب الأول: الخصوصية المالية بين التركيبة الإثنية والموارد الباطنية والموقع الجغرافي

تعتبر دولة مالي من دول العمق في الساحل الإفريقي، أي أنها دولة مركزية فيه نظرا لموقعها الجيو–استراتيجي بمساحة تقدر بـ 1240000 كلم مربع، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة **باماكو**، وتنقسم مالي إلى ثلاث مناطق كبرى هي: إقليم الشمال ويضم كلا من **كيدال وغاو وتمبكتو** وكانت عبارة عن صحاري قاحلة، ويضم إقليم الوسط كل من **موبتيو سيغو وكوليكور** وهي عبارة عن سهول شبه صحراوية، ويضم إقليم الجنوب الذي يشتهر بالزراعة كلا من **باماكو وسيكاسو** وهي عبارة عن أراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، إضافة إلى منطقة **كايس** ويركز أغلب السكان في إقليم **سيكاسو**ويشتهر الجنوب بصيد الأسماك والزراعة من نهرين حيويين هما نهر السنغال ونهر النيجر، لذا يرتكز حوالي 75 بالمائة من السكان في الجنوب وذلك بسبب المناخ الملائم للزراعة عكس الشمال ذا الطبيعة الصحراوية وغير الملائم للزراعة[1]، كما توجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي، تبلغ أعلى قمة

[1]– قلاع الضروس سمير، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية، مرجع سابق، ص، 338.

فيها نحو 1,155 م فوق مستوى سطح البحر وهي قمة **جبل همبوري تندو** في الجنوب، والخريطة التالية توضح الموقع الجغرافي لمالي والدول المحادية لها.

الخريطة رقم 3: خريطة مالي

توضح الخريطة الأقاليم المكونة لإقليم دولة مالي إضافة إلى الدول المحادية لها، كما يبدو من خلالها الإمتداد الجغرافي الواسع لها، وتبين الخريطة أيضا كبر طول الحدود التي تتقاسمها مع دول المغرب العربي، وغياب الحواجز الجغرافية يسهل من انتقال الصفقات والظواهر عبرها لاسيما في ضل تراخي وضعف الجهاز الأمني لدولة مالي.

يعد نهري السنغال النيجر المسطحين المائيين الوحيدين في مالي حيث يعيش سكان المدن والقرى الواقعة بالقرب منهما على الصيد منهما. يقع نهر السنغال في الجنوب الغربي من مالي في حين يعبر نهر النيجر الأراضي المالية قرب **باماكو**، ليتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا داخلية تعد أكثر الأراضي خصوبة في مالي، ثم ينحني النهر مكوِّنًا التواءا كبيرا يُعرف بالتواء نهر النيجر، وبعد ذلك يتجه نحو مصبه في جنوب نيجيريا مخلفا وراءه شبكة من المصارف المائية والبحيرات في الأراضي المالية.

يتميز المناخ في مالي بوجود ثلاثة فصول حيث يكون الطقس حارًا جافًا من شهر مارس حتى شهر ماي، ويكون حارًا ممطرًا من شهر جانفي حتى شهر أكتوبر، ويكون باردًا جافًا من شهر نوفمبر إلى شهر فبراير، وتبلغ الحرارة السنوية ما بين 27°م و29°م في معظم أنحاء البلاد، وقد تزداد درجات الحرارة قليلاً عن 38°م خلال مارس وجوان، وفي المناطق الصحراوية ترتفع درجات الحرارة أثناء

النهار إلى 43°م، ويبلغ متوسط الأمطار حوالي 25 سم في السنة في المناطق الصحراوية، بينما يصل إلى نحو 89 سم في السنة في جنوب مالي، في معظم أراضي جنوب مالي تتوفر الحشائش بسبب غزارة الأمطار فيها

تتنوع الحياة النباتية في مالي وتكثر الأشجار من نوع سلسلدرة وكرايت ونير، وتوجد في السهل أشجار التبلدي والنخيل وبلميرا، بالإضافة إلى وجود أشجار الطلح والكرام كرام والسنط وغيرها من الشجيرات الشوكية، وتقل النباتات في الشمال الصحراوي من البلاد، وتنمو نباتات شوكية في المنطقة الصحراوية كما تنمو في منطقة باماكو – وخاصة في المنطقة الفاصلة بين النهرين – نباتات عشبية هزيلة، تنقلب إلى شجيرات تلتهمها الحرائق في نهاية الفصل الجاف، وتتجمع أحياناً بعضها مع بعض لتشكل شبه غابة يبدو عليها أثر الجفاف، وتكثر فيها الحيوانات والحشرات الكبيرة، أما على امتداد المجاري المائية فتنمو غابات كثيفة تشكل ما يعرف بالغابات الرواقية، وتنتشر كذلك أشجار كبيرة مبعثرة ومتنوعة وخاصة أشجار النخيل والطلح والسنط والأكاسيا والطرفاء – التي يؤكل ثمرها ويستخرج من بذورها مواد دهنية – وغيرها من الشجيرات الشوكية.

تبلغ مساحة الغابات نحو 5.3% من مساحة البلاد وهي في تناقص بسبب الاحتطاب للحصول على الأخشاب الضـــرورية لبناء المنازل والأكـــواخ في مناطق الأريـــاف والصحاري وحول المـــدن ولاحتياجات أخرى، كما تكثر الحيوانات البرية في جنوبي البلاد حيث توجد الأفيال والغزلان وأبقار الوحش والزراف والضباع والنمور والأسود، وتوجد التماسيح وأفراس البحر في الأنهار[1].

تمتلك مالي إمكانيات زراعية وثروات حيوانية بإمكانها المساهمة في مداخيل الدولة، إلا أن عجز الدولة وضعف مؤسساتها حال دون تطويع مقدراتها الطبيعية بما يخدم اقتصادها كما أن كونها دولة فاشلة فهي لم تتمكن من تطويع البيئة القاسية في الشمال، فقساوة المناخ في تلك المنطقة كان أحد أسباب نزوح السكان بحثا عن مصادر للعيش أو الهجرة إلى خارج البلاد، أي أن قساوة المناخ فيها هو أحد ديناميكيات التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالنسبة لدول الجوار.

تعيش في مالي على حوالي ثلاثة وعشرون إثنية مجتمعة في خمس مجموعات أساسيّه، حيث تضم مجموعة **Mandingue المانديغ** كل من أقلية **البامبارا Bambara** و**سونينكي Soninké**

[1]– مالي، **موسوعة المعرفة**، https://www.marefa.org/simplified/27/08/2022

و**المالينكي Malinké** و**البوزو Bozo** وتضم مجموعه **البولسار Pulsar** من **البول Peul** و**التوكولور Toucouleur** وتضم مجموعه **الفولتاييك Voltaique** كلا من أقلية **البوبو Bobo** و**السينوفو Sénoufo** و**المنيانكا Minianka** أما المجموعة الصحراوية فتضم **التوارق** و**المور** و**العرب**، إضافة إلى مجموعة **السونغاي Songhai**، وتضم النيجر كلا من **الجارما Djerma** و**سونغاي** و**الهوسا Haoussa** و**التوارق Touareg** إضافة إلى أقليات أخرى منها **الفولة Fula** و**الكانوري Kanouri** و**العرب والتوبوس Toubous**[1].

تنطوي مالي على تنوع إثني كبير كما سبقت الإشارة وهو في حقيقة الأمر يعبر بثقافاته المختلفه عن الحضارة العريقة للمنطقة، لذا يفترض في هذا التنوع أن يكون مصدر قوة لكنه في مالي كان أهم سبب لإنعدام الأمن فيها، لأن النخب الحاكمة فيها لم تتعامل بمنطق التشارك والتوافق مع كل الجماعات إذ تحتكر كل جماعة تصل إلى الحكم كل الإمتيازات والثروات المادية لها، إضافة إلى لعب بعض الدول الأجنبية على وتر التعدد الإثني حتى لا تفقد امتيازاتها في المنطقة، وهذا ما يفسر تزكيتها لجماعة دون غيرها.

تحتل مالي المرتبة الثالثة في إنتاج الذهب في إفريقيا، إلى جانب وجود الحديد والنحاس والفوسفات والنفط الذي يُشكل الاحتياطي منه اهتماما دائما للدول الأوروبية، وبالرغم من تلك الوفرة في الثروات إلا أن مالي واحدة من أفقر خمس وعشرون دولة في العالم، وتعتمد بنسبة كبيرة على المساعدات الخارجية والإجابة عن هذه المفارقة قد تؤدي إلى شرح مسببات الفشل الدولاتي فيها.[2]

يتمحور النشاط الاقتصادي عموما في المناطق المحاذية للأنهار، فالأراضي الصحراوية فيها تحتل نسبة 65 بالمائة من إجمالي المساحة الكلية لدولة مالي، ويشكل البدو حوالي 10 بالمائة من إجمالي سكان مالي ويعيش حوالي 80 بالمائة من سكانها على النشاط الزراعي والصيد، كما تعتمد الدولة في إنفاقها العام على المساعدات الخارجية بسبب نهب المال العام واستغلاله من قبل جماعات ضيقة، لذا فإن الوضع الاقتصادي للدولة خاضع بدرجة كبيرة لموسم الحصاد ولتقلبات المناخ في الدولة فعائدات القطن والذهب على سبيل المثال يشكلان حوالي 80 بالمائة من عائدات التصدير.

[1]–بوبوش أحمد، مرجع سابق، ص، 18.

[2] –دبقي إيمان، انقلاب مالي الرابع (جذور الأزمة وطبيعة الدور الخارجي)، على الموقع:https://adhwaa.net/6/2/2023

يرتكز القطاع الاقتصادي أساسا على تصنيع المنتجات الزراعية، وتعمل الدولة على تنويع وتطوير قطاعات إنتاجية أخرى كالسياحة التي لم تنجح بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، كما تعمل على تحسين قدراتها الإستخراجية لبعض المعادن كالحديد.[1]

لم يلعب التنوع العرقي في مالي الدور الإيجابي في بناء الدولة الحديثة، فالتنوع الإثني يزود النخب الحاكمة بالتعدد في الآراء حول القضايا الرئيسية في الدولة والمجتمع، كما يساهم التوفيق بين مختلف الجماعات الإثنية في المجتمع على إضفاء طابع الشرعية على النظام السياسي الحاكم، ومن ثم ولاء مختلف مكونات المجتمع له بما أنه نظام توافقي، ليس التعدد الإثني عيبا في حد ذاته وإنما توظيفه من قبل جهات أجنبية، ليست لها مصلحة في استقرار الدولة بل التعدد الإثني هو مصدر غنى للدولة إذا كان توضيفه راشدا، كما لم تكن الموارد الوفيرة لمالي ذات عوائد إيجابية عليها وعلى تطوير أدائها الإقتصادي، بل كانت الموارد تشكل اللعنة على مالي بسبب الفساد السياسي وسوء استغلال الموارد وسوء توزيعها، وتنافس دول أجنبية وشركات متعددة الإثنيات عليها.

المطلب الثاني: مظاهر الفشل الدولاتي في مالي

وقع الاختيار على دولة مالي كدراسة حالة للفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي، لاعتبار أساسي هو أن دولة مالي هي الحلقة الأضعف في الساحل الإفريقي، وهي أيضا أكثر الدول فقرا في المنطقة ومن ضمن 25 دولة الأكثر فقرا في العالم، هنا سنجيب على سؤال مفاده: هل تنطبق مؤشرات ومواصفات الدولة الفاشلة على دولة مالي؟ ومن ثم يصدق تصنيفها في خانة الدول الفاشلة، وكما سبقت الإشارة تتجلى معايير الفشل الدولاتي في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني إلا أنه لابد من التنويه إلى أن وصف دولة فاشلة قد تعرض للرفض من قبل بعض المفكرين مثل **أيدن هيير I. Heheer**[2] الذي افترض أن مفهوم الدولة الفاشلة هو خرافة ويجب إعادة النظر فيه، فالرافضون للدولة الفاشلة كصفة يرون في مؤشراتها كيلا بمكيالين أي أنهم يقيسون مدى قوة الدول بمعايير قوتهم هم بالرغم من تفاوت مستويات التنمية بينهم، وهذا مناف للمنطق فمعايير القوة تختلف من دولة لأخرى ومن الصعب توحيد المعايير الحكم على فشل دولة ما، من هذا المنطلق مالي اعتبرت دولة

[1]–جمهورية مالي، على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/DwalModn1/Mali/Sec05.doc_cvt.htm

[2]– للإطلاع أكثر أنظر مقال للكاتب نفسه بعنوان: خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدي الحكمة السائدة.

فاشلة أي بمعايير غريبة عن واقع منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية عموما والتي تعد دولا حديثة الاستقلال.

لم تنعم مالي بالاستقرار السياسي منذ استقلالها، فقد شهدت خمسة انقلابات عسكرية، تسبب أحدها في التدخل العسكري الفرنسي المباشر بحجة إعادة السلطة للمدنيين، هنا يتجلى فشل مالي بالنظر إلى تطابق الأحداث مع التعريفات النظرية للدولة الفاشلة ولمؤشرات الفشل الدولاتي، فالدولة المالية غير قادرة على التحكم في المجتمع وعلى بسط سلطتها كما افترض **ميغدال**، وتعاني من ديمومة الاستقرار كما افترض **روتبيرغ**، ولا تقوم بوظائفها الأساسية ولا تقدم السلع الأساسية لمواطنيها مثلما افترض **راتنر**، حيث كان سبب انقلاب 2012 عدم قدرة الدولة المالية آنذاك على حماية المواطنين من النشاطات الإرهابية، لكل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي في شرقي مالي ووسطها، كما يفترض رواد المدرسة النقدية للمفهوم الموسع للأمن في شقه "التحرر من الخوف"، هذه الإضطرابات العميقة وفقدان السلطة الحاكمة للسيطرة على الدولة، دفعت بفرنسا إلى التدخل عسكريا لفرض النظام وهو ما عبر عنه **سيرج سور** بعدم قدرة الدولة الفاشلة على حل مشاكلها لوحدها دون تدخل خارجي، وقع آخر انقلاب في ماي 2021 وقبله عام 2020 تحت ذريعة التهميش، ويقول **روتبيرغ** أن الدولة الفاشلة تشهد حروبا أهلية لأسباب إثنية أو دينية أو لغوية وفي مالي سبب التهميش إثني.[1]

يشهد المجال السياسي في دولة مالي عدة مظاهر أو خصائص، ساهمت بشكل كبير في الحد من مردودية ومدى وقدرة النظام السياسي على ممارسة سيادته، ووظائفه بالشكل المطلوب وقد تم التعرض في المبحث الأول من هذا الفصل، للأزمات التي تعاني منها الدولة في الساحل الإفريقي وهو الحال نفسه بالنسبة لدولة مالي، فبالرغم من محاولات ولوج موجة التحول الديمقراطي، والتي كانت شكلية في أغلب الأحيان ومختزلة في مؤشر الانتخاب تحديدا، إلا أن الممارسة السياسية في مالي لا تزال قائمة على الانتماءات القبلية، فالجماعة أو القبيلة الحاكمة تستحوذ على المشاركة السياسية وتستعمل العنف ضد كل من لا ينتمي إليها، وهنا نستنتج أن النظام السياسي لا يعكس كل المكونات الإثنية للمجتمع المالي وبالتحديد لقبائل الطوارق في الشمال، فهم لا يتمتعون بأي من حقوقهم السياسية وكنتيجة لهذا الوضع فإن الدولة في مالي تعاني من أزمات متعددة لطالما هددت بقاءها وتطـورها،

[1]-الأزمة في منطقة اساحل: أسباب والنتائج والطريق إلى الأمام، على الموقع:
https://mecouncil.org/publication/ 11/10/2023

كأزمة الشرعية وأزمة الهوية وعدم الاستقرار الحكومي والخلافات بين الجيش والنخب الحاكمة[1] (تم تناولها بالتفصيل في المبحث الأول من هذا الفصل تحت عنوان **مسار بناء الدولة في الساحل الإفريقي وأزماتها**).

إن كل هذه الأزمات ناجمة عن طبيعة الدولة في مالي، وطريقة بناءها حيث لم تراعي خاصية التعددية الإثنية للمجتمع فحيث تشهد مالي شرخا عميقا بين النظام السياسي وبنى المجتمع، ما يعمق من المشكلة ويصعب من قدرة الدولة على التغلغل في كامل الإقليم وضبط ومراقبة كل القطاعات، ما ينعكس بدوره على عائدات تلك القطاعات ومفرزات تلك الأوضاع على الأمن الإنساني والأمن المجتمعي في مالي.

بناءا على ما سبق أرجع **جون بيرتون John Burton** العنف الداخلي في الدول، إلى مؤشرات داخلية وأعراض مرضية تصيب النظام الداخلي، كسقوط الهياكل والمؤسسات المسيرة، وكذلك فشل النظام السياسي في توفير احتياجات الطرف الآخر المختلف عنه، دولة مالي تعيش عجزا وظيفيا فبالرغم من كون مالي دولة ذات سيادة إلا أن اللاّعدالة في توزيع المنافع والمناصب بين الجنوب والشمال قد عمق من هذا الفشل الوظيفي لأنه عزز من عدم الاستقرار، أي أن **بيرتون** يرجع المعضلة الأمنية في مالي إلى الفشل الهيكلي للدولة المالية وهذا هو جوهر المفهوم النظري للدولة الفاشلة، فالحكومة المركزية مقرها في الجنوب وهي غائبة في الشمال حيث لا تبعث فيه مشاريع التنمية ولا تتقاسم السلطة مع الطوارق والعرب في الشمال، فهي فاشلة في التعامل مع التنوع الإثني الذي يميزها ورفضت الحكومة المركزية الإعتراف بالهوية الجماعية للمجتمع.

يعاني المجال الإقتصادي في مالي من أزمة مزمنة، وذلك لعدة أسباب منها التغيرات المناخية في المنطقة وبما أن القطن يشكل مصدرا أساسيا للناتج الداخلي الخام فقد يتأثر بالتقلبات المناخـــــية، تراجع الناتج الداخلي الخام بحوالي 2.7 بالمائة عام 2011 مقارنة بالعشرة أعوام الماضية –مابين 2000 و2011– التي بلغ فيها الناتج الداخلي الخام حوالي 5.7 بالمائة، إضافة إلى تراجع تمويل نشاطاتها الزراعية والتمويل الخارجي بنسبة قدرت بحوالي 93 بالمائة ما زاد من نسبة الديون وخدمتها من جهة أخرى.

[1]–مشرط يحي، الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي، **الحوار المتوسطي**، المجلد 9، العدد 2، سبتمبر 2018، ص ص، 338، 339.

إن للمديونية الخارجية أثرا مدمرا على المجالات الأخرى في مالي، فمثلا عام 2012 بلغت الديون الخارجية حوالي 3.19 مليار دولار وهي نسبة كبيرة لدولة دخلها متواضع كدولة مالي، وما زاد من تفاقم تردي الوضع الإقتصادي هو برامج إعادة هيكلة الديون، والتي بموجبها تم فرض تحرير الأسعار والانفتاح على الأسواق الخارجية، وكذلك بيع الأراضي المالية لدول أجنبية بغرض إقامة استثماراتهم عليها تحت طائلة المساعدات المشروطة، انعكس هذا الوضع آليا على القدرة الشرائية للمواطنين، فحوالي 72 بالمائة من الماليين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.[1]

انعكس تزايد أعباء الدين الخارجي ي على باقي القطاعات، فمالي لا تملك بنى تحتية متطورة وسليمة وفي حال توفرها فهي رديئة، الطرق سيئة والمدارس والمستشفيات قليلة إن لم نقل منعدمة تقريبا (ماعدا في العاصمة باماكو)، أما السكنات فغير مطابقة للمعايير الدولية بالرغم من إطلاق مبادرة إصلاح هذا القطاع منذ عام 2010، وكان أول مشروع بالشراكة بين الحكومة المركزية في مالي والبنك الإسلامي للتنمية من أجل بناء عشرين ألف وحدة سكنية في باماكو وبالرغم من بناء السكنات إلا أن قلة الموارد حالت دون استكمال البنى التحتية في محيطها.[2]

تعاني مالي أيضا من عجز مزمن في الإمكانيات الداخلية الخاصة بالاستثمار في الثروات الوطنية، حيث تحتوي مالي على كميات ضخمة من المعادن النفيسة والموارد الخام والثروات الباطنية التي تشكل بمجموعها ثروة كبيرة، من شأنها تحسين أوضاعها الإقتصاديّة والاجتماعيةما لم يحصل حتى الآن، ولا تزال هذه الدول مصنفة في خانة الدول الأكثر فقرا في العالم هذا الوضع ناتج عن عجز هذه الدول عن الاستثمار في ثرواتها وعدم قدرتها على توظيفها في النمو الإقتصادي، وما زاد من ضعفها الحجم الكبير للديون وخدمتها.[3]

تعاني مالي على المستوى الاجتماعي بالإضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية، وتراجع مستوى القدرة الشرائية وتراجع نسب التشغيل في المجتمع، من انخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية فالإنفاق العسكري أكبر من الإنفاق على التعليم والصحة أما تطوير التعليم والتنمية فهي خارج دائرة

---

[1]–شمامة خير الدين، التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 2، سبتمبر 2014، ص، 53.

[2]–النويني عبد الحافظ، مرجع سابق، ص ص، 66، 67.

[3]– المرجع نفسه، ص، 265.

الاهتمام الفعلي لكثير من دول المنطقة، التي تواجه انعدام الأمن الغذائي والصحي ما جعل المنطقة تسجل أضعف مستويات الإنتاج وأعلى مستويات التدهور الإقتصادي.[1]

زاد النمو الديمغرافي المطرد من عمق المشكلة الاقتصادية في مالي، ما صعب من التحكم في نسبة الفقر وزاد من افتقار السكان للرعاية الصحية والعلمية، كما ساهم ذلك في انتشار الأمراض والأوبئة لاسيما وأن الدولة عاجزة عن التصدي لهذه المشاكل التي أثرت على الأمن الإنساني في مالي سلبا،كان للتغيرات المناخية في مالي كذلك الأثر العميق بل والمدمر للأمن الغذائي، وعدم قدرة الأفراد على توفير غذائهم وعجز الدولة أو عزوفها عن تأمين للغذاء، والجوع في مالي يهدد على الأقل اثني عشر مليونشخص في الساحل الإفريقي ككل،[2] ويبين الجدول التالي مجموعة من المعطيات والأرقام التي تبين مدى فقر مالي وبعض دول الساحل الإفريقي والتي تعد انعكاسا لفشل الدولة في استغلال إمكانياتها وثرواتها الطبيعية لصالح القضاء على الحاجات الأساسية لمواطنيها أي للصالح العام.

الجدول رقم 7: بعض مؤشرات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي

الدولة	شدة الحرمان % (2003- 2007)	وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات/ 1000 نسمة	خط الفقر الوطني (2002- 2012) %	أمد الحياة	الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع %
موريتانيا	57.1	111	42.0	58.9	40.7
مالي	64.4	178	47.7	51.9	68.4
النيجر	69.4	143	59.5	55.1	81.8

المصدر: **تقرير التنمية البشرية 2013.**

يبين الجدول من خلال مجموعة من المؤشرات المستوى المعيشي المتدني للمواطنين، فالأمن الإنساني من أكثر ما يبين مستوى الفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي، وعلى مثل هذه الأسس والمؤشرات صنفت مالي كدولة فاشلة بل هناك من اعتبرها من أفقر وأفشل الدول على وجه الأرض مثل **آنتيل وتواتي Alain Antil et Sylvain Touati** في مقال لهما عن الهشاشة في مالي وموريتانيا.

[1]–المرجع السابق، ص، 264.

[2]–عاشور عصام، إشكالية منطقة الساحل والصحراء وتداعياتها على الجوار العربي الواقع.. التحديات.. المأمول، ص، 264، على الموقع: https://arabaffairsonline.com/23/08/2022

تتسم القوات العسكرية المسلحة المالية بضعفها، وتبعيتها لقيادة الاتحاد الأوروبي التي تقدم لها دوريا مساعدات أمنية، وبالرغم من ذلك إلا أنها غير قادرة على إجراء عمليات عسكرية معقدة نسبيـــا، لأنها تعاني من نقص في الموارد البشرية واللوجستيات والتدريب كما أنه جيش غير جمهوري بل فئوي ما جعله مرفوضا من قبل سكان شمال مالي.[1]

تعاني مالي بالإضافة إلى ما سبق من تهديدات أمنية لاتماثلية، فمالي تمثل جزءا من المجال الكلي الذي تنشط فيه هذه الجماعات، وهو الساحل الإفريقي والدول المجاورة له وأبرز هذه التهديدات الأمنية الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية أو التهجير القسري للأفراد والإتّجار بهم.

إن الطبيعة الداخلية الهشة في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مالي، شجعت من جهة أخرى على إفراز تنظيمات متشددة نشطت في الساحل الإفريقي ككل، خاصة في موريتانيا والجزائر ونيجيريا ومالي وبقية الدول المجاورة في غرب ووسط إفريقيا، فالتهديد الإرهابي مثلا يستمد وجوده وقوته من الأوضاع الأمنية المتردية في مالي وضعف جيشها وأجهزتها الأمنية، وخاصة الوضع الاقتصادي الهش، ففي الشمال استفادت الجماعات الإرهابية من غياب الدولة لتنفذ عملياتها الهجومية واستحوذ الطوارق على أغلب المناطق الشمالية وأعلنوا انفصالهم وتشكيل دولتهم المستقلة، بل واتحدت قبائل الطوارق مع الجماعات الإرهابية في العديد من القضايا والمصالح المتبادلة بينهما.

لم ينجح التدخل العسكري الفرنسي في مالي في القضاء على الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة كما كان مسطرا فقد كان هدفها المعلن من التدخل العسكري في مالي، إضافة إلى إتحاده مع جماعات الجريمة المنظمة المختصة في بيع الأسلحة التي تستعملها الميليشيات العسكرية التابعة لقبائل الطوارق ضد الجيش النظامي لمالي، إضافة إلى تحالفهم مع تجار البشر والأطفال بالتحديد من أجل إشراكهم في حركاتها التمردية[2]، وتحصل بعض هذه التنظيمات على التمويل من قبل شركات غربية بناءا على مصالح مشتركة ما يساعدها على أداء مهماتها، كما تمكنت بعض الجماعات الإرهابية من السيطرة على حقول النفطومناجم المعادن الثمينة.[3]

---

[1]–شوركين مايكل وآخرون، معركة مالي التالية، على الموقع:www.rand.org22/7/2023

[2]– المرجع نفسه.

[3]–عاشور عصام، مرجع سبق ذكره.

لذلك لم تعد توجد حدود واضحة بين الحركات الانفصالية، أو التمردية الناشطة في شمال مالي من جهة وبين عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعصابات تجارة البشر والسلاح والمخـــدرات، وبين الجماعات الإرهابية، بسبب تزايد الإرتباطات المصلحيّة بينها وزادت معها مكاسبهم المالية بملايين الدولارات، وهنا أدركت كل هذه الجماعات أن علاقاتها وصفقاتها البينية أمر ضروري وبذلك صارت هذا الجماعات المتحالفة أكبر تهديد للأمن القومي والدولي معا، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترويج لفكرة أن "منطقة الساحل والصحراء، تعتبر مركَّبًا أمنيًّا إقليميًّا فريدًا"، أي أن التهديدات الأمنية النابعة منه تحولت من شأن محلي إلى قضية إقليمية ذات تداعيات دولية.[1]

تشكل المنافسة الدولية في مالي على الثروات والمعادن الباطنية عموما أحد مظاهر ترهل الدولة، فلطالما شكلت ثرواتها الباطنية مطمعا للكثير من القوى الخارجية إذ يشكل تعدد جهات التدخل الخارجي عائقا محددا أمام التنمية الشاملة المستدامة في إفريقيا عموما وفي الساحل الإفريقي خصوصا، هذه التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لمالي وبالتحديد في الشؤون الإقتصادية تشكل مظهرا جديدا للاستعمار حيث لا حرب معلنة مباشرة، فقد صارت الدول القوية توجه مطامعها وتصوب أهدافها إلى الدول الضعيفة كدول الساحل الإفريقي، حيث يتمظهر النفوذ الاقتصادي للدول الكبرى في عدة أشكال منها الغزو الثقافي والديون الخارجية فضلا عن الشركات متعددة الجنسيات الكبرى المؤثرة في هذه الدول في المجال الإقتصادي والأمني والسياسي، فتلك القوى الكبرى تفرض شروطها وقوانينها من خلال ما يعرف بالمساعدات المشروطة، والتي لطالما تأثرت سلبا بالفساد البيروقراطي وسوء الإدارة وضعف الرقابة وغياب الرشادة في تسيير الموارد المتاحة، فرغم المساعدات الكبيرة التي تلقتها دول القارة لا زالت دولها الأكثر فقرا في العالم، كما أن نسبة النمو الاقتصادي فيها غير متناسبة مع التطور الديمغرافي، كما تصل نسبة الأمية إلى 80 بالمائة في كثير من بلدان القارة.[2]

بناءا على ما سبق نستنتج أهم المبررات والأسباب التي بنيت عليها فرضية فشل دولة مالي والتي في الوقت نفسه كانت مبررا لتناول مالي كحالة للدراسة وهي:

✓ قدم وحجم الحركة التمردية والانفصالية في إقليم الأزواد شمالي البلاد، وعجز الحكومات المالية المتعاقبة على تسوية هذه المشكلة السياسية، ويعتبر هذا التمرد نتاجا وتعبيرا عن الدولة الرخوة والفاشلة

[1]–المرجع السابق.

[2]–ديب كمال، مرجع سابق، ص، 266.

الذي يرجع بالإساس إلى نقطة البداية المتمثلة في فشل بناء دولة ما بعد الاستقلال.

✓ اختراق الجماعات الإرهابية لهذا الإقليم والتغذي من صراعاته وتغذيتها، إلى درجة أنه أصبح من الصعوبة بمكان أحياناً فصل العنصر السياسي الأزوادي الذي يحمل مطالب سياسية شرعية، عن العنصر الإرهابي سواء كان أزوادياً أو دخيلاً في المنطقة والذي تقتضي محاربته، فأصبح الفصل والتمييز بينهما معقداً، فضلا عن التداخل بين الإرهاب المحلي والإرهاب الخارجي.

✓ تنامي المصالح المتبادلة بين الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة –كما هو الحال في كل المنطقة– وتورط بعض المسؤولين المحليين بدول الساحل في الجريمة المنظمة.

✓ تشكل نوع مركب من المصالح بين الحركات الإرهابية والإجرامية وقطاعات من السكان لاسيما في المناطق النائية والحدودية المنسية تماماً من قبل الحكومة المركزية.

✓ معضلة التدخل الأجنبي فقد حال التدخل العسكري الفرنسي عام 2013 دون تحوّل مالي إلى إمارة إرهابية، إلا أنه زاد في الوقت ذاته من استقطاب البلاد للجهاديين الراغبين والعازمين على قتال القوات الأجنبية هناك، الأمر الذي يطيل أمد الصراع.

✓ تعويض عسكر مالي فشلهم في الحفاظ على أمن البلاد وقتال الحركات الإرهابية بممارسة السياسة، ليصبحوا المشكلة لا الحل ولا حتى جزءا من الحل لأنهم فشلوا في مواجهة الحركات الجهادية وفي تنصيب حكومات مدنية (انقلابان في غضون 9 أشهر).

نستنتج مما سبق وبناءا على المؤشرات السابقة، تعد مالي أنموذجا واضحا للدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي، فهي غير قادرة على التغلغل في كامل أراضيها كشمالها خاصة بعد أزمة الطوارق عام 2012، التي أثبتت أن منظمات الجريمة والمنظمة والجماعات الإرهابية أقوى من دولة مالي حيث سيطرت على الشمال ومارست نشاطاتها بكل حرية ومرونة، وبذلك صار الشمال حاضنا لكامل أشكال التهديدات الأمنية ذات النشاط دولي النطاق.

تفتقر دولة مالي لمؤشرات للتنمية وللبنى التحتية الأساسية، كما تفتقر للمرافق والتمويل الضروريين لعملية التنمية، ثم إنها دولة غير مستقرة سياسيا أي أنها لا توفر بيئة مناسبة للتنمية، فإضافة إلى الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة التي عرفتها سابقا تعاني حاليا من قلة السيطرة على مناطقها حيث انفصل الشمال عنها، وأصبح وكرا للإرهاب ولتجارة السلاح والمخدرات ولتمركز

الحركات الإسلامية المسلحة، إضافة إلى أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها فلولا التدخل العسكري الفرنسي لكان تمدد الطوارق والحركات الإنفصالية وصل إلى باماكو، وبالتالي فطبقا لبعض المؤشرات التي تم إسقاطها على الواقع المالي يظهر أن مالي دولة فاشلة[1].

يبدو من المعطيات سابقة الذكر أن الفشل الدولاتي قد يكون جزئيا، أو قطاعيا وقد يكون ظرفيا من حيث الزمن وقد يكون تلقائيا أو مفتعلا من قبل قوى خارجية، أي أنه قد يكون فشلا وقد يكون إفشالا وهنا لابد من التنويه إلى أنه إذا كان الفشل داخلي المصدر فسيكون التحكم فيه أسهل نسبيا منه إذا كان مصدره خارجي لأن الأهداف غير متجانسة، فالداخل يهدف إلى بناء الدولة ومؤسساتها وتنمية وتطوير جل القطاعات، أما الخارج فهدفه خدمة مصالحه الشخصية الضيقة على حساب مصالح العامة.

المطلب الثالث: الأسباب الداخلية والخارجية للفشل الدولاتي في مالي

لا يفترض في فشل الدولة أن يكون معطى كلي وإنما يحدث على مراحل زمنية، وكل مرحلة كانت لها تداعيات على مفهوم الدولة الفاشلة، وإن كان هذا المفهوم وليد فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن المراحل التاريخية لما قبلها ساهمت في تراكم لبنات بناء هذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس تباينت تعريفات الدولة الفاشلة، وتحليلات أسباب ومصادر الدولة الفاشلة، وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل النظري للدراسة.

تراوحت مصادر فشل دولة مالي ما بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، فالمصادر الداخلية لفشل دولة مالي نابعة إما من خصائص المجتمع المالي أو من سوء استغلال هذه العوامل والخصائص وتوظيفها لغير الصالح العام، أما المصادر الخارجية فتتمثل في عامل الاستعمار الفرنسي لمالي ومخلفاته والتنافس الدولي على الثروات الباطنية في مالي، وهذه المصادر في حقيقة الأمر هي ما أنتجت مع مرور الزمن وإتحادها مع متغيرات البيئة الدولية الحركيّات السببية للفشل الدولاتي، أي أن طبيعة النظام الدولي في كل مرحلة كانت تحدد الوضع الأمني الشامل في الوحدات الفرعية فيه، وأهم مصادر وحركيات فشل الدول هي:

أولا: تتمثل المصادر الداخلية لفشل الدولة المالية أساسا في التنوع الإثني في مالي وبالضبط في التوظيف السلبي لفكرة التعدد الإثني والقبلي في مالي لأن المنطقة من قبل لم تكن تشهد نزاعات

[1]–النويني الحافظ، مرجع سابق، ص ص، 67، 68.

بهذه الحدة والطول الزمني، وما عمق من الأزمة الإثنية في مالي هو الفشل المؤسساتي والوظيفي للدولة المالية وكل ما تنطوي عليه من أزمات.

✓ **الفشل الوظيفي للدولة المالية:** غياب دولة القانون والمؤسسات في مالي، جعلها تعاني من عديد المشكلات، كعدم القدرة على تأمين الأفراد وتلبية احتياجاتهم الضرورية وكافة حقوقهم، ومنها حقوقهم السياسية حيث تعزف الدولة المالية عن تمثيل مختلف أطياف المجتمع المالي ما جعلها عاجزة عن تحقيق التكامل المجتمعي ومن ثم الأمن الهويّاتي، فالحكومات المالية غالبا لا تتمتع بالشرعية ولا بالمشروعية إذ أنها مفروضة بالقوة والإكراه وتفرض سلطتها على المواطنين بالقهر والعنف المادي ما أدخلها في دوامة من العنف والعنف المضاد.[1]

يعتبر الفشل الدولاتي لمالي سببا مباشرا للوضع الأمني المتأزم فيها، لأنها بعجزها عن مراقبة كامل إقليمها وتسيير كل قطاعاتها، فسحت المجال أمام الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة لمزاولة نشاطاتها التي تمس بالأمن والاستقرار في مالي وتحول دون التنمية الشاملة وتمس كذلك بالأمن الإجتماعي، وذلك من خلال ممارستها لنشاطات إقتصادية موازية للنشاط الاقتصادي للدولة من جهة وبالتالي المساهمة بشكل كبير في تراجع مداخيل الدولة ومن ثم في إفقار الأفراد وتدني مستوى معيشتهم وغيرها من الأزمات.[2]

✓ **التعددية الإثنية:** الواقع أن التعددية الإثنية قد لعبت دورا محددا في فشل دولة مالي فعلى الرغم من كون التعدد الإثني أحد مصادر غنى الدولة إلا أنه في مالي لعب الدور العكسي، والأصح أن التعامل الفاشل الدولة مع التنوع الإثني كان السبب الأساسي في لعب التنوع الإثني دورا ضد تطور الدولة المالية، فمنذ استقلال مالي عن فرنسا عام 1960 والقبائل الطارقية تحديدا على خلاف مع الحكومات المتوالية فما تعانيه مالي اليوم من مأزق أمني مجتمعي راجع بالأساس إلى غياب الانسجام والتوافق بين النظام الحاكم والبنى الاجتماعية.

لفهم أدق للمعضلة الأمنية المجتمعية في مالي لابد من الرجوع إلى التاريخ حيث قبل الإستعمار الفرنسي لمالي كانت القبائل والإثنيات المختلفة متعايشة، وحتى الخلافات بينها لم تكن دائمة عكس ما يحدث اليوم في مالي حيث المشهد الأمني المتوتر فيها تغذيه العداوة بين مختلف مكونات المجتمع،

[1]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي: المظاهر ،الأسباب والإنعكاسات، مرجع سابق، ص، 35.

[2]–المرجع نفسه، ص، 36.

لكن بعد خروج المستعمرين من الأراضي المالية وتقسيمهم لمنطقة الساحل الإفريقي إلى مجموعة من الدول على إثر مؤتمر برلين 1884، انقسمت القبائل بين تلك الدول وفقدت حقوقها السياسية في دولها من جهة أخرى أي أنها لم تتحصل على أي مكاسب بعد الاستقلال، بل وعمل المستعمر على تغذية تلك الأحقاد بين النخب الحاكمة من جهة وبين القبائل الأخرى من جهة أخرى بهدف الحفاظ على الوضع القائم وعلى مصالحه في المنطقة.

تحصل النخب الحاكمة من خلال الحفاظ على الوضع القائم، على الكثير من المكاسب والإمتيازات وهذا ما يفسر مقاومتها لمطالب الحركات المعارضة لها في الشمال، ما جعل من العامل الخارجي مصدرا محددا من مصادر فشل الدولة المالية، في التعامل مع التنوع الإثني فيها، فالتراكم التاريخي للأحقاد بين النخب الحاكمة والحركات المتمردة عن السلطة في الشمال ساهم في خلق نوايا سيئة بين الطرفين وانعدام الثقة بينهما، منبعها سوء إدراك كل منهما للآخر وكنتيجة لما سبق، إتبع كلاهما لسياسات متناقضة[1] شكلت المشهد الأمني المتدهور والمزمن في مالي.

انعكست الطبيعة التعددية الإثنية للمجتمع المالي، على جل القطاعات في الدولة ونمط تسييرها الذي سيطرت عليه الأحادية، أو القبيلة المتحكمة في زمام الأمور، فثروات الدولة بيدها وتتقاضى مقابلها الأموال والمناصب وتقصي غيرها من الإستفادة منها ما خلق أزمة توزيعية، كذلك الشأن بالنسبة للسلطة السياسية إذ تسيطر عليها قبيلة أو جماعة واحدة وتهمش البقية ما جعل مالي معرضة لعدم الاستقرار الحكومي والمجتمعي، ما يفسر كثرة الانقلابات العسكرية فيها، لذا أفرزت التعددية الإثنية أزمة معقدة متعددة الأبعاد، سياسية واقتصادية وأمنية ومجتمعية.

ثانيا: إن المصادر الخارجية للفشل الدولاتي في مالي كان لها أثر بالغ في إفشال الدولة في حل أزماتها الداخلية ذاتيا، بل ساهمت في الإبقاء عليها كضمانة لتواجدها في المنطقة التي تعتبرها مصدرا أساسيا لإقتصادها.

[1]–حموتة فاطمة، واقع أزمة مالي: ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد، 10، جانفي 2017، ص ص، 417، 418.

✓ **من الإستعمار الفرنسي إلى التدخل العسكري الفرنسي في مالي**[1]: في حقيقة الأمر لم تغب فرنسا عن المشهد العام في مالي، منذ استعمارها لها أو بالأحرى منذ اكتشاف أهميتها بالنسبة لها، وتكمن خطورة الاستعمار في قولبته للمستعمر وتطويعه بما تقتضي مصلحته، أما ما لا يخدم مصلحة الدولة المستعمرة في غالب الأحيان هو الطرف الضعيف في المعادلة، وهذا ما حدث في مالي حيث عملت فرنسا على دعم كل ما يخدمها، حتى الأنظمة الحاكمة وإن كانت فاسدة، وتحافظ على بقائها في الحكم وعلى الإمتيازات التي يحصلون عليها.

تشكل فرنسا أحد مصادر فشل الدولة في مالي لأنها، لا تترك مجالا لمالي لتحل مشاكلها وفق مقاربتها الخاصة ووفق استراتيجية محلية وإنما تضع الخطط بدلا عنها، وتنتهج نهج المساعدات المشروطة بدل غرس مقومات التنمية الشاملة المستدامة ذاتية التخطيط وبامكانيات محلية، لكنها تعيق تطوير مالي لاستراتيجياتها محليا وفرديا فعندما علقت فرنسا مساعدتها وتعاونها الأمني مع مالي استنجدت مالي بروسيا ما يدل على عدم وجود قدرة محلية لحل مشكلاتها وتسيير قطاعاتها ولا وجود لتصور لحجم تلك المشكلات، وكان ذلك بعد الانقلاب العسكري في مالي في 24 ماي 2021.

منذ أن منحت فرنسا الاستقلال لدول غرب إفريقيا لم تغب عن المشهد السياسي والأمني فيها، فقد عملت على الحفاظ على مكانتها كلاعب أساسي في مالي بعد استقلالها من خلال تحالفها مع بعض النخب الحاكمة هناك وأحيانا أخرى كانت تدعم الجماعات المعارضة للنخب الحاكمة، ففرنسا تنظر للمنطقة ككل على أنها منطقة نفوذٍ جيو–سياسي لها وتكرس شتى الوسائل من أجل الحفاظ عليها، على صعيد آخر يعد الساحل الإفريقي مصدرا للموارد بالنسبة لفرنسا لذا فإنّ تهديد الاستقرار

[1]-جاء التدخّل العسكري المباشر لفرنسا على إثر إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءًا على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة في 10 جانفي 2013 وبموجب القرار الأممي رقم 2085 وسميت العملية العسكرية الأولى **سيرفال Serval** والتي جاءت في ثلاث مراحل، وبعدها تبنت فرنسا عملية برخان العسكرية عام 2014 تالفت من 3000 جندي وكانت أكبر عملية عسكرية خارجية لفرنسا، ما جعل فرنسا تبرر تدخّلها بمساندة دولة صديقة وأن التدخل العسكري فيها ليس انتقاصًا من سيادتها، فقد جاء فرنسا لتطرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة، وهنا صار المسوغ "حرب على الإرهاب" مبررا لتدخلها العسكري في مالي لا سيما وأنه مقبول على الصعيد الدولي، وفي 1 أوت 2014 بدأت عملية **برخان** تحت مبررات جديدة استمرت إلى أن انسحبت القوات الفرنسية، فقد تدهورت العلاقات الفرنسية المالية بعد انقلاب 24 ماي 2021 فقد طالب المجلس العسكري في مالي القوات العسكرية الأجنبية بالانسحاب، وعلى رأسها فرنسا وقد برر رئيس وزراء مالي فرنسا بعدم تحقيقها لما جاءت من أجله قواتها العسكرية إلى مالي، لذا على مالي البحث عن شركاء آخرين وفي شهر جوان من السنة نفسها أعلن الرئيس الفرنسي **ماكرون** الخروج التدريجي لـ 5000 جندي من القوة الخاصة بعملية **برخان** والإبقاء على حوالي 3000 جندي، وفي إطار المسعى نفسه طرد المجلس العسكري الحاكم في مالي السفير الفرنسي بتاريخ 31 جانفي، وقدم الرئيس الفرنسي **ماكرون** جدولا زمنيا للإنسحاب النهائي للقوات العسكرية لبلاده قدرها بست أشهر، وفي 2 ماي أعلن المجلس العسكري الحاكم في مالي إلغاء الاتفاقيات الدفاعية مع فرنسا شركائها من الدول الأوروبية.

والأمن في مالي من شأنه أن يهدّد مصالح فرنسا الاقتصادية في البلدانِ المجاورة مثل: النيجر والسنغال وبوركينا فاسو وساحل العاج،[1] فالساحل الإفريقي هو منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط الإتحاد الأوروربي وبما أن فرنسا تعتمد على حوالي 75 بالمائة من الطاقة النووية لتوفير الكهرباء، فإن شركة أريفا **areva** أهم شركة مستخرجة لليورانيوم في النيجر بالتحديد في منطقة **أرليت** و**إيموراين** الحدودية مع أزواد مالي في الشمال،[2]كما تنطوي مالي على مناجم اليورانيوم الواقعة مباشرة على حدودها مع النيجر، والتي تغطي تقريبا احتياجات المحطّات النووية الفرنسية مما سبق يبدو جليا أن حرص فرنسا على التواجد في إفريقيا محكوم بضرورات المصلحة المادية من جهة وبضرورات التنافس الدولي في المنطقة من جهة أخرى.[3]

أعلن الرئيس الفرنسي الحالي **إيمانويل ماكرون** أن فرنسا "لن تبقى إلى جانب بلد لم تعد توجد فيه شرعية ولا انتقال ديمقراطي"[4]، ومفهوم الشرعية هنا نسبي فهو على علاقة وطيدة بالمصالح الفرنسية في مالي، وكنتيجة لما سبق لم تختلف أهداف فرنسا الاستعمارية عن أهداف فرنسا التدخلية، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي القوى الدولية التي تبحث عن موطئ قدم لها في مـالي، فالأهداف غير متجانسة بينها وبين مالي لذا فالمساعدات مقتصرة على إنجاز البنى التحتية، التي تنقل الموارد الباطنية إلى الموانئ ووسائل نقلها من مالي إلى فرنسا، ولا تعمل على تنمية القطاعات فيها ولا على تنمية قدرتها على أداء وظائفها.

الواقع أن التدخّل العسكري الفرنسي في مالي لم يكن بدون تمهيد، أو مؤشرات أو تحضيرات كما أنه كان متوقعا ففرنسا كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين المنخرطين في الأزمة المالية، منذ اندلاعها عام 2012، بل وكانت اللاعب الأساسي فيها فقد دولت الأزمة المالية ووضعتها على طاولة النقاش الدولية لتناقش مختلف حيثياتها، كما كانت سببا في استصدار ثلاث قرارات جاءت في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى المجهود الذي بدلته داخل الإيكواس من أجل إرسال

---

[1]–واكيم جمال، الأزمة في مالي...جزء من الصراع الغربي الروسي على النفوذ في إفريقيا، على الموقع:
https://www.almayadeen.net/articles/6/2/2023

[2]–شليغم عبير، أطماع فرنسا في افريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي،**رؤية تركية**، شتاء 2015، ص، 87، على الموقع:
https://search-emarefa-net.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-716681/17/2/223

[3]–واكيم جمال، مرجع سبق ذكره.

[4]–بن عنتر عبد النور، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل، على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/26/8/2022

قوّات إلى مالي في مهمّة الحفاظ على وحدة التراب المالي، والتدويل كان استراتيجية فرنسا الرئيسية في سعيها لتسوية الأزمة في مالي، كما كانت تعمل على حشد الدعم الدولي والإقليمي، لإرجاع الحكومة المدنية المطاح بها من قبل الجيش المالي.

✓ **العولمة:** كانت عاملا أساسيا ساهم في تعميق المعضلات الأمنية التي تعاني منها مالي، حيث ساهم تطور وسائل الإتصال في ميوعة الحدود الإقليمية للدول وضعف قدرتها الرقابية أكثر من ذي قبل، فصارت الصفقات المالية للجماعات الإجرامية تعقد عن بعد، وحتى العمليات الإجرامية صار التنظيم لها على منصات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أن هذه الثورة التكنولوجية التقنية قد ساهمت بشكل كبير في الحركات السكانية، كالنزوح الداخلي أو الهجرة غير الشرعية أو الاتجار بالبشر والأطفال، ومنه ساهمت المرونة التي اتصف بها النظام الدولي في تعميق التهديدات الأمنية التي تعاني منها مالي من جهة وفي إضعاف وإفشال الدولة أكثر فأكثر.[1]

✓ **التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية:** كان للأزمة الليبية ومازال تداعيات أمنية إقليمية منها انتشار الأسلحة في الساحل الإفريقي، وتنقل الميليشيات المسلحة عبر الحدود لاسيما الحدود الرخوة للدول الفاشلة في الإقليم، وهذا ما أفاد الجماعات الإرهابية من جهة وتجار السلاح من جهة أخرى، وقد انتشر نشاط تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة إلى دول الجوار ومنها مالي كما قدم فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة تقريرا حول الأسلحة المنتشرة في ليبـــيا، جاء فيه وجود نقل غير مشروع للأسلحة إلى حوالي 12 دولة منها دول الجوار، كما جاء في تقرير قدمه منسق مكافحة الإرهاب لدى وزارة الخارجية الأمريكية **دانيال بنجامين D. BENJAMIN** أن هناك محاولات حثيثة لتنظيم القاعدة الإسلامي لنقل الأسلحة من ليبيا إلى شمال مالي.

خلفت الأزمة الإنسانية في ليبيا أيضا أعداد كبيرة من الأفراد المشردين والمهجرين من بيوتهم، وعودة الأيادي العاملة الأجنبية إلى بلدانها الأصلية إضافة إلى عودة المقاتلين من طوارق أزواد الذين لجئوا إلى شمال مالي للإلتحاق بالحركات الطارقية هناك[2]، مما سبق يبدو أن الجوار المتوتر أمنيا له بالغ الأثر على الأمن الداخلي لمالي وعقد من المعضلة الأمنية فيها لأنه عمق من فشلها وعدم قدرتها على التصدي لحركيات اللاّأمن الآتية من ليبيا.

[1]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي: المظاهر،الأسباب والانعكاسات، مرجع سبق ذكره، ص، 38، 39.

[2]–برحايل بودودة أميرة، التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية، **دراسات وأبحاث**، المجلد، 8، العدد، 22، مارس 2016، ص، 10.

✓ **التنافس الدولي في مالي:** يعد هو الآخر من أهم مصادر فشل الدولة المالية في تسيير شؤونها الخاصة، فهي خاضعة للقوى الكبرى المستغلة لمواردها ومكمن الخلل فيها هو أن السياسات الاقتصادية أو الأمنية فيها لا تراعي خصوصية الدولة، ولا تترك لها مجالا للتصرف في مواردها وشؤونها ما يجعلها تابعة لها وغير قادرة على فك ارتباطها بها على المدى القريب على الأقل، إن التنافس الدولي على ثروات مالي ولد عندها الإتكالية وعدم تطويرها لأساسيات التسييير الذاتي، والاكتفاء الذاتي لأن المساعدات الخارجية حالت دون ذلك.

بناءً على ما سبق يبدو أن مصادر الفشل الدولاتي في مالي، تتراوح بين المصادر الداخلية والإقليمية والدولية، وبالرغم من أهمية وقوة تأثير المصادر الداخلية لفشل دولة مالي، إلا أن المصادر الإقليمية والدولية للفشل الدولاتي أيضا لها بالغ التأثير، فهي ممتدة في تاريخ تطور الدولة المالية الحديثة ولها يد في الأزمة الإثنية التي تشهدها مالي منذ استقلالها عام 1960، إضافة إلى أن الوضع الأمني المتأزم في مالي راجع إلى فشلها الوظيفي وسيطرة المصالح القبلية الضيقة فيها، أكثر من كونه راجع إلى العامل الخارجي وإلى التنافس الدولي على مواردها وثرواتها، لأن الجماعات الحاكمة فيها غالبا ما تعقد الصفقات مع الدول الأجنبية لصالحها الخاص دونما اعتبار للصالح العام.

كما يبدو من خلال ما سبق أن أنمذج الفشل الدولاتي في مالي، هو أنموذج الإنتقال الحاد إلى الفشل الدولاتي، فاستقلال مالي عن فرنسا لا يعني أن مالي صارحت حرة في قراراتها ومواردها، بل بقيت خاضعة لتوازنات المصالح الأجنبية المتنافسة على مواردها، ما يثبت أن ظاهرة الفشل الدولاتي نسبية ومعاييرها نسبية هي الأخرى، وما يجعلنا أما تساؤل مفاده هل نحن بصدد فشل غير مقصود، أم إفشال مقصود؟

الفصل الثالث:

الوضع الأمني الشامل في المغرب العربي

يعتبر الترابط بين المغرب العربي ومالي –وغيرها من دول الساحل الإفريقي– يكاد يكون حتميا وإنه كذلك فعلا في بعض القضايا، بالنظر إلى أهميتها في تنمية وتطويلا كافة القطاعات المحلية، هذا الفصل سترصد من خلاله مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المحددة للعلاقات البينية لدول المغرب العربي من جهة ومالي من جهة أخرى، وإن هذا الأمر في عالم فقدت فيه الحدود الجغرافية قيمتها لأساسي وحتمي في الوقت نفسه، فليس التجاور الجغرافي فقط أساس وجود علاقات بين الطرفين فحتى العوامل النسقية أيضا لها دور بالغ الأهمية في ظل العولمة؛ عولمة كل شيء حتى القيم ذا كان لزاما علينا كباحثين اليوم عدم تهميش كل ما من شأنه أن يؤثر في أمن الآخر، سواء كان ذاتيا أو موضوعيا ومهما كانت درجة تأثيره كبيرة أو ضئيلة.

كل ما سبق قد يساعد على إيجاد مؤشرات وعوامل تنفي أو تثبت فرضية وجود تداعيات للوضع الأمن المتردي في مالي، على الأمن متعدد الأبعاد في دول المغرب العربي، وذلك من خلال التعرض لمجموعة من المعطيات حول العلاقات البينية لدول المغرب العربي وأهم الأزمات الحدودية فيه، إضافة إلى الوضع العام لأهم القطاعات في دولة والمشاكل التي يعاني منها كل قطاع. ثم ننتقل إلى طبيعة العلاقات بين دول المغرب العربي ومالي، وذلك من خلال التطرق إلى أهم مجالات التعاون بين دول المغرب العربي ومالي، ستعالج هذه الأفكار من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الأمنية المغاربية

المطلب الأول: التعريف بالموقع الجغرافي والمقومات المادية للمغرب العربي

المطلب الثاني:التهديدات الأمنية في المغرب العربي ومصادرها

المطلب الثالث: العلاقات البينية لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: موقع الساحل الإفريقي في الحسابات الأمنية لدول المغرب العربي

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات بين المغرب العربي والساحل الإفريقي

المطلب الثاني: مجالات وعوامل الارتباط بين الأمن في المغرب العربي والأزمة في مالي

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الأمنية المغاربية

إنه من الضروري التعريف بالبيئة الأمنية المغاربية من خلال عوامل عديدة أهمها: التفاعلات البينية لدول هذا الإقليم، والإمكانات والثروات الباطنية التي تحتوي عليها دول الإقليم إضافة إلى أوضاع دوله في مختلف القطاعات، فلكل منها نظرةوتعريف خاص لدولة مالي كأنموذج عن تخومها الجنوبية دون إغفال التطرق للعلاقات البينية لدول المغرب العربي خاصة في المجال الأمني، والهواجس الأمنية المشتركة بينها ومن شأن هذه المعطيات أن تتيح فهم مدى تأثير الوضع الأمني المتأزم فيالتخوم الجنوبية للمغرب العربي على الأمن في الدول المغاربية في كل القطاعات وكذلك على القضايا المغاربية المشتركة.

المطلب الأول: التعريف بالموقع الجغرافي والمقومات المادية للمغرب العربي

إن المغرب العربي إقليم جغرافي يقع شمال القارة الإفريقية يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسّط، ومن الجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى والتي تضم كلا من مالي والنيجر والتشاد والسنغال، ومن الشرق يحده المحيط الأطلسي ومن الغرب تحده الصحراء التي تفصله عن السودان ومصر، يمتد المغرب العربي على مساحة قدرها 6 مليون كلم^2 وساحل يبلغ طوله حوالي 7200 كلم بحيث يبلغ طول الجزء المطل على البحر الأبيض المتوسط منه حوالي 5000 كلم بينما يبلغ طول الجزء المطل على المحيط الأطلسي منه حوالي 2200 كلم.

تشكل الصحراء غالبية الأراضي المغاربية خاصة بالنسبة لكلٍ من ليبيا وموريتانيا حيث تشكل الصحراء حوالي 6⁄5 من المساحة الكلية لليبيا، وتشكل حوالي 5⁄4 من مساحة موريتانيا، هذه المساحات الشاسعة من الصحراء تعد نقطة الارتكاز في اقتصاديات دول المنطقة[1]، ذلك أنها مصدر لكميات هائلة من المحروقات والمعادن والتي تعد أساس مداخيل الدول المغاربية التي في أغلبها دول ريعية.

أطلقت على المنطقة العديد من التسميات ارتبطت بالحقب التاريخية التي مرت بها المنطقة، فخلال حقبة الاستعمار الأوروبي أطلق على المستعمرات الفرنسية في المنطقة تسمية "الشمال الإفريقي الفرنسي"(*)، وحتى وقت قريب كان يقصد بتسمية المغرب العربي: الدول المغاربية الوسطى الثلاث وهي: تونس والجزائر والمغرب الأقصى، لكن اليوم امتدت تسمية المغرب العربي لتضم إضافة إلى هذه الدول

[1]- Troin Jean François et autres ,**Le grand maghreb**, Paris, Armand Colin , 2006,P, 6.

الثلاث كل من موريتانيا وليبيا، واللّتان تعدان فاعلان هامشيان على مستوى البيئة الأمنية المغاربية[1].

ترجع تسمية **المغرب**في حقيقة الأمرإلى العرب حيث أطلقوا على المنطقة **جزيرة المغرب**، حيث هي **جزيرة**لأنالمنطقة محدودة من الجهة الشمالية بالبحرالأبيض المتوسط ومن الجهة الجنوبية بالصحراء الكبرى، ومنالجهة الغربية بالمحيط الأطلسي ومن الجهة الشرقية بالصحراء الممتدة على مسافة 300 ميل والتي تفصلها عن السودان ومصر[2]، أما لفظ**المغرب**فذلك أن هذه المنطقة هي أرض غروب الشمس، مقابل **المشرق العربي** وهي أرض شروق الشمس.

تبعا لما سبق نلاحظ أن كل هذه التسميات تدل على المنطقة ذاتهالذا يمكن استخدام تسمية **شمال إفريقيا** مثلما يمكننا استخدام تسمية **المغرب العربي** أو **دول غرب المتوسط** فكلها تدل على المنطقة نفسها، كما لا يمكن إدراك الأهمية الجيو–إستراتيجية للمغرب العربيبعيدا عن نظرة بعض الدول التي تنظر للمنطقة المغاربية من منظور استراتيجي مصلحي محض، فالتعريف بالموقع الجغرافي للمنطقة يختلف ويصبح ضيقا أو واسعا عندما يتعلق الأمر بمصالح بعض الدول، فهناك دول مثل دول جنوب أوروبا تبدي اهتماما بمنطقة جنوب المتوسط فقط عندما يتعلق الأمر بالدول المغاربية[3]، لذا فالسيطرة على بعض الظواهر الأمنية في المنطقة صارت رهانا أمنيّا لهذه الدول خاصّة.

تعد الأهمية الجغرافية–الإستراتيجية للمغرب العربي نتاج تفاعل مجموعة من الميزات الذاتية، والتي في مقدمتها القرب من القارة الأوروبية، بحيث لا يفصله عنها سوى 14 كلم إضافة إلى موقعه الإستراتيجي بتوسطه لثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا فهو يشكل مدخلا للشرق الأوسط الغني بالمواردالطاقويّة، إضافة إلى ما يحتويه من موارد طاقوية ومعادن[4] إضافة إلى محاذاة المنطقة للبحر المتوسط الذي يشكل منطقة الإختصاص للأسطول البحري السادس، كما يعد البحر الأبيض المتوسط ذا أهمية جيو–إستراتيجية نظرا لأنه نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي[5]، الإضافة إلى أن البحر الأبيض المتوسط هو طريق للمواصلات ونقطة عبور للعديد من سفن نقل البضائع والسلع الإستراتيجية

---

[1]-Lesser Lan O , **Security in North Africa,** USA ,RAND Corporation,1993, p, 2.

[2]–سميحة ناصر خليف، بلاد المغرب العربي. https://mawdoo3.com

[3]–نعمة كاظم هاشم، **حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي**، ط1، طرابلس، منشورات أكاديميةالدراسات العليا ، 2003، ص.254.

[4]- Kaddour Khaled, Essai de synthèse :la bonne gouvernance des hydrocarbures améliorera-t-elle la sécurité et la stabilité en méditerranée**,Gestion des ressources naturelles et question de sécurité en Méditerranée,** sur **:** http://www.ndc.nato.int/download/publications/seminar_19.pdf /24/6/2008

[5]– بشارة خضر، منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية،ميشال كابرون **أوروبا في مواجهة الجنوب**،ترجمة نعمة أديب، لبنان، دار الفارابي، 1992، ص، 74، 75.

كالنفط وبعض المعادن، فرغم أن مساحة البحر الأبيض المتوسط لا تمثل سوى 0,6% من المساحة الإجمالية للمسطحات المائية كلها إلا أن هناك حوالي 3000 إلى 5000 باخرة تعبره، جزء منها يحمل 350مليون طن من النفط وحوالي 13 مليون طن من الفوسفات[1].

ترجع الأهمية الجغرافية للمغرب العربي إلى محاذاته للبحر الأبيض المتوسط، كون هذا الأخير مجال أمني مهم في النظام الدولي تتجلى فيه مظاهر العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي وبالأخص بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض القوى الناشئة في النظام الدولي التي قدمت مؤخرا إلى القارة الإفريقية طمعا في مواردها، إضافة إلى التماس المباشر بين دول العالم الأول ممثلة في أوروبا ودول العالم الثالث ممثلة في دول المغرب العربي.

الخريطة رقم4: خريطة المغرب العربي.

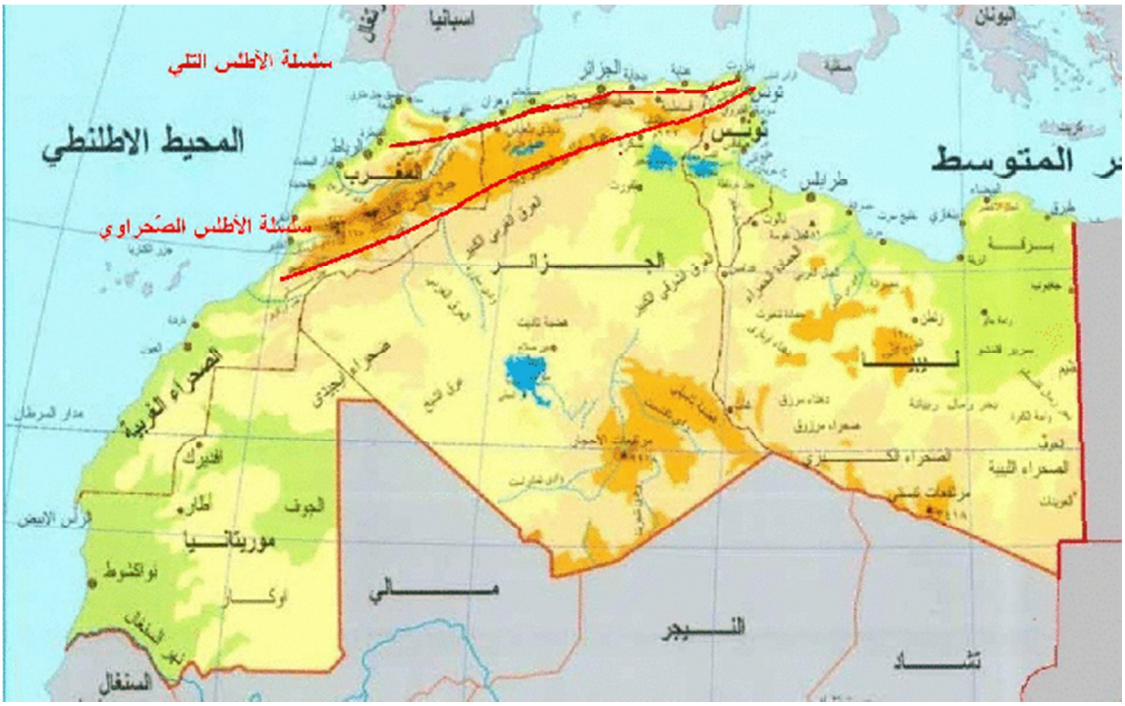

المصدر: محرك البحث google.com

توضح الخريطة السابقة موقع المغرب العربي وامتداده الجغرافي، وكذا موقعه كبوابة للقارة الإفريقيـــة، إضافة إلى أن الخريطة توضح أن منطقة الساحل الإفريقي تقع على تماس مباشر مع المغرب العربي وتتشارك كل من موريتانيا ومالي ثم الجزائر ومالي أكبر شريط حدودي بين المغرب العربي والساحل الإفريقي.

[1]–بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص، 6.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المغرب العربي ومصادرها

ليست التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي مختلفة عن تلك المنتشرة في مالي والساحل الإفريقي، وهي تهديدات أمنية لا–تماثلية في الأساس، حيث تغيرت طبيعة التهديد الأمني منذ تفكك الإتحاد السوفياتي فهي تهديدات لا يمكن توقع توقيت وقوعها كما أنها مجهولة المصدر، فقد أتاح التطور التكنولوجي فرصة وسهولة تنظيم أعمالها الإجرامية في الخفاء، وهنا لم تعد القوة العسكرية الأداة الحصرية لمحاربة تلك التهديدات الأمنية بل صار لزاما على دول المغرب العربي مواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية باعتماد وسائل وآليات جديدة متسقة وطبيعة كل تهديد[1]، إضافة إلى ما سبق فإن السمة البارزة لهذه التهديدات الأمنية هو درجة الترابط الكبيرة بينها، فهي تنشط في المجال الجغرافي المغاربي ككل وكذا الساحلي، ما جعل من مواجهتها بصفة فردية غير ممكن، في هذا الجزء من الدراسة سنعرض أهم التهديدات الأمنية التي يواجهها الأمن الشامل للمغرب العربي سواء كدول منفردة أو ككل، ومن أهم هذه التهديدات الأمنية:

1–الجريمة الإرهابية في المغرب العربي: شهدت الجريمة الإرهابية تحولات مهمة في المغرب العربي، ففي تسعينات القرن الماضي شهدت الجزائر مثلا نشاطا عالي الوتيرةللجماعات الإرهابية التي اتحدت آنذاك مع تنظيم القاعدة، حيث نفذت عمليات إجرامية استهدفت مؤسسات حكومية سيادية، أما المغرب فشهد هجمات إرهابية منذ 1973 تنامت لاحقا وكان من أهمها تفجيرات الدار البيضاء في عامي 2003 و2007، التي تبناها **تنظيم الصراط المستقيم** وتنظيم **عبد الفتاح الرايدي** على التوالي،[2]والتي لم تكن الأخيرة بل توالت بعدها الهجومات.

يعد تنظيم **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** من أهم التنظيمات الإرهابية في المغرب العـربي منذ الإعلان عن تشكيله عام2007، حيث تبنى العديد من أعمال التخريب والعنف ضد الأفراد ومؤسسات الدولة، ففي فيفري من السنة نفسها أعلن التنظيم مسؤوليته عن سبع هجمات متزامنة بسيارات مفخخة استهدفت مراكز للشرطة والدرك بولايتي تيزي وزو وبومرداس خلفت قتلى وجرحـــــى، وفي شهر مارس أعلن مسؤوليته عن عمليتين متزامنتين في كل من عين الدفلى وتيزي وزو خلفت وفاة سبعة من رجال الشرطة،وغيرها الكثير من أعمال العنف من أهمها هجوم بقذائف

[1]–زويوش حسام، استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد، 6،العدد، 2، ديسمبر 2021، ص، 713.

[2]–المرجع نفسه، ص ص، 714، 715.

صاروخية استهدف منشاة **إن صالح** للنفط والغاز التي تسيرها الشركتان النرويجية والبريطانية **شتات أويل وبي بي** على التوالي بتاريخ 18 مارس 2016[1]، حيث تمت إدانة الجماعات الإرهابية الناشطة في صحراء المغرب العربي والساحل الإفريقي.

صارت منطقة الساحل الإفريقي مكانا ملائما لنشاطات الجريمة المنظمة، بالنظر إلى الوضع الأمني المترهل فيها ككل، وبما أن الدولة في الساحل الإفريقي على غرار مالي، التي تغيب السلطة المركزية فيها عن شمالها، فهي ليست الفاعل الأمني الوحيد في الشمال حيث صارت المنطقة ملاذا آمنا للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث اتخذت من الأراضي المغاربية كالساحلية، نقاطا لشن أعمالها الإجرامية وهجوماتها في كامل القارة الإفريقية، وقد تأكدت كل هذه المخاوف بعد حدوث التمرد الذي حدث في شمال مالي عام 2012، حيث سيطرت كل من حركتي **أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد** على مدن شمال مالي ما جعل المنطقة تعاني من فراغ أمني كبير أتاح الفرصة أمام جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية لممارسة أنشطتها بكل حرية،[2] لاسيما بعد نشوب الأزمة في ليبيا وزيادة انتشار الأسلحة في المنطقة ككل بسبب الإنفلات الأمني في ليبيا وعودة المرتزقة بخبرة عسكرية كبيرة وانضمامهم للجماعات الإرهابية في الساحل وتعاونهم مع القاعدة في المغرب الإسلامي.

تزايدت هنا وتيرة العنف والهجمات الإرهابية، حيث خلفت انفجارات جانفي 2012 أكثر من 200 قتيلا في نيجيريا، وقبلها في أوت 2011 خلف تفجير انتحاري أما مقر الأمم المتحدة في أبوجا 24 قتيلا، إضافة إلى انتشار نشاطات جماعات الجريمة المنظمة من مهربي المخدرات والبشر والسلاح والأموال وغيرها من السلع، وكان أكثر شيء مرتبطا بتهريب المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا والجزائر والمغرب، كما قامت هذه الجماعات بتنظيم عمليات إجرامية مختلفة مابين اختطاف الأجانب والسيارات وتجارة المخدرات والأسلحة، وعملية **تيقنتورين** في جنوب الجزائر من أهم تلك العمليات[3]، **و**في تونس اغتيل رجل الدين **لطفي قلال** بعد الانتفاضة التونسية في 11 مــارس 2012،

---

[1]–أبرز هجمات تنظيم قاعدة المغرب الإسلامي بالجزائر، علىالموقع، www.aljazeera.net/18/3/2023

[2]–سركالي إنصاف، دور الإتحاد المغاربي في ظل التحولات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، ع 10، 2015، ص ص، 281، 282.

[3]–بوحنية قوي،الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، كتاب جماعي،**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن، دار الحامد، 2015، ص ص، 484، 485.

كما شهدت الجزائر وليبيا اغتيالات رجال أعمال وسياسيين وإعلاميين وعسكريين[1]، وهذه الظاهرة إنما دلت على عدم الاستقرار الذي كانت تعاني منه دول المنطقة في تلك الفترة.

2-**تهريب وتجارة المخدرات:** تدخل كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين من التخوم الجنوبية للمغرب العربي، وهي نسبة كبيرة من المخدرات المروجة في العالم، الواقع أن المخدرات التي تدخل إلى المغرب العربي والجزائر بالتحديد من تخومها الجنوبية يتاجر بها في الجزائر وباقي دول المغرب العربي، وهي تعتبر تهديدا صريحا وحقيقيا لاستقرار دول المنطقة فهي تمس كل مكونات الأمن لهذه الدول: الفرد والمجتمع والدولة وغيرها وكل قطاعاته، وما زاد من فعالية أعمال المهربين وتجار المخدرات هو تحالف وتعاون جماعات الجريمة المنظمة مع بعضها[2]،وفي الثلث الأول من عام 2007 تم ضبط حوالي 8.5 طن من المخدرات وكمية كبيرة من المؤثرات العقلية والأقراص المؤثرة.[3]

3-**تهريب والاتجار بالبشر:** تعد جريمة الاتجاربالبشر أحد أخطر الجرائم المهددة للإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية كما تعتبر شكلا جديدا لتجارة الرق وتسمى أحيانا عبودية جديدة، لا سيما وأنها تمس الأطفال والنساء والرجال بهدف تشغيلهم القسري أو استغلالهم الجنسي أو استغلال أعضائهم، تختص في تجارة البشر منظمات إجرامية على درجة كبيرة من التنظيم وتملك إمكانيات مادية كبيرة وعلاقات مهمة مع منظمات إجرامية أخرى، مهمتها نقل أعداد ضخمة من الأفراد عبر الحدود الدولية واستغلالهم في أنشطة غير مشروعة، ما يشكل انتهاكا صارخا لحياة وكرامة الإنسان.

يتم اختطاف الأفراد أو تهديدهم أو استخدام القوة ضدهم والتحايل عليهم أو استخدام وسائط أخرى للسيطرة على الأفراد[4]،وصار هذا التهديد رائجا وهو من التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن المجتمعي والإنساني في دول المغرب العربي والجزائر خاصة، حيث يستغل الأشخاص المهربين غالبا في الحروب، أو كمهاجرين غير شرعيين يدفعون أموالا مقابل إيصالهم إلى أماكن محددة، كما تعد دول المغرب العربي منطقة عبور للمهاجرين باتجاه أوروبا، عبر البحر المتوسط وهي منطقة آمنة

---

[1]-طاهير رابح وجرمون محمد الطاهر، مواجهة التهديدات الإرهابية في المغرب العربي، ملتقى دولي حول **التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، جانفي 2019، ص، 83.

[2]-مجدان محمد، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، مرجع سابق ص، 10.

[3]-صيفي مشاور، تحديات الجناح الجنوبي لأمن الدول المغاربية: الجريمة المنظمة نموذجا، **مجلة الحوار الفكري**، مجلد 16، عدد 2، 2021، ص، 69.

[4]-زريق نفيسة ومقدم الياسين، جريمة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: بحث في الأسباب وسبل المجابهة، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص ص، 156، 157.

للاستقرار المؤقت للمهاجرين من دول الساحل الإفريقي ونقلهم عبر طرق وممرات معينة، إلا أن هذه العملية غير مؤمنة وتعرض حياة الأفراد للخطر[1]، ما يجعل من مواجهة هذا التهديد بصفة فردية صعبا هو كونها ظاهرة عابرة للحدود من جهة، وأعضاء جماعاتها من جنسيات مختلفة ما يستدعي عملا تعاونيا تشاركيا بين الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي، وهو الشان نفسه بالنسبة لكل التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

4-**الهجرة غير الشرعية:**هنا نحن بصدد الحديث عن المغرب العربي كمنطقة استقرار للمهاجرين القادمين من الساحل الإفريقي وخصوصا من مالي، فنتيجة لتزايد التوترات التي حصلت مؤخرا في الساحل الإفريقي وفي مالي منذ إنقلاب 2012 والتدخل العسكري الفرنسي 2013 والنزاعات الداخلية فيها لم تتوقف، إضافة إلى انتشار الفقر فيها وإلى صعوبة المناخ والكوارث الطبيعـــــية فيها، وقد زادت الدافعية للهجرة نحو المغرب العربي الذي صار يمثل الملاذ الآمن للمهاجرين من مالي وغيرها من دول الساحل الإفريقي التي تشهد لااستقرارا، وينتقل هؤلاء إلى المغرب العربي عبر طريقي الواحات في الشمال الشرقي لليبيا وتمنغست للتوجه إلى المدن الداخلية والساحلية،[2] منهم من يستقر بدول المغرب العربي ومنهم من يكمل هجرته إلى الدول الأوروبية.

الواقع أن سقوط نظام القدافي في ليبيا ووقوع البلاد في حالة من الفراغ الأمني والدستوري، ساهم في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية إلى المغرب العربي، وكانت المنظمات الإرهابية هي الجهة الأساسية في نقل المهاجرين وتأمين تنقلهم مقابل أموال تدفعها لها الجماعات الإجرامية الخاصة بتهجير الأفراد، ففي جوان 2015 مثلا وصل حوالي 106000 فردا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط ووصل حوالي 57000إلى إيطاليا قادمين من ليبيا[3]، ووفقا لإحصائيات قدمتها وزارة الدفاع الوطني الجزائرية فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى الجزائر بلغ عام 2016 حوالي 6103 مهاجرا، وبلغ عام 2017 حوالي 14165 مهاجرا أما في عام 2018 فوصل عددهم إلى 6834 مهاجرا، وصار عددهم عام 2019 حوالي 4465 مهاجرا، ويرجع تراجع أعدادهم إلى التعامل الأمني

[1]– مجدانمحمد، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، مرجع سبق ذكره، ص، 10.

[2]– زويوش حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص، 716.

[3]–جروني فائزة، الجريمة المنظمة العابرة للحدود كتهديد أمني تواجهه الجزائر، ملتقى دولي حول **التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر– الوادي، جانفي 2019، ص، 58.

الجزائري الفعلي مع قضية الهجرة غير الشرعية[1]، لما تشكله الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين من أعباء اقتصادية وأمنية على الدول المستقبلة، وقد ساهمت الإنقلابات العسكرية الأخيرة التي شهدتها نيجيريا وكوت دي فوار ومالي في زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين المنتقلين إلى دول المغرب العربي لاسيما وأن الأوضاع لا تزال غير مستقرة في دولهم.

مما سبق يتضح أن التهديدات الأمنية في المغرب العربي متعددة المصادر، فمنها تهديدات داخلية المنشأ ومنها أخرى مصدرها الدول والأقاليم المجاورة التي تعاني من أزمات داخلية مزمنة مثل مالي، لكن مالا يجب إغفاله هو أن التهديدات الأمنية في حقيقة الأمر ليست أحادية المصدر وإنما نتاج تزاوج ما بين المصادر الداخلية والخارجية فلا يمكن تجاهل دور العوامل المحلية النابعة من الدول المغاربية في تغذية التهديدات الأمنية القادمة من وراء الحدود، يعاني المغرب العربي من مشاكل واختلالات على المستوى المحلي في جل القطاعات وفي إطار البحث عن أسباب المشاكل والتهديدات التي قد تخل بالأمن متعدد القطاعات للدول المغاربية، لذا وجب التطرق لأوضاع القطاعات في الدول المغاربية:

*على **المستوى الاقتصادي** حيث تعاني دول المغرب العربي من اختلالات على مستوى الإقتصادات المحلية وكذا على مستوى التعاملات التجارية الإقليمية البينية وعلى مستوى التبادلات التجارية الدولية أيضا، حيث تعتمد الإقتصادات المغاربية وخاصة الإقتصادين الجزائري والليبي وكذا المغربي بالدرجة الأولى على الثروات الطبيعية (المحروقات والمعادن) والتي توجه أساسا نحو التصدير، فحوالي 95٪ من إجمالي المداخيل الجزائرية مصدرها الأساسي المحروقات[2] ويشكل الفوسفات حوالي 50٪ من صادرات المملكة المغربية[3]، أما تونس فاقتصادها قائم على المنتجات الزراعية والنسيج والسياحة وبعض المعادن، بينما يقوم الاقتصاد الموريتاني على تصدير السمك والحديد (رغم أنه لا يمكن إغفال أن الاقتصاد الموريتاني قائم على المساعدات المالية الخارجية بنسبة كبيرة).

تجب الإشارة هنا إلى أن الاعتماد على منتوج ريعي واحد، قد يعرض الإقتصادات المحلية لإختلالات، قد تمتد تبعاتها لباقي الميادين ولزمن طويل، فقد نتج عن الأزمات التي مست الاقتصاد المغربي في السبعينات وكذا الاقتصاد الجزائري في الثمانينات فقدان الثقة بالنماذج الاقتصادية المتبعة

[1]–رحموني عبد الرحيم، جيوبوليتيكا التهديدات الأمنية في الجزائر وارتكازاتها المكانية، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص، 79.

[2] - Troin Jean François et autres , OpCit,P, 12.

[3]-Abdelkader Sid Ahmed, Les relations économique entre l'Europe et le Maghreb, in the site : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_00407356_1993_num_34_136_4800/12/1/2009

آنذاك، والتوجه نحو اقتصاد السوق[1] بعد أن فشلت سياسات التنمية المتبعة في تحقيق الأهداف المتوخّاة، حيث لم يحقق الأنموذج الاشتراكي لهذه الدول هدف الاقتصاد القوي مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لهذه الدول، إضافة إلى أن الاعتماد على الريع يجعل اقتصاد الدولة بكامله خاضعا للتغيرات التي تطرأ على سعر هذه المادة في السوق الدولية، وكذلك خاضع للعملة الأساسية للتبادل التجاري الدولي.

بما أن إقتصادات هذه الدول ريعية فإن قطاعها الصناعي متمركز في المجال الإستخراجي، هذا النشاط الذي يسيطر عليه القطاع العام الخاضع للدولة فهي المصنع والمخطط، ورغم فتح هذه الدول المجال أمام القطاع الخاص وذلك بخوصصة الشركات والمصانع العمومية، إلا أن الشركات الكبرى لا زالت تابعة للدولة أو أن لها فيها أكبر نسبة[2](قبل انطلاق عملية خوصصة هذه المصانع في تسعينات القرن الماضي)، إضافة إلى أن الاعتماد على الريع كأساس لمداخيل الدولة ولا تطور صناعات في مجالات أخرى لذا فالقطاع الإنتاجي لهذه الدول ضعيف.

يعد القطاعين الصناعيين لكل من تونس والمملكة المغربية، القطاعين الأكثر تنوعا من بين القطاعات الصناعية المغاربية، ورغم ذلك واجه القطاعان الصناعيّان للدولتين صعوبات جمّة فسوقها التقليدية –المتمثلة في السوق الأوروبية– وبعد أن طبقت دولها معايير حمائيّة للزراعة الأوروبية المشتركة وكذا بعد انضمام مجموعة من الدول ذات قطاع زراعي له قدرة تنافسية كبيرة في مواجهة المنتجات الزراعية والصناعية المغاربية (خاصة صناعة النسيج) إلى السوق الأوروبيّة المشتركة، قد وضعت شروطا تعجيزيّة أمام دخول المنتجات الزراعيّة والصناعيّة المغاربيّة إلى سوقها المشتركة، ما أفرزانعكاسات سلبية على هذه المنتجات التي فقدت قيمتها نظرا لأن السوق التي تصدّر إليها منتجاتها قد أغلقت الباب في وجهها.

يعمل في القطاع الزراعي في تونس حوالي نصف عدد السكان تقريبا، كما تساهم الزراعة بنسبة 15% من الدخل القومي، رغم أن جزءا كبيرا من أراضيها يعتمد في الري على الأمطار، وعلى نهر **مجردة** بالدرجة الأولى، ويعد القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية التي تنتجها تونس، فقد تصدرت المرتبة الخامسة عربيا في قائمة الدول المنتجة للقمح والذي بلغ عام 1998 حوالي

[1]–بشارة خضر، مرجع سبق ذكره، ص، 84.

[2]- Troin Jean François et autres ,Op Cit, p, 13.

1345000 طن، إضافة إلى القمح تنتج تونس الزيتون بكميات كبيرة حيث توجه جزءا معتبرا منه للتصدير.

إضافة إلى المنتجات الزراعية، تحتوي تونس على كميات معتبرة من الفوسفات، فقد احتلت تونس المرتبة الثالثة عالميا في مجال إنتاج الفوسفات بعد الولايات المتحدة والمملكة المغربية، كما تنتج تونس المحروقات التي تم اكتشاف آبارها عام 1971 في حقول **بورمة ودولب** كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة **رأس الطيب**، ورغم إنتاجها الضئيل مقارنة بالإنتاج الليبي والجزائري إلاّ أنها توجه جزءا منه إلى التصدير،كنتيجة للإنتاج الزراعي المعتبر والموجه للتصدير فإن القطاع الصناعي التونسي يتمحور أساسا حول الصناعات الغذائية كعصر الزيتون وتكرير السكر وصنـــــاعة الألبان، إضافة إلى صناعة الإسمنت والنسيج كما توجد صناعات حديثة منها: صناعة تركيب السيارات والمعدات الزراعية[1]، بالرغم من أن الدول المغاربية تراهن على المجال الزراعي إلا أن مردوديته ومشاركته في مداخيل الدولة لا تزال متواضعة، في حين أن الدول المغاربية تنطوي على أراضي زراعية صالحة للزراعة.

ركزت الجزائر من جهتها كل طاقاتها وتنميتها الاقتصادية في مجال المحروقات، فقد اعتقدت الدول الريعية النفطية (ليبيا والجزائر) أنه بإمكانها بناء قطاع صناعي ثقيل والذي بإمكانه أن يجعل من هذه الدول ليبيرالية، فاستيراد معدات صناعية تستورد معه أساسيات النهج الاقتصادي الليبيرالي ما سيدمج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، ولا يطور تنمية محلية أو إقليمية مركزية وإنما تنمية مرتبطة بالاقتصاد العالمي[2]، لذا عملت الدولة الجزائرية على تطوير سلسة من الصناعات المتكاملة (الميكانيك والصناعات الخفيفة) إضافة إلى ما تلعبه صناعة المواد الغذائية من دور أساسي في تغطيتها للحاجات الغذائية لحوالي ثلثي السكان المحليين، إلى جانب الصناعات التقليدية بدأت الجزائر تقيم مجموعة من الصناعات الحديثة منها استخراج وتكرير البترول وتسييل الغاز الطبيعي لتصديره والصناعات البيتروكيماوية وصناعة الحديد والصلب والإسمنت وتركيب السيارات وصناعة النسيج والصناعات الغذائية[3]، وقد شدد النظام الحالي برئاسة عبد المجيد تبون على أهمية الزراعة لانطواء الجزائر على مساحات كبيرة صالحة للزراعة، وأن هذا المجال قد يشكل بديلا لقطاع المحروقات لا

[1]–محسوب محمد صبري، **العالم العربي**، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006، ص ص، 323، 324.

[2]-Samir Amin et Fayçal Yachir, **La Méditrranée dans le monde**, Paris, La decouverte, 1988, p, 15.

[3]–محسوب محمد صبري، مرجع سبق ذكره، ص، 328.

سيما وأنها في طريقها نحو النضوب ولابد من إيجاد مصادر جديدة لمداخيل الدولة، وبالرغم من تركيز الرئيس الحالي عبد المجيد تبون ومراهنته على القطاع الزراعي إلا أن مخرجاته لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تنطوي عليها الجزائر في هذا القطاع.

ركزت ليبيا أيضا كامل طاقاتها في قطاع المحروقات، ولم تهتم بتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث مكّنتها مداخيل النفط الوافرة من شراء المواد الاستهلاكية اللاّزمة للسكان، فهي تعتمد على السوق الخارجية فيما يخص توفير هذه الحاجات، كالمواد الغذائية وبعض المواد الوسيطة في مجال الصناعات البتروليّة،أما في موريتانيا فلا يوجد قطاع صناعي متطور فمساهماته في الدخل القومي هامشية والتي لم تتجاوز عام 1998 سوى 83 مليون دولار، ذلك أنه يقوم على وحدات صناعية صغيرة ليست لها علاقة بالمواد الأولية المتوفرة فيها، كالصناعات الغذائية والتقليدية، ترتكز مصادر الدخل القومي الموريتاني على مناجم الحديد، وكذا قطاع الصيد الذي يشكل حوالي 15% من الناتج المحلي الخام، بحيث يعد القطاع الأكثر نشاطا والأكثر مساهمة في مداخيل الخزينة العامّة الموريتانية[1]، فقد بلغ إنتاجها من الأسماك عام 1999 حوالي 242 ألف طن، كما بلغت احتياطات الحديد فيها حوالي 4,1 مليار طن، لتكون أكبر الدول العربية المنتجة له، لكن نظرا للإمكانات الضعيفة في مجال استخراج الحديد، تعتمد موريتانيا على شركة فرنسية في استخراجه حيث تعد فرنسا أول زبون لموريتانيا في مجال استيراد الحديد.

يساهم القطاع الزراعي الموريتاني بنسبة ضئيلة في الدخل القومي لأن هذا القطاع يقوم على وسائل وطرق تقليدية، حيث لا تقوم الزراعة في موريتانيا إلاّ في المناطق الأوفر مطرا، مثل المناطق المحاذية لنهر السنغال الواقع في جنوب البلاد، وفي المناطق التي تحتوي على مياه جوفية فقد حققت الزراعة الموريتانية عام 1999 ناتجا إجماليا قدره 210 مليون دولار[2].

إن الاستثمارات الأجنبية محدودة في هذه الدول بسبب اعتمادها الكبير على مداخيل الريع من جهة، وسيطرة الدولة على أغلب القطاعات الاقتصادية وتضيقها على نشاط القطاع الخاص فيها من جهة أخرى، إضافة إلى عدم تشجيع أطرها القانونية على توفير مناخ استثماري خارجي فيها، كما تلعب حالة انعدامالاستقرار وانعدامالأمن الذي مرت به هذه الدول خاصة في عقد التسعينات من القرن

[1]-Guechi Djamel-eddine, Le Maghreb : intégration régionale et développement économique, Abdi Noureddine, **Algérie, maghreb, le pari méditéranéen,** Paris, Méditerranéen, 2003, p p, 188, 189.

[2]-محسوب محمد صبري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 336، 337.

الماضي، دورا في قلة الاستثمارات في دول المغرب العربي لذا بقيت هذه الدول منحصرة في تخصصها التقليدي المتمثل في قطاع المحروقات، مثلما انحصرت أغلب الاستثمارات الموجودة بها في قطاعي المحروقات والمناجم[1].

لذا وتبعا للأسباب سالفة الذكر تعد الدول المغاربية متأخرة في مجال استقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد المملكة المغربية أول دولة مغاربية مستقطبة للاستثمارات الخارجية، فهي تحتل المرتبة الثالثة والتسعين من بين مائة دولة الأكثر استقطابا للاستثمارات الخارجية، فعام 2003 مثلا وصلت قيمة الاستثمارات الخارجية في المملكة المغربية إلى حوالي 2,27 مليار دولار، وتعد فرنسا أول مصدر للاستثمار في المملكة حيث تستحوذ على حوالي 50% من مجموع الاستثمار الخارجي المباشر فيها وبعدها البرتغال بنسبة 8,8% ثم هولندا بنسبة 5.4% وبعدها إسبانيا بـ: 5,2% وأخيرا الولايات المتحدة بنسبة 4,2%.

عكس المغرب تأخرت الجزائر في استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر، الذي لم يدخل البلاد إلاّ عام 1995، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المترديوقد صنفت الجزائر عام 2002 الأولى مغاربيا والثالثة إفريقيا في مجال استقبال الاستثمار الخارجي، فقد استقطبت استثمارات أغلبها من دول أوروبا إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان والجدول التالي (الجدول رقم 8) يوضح حجم استثمارات الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر خلال المدة الممتدة ما بين 1998 و2001، ويوضح الجدول التاليحجم الاستثمار الخارجي المباشر في الجزائر لعشرة دول.

[1]- Abdelkader Sid Ahmed, Op Cit.

الجدول رقم 8: حجم الدول العشر الأولى المستثمرة في الجزائر (مليار دولار)

المرتبة	الدولة	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	الولاياتالمتحدة	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	369992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16029	16373	35596	152867	221045
5	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
6	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
8	المملكةالمتحدة	36015	2001	14206	23254	75476
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4448	12384	32051

La source : Tahar Haroun :Les investissements américains au maghreb : état de lieux et perspectives, Benantar Abdenour, **Les Etats-Unis et le Maghreb,Regain d'intérêt ?** Alger, CREAD,2007, p, 86.

حسب الجدول يتبين أن هناك تفضيل للمستثمر الأجنبي على مستثمرين من الدول المغاربية وتتحجج الدول المغاربية بتشابه القطاعات الإنتاجية بينها، إلا أن الحقيقة أن التوترات البينية للدول المغاربية وتغذيتها من قبل بعض الدول الخارجية في إطار استراتيجيتها التنافسية على موارد المنطقة.

استفادت ليبيا أيضا من الاستثمارات الأجنبية بداية من عام 2004، عندما رفع عنها الحصار والعقوبات الاقتصادية رسميّا عام 2003[1] على إثر قضية **لوكربي**، فهناك من المحللين من يعتبر أن أهم دافع لرفع الحصار الاقتصادي على ليبيا هو الكميات الهائلة من المحروقات التي تحتوي عليها المنطقة نظرا لحيوية هذه المادة في إقتصادات هذه الدول، لا سيما وأن الاستثمار الخارجي المباشر هو أحد أهم المؤشرات التي تصنف بها قوة الإقتصادات المحلية، ذلك أن له أثار إيجابية على تنمية وتطوير انتاجية الاقتصادات، إضافة إلى الدور الذي يلعبه في التقليص من نسب البطالة.

[1]-Tahar Haroun, Les investissements américains au maghreb : état de lieux et perspectives, Benantar Abdenour, **Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ?** Alger, CREAD, 2007, Op Cit ,p p, 84, 86,89,90.

القطاع الزراعي في الدول المغاربية هو الأخر هش، حيث يعتمد على وسائل تقليدية، إضافة أن هناك نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة، وذلك لعجز الدول المغاربية عن استعمال مخزون المياه الباطنية المتواجدة بها، فالمملكة المغربية مثلا لا تستهلك سوى 43,5% من مياهها الباطنية[1]، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الدول المغاربية.

هذا الوضع السلبي للقطاع الزراعي في الدول المغاربية، دام عقودا طويلة دون أن تحسّن هذه الدول من هذا الوضع، وذلك بالرغم من أهميّة القطاع الزراعي في الدول المغاربية، حيث يعيل هذا القطاع حوالي ثلث سكان المغرب العربي، إضافة إلى أنه يشغل حوالي ثلث العمّال كما أنه يشكل 8% من المداخيل وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات التي تمتلكها الدول المغاربية في هذا القــطاع، إضافة إلى أن هناك حوالي مليون ونصف مليون شخص يولد سنويا ويتطلب الحصول على نصيبه من الغذاء، وهذه الوضعيّة تلزم المغرب العربي بإنفاق ست ملايير دولار سنويا في استيراد المواد الغذائية وأكبر كميّة تستوردها هذه الدول من الإتحاد الأوروبي[2]، وذلك بالرغم من المجهودات التي قامت بها بعض الدول المغاربية في مجال الزراعة مثل الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون، الذي راهن على تطوير المجال الزراعي، من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي لكن إلى يومنا هذا لم يصبح القطاع الزراعي في الجزائر ذا قيمة تذكر في الدخل القومي الخام للبلاد.

تعد أوروبا الشريك التجاري الأول لدول المغرب العربي، حيث توجه دوله حوالي 60% من صادراتها نحو دول الإتحاد الأوروبي، كما أن المغرب العربي يغطي حوالي 20% من الحاجات الطاقوية للإتحاد الأوروبي، إضافة إلي أن المغرب العربي يشكل مصدرا مهما لليد العاملة في الدول الأوروبية خاصة في دول جنوب أوروبا لقربها الجغرافي من بوابة القارة الإفريقية، كما أن هذه اليد العاملة تلعب دورا إيجابيا بالنسبة للإقتصادات المغاربية حيث تشكل أحد مصادر الدخل والعملة الصعبة لدولها الأصليّة، وهنا يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين الأوروبيين أنه إذا لم يكن المغرب العربي مصدرا مهما للطاقة واليد العاملة لكان مهمّشا أكثر مما هو عليه الآن.[3]

[1]-Troin Jean François, Op Cit, p, 13.
[2]-Bensalah Alaoui Assia, Partenariat et accord de libre-échange, Alvaro Vasconcelos, **Européens et Maghrebins**, Paris, Karthala, 1993,p p, 169, 170.
[3]-Aléman- Racio Mendéz,La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution, in the site : http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf /2/2/2009

لذا فماعدا المواد الطاقوية وبعض المنتجات الزراعية والنسيجية والمعادن، يعد المغرب العربي سوقا للمنتجات الأوروبية (والغربية عموما) لا غير، حيث يسجل المحللون الإقصاديون تناقصا مستمرا في نسبة صادرات دول جنوب المتوسط باتجاه شماله، فعام 1980 كانت صادرات الدول المتوسطية ككل تشكل 28% من التجارة الدولية بينما عام 1990 شكلت حوالي 22٪[1]، أي ما يعادل 4/3 التجارة الخارجية المغاربية موجهة نحو أوروبا والعالم الغربي عموما، وحوالي 4/1 المتبقية مع باقي مناطق العالم بما فيها الدول العربية، بالمقابل تفوق صادرات الدول الأوروبية باتجاه دول المغرب العربي صادرات هذه الدول باتجاه أوروبا بحوالي سبع أضعاف، هذه النسب إنما تدل على حدّة تبعية وحساسية الإقتصاداتالمغاربية للاقتصاد الأوروبي بدرجة كبيرة، ما يجعل من الإقتصادات المغاربية معرضة للتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الإقتصادات الأوروبية.

تشهد العلاقات التجارية البينية المغاربية ضعفا علىعكس العلاقات التجارية بين الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي،حيث لا تتعدى هذه التبادلات نسبة 2% على أقصى تقدير فمثلا تقدر صادرات الجزائرتجاه الأسواق المغاربية بنسبة 1,38% من صادراتها الإجمالية، وتقدر صادرات تونس نحو الأسواق المغاربية بـ: 1,36% من مجموع صادراتها، أما صادرات المغرب باتجاه الأسواق المغاربية، فتقدر بحوالي 0,90% (حسب الإحصائيات المعلنة لعام 2001) من صادراتها الإجـمالية، وهذه النسب في تناقص مستمر منذ عام 1995 تاريخ انطلاق مسار برشلونة، فمثلا كانت الصادرات المغربية إلى الأسواق المغاربية تشكل نسبة 1,5% من مجموعصادراتها، وقد تراجعت باستمرار فعام 2001 مثلا قدرت بنسبة 0,90%[2] من صادراتها الإجمالية، والجدول التالي يوضّح نسب المبادلات البينيّة لدول المغرب العربي الأوسط عام 2001(الجدول رقم:9).

[1]–بخوش مصطفى، مرجع سابق، ص، 109.

[2]-Tahar Haroun, OpCit,p p, 89, 90.

الجدول رقم 9: التبادل التجاري بين دول المغرب العربي الأوسط عام 2001

الدول الموردة← الدول المصدرة ↓	الجزائر	المغرب	تونس
الجزائر	-	%0,85	%0,07
المغرب	%0,43	-	%0,82
تونس	%0,95	%0,50	-

La source : TAHAR Haroun, Op Cit, p, 90.

يبين الجدول التالي مدى ضعف التبادل التجاري البيني للدول المغاربية، ما يدل على توجه هذه الدول نحو دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من توجهها نحو الإقليم الذي تنتمي إليه، لاسيما وأن مقومات بناء اقتصاد مغاربي موحد موجودة على أرض الواقع، ولا تنقصها إلا الإرادة السياسية لتفعّلها، ومن بين هذه المقومات وجود تنوع واختلاف بين القطاعات الرئيسية المنتجة في الدول المغاربية (ليبيا والجزائر دولتان نفطيتان بالدرجة الأولى المغرب تختص باستخراج الفوسفات ومواد زراعية ونسيجية مثل تونس، وموريتانيا تختص بصيد السمك واستخراج خام الحديد). يدل الضعف في التبادل التجاري البيني المغاربي على عدم ثقة كل دولة مغاربية في الدول الأخرى، وتتبع عدم الثقة هذهمن سلوكات وقرارات هذه الدول في حد ذاتها، وعدم قبولها للتضحية وتجاوز خلافاتها لصالح مصالحها المشتركة.[1]

جاءت جائحة كوفيد 19 لتعصف بإقتصادات الدول المغاربية بالرغم من المجهودات التي بدلتها الحكومات المحلية لتفادي أزمة اقتصادية اجتماعية في دولها، وانتهجت الجزائر مثلا مقاربة تعاونية من أجل تفادي الأزمة ومن ثم تفادي الاّستقرار في محيطها، وهو ما قامت به الجزائر مع دول الجوار وبالرغم من ذلك إلا أن الإقتصادات المغاربية تأثرت سلبا وانكمش معدل النمو فيها تأثرا بالأزمة الإقتصاديةالتي يشهدها كل العالم وبالأزمة الإقتصادية التي تشهدها أوروبا أساسا لأنها الشريك التجاري الأول للدول المغاربية.

[1]- Ibid, p, 89.

بناءا على الوضع الإقتصادي المتدهور في الإتحاد الأوروبي، كانت دول المغرب العربي الأوسط تترقب تطوراته بتوجس، كونه شريكها التجاري الأول، فالجزائر كانت أكبر المتضررين لأن دول الإتحاد الأوروبي هي أول المستثمرين في الجزائر، خاصة في مجال النفط والأشغال العامة والخدمات، إضافة إلى أن أوروبا أول مصدر للعملة الصعبة لأن أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين متواجدين في أوروبا، ومن الطبيعي أن تؤثر المستويات المرتفعة من التضخم والمديونية على الجزائر، وقد توقع صندوق النقد الدولي تراجع النمو في أوروبا بنسبة 0.4 بالمائة عام 2022.

صرح الخبير الاقتصادي **كمال بن دهقان** أن "مؤشرات النمو والتضخم في القارة الأوروبية وعلى غرار باقي دول العالم، تنذر بحاضر صعب ومستقبل معقد بالنظر إلى عدة أسباب منها المتعلقة بالجائحة الصحية التي شلت العديد من الاقتصاديات في أوروبا، خاصة دول الجنوب كإسبانيا وإيطاليا وهما دولتان مهمتان بالنسبة للجزائر، وكذلك الأمر لفرنسا فهذه الدول تشتري النفط والغاز الجزائريين" وعليه يرى أنه من الطبيعي جدا أن التراجع في النمو يعني تراجعا في الطلب على الطاقة الجزائرية، ما يؤثر على الصادرات الطاقوية الجزائرية.

من جهة أخرى، سيؤثر التضخم على الواردات الجزائرية من أوروبا التي سيرتفع سعرها في السوق الجزائرية، والحال نفسه بالنسبة للمغرب إذ تأثر هو الآخر بانكماش الاقتصاد الأوروبي لأن أوروبا بالنسبة له مصدر للسلع والخدمات والاستثمارات، وقد تراجع الطلب على السلع المغربية بسبب تراجع النمو الاقتصادي في أوروبا، أما تونس فلم تختلف عن سابقتيها فحوالي 70 بالمائة من الصادرات التونسية، إلا أن الخبير المالي **خالد النوري** إلى أن تأثير تراجع الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي هامـــشي، لأن أزمة الاقتصاد التونسي راجعة أساسا إلى اختلالات هيكلية ما أثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث صرح أن الصادرات التونسية حافظت على حجمها ولم تتأثر بتراجع الطلب عليها.[1]

ما تجدر الإشارة إليه هو أن معدلات التبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي، جد متواضعة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، أن المادة الأساسية التي تمثل أساس التبادل التجاري بينها هي الموارد الطاقوية، بعدها المواد الكيماوية ثم الحديد والصلب، ولا توجد بينها مواد مصنعة أو تكنولوجية وذلك لعدم وجود قاعدة صناعية في هذه الدول ما يجعلها تلجأ إلى الدول الأوروبية، إضافة إلى غياب

[1]–الحامدي إيمان وآخرون، المغرب العربي في مرمى أزمات الاقتصاد الأوروبي.https://www.alaraby.co.uk /1/4/2022

روح التعاون بين الدول المغاربية نظرا للتوترات الحدودية بينها وللتنافس على ريادة الإقليم بين المغرب والجزائر.

***على المستوى السياسي والاستقرار الداخلي:** تتميز المنطقة المغاربية باختلاف الأنظمة السياسية لدولها والتي تتسم كلها بكونها ديمقراطيات إجرائية، فالمملكة المغربية ذات نظام سياسي شمولي دستوري إجرائيا، بينما تتجه تونس نحو ديمقراطية مراقبة، أما ليبيا فلطالما عانى نظامها من غياب الشرعية بسبب الحصار الدولي الذي تعرضت له لمدة طويلة[1]، وتحاول الجزائر بناء نظام سياسي ديمقراطي رغم ما تشهده هذه المحاولات من تجاوزات، وبالرغم من هذه الإختلافات في أنظمة الحكم في الدول المغاربية إلا أن هناك سمات مشتركة بين هذه الدول فيما يخص الحياة السياسية فيها.

تقوم السلطة في الدول المغاربية على وجود قطيعة بين الدولة والمجتمع، حيث تنعدم آليات التداول على السلطة فيها، وإن وجدت في بعض الدول فهي شكلية حيث تسيطر نخب محددة على مراكز صنع القرار في هذه الدول، والتي لا يخرج الحكم عادة عن نطاقها، فموريتانيا مثلا يحكمها الجيش والمغرب تحكمها وتسيرها الأسرة الملكية منذ القرن السادس عشر للميلاد، أما تونس فشهدت فترة طويلة من الحكم الشمولي في فترة حكم الرئيس الأسبق**زين العابدين بن علي** بعد حكم **لحبيب بورقيبة** منذ استقلالها، كما يقوم مفهوم الدولة في المغرب العربي على التدخل في جل المجالات حتى وإن لم تكن تتمتع بالكفاءة الكافية فيه، وترجع أسباب ضعف وهشاشة الديمقراطية في هذه الدول إلىكونها مفروضة من قبل دول ومؤسسات دولية من خلال المساعدات المشروطة، أي أنها ليست نابعة من مشاريع محلية أو من خيار صاغته الدولة نفسها بناءا على خصوصياتها وإنما هي مفروضة بناءا على ظروف دولية مرتبطة بنهاية الحرب الباردة[2].

شهدت المنطقة أحداثا عنيفة زعزعت استقرارها وأكثر الدول المغاربية معاناتا من هذه الأحداث كانت الجزائر التي كانت مسرحا لأحداث عنيفة خلال عقد التسعينات، راح من جرائها حوالي مئة ألف ضحية من عامة الشعب بسبب المشاداة بين عناصر الأمن الجزائري من جهة والعناصر المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة أخرى، هذه الأحداث في الواقع تجد أصولها الأولى في تعليق الجيش الجزائري للمسار الانتخابي الذي بدأ في ديسمبر 1991، بحجة إبعاد خطر الحزب الذي فاز بالأغلبية المطلقة

[1]-Aléman- RACIO Mendéz,La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf /2/2/2009.

[2]-بخوش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص، 116، 118، 119.

آنذاك **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، عن السلطة السياسية وقد تم على إثرتعليق الانتخابات التشريعية إعلان حالة الطوارئ، ما أدخل البلاد في موجة من العنف والعنف المضاد وفشلت أول محاولة لإيقاف هذا العنف في **سانت إيجيديو Saint Egidio**عام 1995، كما تبعت هذه المحاولة مبادرات أخرى تمثلت الأولى **الوئام المدني** والثانية **ميثاق المصالحة الوطنية**.

واكبت هذه الأزمة أزمة داخلية أخرى وإن لم تكن بنفس الحدة، إلا أنها ساهمت في انتشار الفوضى، هي الأزمة البربرية التي تعود جذورها إلى فترة ما بعد الاستقلال حين أعلنت الدولة حديثة الاستقلال، أنها تنتهج النهج العربي الإسلامي، فيما عارض الأمازيغيون ذلك واعتبروا أنهم السكان الأصليون للجزائر وبالتالي من حقهم حكم البلاد واختيار النهج الملائم لها، وحتى يومنا هذا لازالوا يطالبون ببعض الحقوق وبإدراج مكونات هويتهم في الدستور الجزائري[1] وقد كان لهم ذلك لأن الأمازيغية مكون أساسي للهوية الوطنية الجزائرية.

عانت ليبيا طويلا من تبعات الحصار الدولي والعقوبات الاقتصادية فبعد حادثة **لوكربي** عام 1988، اعتبرتها إدارة الرئيس الأمريكي **دونالد ريغن Donald Régan** دولة مارقة Rogue state متعاونة مع الإرهاب الدولي ولا تحترم الشرعية الدولية، لكن بعد تعليق الحصار الدولي ورفع العقوبات الإقتصادية عليها، صارت في نظر الولايات المتحدة والدول الغربية عموما دولة ذات حكم راشد، ولا بد من التعاون معها نظرا لخبرتها في مجال محاربة الإرهاب الدولي، بعدما كانت تدعمه في الثمانينات من القرن الماضي، إضافة إلى أن العقيد الراحل **معمر القدافي** قد أعلن في جانفي 2000 أمام البرلمان الشعبي العام أن نظام الجماهيرية الليبية لم يعد صالحا للحكم، لذا أعلن على أنه سيدخل تغييرات على النظام السياسي لبلاده بحيث يصبح الشعب أساس الحكم، الواقع أن هذه التصريحات لم تترجم إلى وقائع فقد كان الهدف الرئيس منها تغيير صورة ليبيا على أنها دولة مارقة ذات نظام سياسي فاشل، كما هدف كذلك إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

أدت العقوبات الدولية إلى إضعاف النظام الليبي، سواء على المستوى الداخلي، حيث فقد النظام شرعيته، ودوليا حيث افتقد للدعم نظرا لعدم احترامه للشرعية الدولية، ذلك أنه نظام فاسد ومارق يدعم الإرهاب الدولي، وما زاد من الضغوط الداخلية على النظام الحاكم وحتى على المواطنين هو ظهور

[1]-Gerard Claude, **La Méditerranée, géopolitique et relation internationales**, Paris, Ellips, 2007, p p, 120, 121.

حركات إسلامية نشيطة وذات استراتيجيات عنيفة، مثل **الحركة الإسلامية للمجاهدين والجماعة الإسلامية للمحاربين** المعارضتين للنظام الحاكم.

عصفت رياح التغيير التي جاءت بها ثورات الربيع العربي بكل من السلطة السياسية الحاكمة في ليبيا بزعامة العقيد الراحل معمر القدافي، وبالسلطة السياسية الحاكمة بزعامة الرئيس الراحل زين العابدين بن علي بدواعي تردي الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية وسرعان ما انقلت المطالب الشعبية إلى المجال السياسي، كما قام الحراك في الجزائر على أساس مطالب اقتصادية واجتماعية ثم سياسية، وهنا حفزت الثورات الشعبية في المغرب العربي النخب الحاكمة على القيام باصلاحات شملت كل القطاعات، ولإقامة انتخابات شرعية لكن ما تجدر الإشارة إليه أن أغلب الدول المغاربية تعاني من الفوضى وانعدام الاستقرار مثل ليبيا، وتونس التي يشهد نظامها الحالي برئاسة **قيس السعيد** معارضة شديدة، وحتى المغرب لم تسلم من الحركات الإحتجاجية من حين لآخر لاسيما بعد االتطبيع مع دولة الصهاينة، يؤثر انعدام الاستقرار في المنطقة المغاربية على القطاع الاقتصادي والإجتماعي، حيث تأثرت السياحة التونسية مثلا بانعدام الاستقرار الذي شهدته غداة ما عرف **بثورة الياسمين**، ما انعكس مباشرة على المستوى المعيشي للمواطنين.

***على المستوى الاجتماعي:** يعد الوضع العام لهذا المجال في الدول المغاربية انعكاسا للوضع الاقتصادي فيها، ففي ليبيا مثلا شهد الوضع الاجتماعي تراجعا مثل الاقتصادي بسبب الحصار الدولي المفروض عليها، والذي سبّب تراجعا في أسعار البترول ما بين 1980 و1990 ما انعكس بدوره على القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي تنامي موجة من الغضب الشعبي إزاء الوضع القائم[1]، وهي نفس الحال في الدول المغاربية الأخرى فقد تراجعت القدرة الشرائية للفرد الجزائري، منذ نهاية عام 1988، كنتيجة عن تراجع أسعار البترول من جهة وتراجع سعر الدولار من جهة أخرى، وهو العملة الأساسية لتجارة المحروقات الجزائرية، ما أفرز بدوره حركة احتجاجية شاملة شارك فيها عمال من كل القطاعات تعبيرا عن تدهور الأوضاع الاجتماعية بتاريخ 5 أكتوبر 1988.

عانى الشعب المغربي في سبعينيات القرن الماضي مثل سابقيه من الآثار السلبية لفشل الخيار التنموي المتبنى، ما دفع الملك حسن الثاني بالقيام بعملية إصلاح اقتصادية تساعد بطريقة غير مباشرة على تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد، اليوم وبعد أكثر من عقدين على دخول الدول المغاربية في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية أو بالأحرى على توجهها نحو إقتصاد السّوق، تسير الأوضاع

[1]- Ibid, p p, 237, 238.

الاجتماعية في الدول المغاربية نحو التدهور كانعكاس مباشر لسياسات التكييف الهيكلي، فالخوصصة زادت في تعميق إشكالية البطالة وزادت من نسبتها واليوم تساهم في خلق طبقتين في المجتمعات المغاربية، ولعل الإضرابات المتتالية لبعض القطاعات في الجزائر أبرز دليل على سوء الوضع الاجتماعي[1]، أرجع **جورج قرم** هذه الأوضاع إلى عدم امتلاك هذه الدول لقطاع صناعي متطور، فمنذ نهاية سبعينات القرن الماضي تدفع الدول غير المصنعة في منطقة المتوسط كل سنة ما بين 5 و8 مليار دولار أكثر مما تستقبل من دول السوق الأوروبية المشتركة، ما أدى اليوم إلى توسع الفارق في الدخل بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط[2]، ما انعكس على الأوضاع الاجتماعية مباشرة.

أثرت جائحة الكوفيد 19 بدورها على الوضع الاجتماعي للمغاربة وذلك بناءا على الأزمة الإقتصادية التي خلفتها على الصعيد العالمي بسبب إجراءات الحجر الصحي وانخفاض الإنتاج العالمي، وكساد بعض المنتجات، وعدم كفاية الصناعة الطبية والصيدلانية.

***على المستوى العسكري:** يعيش المغرب العربي حالة من التنافس الحاد بين كل من الجزائر والمغرب وذلك راجع إلى العديد من الأسباب أولها التوتر والأحقاد التاريخية بين الدولتين، حول مسألة الحدود وقضية الصحراء الغربية، الحقيقة أن كلا منهما يمتلك قدرات عسكرية معتبرة وهما من أقوى الدول عسكريا على المستوى المغاربي والعربي، وبناءا على ما سبق فإن المغرب العربي يشهد سباقا نحو التسلح بين البلدين كما يشهد تطورا للتعاون الأمني في إطار الشراكات مع أوروبا أو مع الولايات المتـــحدة الأمريكية،ومن ثم تنافس أمريكي–أوروبي كبير على الترويج لأسلحة كل منهما في المغرب العربي.

أفرز التنافر الأمني العسكري بين الجزائر والمغرب بل والتنافس بينهما على ريادة الإقليم المغاربي استبعادا لأي تعاون أو تقارب أمني مباشر بين البلدين[3]، ويعتبر البلدان من أقوى البلدان عسكريا إفريقيا وعربيا فقد صنف معهد البحث الاستراتيجي ببروكسل الجيش المغربي في المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من الجيش المصري والجيش الجزائري، أما عربيا فرتب الجيش الجزائري في المرتبة الرابعة في حين احتل الجيش المغربي المرتبة الخامسة.

---

[1]-Defarges Philippe Moreau, **Dictionnaire de géopolitique**, Paris, Armand Colin/Dollaz, 2002, p, 135.

[2]–بخوش مصطفى،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص،51.

[3]–روكبان رشيد، المغرب العربي وقضايا الأمن العسكري–المغرب والجزائر نموذجا– أية رؤية متوسطية؟، **البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد، 4، خريف 2015، ص ص، 236، 237، 238.

تميز الوضع الأمني المغاربي عموما بضعف التنسيق الأمني بين وحداتهوتميز الوضع العام الأمني في المغرب العربي بزيادة وتيرة سباق التسلح بين الجزائر والمغرب وتطور التعاون الأمني والعسكري مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ما لم يكن يبشر بحدوث تقارب أمني بين الجزائر والمغرب حتى في ظل وجود قضايا أمنية مشتركة[1]، وقد أنهك سباق التسلح بين الجزائر والمغرب مشاريع التنمية الاقتصادية في البلدين ما ينعكس مباشرة على الوضع الاجتماعي ومستوى المعيشة لدى شعوب الدول المغاربية، وألبها على حكامها لذلك السبب لكن مطالبة الشعوب المغاربية بتغيير الأوضاع فيها على إثر الإنفاضات في بعض دولها، لكن لم يحدث تغيير في الميزانية المخصصة للمجال العسكري في كلى البلدين لصالح التنمية الشاملة، وإنما أبقت الدولتان على الوضع القائم خوفا وتوجسا من اختلال ميزان القوى في المغرب العربي، ومن فقدان مكانتها بين الدول ذات الجيوش الأقوى في العالم العربي.

يبدو من خلال ما سبقأن الإختلالات التي تعاني منها بعض القطاعات كانت وريثة الإستعمار الفرنسي، وغذاها سوء تسيير الموارد وكذلك عدم تطوير قطاع انتاجي قوي قد يكون بديلا لقطاع المحروقات في الدول المغاربية، وألقت الثنائية القطبية بظلالها على الوضع في المغرب العربي فقد كان للتحول من نظام التخطيط في الاقتصاد إلى الراسمالية في بعض الدول المغاربية كالجزائر، ذا تبعات وخيمة على الاقتصادات الوطنية وعلى مستوى معيشة المواطنين، وحتى اليوم لم تجد الدول المغاربية طريقها نحو الإنفراج وإنهاء حركيات ومصادر التهديدات والأزمات التي تعاني منها دول المنطقة، وبالنظر إلى أنها تهديدات أمنية مشتركة بين الدول المغاربية، فحتى القضاء عليها يتطلب مقاربة جماعية تنسيقية بين الدول المغاربية.

المطلب الثالث: العلاقات البينية لدول المغرب العربي

تشهد الساحة المغاربية العديد من التوترات البينية، الموروثة في أغلبها عن الحقبة الاستعمارية والتي لها انعكاسات سلبية، على استقرار دول المنطقة ككل، فهناك من المحللين من يعتبر أن أهم ما يواجه الأمن المغاربي من تحديات، هي "أخطار عدم الاستقرار، أكثر منها تهديدات خاصة"[2]، ولعل أبرز هذه التوترات قائمة على الخلافات الحدودية، فقد صاحبت هذه التوترات فترات استقلال دول

[1]–المرجع السابق، ص، 236.

[2]–بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص، 76.

المنطقة ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا، ومن بين أهم هذه التوترات وأكثرها بروزا هي تلك التي بين الجزائر والمغرب وبين ليبيا وتونس وكذا بين الجزائر وتونس وبين موريتانيا والمغرب، إضافة إلى الخلاف العالق بين الجزائر والمغرب حول قضية تقرير مصير الصحراء الغربية.

قام الخلاف الحدودي بين الجزائر والمملكة المغربية على إصرار الدولة الجزائرية على المحافظة على حدودها الموروثة عن الحقبة الاستعماريّة، وفي المقابل يطالب المغرب بحدوده كما كانت قبل مجيء الاستعمار والتي تعد معاهدة **لالّة مغنية** (المنعقدة في 18 مارس من عام 1845) إطارها المرجعي، حيث تنص هذه المعاهدة على استمرارية الحدود التي كانت للمغرب خلال الحكم العثماني للمغرب العربي، لكن هذه الاتفاقية قد أغفلت تحديد وضعية منطقة تيندوف (والتي تطلق عليها المغرب تسمية الصحراء الشرقيّة)، إلا أنها تاريخيا حتى ماقبل مجيء الاستعمار، كانت تابعة للأراضي الجزائرية.

طرح مشكل تقسيم الحدود بين الجزائر والمغرب منذ استقلال هذه الأخيرة إلاّ أنه لم يطرح إلا بعد استقلال الجزائر، لكن حدوث بعض المناوشات الحدودية بين البلدين طيلة شهري جويلية وسبتمبر 1963 وفشل المفاوضات المنعقدة بينهما في بداية شهر أكتوبر 1963، قد أفضى إلى حدوث صدام عسكري في نهاية الشهر نفسه المعروف بتسمية حرب الرمال[1]، والتي دارت أحداثها في **تيندوف**وفي منطقتي واحة **بني أونيف وفقيق** بالمغرب الأقصى، وقد دامت هذه الحرب ثلاثة أيام وانتهت على إثر تدخل وساطات عربية وإفريقية اجتمعت في **باماكو** أواخر شهر أكتوبر1963، وقد وقعت مناوشات حدودية أخرى بين البلدين في شهري ماي وجويلية من عام 1966 بسبب قرار الجزائر بتأميم مناجم **جبيلات**، لكن الدولتان قد توصلتا إلى عقد اتفاق الأخوة وحسن الجوار والتعاون **بإيفرن** في جانفي 1969، اتفق البلدان من خلالها على تحريم اللّجوء إلى استعمال القوة العسكرية لمدة 20 سنة[2]

لكن ورغم الهدوء النسبي الذي ميّز العلاقات المغربية–الجزائرية بعد انتقال الحكم في المملكة المغربية إلى الملك محمد السادس، لاسيما فيما يخص قضية الحدود بينهما، إلا أن قضيّة الصحراء الغربية لا زالت عالقة بين البلدين إلى يومنا هذا، حيث تساند الجزائر مطلب الصحراء الغربية الانفصالي انطلاقا من اعتمادها مبدأ مساندة حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بيمنا تعتقد المغرب أن الصحراء الغربية جزء من أراضيها لذا لابد من إبقاء الإقليم تحت سيادتها، هنا

[1]–الخلفي مصطفى،أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية.
http:.al//www.jazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm12/1/2010

[2]- Chenntouf Tayeb , La dynamique de la frontière au Maghreb ,**Des frontière en Afrique du XII e au XXe siècle** in the site : http:// unesdoc.unesco.org/images/0013/001398/139816F.pdf/9/10/2009

يتوضح أن هناك تناقض في المواقف بين البلدين،[1] ما يجعل من هذه القضية خلافا مزمنابين الجزائر والمغرب، إضافة إلى ذلك تشكل قضية الصحراء الغربية أحد أهم بؤر التوتر في المغرب العربي والتي تشكل نقطة ارتكاز للقوى الكبرى في المغرب العربي حيث تستغل هذه الدول ورقة الصحراء الغربية لتحقيق مصالحها في المنــطقة، ما يفرز انعكاسات سلبية على أمن المنطقة واستقرارها.

من الخلافات التاريخية في المغرب العربي أيضا الخلاف بين المغرب وموريتانيا، حيث رفضت المملكة قرار الإدارة الفرنسية بتحرير موريتانيا في نوفمبر 1960، والذي اعتبرته مساسا بوحدة الأراضي المغربية، كما لم تعترف المملكة باستقلال موريتانيا إلا عام 1969 على إثر ضغوطات دولية، حيث تم تبادل السفراء وتطوير علاقات التعاون بين البلدين كما تم إبرام معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون بينهما نصت على حل النزاعات الناشبة بينهما بالطرق السلمية والامتناع عن استعمال القوة المسلحة، كما وقعت كل من المغرب وموريتانيا على اتفاقية مدريد مع اسبانيا عام 1975 والتي استرجع بموجبها البلدان سيادتهما على الساقية الحمراء ووادي الذهب، لكن موريتانيا قد تنازلت عن حقها في الصحراء الغربية لصالح المملكة المغربية وهنا انتهى الخلاف الحدودي بين البلدين.

لا توجد خلافات حدودية بين ليبيا وتونس باستثناء الخلاف حول **الجرف القاري** والذي تأجّج مع ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، والتي من خلالها رحّلت ليبيا حوالي 80 ألف عامل تونسي إلى بلدهم وزادت حدة الخلاف بين البلدين أكثر عام 1976 عندما أعادت ليبيا الكرّة بترحيلها لحوالي 13 ألف عامل تونسي من ليبيا، لكن تدخّل جامعة الدول العربية قد حدّ من تطور هذا التوتر وذلك بعد أن رفعت تونس دعوى إلى محكمة العدل الدولية عام1985 لتأكيد حقها في الجرف القاري، لكن المحكمة رفضت إجراء تعديل في حكمها الصّادر عام 1982 حول الحدود البحرية بين البلدين.[2]

دخل البلدان بحلول عام 1988 مرحلة جديدة حيث تم تغليب المصالح الاقتصادية المشتركة على الخلافات القائمة بينهما، حيث تم تحويل الجرف القاري محل الخلاف إلى مشروع استثماري مشترك بين البلدين، فقد تم تشكيل شركتين مشتركتين بينهما: **المشتركة للنفط** و**المشتركة للغاز** وذلك بعد اكتشاف النفط في الجرف، كما تم فتح الحدود بين البلدين في السنة نفسها، مما شجع التبادل

[1]–بن عنتر عبد النور،مرجع سابق، ص. 83.

[2]–أداء اتحاد المغرب العربي.
http://moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/etehad-mag/sec04.doc_cvt.htm /9/10/2009

التجاري بين البلدين[1]، وشكّل هذا الخلاف بين دولتين متجاورتين تجربة ناجحة –إلى حد ما– في مجال تجاوز الخلافات لصالح المصالح المشتركة، كما أنها ليست تجربة بعيدة عن المنطقة بل هي وليدة البيئة المغاربية.

قام الخلاف بين الجزائر وتونس حول النقطة رقم 233 التي تسلمتها الجزائر من فرنسا بعد استقلالها والتي اعتبرتها تونس جزءا من إقليمها البري، وتمتد هذه النقطة على رقعة جغرافية قدرها 17 كلم، إضافة إلى أن تونس لا تعتبر حدودها مع الجزائر مطابقة للخرائط الواردة في الاتفاقية المنعقدة حول ترسيم الحدود بين البلدين، لكن الجزائر أصرت على أحقيتها في المنطقة بحجة أنها ورثتها عن الاستعمار الفرنسي،وظل هذا الإشكال لمدة ثمان سنوات وبعد مفاوضات عديدة بين البلدين اعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة منذ عام 1962 كما تم الاتفاق على استغلال المنطقة لصالح الطرفين، وفي 13 مارس 1983 وقع البلدان على معاهدة للأخوة والوفاق بينهما، نصت على امتناع الطرفين عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة المسلحة لتسوية خلافاتهما البينية، وذلك احتراما لأصالة الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين.

اتسمت العلاقات بين ليبيا والجزائر بالهدوء غالبا حتى أن تخطيط الحدود بين البلدين كان يتم تأجيله لتجنب وقوع صدامات بينهما، لكن ورغم ذلك حدث توتر بين البلدين عام 1967 حيث ادعت ليبيا أن مجموعة من الدوريات والطوافات التابعة للقوات الجوية الجزائرية قد اخترقت المجال الجوي والبري الليبي، وعلى إثر ذلك اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بينهما، هنا تمسكت الجزائر باتفاقية 1957 بين فرنسا وليبيا كمرجعية لترسيم الحدود، لكن ليبيا رفضت وراحت تماطل بحجة عدم وجود خرائط يمكن الاعتماد عليها لترسيم الحدود بينهما، وظل هذا الموضوع عالقا بين البلدين حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 في ليبيا، وما أفرزته من تقارب مع الجزائر بفعل التوجهات الاشتراكيّة للنظامين وقد انتهت مشكلة الحدود بين البلدين ولم يترتب عليها صدامات عسكرية أو سياسية[2].

كانت هذه الخلافات في أغلبها انعكاسا لطموحات الدول المغاربية في اكتساب وزن استراتيجي على المستوى الإقليمي، فهي إضافة إلى هذه السلوكات تتبع استراتيجيات أخرى في هذا الإطار منها:

---

[1]–خشانة رشيد، فرص الوحدة الضائعة بين تونس وليبيا.

http://www.aiquds.com/node/194882 /9/10/2009

[2]–أداء اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

لعب أدوار الوساطة والسعي لامتلاك السلاح النووي، إضافة إلى عملها على تقوية علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي[1]، حيث تتنافس الدول المغاربية على تطوير سياسات اقتصادية وأمنية متقاربة مع التصورات الأمنية الأوروبية والأمريكية، فالمملكة المغربية مثلا سعت إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني، فقد منحتها تسهيلات عسكرية خلال حرب الخليج الثانية بحجة مواجهة الانعكاسات السلبية لهذه الحرب على دول المغرب العربي[2].

رغم هذه القضايا النزاعية بين دول المغرب العربي، إلا إنه لا يمكن حصر نمط العلاقات البينية بين الدول المغاربية في النمط النزاعي فحسب، إذ لا يمكن إغفال الجانب التعاوني بين هذه الدول والذي رغم هامشيته إلا أنه موجود، حيث يعتقد بعض المحللين أن بعض المشاريع المشتركة بين دول المنطقةقد يكون لها أثر إيجابي على وتيرة التبادلات البينية لدول المنطقة كما قد تشكل عامل تقارب بين هذه الدول[3]، حيث توجد علاقات تعاونية بين الجزائر وليبيا في مجال النفط حيث بدأت هذه العلاقات التعاونيّة في بداية السبعينات من القرن الماضي، وذلك في مواجهة الشركات النفطية الأجنبية التي بدأت تسيطر على قطاع المحروقات في الدول المغاربية، هنا عملت الدولتان على تشكيل جبهة موحدة للحفاظ على مصالحها وتنسيق جهودها لتطوير قطاعها النفطي الوطني، هنا عقد اتفاق تعاون بين شركتي صوناطراك" Sonatrach الجزائرية وليبيتكو Lipetco الليبيّة (التي صارت تعرف عام 1970 باسم La Linoco ثم صارت تسمّى La Noc بدءا من عام 1972) في مجال تبادل المعلومات والتقنيين والخبراء في قطاع المحروقات، وقد اتفقت الدولتان عام 1988 على انشاء شركتين لاستغلال النفط هما:

The Arab Libyan-Algerian Exploration Company (ALEPCO)

و Libyan-Algerian Geophysics Company(LAGC) وبفضل هذا التعاون تم إكتشاف آبار نفطية جديدة في حاسي مسعود عام 1994، كما قامت كل من صوناطراك ونوك بالاستغلال المشترك للحدود المشتركة لكل من الجزائر وليبيا.

لكن ما جعل مسار هذا التعاون يتعرقل بل ويفشل هو التنافس بين الجزائر وليبيا على تزويد أوروبا بالنفط، فقد عملت الشركة النفطية الإيطالية AGIP على دعم تقارب السياسات الطاقوية لليبيا

[1] - Lesser Lan O, Op Cit, p, ix.
[2]-Ibid, p, x.
[3]-Baghzouz Aomar, Plaidoyer pour un couple algéro-marocain comme moteur de la construction maghrebine, Abdi Nouredine, **Algérie, Maghreb Le pari méditerranéen**, Op Cit, p, 151.

والجزائر في سبيل استغلال أسهل لنفط المنطقة[1]، كما قامت شراكة بين شركتي صوناطراك الجزائرية ومصفاة المحمديّة المغربية، المتخصصة فياستخراج ومعالجة معادن منطقة **غار جبيلات**، لكن تصاعد أحداث الصحراء الغربية عام 1975 عرقل مسيرة هذا المشروع الذي كان من المنتظر أن ينتشر إلى ضم الدول المغاربية الأخرى، لكن علاقات الشراكة بين المملكة المغربية والجزائر قد استؤنفت بعد حدوث المقاطعة بين البلدين بسبب تصعيد الخلاف حول قضية الصحراء الغربية بينهما، ففي فيفري 1989 تم توقيع عقد شراكة بينهما لإنشاء قناة نقل النفط من حاسي الرمل إلى طنجة، ينقل كمية 12 مليار م^3 من الغاز باتجاه أوروبا، كما تم الاتفاق عام 1978 بين الجزائر وتونس على إنشاء قناة لنقل الغاز بقدرة 12 مليار م^3 في العام إلى الجزائر عبر تونس باتجاه أوروبا والتي بدأ استغلالها بداية من عام 1983.

تم عقد اتفاق عام 1988 بين كل من تونس والجزائر وليبيا نشأت بموجبه شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي Société du Maghreb Arab pour le transport du gaz naturel، تتمثل مهمتها الأساسية في إنشاء قناة لنقل الغاز الجزائري إلى ليبيا عبر تونس، قدرته حوالي 3,6 مليار م^3 في العام يزود ليبيا وبعض المناطق التونسيّة بالغاز الطبيعي، أما بين الجزائر وموريتانيا فقد تم توقيع اتفاق تعاون في مجال الطاقة عام 1985 تتكفل بموجبه الدولتان بترميم مصفاة **نواديبو**.

بالرغم هذه الجهود التعاونية إلا أن وتيرة العلاقات البينية المغاربية لا تزال ضعيفة ومعطّلة[2]، حيث لم ترقى إلى حد القضاء على بعض الخلافات العالقة بين دول المنطقة، أو على الأقل تغليب المصالح المشتركة عليها، فرغم مرور العلاقات الجزائرية–المغربية بفترات من الهدوء النسبي إلا أن الخلاف بينهما لا يزال قابلا للإشتعال في أي لحظة، لاسيما وأن هذه القضايا الخلافية خاضعة لعوامل خارجية كالتنافس الأوروبي–الأمريكي في المغرب العربي، فهذه القوى تستغل الخلاف بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية الصحراء الغربية لصالحها، حيث تدعم كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الإقتراح المغربي لحل القضية (ما يعرف بالحل الثالثوالذي يقتضي إقامة حكم ذاتي واسع في إقليم الصحراء الغربية لكن في إطار السيادة المغربية) إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضمان بقاء نوع من التوازن بين الجزائر والمملكة المغربية، وذلك حتى لا يختل الاستقرار

[1]- Martinez Luis, L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale.
http://www.ceri-sciencespo.com/archive/mario7/art_Im.pdf /2/2/2009

[2]-Brahimi Abdelhamid, **Le Maghreb a la croisée des chemains**, Algérie, Hoggar, 1996, p p.289, 290, in the site : http:// www.hoggar.org /19/12/2009

في المنطقة المغاربية ومن ثم لا تتضرر الاستثمارات النفطية الأمريكية والأوروبية في المنطقة، لذا تحث الولايات المتحدة كلاّ من الجزائر والمملكة المغربية على التفاوض المباشر والاتفاق لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية سلميّا[1].

طبعت العلاقات البينية للجزائر والمغرب التنافس على ريادة الإقليم المغاربي بينما كانت كل من تونس وليبيا منشغلتان بمواجهة المعارضة الداخلية للأنظمة الحاكمة آنذاك على إثر ثورات شعبية انطلقت عام 2010، فكان اهتمامهما منصبا على إنجاح الانتقال الديمقراطي العسير فيهما أكثر من الاهتمام بتطوير سياستهما الخارجية والعلاقات التعاونية مع الدول المغاربية أو الإفريقية، وكانتا متحفظتان نسبيا من التدخل العسكري الفرنسي في مالي بالرغم من قلقهما من الأزمة في مالي، ومعارضتهمالما تقوم به الجماعات الانفصالية في شمال مالي وقد دعمتا الحكومة المالية ضد الحكومة الانفصالية في الشمال،في الحقيقة كانت هناك محاولات تنسيقية لصياغة مقاربة أمنية بين تونس وليبيا والجزائر خلال اجتماع رؤساء حكومات هذه الدول في غدامس بليبيا بتاريخ 11 جانفي 2013، هذه الأخيرة ركزت على تأمين المناطق الحدودية للمنطقة المغاربية، وتم خلالها تجاهل الإستراتيجية المغاربية الشاملة التي صيغت في إطارالتكامل المغاربي.

قدمت موريتانيا نفسها مؤخرا على أنها أحد الدول الأكثراهتماما وانخراطا في استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وقد تدخلت في عدة مناسبات في الأزمة المالية بسببشساعة حدودها مع مالي التي تحدها من الشرق والجنوب مع العلم أنها مناطق صحراوية يبلغ طولها حوالي 2237 كم وهي مناطق يكثر فيها نشاط الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، فبالرغم من موقعها الجغرافي الذي يجعلها أكثر الدول قدرة علىلعب دور مهم في تطوير وتنفيذ سياسات تنموية وأمنية تهم المنطقة بأكملها، إلا أنها غير قادرة على الالتزام بمراقبة حدودها الشاسعة مع مالي بسبب ضعف الجيش النظامي فيها والضغوطات الداخلية وعدم كفاية ونجاعة التعاون الإقليمي.[2]

تباينت الآراء بين المحللين حول تأثيرات الربيع العربي على العلاقات البينية لدول المغرب العربي فمنهم من كان متفائلا إزاءها وهناك من كان متشائما حيث لم ير من داع أو سبب يجعل هناك

[1]–بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص ص، 83، 84.

[2]- Baghzouz Aomar, La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin ? , **cahier de la Méditerranée**, N 89, 2014, p, 5.

ارتباطا بين الربيع العربي وبين تقوية العلاقات المغاربية البينية، ومجموعة ثالثة رأت أن الربيع العربي لم تكن له تداعيات لا إيجابية ولا سلبية على العلاقات المغاربية البينية.

اعتقد المتفائلون بمخرجات الثورات الشعبية أنه بالرغم من أن انتفاض الشعوب المغاربية خلال ما عرف بالربيع العربي ضد الأنظمة الحاكمة لعقود من الزمن، وتغيير الأوضاع القائمة في تلك الدول إلا أن هناك بعض المخلفات الإيجابية للربيع العربي على العلاقات البينية لدول المغرب العربي، فقد انبعث أمل تحريك التكامل المغاربي المجمد لسنوات وكانت الزيارات البينية المتبادلة واللقاءات الثنائية الكثيرة في ما بعد الربيع العربي أكبر دليل على ذلك، ومن أمثلتها زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر يوم 22 جانفي 2012 حيث كانت هناك بوادر لتحسين العلاقات البينية للبلدين وتطوير التعاون بينهما، كذلك الشأن بالنسبة لتونس حيث قام الرئيس التونسي السابق القائد السبسي بزيارة للجزائر في 15 مارس 2011 وبعده راشد الغنوشي الذي استقبله الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ورئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ورئيس الحكومة أحمد أويحي بتاريخ 20 سبتمبر 2011 ثم زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس لتسوية ملف الحدود البحرية ووعدت الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية قدره مائة مليوندولار مقسمة بين قرض بلا فائدة وقرض بفائدة رمزية.

قام الرئيس التونسي بعدة زيارات إلى مختلف دول المغرب العربي في أوائل شهر فيفري 2012من أجل إعادة إحياء مشروعإتحاد المغرب العربي وعمله على تنظيم قمة مغاربية في تونس، وقدمت ليبيا 255 ميون دولار كمساعدة لتونس للخروج من أزمتها الاقتصادية في المقابل قام وفد وزاري رفيع بزيارة إلى ليبيا بغرض توطيد العلاقات الثنائية، كما قدمت المغرب وعدا بحرصهم على إعادة إحياء اتحاد المغرب العربي، في هذه الفترة ارتفعت المبادلات التجارية بين بعض دول المغرب العربي بنسبة صغيرة وغير مستقرة وغير قادرة على تفعيل مشروع وحدة المغرب العربي.[1]

أما المتشائمون من تطور العلاقات البينية المغاربية على إثر تداعيات الربيع العربي في المغرب العربي، فقد استحضروا دلائل واقعية لتبيان سلبية تداعيات الربيع العربي على العلاقات المغاربية البينية حيث لا يمكن في حقيقة الأمر القول بأن الربيع العربي قد أثر إيجابا على العلاقات البينية

[1]–مقري عبد الرزاق ، الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية.
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/migration/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/201352817142330734mqarri.pdf/ 10/11/2022

المغاربية أو أنه سيفعل ذلك على المدى القريب، بل على العكس من ذلك كانت له سلبيات واضحة منها دخول السلاح من ليبيا إلى الجزائر تحديداوعودة المقاتلين الطوارق من ليبيا إلى مالي وانحراطهم في تنظيمات إرهابية في مالي والنيجر وحتى في المغرب العربي، لكن الملف الأمني هو الملف الوحيد الذي لم يغب عنه التنسيق البيني بين دول المغرب العربي والأمر ليس بالجديد.[1]

طرأت بعض القضايا الخلافية الجديدة في الساحة المغاربية بين الجزائر والمغرب إضافة إلى ملف الصحراء الغربية هيتباين المواقف حول التدخل الدولي في ليبيا،فمنذ البداية كانت الجزائر ضدهبناءا على مبدئها الراسخ القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي تقوم عليه سياستها الخارجية وكذا الأمنية، بينما كان المغرب مع التدخل في ليبيا، وصارت القضية الليبية مصدر خلاف دائم بين الجزائر والمغرب وتبادل للاتهامات بينهما حيث اتهم المغرب الجزائر بدعمها لميليشيات القذافي بالمرتزقة والأسلحة، إضافة إلى التسوية السياسية للأزمة الليبية فكان كل من البلدين يتوسط لحل الأزمة في ليبيا والتقريب بين الفرقاء على انفراد وبدون تنسيق بين البلدين،إضافة إلى ما سبق هناك خلاف بين الجزائر والمغرب حول آليات وطرق تأمين الحدود في وجه الجريمة الإرهابية والهجرة السرية، حيث يقوم المغرب بتوجيه المهاجرين الأفارقة نحو الجزائر، كما قام بتسييج جزء من حدوده مع الجزائر من خلال بناء جدار مجهز بأحدث الأنظمة الإلكترونية وهو الأول من نوعه في المغرب العربي.[2]

آخر خلاف بين الجزائر والمغرب أدى إلى القطع أحادي الجانب الجزائري للعلاقات الدبلوماسية مع المغرب، وذلك على خلفية دخول العلاقات بين البلدين منعرجا جديدا على إثر تطبيع المغرب علاقاتها مع الكيان الصهيوني في ديسمبر 2020 مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية[3]، إن دخول إسرائيل إلى المغرب العربي يشكل أحد ديناميكيات التفكيك بدليل دخولة إلى المنطقة من خلال قضية خلافية بين الدول المغاربية، وقد أثار الفتنة بين الدولتين من خلال الإتفاق الثلاثي الذي جمع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و"اسرائيل" والمغرب وهذا مؤشر على عدم حدوث تقارب جزائري مغربي حتى على المدى البعيد، كما اتهم وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة المغرب بـ"التجسس على مواطنين ومسؤولين جزائريين باستعمال

[1]–المرجع السابق.

[2]–بن عنتر عبد النور، عن العلاقات المغاربية البينية.2022/ 10/11/ https://www.alaraby.co.uk

[3]–رشيدي إلهام، العلاقات المغربية الجزائرية: سجال عبر التاريخ.16/3/2023/ https://carnegieendowment.org/sada/87056

برنامج بيغاسوس الإسرائيلي" و"جعل ترابه الوطني قاعدة خلفية للتخطيط وتنظيم ودعم سلسلة من الاعتداءات الخطيرة والممنهجة ضد الجزائر"، مبينًا "آخر هذه الأعمال العدائية تمثل في الاتهامات الباطلة والتهديدات الضمنية التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلي خلال زيارة رسمية للمغرب بحضور نظيره المغربي"[1]، كما تزامن تطبيع "اسرائيل" مع المغرب حملات استفزاز ضد الجزائر، ومحاولات تجسس من قبل الجانب "الإسرائيلي" مازاد من تعميق الخلاف بين الشقيقين أكثر فأكثر.

ينعكس التطبيع المغربي مع "إسرائيل" سلبا على تقرير المصير في الصحراءالغربية ما ينعكس بدوره سلبا على الأمن القومي للجزائر، حيث اكتسب المغرب حلفاء جدد ودعم مادي ما يعني استمراره في سياسته التوسعية، كما سيحضى بالدعم من أجل تحقيق طموحه في ريادة المنطقة المغاربية، وهذا ما يفسر تعنت المغرب في إعطاء الصحراء الغربية حق تقرير مصيرها وإطالة عمر النزاع وإستنزاف قدرات البوليساريو على المقاومة.[2]

تراهن الجزائر على مشروع أنبوب الغاز الذي يربطها بالنيجر ونيجيريا باتجاه أوروبا الذي طرح أول مرة عام 2002، وتجدد الحديث عن ضرورة تسريع انجازه بعد الحرب الأوكرانية وما خلفته من أزمةفي الطاقة في أوروبا، يمتد من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر لنقل حوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري سنويا، في المقابل أطلقت ثلاثة عشرة دولة إفريقية على طول المحيط الأطلسي مشروعا أنبوب غاز يمتد على طول 6 آلاف كيلومتر والمغرب أحد دول معبر الأنبوب، لا سيما بعد أن وقفت الجزائر الأنبوب الذي كان ينقل الغاز الجزائري عبر المغرب إلى إسبانيا نهاية عام 2021[3]، ويشكل هذا الأنبوب مؤشرا على عدم تحسن العلاقات بين الجزائر والمغرب ولا على إعادة بعث مشروع تكاملي بين الدول المغاربية

يعتبر مد أنابيب الغاز ساحة تنافس جديدة بين الجزائر والمغرب فكل منهما يقدم نفسه على أنه أحسن خيار لتمرير أنبوب الغاز، ويبين أن الطرف الآخر يشكل خطرا على الأنبوب فعبوره عبر الساحل الإفريقي قد يعرضه لأعمال التخريب الإرهابية في المنطقة وفي الوقت نفسه يعتبر أحسن

[1]-عميرة عائد، أي دور لـ"إسرائيل" في تأزيم العلاقات المغربية الجزائرية**https://www.noonpost.com/42329/19/10/223**

[2]-بوعلام ناصر، التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية،**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 9، ع 1، 2022، ص ص، 37، 40.

[3]-بطول 4000 كيلومتر عبر النيجر.. ماذا تعرف عن خط الغاز بين الجزائر ونيجيريا؟
https://www.trtarabi.com/issues/19/10/2023

خيار لقربه من أوروبا، أما أنبوب الغاز الذي يعبر ثلاثة عشر دولة إفريقية مشاطئة للمحيط الأطلسي فهي بعيدة عن أوروبا كما أنه يعبر أراضي الصحراء الغربية وهي أراض محتلة بالإضافة إلى أنها مكلفة بما أنها تمتد على مسافة طويلة، وذلك بالرغم من أنها محاذية للمحيط الأطلسي، وتبين الخريطة التالية أنابيب الغاز العابرة إلى أوروبا عبر المغرب العربي.

الخريطة رقم 5: خريطة توضيحية لأنابيب الغاز المغاربية نحو أوروبا

تبين الخريطة أعلاه أنابيب الغاز العابرة عبر دول المغرب العربي الأوسط إلى أوروبا وذلك لتقريب وتصوير أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي، سواء بالنسبة للدول الواقعة على تخومه الجنوبية أو بالنسبة للدول الأوروبية في حال لم تستغل الدول الأوروبية طاقات بديلة عن المحروقات.

الواقع أن العلاقات البينية للدول المغاربية لطالما كانت متنافرة ويغلب عليها التوتر خاصة بين الجزائر والمغرب، ويرجع ذلك في أغلب الأحيان إلى التنافس بينهما على ريادة الإقليم المغاربي وتزعم زمام الأمور فيه، وهذا لم يكن أبدا في صالح تطوير التكامل المغاربي وإعادة بعثه وقبل ذلك عائقا في

وجه تطوير التعاون المغاربي والتنسيق في القضايا المصيرية والأساسية لتطورها واعتمادها على ذاتها في تنمية جل القطاعات فيها، كما توصلنا في نهاية هذا المبحث إلى أن التوتر والتصعيد في العلاقات بين الجزائر والمغرب كان سببه في غالب الأحيان العامل الأجنبي، حيث كان المستعمر الفرنسي هو سبب التوترات الحدودية البينية بسبب تقسيمه المجحف لها ثم صارت التوازنات الدولية في الإقليم سبب التصعيد الحاصل في الإقليم.

المبحث الثاني: موقع الساحل الإفريقي في الحسابات الأمنية لدول المغرب العربي

يبدو أن العلاقات بين المغرب العربي والساحل الإفريقي، ليست وليدة تاريخ قريب وإنما هي ضاربة في عمقه، بالإضافة إلى أنها تقوم على عدة عوامل ومقومات ولها عوائد إيجابية وأخرى سلبية على دول المنطقتين وهوالحال نفسه في الوقت الحالي، ويكتسب البعد التاريخي في العلاقات بين المغرب العربي والساحل الإفريقي أهميته من كون كل مرحلة تاريخية أثرت على طبيعة العلاقات بين المنطقتين، ففي كل حقبة تاريخية يغلب بعد على بعد آخر فيها بناءا على المنطق الذي يحكم تلك الفترة.

كان الساحل الإفريقي ولا يزال ذا أهمية في الحسابات الأمنية لدول المغرب العربي، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب الذاتية والموضوعية، ذاتية متعلقة بتعريف الدول المغاربيّة للساحل الإفريقي وفق ما تقتضيه سياستها الأمنية في المنطقة، أما الموضوعية فمتعلقة بالساحل وما يعانيه من أزمات ومشاكل كمصدر للدولة الفاشلة التي تعتبر حركية أساسية للعديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية، كما أنها مصدر لكميات وأنواع هائلة من الموارد والثروات الباطنيةإضافة إلى الجوار الجغرافي بين الإقليمين.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات بين المغرب العربي الساحل الإفريقي

ترجع العلاقات بين شمال إفريقيا وجنوبها إلى مئات السنين، وقامت في عدة مجالات أهمها المجال الإقتصادي، فقد عرفت الدول الإفريقية جنوب الصحراء بأرض الذهب حيث يذهب سكان شمال افريقيا إلى هناك من أجل التنقيب عن الذهب، إضافة إلى موارد أخرى منها الصمغ وريش النعام والبيض والجلود والعاج وحتى الرقيق، وكانت تتم مقايضة هذه الموارد بسلع أخرى من شمال إفريقيا كالملح حيث ساهم التبادل التجاري بينهما في توطيد العلاقات بين الطرفين وساهمت في انتشارها إلى مجالات أخرى، حيث شكلت القوافل التجارية بينهما وسائل للتثاقف بين الشعوب وكذا وسائل للتواصل.[1]

كان شمال إفريقيا مركزا للمسلمين الفاتحين القادمين من المشرق العربي حيث كانت قوافل الفاتحين تنطلق من المغرب العربي باتجاه الجنوب لنشر الإسلام والثقافة العربية ونشر التعليم، وكان للعرب الفاتحين والقوافل التجارية العربية تأثير في الحضارة المحلية للمنطقة[2]، فقد جمع شمال إفريقيا

[1]-قدوري عبد الرحمان، الجذور التاريخية للعلاقات المتبادلة بين شمال وغرب إفريقيا، **الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 1، العدد 1، 2015، ص، 88.

[2]-المرجع نفسه، ص، 89.

وإفريقيا جنوب الصحراء الإسلام واللغة العربية لكن هذا لا يعني غياب التأثير الغربي عن الساحة الإفريقية حيث كان الغرب يحاول تمسيح المنطقة والترويج لثقافته سواء في شمال إفريقيا أو في جنوبها، إلى أن هزم المستعمر الأوروبي الإمبراطورية العثمانية في المنطقة وطردها من إفريقيا وأخذ مكانها، لكن إفريقيا لم ترحب بالمستعمر الأوروبي فقاومت وجوده بالعنف لأنه عمل على إخضاعها بالسلاح واستنزاف ثرواتها رغما عنها،[1] وبعد كفاح طويل تحصلت الدول الإفريقية على استقلالها من المستعمر الأوروبي، بناءا على ما سبق قامت العلاقات التاريخية بين المغرب العربي والساحل الإفريقي على مجموعة من العوامل:

- انتشار الإسلام واللغة العربية والثقافة العربية، في كل من المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، إذ صار للمنطقتين لغة وثقافة ومجموعة من التعاليم المشتركة للتفاهم والتعامل إضافة إلى أن التطور الذي شهدته الدولة العربية الإسلامية قد انعكس إيجابا على دول الساحل الإفريقي، ما يجعلنا نستنتج أن العلاقات بين المغرب العربي والساحل الإفريقي لم تكن عدائية خاصة مع دخول الإسلام إلى القارة وحتى التوحد تحت حكم واحد وهو حكم الأمبراطورية العثمانية.

- كانت القوافل التجارية وسيلة إتصال وتواصل بين المغرب العربي والساحل الإفريقي، وكانت التجارة بينهما نشيطة بالنظر إلى التقارب الجغرافي وإلى تنوع المنتجات فيهما، أي أن حاجات كل منهما كانت متوفرة عند الآخر لذا فالعلاقات التجارية بين شمال إفريقيا وجنوب صحرائها كانت دليلا آخر على سلمية العلاقات بينهما،[2] وتجب الإشارة هنا إلى أن التبادل التجاري بين المنطقتين كانت قبل الفتوحات الإسلامية.

- كان التاريخ الإستعماري المشترك أحد العوامل المحددة في العلاقات بين المغرب العربي، فقد كانت المنطقتان محل تنافس بين القوى الأوروبية التي كانت تنافس الإنتشار والقبول الكبير في القارة للإسلام وللثقافة العربية على حساب المسيحية والثقافة الغربية، لذا شهدت القارة من شمالها إلى جنوب صحرائها حملات تبشيرية زادت وتيرتها مع انتشار الإسلام منافسة له، ثم اشتركت تلك الدول في كونها مستعمرات لدول أوروبية خضعت لسيطرتها المباشرة لسنوات عديدة واستقلت عنها في تواريخ متقاربة، وكان المستعمر الأوروبي يوهم الجميع بأن إفريقيا قارة بلا تاريخ ولا حضارة وأن الأوروبيين

[1]–السائح حسن، العلاقات بين المغرب وإفريقيا بدايةالعصر الحديث.
https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/7824/30/10/2023

[2]–قدوري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 87، 88.

سينشرون حضارتهم في المنطقة، لكن الواقع أن المستعمرين قد عثروا على رموز ودلائل على وجود حضارة في المنطقة من خلال معالم حضارية وأنظمة سياسية ومدنيات واضحة في العمران والعادات، وتقاليد في الفن والرقص والموسيقى، لكنها لم تكن حضارة مدونة.[1]

يتطلب فهم الحاضر فهما معمقا للماضي، فمظاهر الحاضر تشكلت عبر التاريخ محملة بسمات كل مرحلة تاريخية، فما حاضر العلاقات بين شمال القارة الإفريقية وجنوب صحرائها إلا امتدادا لماضيها، فتنوع مجالاتها في الماضي وتعدد قضاياها واشتراكها للغة ودين واحد يفسر الترابط الوطيد بين المغرب العربي والساحل الإفريقي، وعدم قابلية الغنفصال بينهما فكلاهما مهم بالنسبة للآخر.

المطلب الثاني: مجالات وعوامل الارتباط بين الأمن في المغرب العربي والأزمة في مالي

مما لاشك فيه أن هناك ترابطا وثيقا بين الأقاليم المتجاورة جغرافيا وهو الشأن بالنسبة للمغرب العربي ومالي، ما يجعل من وجود قضايا أمنية مشتركة بينهما أمرا حتميا، فالجوار الجغرافي ليس العامل الوحيد الذي يجمع الإقليمين فتاريخيا كانت تربطهما علاقات في عدة قطاعات، وحديثا كان المصير بينهما مشتركا لكونهما تحت نير مستعمر واحد ثم في إطار مجموعة دول عدم الإنحيـــــاز، وفي عالم اليوم صارت الإهتمامات والهواجس الأمنية مشتركة، ومنه فإن دواعي الترابط أكثر وأهم من دواعي التفرقة ويتجلى ذلك على عدة مستويات وفي عدة قطاعات.

1-على المستوى الاقتصادي: ترجع العلاقات التجارية والسياسية بين دول المغرب العربي ودول إفريقيا، جنوب الصحراء إلى الماضي البعيد فمنذ قرون كانت هناك علاقات تجارية، بين شمال إفريقيا وجنوبها، فكانت هناك هجرات بشرية بين الطرفين انتقلت معهم وتشكلت على إثرها روابط روحية وثقافية بين شمال وجنوب القارة الإفريقية، وكانت طرق القوافل تربط دول المغرب العربي بدول غرب إفريقيا، حيث كانت دول المغرب بالعربي تزود إفريقيا جنوب الصحراء بالخيول والمنتجات الزراعية، وبالمقابل تنقل القوافل القادمة من إفريقيا إلى المغرب العربي الذهب من **بمبوك** قرب نهر السنغال و**بوري** بالنيجر[2]، فقدكانت الحركة التجارية للجزائر مع وسط الصحراء والسودان الشرقي منتعشة كثيرا العصور الحديثة ومن أهم الطرق التجارية آنذاك طريق تلمسان وورقلة التي كانت أهم

[1]-السائح حسن، مرجع سبق ذكره.

[2]-بن علي عبد الرزاق، التقارب مع إفريقيا عبر البوابة المغاربية: غياب عربي وحضور إسرائيلي في القارة السمراء.
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3742&catid=1312&Itemid=172 /25/3/2023

طرق الاتصال مع وسط إفريقيا[1] وكذلك الشأن بالنسبة لباقي دول المغرب العربي إذ كانت لها طرق خاصة تربطا بالدول الإفريقية جنوب الصحراء.

لعب الاستعمار المشترك بين الدول الإفريقية، دورا أساسيا في جعل إفريقيا بشمالها وجنوبها تدرك أن مصيرها مشترك، وأن عليها أن تتحد ضد المستعمر الأوروبي لتحقق تنميتها الذاتية بعد استقلالها، حيث أدركت دول المغرب العربي أن التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء على أهمية كبيرة في تنميتها المحلية، وراحت تسعى بشكل فردي لترسيم سياسات وشراكات فردية وكانت هذه السياسات متنافسة أحيانا وأحيان أخرى متكاملة، فالهدف المشترك بينها هو إيجاد مكانة لها في الأسواق الإفريقية، لكن تفكك الدول المغاربية وعدم تعاملها ككتلة وتجمد اتحاد المغرب العربي بسبب الخلافات الجزائرية–المغربية كان عائقا في وجه تطوير علاقات شبكية بين شمال إفريقيا وجنوبها، ما أضعف المغرب العربي في مواجهة القوى الأخرى المتنافسة على الساحة الإفريقية كالكتلة الأوروبية مثلا.

شكلت مالي بعد استقلال أغلب دول القارة الإفريقية عن المستعمرين الأوروبيين للدول المغاربية فرصة تنموية لإقتصاداتها المنهكة من جراء استنزاف الاستعمار لثرواتها، لذا سارعت الدول المغاربية في محاولة استثمارية في الساحل الإفريقي من أجل إشباع الأسواق الفتية هناك، هذا الهدف الاقتصادي أيضا كان هدفا أساسيا يحدد توجه الدول المغاربية اتجاه إفريقيا.

الواقع أن حجم التبادلات بين الدول المغاربية والدول الإفريقية جنوب الصحراء لم يكن ذا أهمية تذكر بالرغم من أن عوامل التوحيد أكثر من عوامل التفرقة، ولكن قوة التنافس الدولي وشراسته على موارد المنطقة كان أكثر تأثيرا من الرغبة المغاربية في التعاون مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فالجزائر مثلا أعلنت وعملت على تطوير تعاوتها الاقتصادي مع الدول الإفريقية لكن حجم التبادل التجاري مع هذه الأخيرة لم يتجاوز 1 بالمائة، وبلغ ما بين 2002 و2007 حوالي 1694 مليون دولار منها 859 مليون دولار وارداتي و835 مليون دولار صادرات. ويرجع هذا الضعف عموما إلى ضعف الإنتاج في الجزائر وضعف القطاع الخاص أيضا، في مقابل تعطش وشساعة السوق الإفريقية الفتية.

أما تونس فقد وقعت حوالي 110 اتفاقية ثنائية كما تطور حجم المبادلات التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء في مدة أربع سنوات فقط من 171 مليون دينار عام 2004 إلى 461 مليون دينار

[1]–بوجلال ليلى، مظاهر التبادل الاقتصادي بين الجزائر والساحل الإفريقي، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، المجلد 6، العدد1، جانفي 2023، ص، 308.

عام 2008، وأهم السلع التونسية الموجهة للسوق الإفريقية هي مواد غذائية ومواد البناء، وقد شكلت الصادرات التونسية نحو إفريقيا جنوب الصحراء نسبة 1.5 بالمائة، وشكلت الواردات حوالي 1 بالمائة.

أما المغرب فمنذ ستينات القرن الماضي كانت حصيلة اتفاقات التعاون مع الدول الإفريقية حوالي 500 اتفاق، أما المبادلات التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء فقد تطورت في الفترة ما بين 2004 و2014 من 10 مليار درهم إلى 37 مليار درهم وبلغت الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 106 مليار درهم عام 2013 ما يمثل 54 بالمائة من الحجم الكلي للاستثمارات المغربية المباشرة الخارجية، مالي وحدها بها حوالي 25.7 بالمائة من إجمالي هذه الاستثمارات.[1]

بعد الأحداث التي شهدها المغرب العربي خلال "الربيع العربي"، عرفت المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي وباقي الدول الإفريقية تزايدا وإن كان طفيفا، ذلك أن الشريك التجاري الأول كان ولا يزال أوروبا، فقد أدركت الدول المغاربية أن تخومها الجنوبية تشكل فرصة تنموية اقتصادية لها كونها سوق تضم حوالي 200 مليون مستهلك، وهو ما تجلى في محاولة المغرب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بل والحصول على عضوية كاملة فيها،[2] وذلك في سياق التنافس الإقليمي على لعب دور أساسي في القضايا المصيرية ولاساسية للقارة الإفريقي.

يشدد بعض الخبراء الإقتصاديين إلى أنه إذا تمكنت دول المغرب العربي من هندسة علاقات اقتصادية مع تخومها الجنوبية قد يتمكن الطرفان من فك الارتباط مع القوى الكبرى لذا يجب على الدول المغاربية ألا تهمش العلاقات التبادلية مع دول الساحل الإفريقي، فهي ذات منفعة اقتصادية لها، حيث تعتبر أسواق فتية متعطشة للسلع من الدول المغاربية وكذلك الاستثمارات، حيث تحتوي دول الساحل على إمكانات مادية هائلة إضافة إلى توفر اليد العاملة الرخيصة فيها، ما من شأنه أن ينقص من نسب المهاجرين إلى أراضيها[3] ويساهم في حل الأزمة، فقد اعتمدت الجزائر مقاربة اقتصادية تنموية من أجل حل الأزمة في مالي، والقضاء على حركياتها في مهدها والحيلولة دون انتقالها إليها.

---

[1]–بن علي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره.

[2]–بوبوش محمد، أبعاد التفاعلات بين دول شمال إفريقيا وجنوبها.http://eipss-eg-org.cdn.ampproject.org /20/3/2023

[3]–ولد السالك ديدي، الأهمية الاستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لإتحاد المغرب العربي، مؤلف جماعي، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع 4، فيفري 2011، ص، 7.

2-على المستوى السياسي: لم تغب الدول المغاربية عن القضايا المصيرية والتوترات البينية للدول الإفريقية، فلم تغب الجزائر عن قضية النزاع في شمال مالي وبقيت تلعب دور الوساطة بل دور الفاعل الإقليمي النشيط في حل أزمة مالي، وبقيت الدول المغاربية تلعب دورا دبلوماسيا في الدول الإفريقية وخاصة الدول المتواجدة على تماس مباشر معها، وحتى في المجال الأمني لم تغب الدول المغاربية عن أغلب المشاريع الأمنية الإقليمية، ما تجدر الإشارة إليه هو أن جل هذه المبادرات والمشاريع وإن كانت من أجل درء التهديدات الأمنية الوافدة من مالي وباقي دول الساحل الإفريقي إضافة إلى طموحها في تحقيق أرباح اقتصادية، إلا أن الإنتماء المغاربي للقارة الإفريقية كان عاملا مؤثرا في اتجاه الدول المغاربية نحو جنوبها، مما سبق يبدو أن طبيعة العلاقات بين المغرب بالعربي ومالي تصب في خانة المصلحة القومية الفردية لدول المغرب العربي، فلكل دولة مغاربية نهج ومقاربة خاصة متسقة وتعريفة للمنطقة وفقا لمصلحته القومية، الساحل الإفريقي ومالي بالتحديد تشكل عمقا استراتيجيا خاصة بالنسبة للجزائر التي تتقاسم معها حدود تبلغ حوالي 1359 كلم وتعد من بين أطول الحدود الدولي، إضافة إلى تقاسمها معها ومع دول أخرى جماعات إثنية كالطوارق في شمال مالي وجنوب الجزائر.

تضمنت الدساتير المغاربية الإنتماء الإفريقي لها على غرار الدساتير الجزائري والتونسي والمغربي حيث نص الدستور الجزائري على أن **الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية** أما دستور المغرب فنص على أن **المملكة المغربية جزء من المغرب العربي الكبير وبصفتها دولة إفريقية فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية** فيما نص الدستور التونسي على أن**الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير** وعلى رغبة الشعب التونسي **في التعاون مع الشعوب الإفريقية.**[1]

3-العامل الجيوسياسي والأمني: حيث أصبح العامل الجغرافي ذا أهمية في الدراسات الأمنية مع تغير مفهوم الأمن وطبيعته وموضوعه المرجعي، وتزامن ذلك مع تغير مفهوم الحدود الإقليمية للدولة إذ انكشفت بفعل التطور التكنولوجي، وصارت مترهلة يستحيل مراقبة ما يعبرها ما برر اعتماد العامل الجغرافي كمستوى تحليل في الدراسات الأمنية أمام تزايد وتصاعد أنماط جديدة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، حيث لم تعد الدولة قادرة على صيانة أمنها بمفردها، فاستقرار الدولة ارتبط

[1]-بن عنتر عبد النور، المغرب العربي وإفريقيا، مؤلف جماعي، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع 4، فيفري 2011، ص، 1.

باستقرار جوارها أي أن الأمن صار شبكيا بما أن الدولة تتأثر بالسلب أو الإيجاب بالأوضاع الأمنية في جوارها، ما دفع بالدول إلى إعادة بناء تصور أمني جديد قائم على آليات جديدة هي التعاون الإقليمي بهدف إنشاء مركب أمني إقليمي،[1] وقبل ذلك على الدول المغاربية تقريب وجهات النظر فيما بينها حول القضايا الأساسية المشتركة بينها.

تشكل مالي في السياق ذاته أهمية بالنسبة لدول المغرب كونها مصدر للتهديدات الأمنية بالنظر إلى فشل دولة مالي في السيطرة على شمالها والأزمة الأمنية فيه من جهة وفشلها في السيطرة على حدودها وما يعبرها من جهة أخرى[2]، لكن التنافس الدولي الكبير في المنطقة وتدخل الدول الكبرى في المنطقة لم يترك المجال أمام للدول المغاربية للعب دور في جوارها القريب وعمقها الاســـتراتيجي، ويشكل المغرب العربي بالنسبة لسكان الساحل الإفريقي عموما الأراضي الآمنة ومنطقة العبور إلى ضفة النجاة.

4-العامل التاريخي: حيث تقاسمت الدول المغاربية وتخومها الجنوبية علاقات ضاربة في عمق التاريخ طبعتها التجارة البينية، وفي العصر الحديث تقاسمت المصير المشترك عندما كانت تحت نير المستعمر الأوروبي، والمستقبل المشترك عندما استقلت عنه وبدأت تشق طريقها في التنمية والتطوير الذاتي، وسارت في طريق الإتحاد والتنسيق والتعاون على حل القضايا المشتركة ودرء التهديدات الأمنية المشتركة.

5-العامل النسقي: ساهمت الخصائص الجديدة النظام الدولي لما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في تشكيل جيل جديد من التهديدات الأمنية النابعة من بعض المناطق الفقيرة في العالم منها دول الساحل الإفريقي، كما ساهم تطور وسائل الاتصال وسهولة تداول المعلومات والصفقات على المستوى الدولي، إضافة إلى زيادة وتيرة التجارة العالمية كل هذه المظاهر هي خصائص العولمة، حيث ساهمت في الانتقال السهل والسلس للتهديدات الأمنية اللاتماثلية عبر الحدود الإقليمية للدول، والتي فقدت هي الأخرى مضمونها في زمن العولمة[3]، هذا إضافة إلى التشديد الدولي على قضية حقوق الإنسان وحمايتهم ضد انتهاكات الدول التي ينتمون لها.

---

[1]-بومليك نوال، البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن، **العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 12، العدد 2، سبتمبر 2021، ص ص، 659، 660.

[2]-بن عنتر عبد النور، المغرب العربي وإفريقيا، مرجع سابق، ص، 2.

[3]-مجدان محمد، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، مرجع سابق، ص، 15.

يبدو أن العلاقات والروابط بين مالي ودول المغرب العربي، علاقات حتمية وضرورية للطرفين حيث تمكنهما من إرساء دعائم التنمية الشاملة المستدامة، كما أنه من شأن تعزيز العلاقات البينية للإقليمين مساعدتهما على الحيلولة دون انتقال التهديدات الأمنية فكما أن المنفعة بين الطرفين متبادلة والخوف بينهما أيضا متبادل ما يجعل من التعاون بينهما حتميا. كما أنها مختزلة في البعدين الأمني والاقتصادي وهذا ما هو إلا انعكاس لطبيعة الظواهر العابرة لحدودهما، فالتهديدات الأمنية اللاّتماثلية الآتية من التخوم الجنوبية لدول المغرب العربي ما فرض منطقا تشاركيا ذا طبيعة عسكرية واقتصادية تنموية، فكما افترض رواد مدرسة **فرانكفورت** للدراسات الأمنية أن التهديدات الأمنية الجديدة لابد لها من التعاون فلا يمكن لدولة القضاء عليها منفردة، إضافة إلى أن التركيز على الموضوعات الإقتصادية والأمنية راجع أيضا إلى دواعي نسقية فبعد تفكك الإتحاد السوفياتي تصدرت المسائل الإقتصادية مواضيع الأجندة الدولية وبعدها المسائل الأمنية حيث اكتسبت هذه الأخيرة طابعا لينا أي غير صلب.

تشكل مالي عمقا استراتيجيا لدول المغرب العربي كونها تقع على تخومها الجنوبية ولاعتبارات عديدة: سياسية واقتصادية وأمنية وجيوسياسية وهي اعتبارات نسقية متعلقة بمنطق العولمة وما صاحبها من تسهيلات في انتقال وتبادل المعلومات والصفقات والأفراد، إضافة إلى ترهل الحدود الإقليمية للدول القومية.

الفصل الرابع:

تداعيات الفشل الدّولاتي في مالي على أمن الدول المغاربية ومستقبل الأزمة المالية

لم تكن قضية الفشل الدّولاتي منذ نشأتها شأنا خاصا بدولة دون غيرها، بل لطالما كانت شأنا إقليميا وعالميا أي أنها قضية الجميع، ذلك لأن غيرها من الدول كانت ولا تزال متوجسة من انتقال ما تعانيه من إختلالات أمنية إليها، وهو الحال بالنسبة للخوف المغاربي من فشل دولة مالي وما تعانيه من أزمة معقدة أفقدتها فعاليتها وقدرتها على السيطرة على الأزمة الداخلية، خاصة منذ انقلاب 2012 والتدخل الفرنسي في مطلع 2013، إذ تخشى دول المغرب العربي من حساسيتهامن مفرزات الوضع الأمني في مالي لأنها تدرك تماما أنها دول عاجزة عن مراقبة حدودها وما يعبرها وعليهتتولي ذلك بدلا منها، وهو المسعى الذي ترجم في مبادرات ومشاريع هدفها استتباب الأمن والاستقرار في مالي والقضاء على ديناميكيات الأزمة هناك.

لم تقف الدول المغاربيّة مكتوفة الأيدي أمام المشهد الأمني المتردي في مالي، وإنما انخرطت في مساعي إرساء السلام وحل الأزمة في مالي، وحاولت أن تكون لها مبادرات فعالة في القضاء تلك التهديدات الأمنية على أراضيها والحيلولة دون انتقالها إليها، فكانت إما مبادرات منفردة أو ثنائية أو متعددة الأطراف مع فواعل من خارج القارة لكنها لم تجمع بتاتا كل الدول المغاربية، وكان اتفاق الجزائر معبرا على إرادة الدولة الجزائرية ورغبتها في انهاء النزاع في مالي، ستعالج أفكار هذا الفصل من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على الأمن الشامل في دول المغرب العربي

المطلب الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين الإقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية

المطلب الثاني: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين السياسي والأمني في الدول المغاربية

المطلب الثالث: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على القضايا المغاربية المشتركة

المبحث الثاني: مقاربات وآليات مواجهة التهديدات الأمنية في مالي

المطلب الأول: المشاريع والترتيبات الأمنية المغاربية المشتركة تجاه الأزمة في مالي

المطلب الثاني: المبادرات والمشاريع الأمنية الإفريقية تجاه الأزمة في مالي

المطلب الثالث: المبادرات والمشاريع الأمنية الأممية تجاه الأزمة في مالي

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الأزمة في مالي وتداعياتها على الأمن الشامل في المغرب العربي

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع الأمني الراهن في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

المطلب الثاني: سيناريو تحسن الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

المطلب الثالث: سيناريو تراجع الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

المبحث الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على الأمن الشامل في دول المغرب العربي

شكلت قضية الأمن في دول الجوار موضوع مركزيا من موضوعات الأمن القومي في الدول المغاربية، وكذا موضوعا أساسيا على مستوى البحث الأكاديمي لاسيما وأن التخوم الجنوبية للدول المغاربية من أكثر المناطق التي تشهد توترا أمنيا شاملا وعميقا في العالم، كما أنها موطن أفقر وأفشل الدول في العالم والتي باتت تشكل خطرا على كل دول العالم مثلما تشكله على نفسها وعلى جوارها، إذ يعتبر الفشل الدولاتي معديا بالإضافة إلى كونه مسارا معقدا ويمتد على أمد طويل، ما جعل من تفاديه وكذا علاجه عسيرا.

لم يكن أمن الدول المغاربية في عديد القطاعات الأساسية، بمنأى عما يحدث في مالي وغيرها من دول الساحل الإفريقي، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التطرقلأبرز الانعكاسات التي تفرزها الأوضاع الأمنية المتدهورة في مالي على الأمن الشامل في دول المغرب العربي، ويقصد به كما سبقت الإشارة أمن متعدد القطاعات والأبعاد.

المطلب الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية

فتح فشل دولة مالي في السيطرة على زمام الأمور، المجال واسعا أمام ظهور فواعل غير دولاتية هدفها سد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي، الذي خلفه غياب السلطة المركزية في مالي، فلم تعد الدولة قادرة بمفردها على التصدي للجماعات الإرهابية كمثال عن الفواعل غير الدولاتية، حيث تملك تلك الفواعل قدرات مالية وتنظيمية عالية، وتظم أعداد كبيرة من الأفراد من عدة جنسيات كما تقدم نفسها كبديل عن الدولة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية للأفراد، ما جعل من ولاءهم لها أقوى من ولاءهم للسلطة المركزية،بالإضافة إلى أن نشاط هذه الجماعات لم يكن مقتصرا على مالي فحسب بل كان منتشرا في كل دول الساحل الإفريقي،[1]وتكمن خطورته في كون تأثيراته طالت كل القطاعات فلم تمس قطاعا أو مجالا جغرافيا دون غيره، بل كانت له تأثيرات معقدة ومنتشرة على إقليم جغرافي واسع بل على كل النظام الدولي.

[1]–غربي عبد الوهاب وشكاكطة عبد الكريم، تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 35، العدد 3،، 2021، ص ص، 606، 607.

إن البدء بالمجال الاقتصادي له تبرير مفاده أن، المورد المادي هو أساس تنمية كل المجالات وهو أساس النهوض بها، وقد عبر **روبرت ماكنمارا R.Mc Namara** عن هذه الفكرة بافتراضه أن "لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن"، فالقطاع الاقتصادي فهو مرآة عاكسة بشكل مباشر للمستوى الاقتصادي للدولة،وقد سبق وأن تمت الإشارة إلى أن الأوضاع الإقتصادية المتدهورة في دول الساحل الإفريقي هي أحد مظاهر الفشل الدولاتي في المنطقة، ولا يجب إغفال أسباب هذه الأوضاع الإقتصاديّة والتي تتنوع بين الذاتي أي محلي المصدر والموضوعي أي خارجي المصدر، أما في دول المغرب العربي فسيقتصر التحليل على أحد المصادر الخارجية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها.

تفرز الأعمال والنشاطات غير المشروعة التي تقوم بها المنظمات الإجرامية في مالي والساحل الإفريقي عموما، تداعيات كثيرة وكبيرة التأثير على المجال الإقتصادي وعلى التنمية المحلية في الدول جوارها المغاربي، وذلك من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جني الأرباح المالية الكبيرةومن بين النشاطات التجارية الموازية التي تقوم بها هذه الجماعات: الإتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة وغيرها من النشاطات التي تعود بملايين الدولارات على هذه الجماعات، ما خلف سلبيات اقتصادية جسيمة على اقتصاد الدولة وكنتيجة لذلك يتأثر الفرد والمجتمع أيضا وباقي الأبعاد، على اعتبار أن الأمن متعدد الأبعاد.

يرجع التأثير البالغ اللتهديدات الأمنية في الجناح الجنوبي للمغرب العربي إلى قدرة تنظيمات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية على تخطي الحدود الوطنية لاسيما وأنها تتحكم في التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى ما أتاحته العولمة من امتيازات في مجال الاتصال، فحتى وإن لم تعبر هذه الجماعات بنفسها الحدود فإن نشاطها يعبر الحدود من خلال استغلالها الجيد للتكنولوجيات المتطورة في مجال الإتصالات،[1] حيث ثبت أن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة

لم تكن منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي من قبل المجال الأول للترويج للمخدرات ولكن سرعان ما تحولت تجارة المخدرات من معقلها الأول: أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية ومنها نحو شمال إفريقيا باتجاه أوربا ونحو الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة عبر الجزائر ثم ليبيا

[1]–أولاد ملود عبد الواحد، التهديدات الأمنية الوافدة من دول الساحل الإفريقي وتداعياتها على الاستقرار المغاربي، **المستقبل العربي**، ع527، ص، 42.

ومصر، حيث صارت المنطقة منطقة عبور للمخدرات الصلبة، كالهيروين والكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي، ولم يقتصر الأمر على اعتبارها منطقة عبور فحسب وإنما صار كل من الساحل الإفريقي والمغرب العربي محورين مهمين في تجارة المخدرات وكذا الاتجار بالبشر على المستوى العالمي، سواء كانت منطقة عبور أو إنتاج أو استهلاك، إضافة إلى أن الوضع الأمني الهش الذي تعيشه منطقة الساحل الإفريقي، قد سمح بانتعاش العديد من النشاطات الإجرامية الأخرى، على غرار المتاجرة بالبشر وأهمها الهجرة السرية. كما شكل تحالف جماعات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها والتقاءها في بعض الأهداف والمصالح، أحد نقاط قوة هذه الجماعات ما صعب من مهمة الدولة في مواجهتها والقضاء عليها.

إزدهرت تجارة المخدرات أكثر بحلول عام 2011 أي مع انطلاق ما عرف بالربيع العربي إزدهرت في كل من المغرب العربي والساحل الإفريقي وذلك على إثر زعزعة الأمن في كل من تونس وليبيا، الأمر الذي استغلته تنظيمات الجريمة المنظمة لاسيما منها منظمات الاتجار بالمخدرات، وأهم الممرات كان ممر **الشعاتي**بليبيا والذي يربط مدينة **الزنتان** بالصحراء الكبرى، إضافة إلى تزايد نشاط عصابات الاتجار بالأسلحة في الفضاء المغاربي والساحلي خاصة بعد الأحداث في ليبيا.[1]

أشارت إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة عام 2007 أنه تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10ملايير دولار كما تم حجز 4 طن من المخدرات موجهة إلى شرق أوروبا عن طريق المغرب العربي كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة **تنزاواطين** 500 كلم إلى الجنوب الغربي من **تمنغست**، وقد جاء على لسان نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات "أن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طيقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا وبدأ ذلك يتكرس منذ 2005، زيادة على ذلك صارت المنطقة مميزة بتجارة البشر من أطفال ونساء للاستغلال في الجنس والعمل الرخيص.[2]

تعددت وتنوعت تداعيات نشاطات الجماعات الإجرامية في مالي والساحل الإفريقي عموما على المجال الاقتصادي في الدول المغاربية، فكانت لها آثار سلبية على كل أبعاد النشاط الاقتصادي في

[1]–أولاد ملود عبد الواحد، مرجع سابق، ص ص، 42، 43.

[2]– بومليك نوال وعبد العالي عبد القادر، الأخطار الامنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية.
http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480/15/5/2013

الدول المغاربية، على مستوى الإنتاجية فإن هذه التجارة غير المشروعة تعطل الإنتاج الاقتصادي المحلي للدول بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى إهدار الأموال العامة وتفشي الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير المشروعة كالسرقة والفساد (الرشوة) والتهريب وتزوير العملة،[1] فجماعات الجريمة المنظمة لها بالغ الأثر على انتشار الفساد في بيروقراطيات ومؤسسات الدولة.

بما أن هذه النشاطات الموازية فهي نشاطات تتم بعيدا عن أنظار السلطات المحلية، أي أن الأموال الناتجة عن السوق الموازية يتم تداولها بعيدا عن رقابة السلطات المعنية حتى لا تتعرض للضبط والمصادرة، فإن العصابات الإجرامية تقوم بتبييض أو غسيل الأموال التي تجنيها من نشاطاتها غير الشرعية، وكما هو معروف فإن تبييض الأموال وحدها لها آثار سلبية جمّة على الإقتصادات المحلية للدول، كونها الملاذ الآمن للعائدات غير المشروعة لجماعات الجريمة المنظمة، حيث تحول تلك الأموال إلى نشاط مشروع تستخدم عائداته في نشاطاتها الأصلية غير المشروعة دون الخوف من المصادرة.

زيادة على ما سبق فإن الأموال غير الشرعية لا تستثمر في التنمية المحلية، كما أنه عند دمجها مع أموال أخرى شرعية فإن المتعاملين الآخرين يفقدون الثقة في استثمار أموالهم في مشاريع الدولة إلى جانب الأموال مجهولة المصدر ما ينعكس سلبا على اقتصاد الدولة. كما أن استبدال العملة المحلية الناتجة عن الأعمال غير الشرعية بعملة أجنبية بغرض تبييضها من خلال تحويلها يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، إضافة إلى أن تملص تلك الأموال غير الشرعية من الضرائب يؤدي إلى نقص موارد الدولة ومداخيلها.

ليست نشاطات الجريمة المنظمة وحدها ما ينعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي للدول المغاربية، وإنما للهجرة غير الشرعية أيضا مفرزات سلبية على الأمن الاقتصادي لدول المغرب العربي، فالمهاجرون غير الشرعيون صاروا يشكلون يدا عاملة رخيصة تساهم في تطوير ونمو سوق العمل غير الشرعي، ما أثر بالسلب على لليد العاملة المحلية، ما أدى إلى انتشار البطالة بالنسبة للسكان المحليين. هذا بالإضافة إلى النشاطات غير المشروعة التي يزاولها هؤلاء الوافدون كالاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق، وانتشار السوق السوداء الموازية ما أثر على الاقتصاد المحلي بشكل خطير مثير للخوف.

[1]– المرجع السابق.

تهدف جماعات الجريمة المنظمة من هذه النشاطات تجميع الأموال، لاسيما وأن دول المغرب العربي بالنسبة لهم هي منطقة عبور إلى أوروبا[1]،فحوالي 90%من المهاجرين غير الشرعيين الذين يستقرون مؤقتا في الدول المغاربية كمنطقة عبور قبل توجههم نحو أوروبا، هم من دول الساحل الأفريقي أساسا، ما شكل مشكلا عويصاللدول المغاربية، وحتى تونس فبالرغم من أنها لا تملك حدودا برية مباشرة مع دول الساحل، إلا أنها شهدت ولا تزال تشهد نزوح آلاف المهاجرين من دول الساحل الأفريقي نحوها عبر الصحراء الجزائرية والليبية، ما خلق أزمة مجتمعية وأخلاقية بالأساس في تــونس، فقد خلقت تصريحات الرئيس التونسي الحالي قيس سعيّد ذات النبرة العنصرية تجاه النازحـين، موجة من التصرفات العدائية وغير الانسانية تجاههم من قبل التونسيين.[2]

بناءا على ما سبق يبدو لنا جليا، أن مختلف النشاطات غير المشروعة تترك آثارا ضارة على اقتصاديات الدول لا محالة، مما يضعف جهود وموارد التنمية فيها كما يعرقل عملية التسيير الإقتصادي للدولة، ويتسبب في فساد المؤسسات المالية والتجارية والإدارية لها، ويعتبر المجال الإجتماعي المرآة العاكسة للوضع في المجال الإقتصادي لذا يعاني هو الآخر من إختلالات، ومشاكل تمس المجتمع والفرد معا.

على المستوى الاجتماعي هناك انعكاسات خطيرة متعددة ومتنوعة للتهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي لدول المغرب العربي، وقد أقرت العديد من التقارير الدولية بتأثير تلك الأعمال غير المشروعة على الأمن الشخصي والمجتمعي، ومنها المخدرات والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وغيرها، فوفقا لتقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات الصادر عام 2011 جاء أن للمخدرات آثارا متنوعة على الفرد والمجتمع وحتى على مؤسسات الدولة، فقد جاء أن فيه أن المجتمعات التي تمر بمراحل تحول سياسي واقتصادي تشهد تراجعا كبيرا في قوة التماسك الاجتماعي، فعندما تفقد المؤسسات السياسية والاقتصادية القديمة الدعم الذي حضت به من قبل وتنشأ مؤسسات جديدة من الحكومة، هنا تشعر بعض الجماعات الاجتماعية بالاغتراب في مجتمعها، وهذا الشعور بالانفصال عن المؤسسات الحكومية الجديدة ما من شأنه أن يجعل الأفراد والجماعات الاجتماعية ينخرطون في

[1]– بومليك نوال وعبد العالي عبد القادر، مرجع سابق.

[2]-تومي عبد النور، انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي على أمن الدول المغاربية: أزمة النيجر أنموذجا. https://www.orsam.org.tr/11/10/2023

العديد من السلوكيات المعادية لمجتمعهم كالتهريب والإتجار بالمخدرات[1]، أي أنه وفقا لهذا التقرير هناك مبررات اجتماعية لانتشار الأعمال غير الشرعية التي تعصف بالمجتمع والفرد.

كان من بين تداعيات المهاجرين غير الشرعيين في المجتمعات التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع، حيث يقوم المهاجرون غير الشرعيون مثلا بنشر بعض الممارسات اللاّأخلاقية في مجتمع الدولة المستقبلة، مثل المتاجرة بالمخدرات وتهريبها مثلا ما يؤدي إلى رواجها في المجتمع المحلي للدولة المستقبلة، فيصبح من السهل تعاطيها من قبل السكان المحليين، فتفسد أخلاقهم وسلوكاتهم،وللمخدرات سلبيات جمة على المجتمع فقد تؤدي إلى انتشار سلوكيات سلبية وغريبة عن المجتمع، انتقلت إليه مع المهاجرين غير الشرعيين كالدعارة ولها أضرار أخلاقية وصحية جد خطيرة كمرض نقص المناعة.

يعمل ممارسو هذه الأعمال غير الشرعية من جهة أخرى على إخفاء نشاطاتهم والهروب من رقابة الدولة من خلال دفع الرشاوي للمسؤولين والإداريين وتعمل على إفسادهم بكل الطرق، كتطوعهم بالمال أو بالتهديد باستعمال العنف أو العنف ما ينشئ حالة من اللاّأمن واللاّاستقرار في الدولة[2]، إن التغلغل في مؤسسات الدولة من خلال شراء دمم موظفي الدولة يجعل من محاربة تلك الجماعات وأعمالها غير المشروعة صعبا.

تعتبر جريمة الاتجار بالبشر هي الأخرى لها انعكاسات سلبية على الفرد مباشرة، فهي تمس بالأمن الشخصي عندما تنتشر نشاطات جماعات الجريمة المنظمة التي تتاجر بالبشر وبالأعضاء البشرية والجماعات التي تنشط في مجال التهجير القسري للأفراد وحتى الطوعي[3]، واستغلالهم في أعمال غير مشروعة ولاأخلاقية.

تؤثر المؤثرات العقلية على صحة وسلوك الفرد وتزايد العنف في المجتمع واختراق مؤسسات الدولة والتحكم في بعض هيئات المجتمع المدني وتطويعها وفق ما تقتضيه مصلحتها، ما فتح المجال أمام تفشي الفساد السياسي والإداري وأمام انتشار الرشوة والتزوير والاحتكار والمنافسة غير المشروعـة، بالإضافة إلى تأثير بارونات تجارة المخدرات على صناع القرار والأحزاب وكبار

---

[1]–عامر ناصر، الإتجار بالمخدرات كتهديد للأمن الإنساني، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2019/12/18، ص، 97.

[2]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، مرجع سبق ذكره، صص، 101، 103.

[3]– المرجع نفسه، ص، 16.

المسؤولين في القطاعين العام والخاص ما يؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين[1]، كما تضر المخدرات بالفرد فتتراجع انتاجيته بل وتجعل منه عبئا على المجتمع[2]،وبناءا على ما سبق يتأثر الأمن المجتمعي وتتحول الولاءات إلى جهات أخرى من غير الدولة،فمشكلة الإتجار بالمخدرات وانتشارها أضحت ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسها الإضرار بالإنسان حيث تنخفض إنتاجية الفرد وتجعل منه عالة على مجتمعه.

تعد التداعيات الاجتماعية للتهديدات الأمنية في مالي مصدرالتهديدات أمنية من نوع جديد، موضوعها الفرد والبيئة التي يعيش فيها ويتلقى منها القيم المحددة لسلوكاته ونمط معيشته كما تؤثر على مسار صنع القرار والسياسة عموما في الدولة التي ينتمي إليها، هذه القيم قد تشكل نظاما للمناعة الذاتية للمجتمع بمختلف مؤسساته ضد الأفكار والقيم الوافدة من خارجه في شكل إغراءات مادية ومعنوية، وقد يحدث العكس لتنتشر الإختلالات إلى الجوانب الأمنية والسياسية.

المطلب الثاني: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين السياسي والأمني في الدول المغاربية

تعتبر انعكاسات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين السياسي والأمني، خطيرة هي الأخرى مثل المجال الاقتصادي والاجتماعي، فهي تمس بالاستقرار والنظام العام في الدولة وحتى بتكامل الإقليم، بناءا عليه تبرز أهمية هذين المجالين لأنهما متعلقان بوجود الدولة ومؤسساتها أي أن القضية أساسية بل ومصيرية.

إن أكثر التداعيات بروزا وانتشارا للأزمة المالية في المغرب العربي، هو تزايد النشاط الإرهابي فقد صارت مالي مركزا أساسيا للنشاط الإرهابي في المنطقة، سواء لكونها مكان آمن لعناصر الجماعات الإرهابية أو لكونها معقلا للتدريب ونقطة انطلاق أو وجهة نهائية لنشاطاتهم. ولم تسلم الدول المغاربية من الهجمات الإرهابية ومن تداعياتها السلبية على أمنها الشامل، كما أن أبرز حدث أمني في الجزائر هو الاعتداء الإرهابي على المنشأة البترولية في **تيقنتورين** بداية 2013 والذي كان له بعد دولي لأنه مس رعايا من عديد الدول، يوم 16 جانفي من عام 2013 قامت جماعة إرهابية مكونة من 32 فرد بسيارات رباعية الدفع وبأسلحة ثقيلة، وخرائط تفصيلية للمنشأة بمهاجمة حافلة

[1]– بومليك نوال وعبد العالي عبد القادر، مرجع سابق.

[2]-Kristi Sluvy, human security research practices: conceptualizing security for woman's crisis centres in Russia, p, 279. https://www.researchgate.net/publication/3/2/2023

متوجهة إلى المنشأة تحمل رعايا أجانب، حيث أسفر الهجوم عن وفاة ثلاث رعايا فرنسيين وبريطاني ثم توجهت المجموعة نحو القاعدة وقتلت الحارس ودخلت فصارت المنشأة رهينة للجماعة.

كانت حصيلة الإعتداء حوالي 40 قتيلا من جنسيات متعددة، وحتى منفذوا العملية كانوا ينتمون إلى ثمان جنسيات هي: كندية وليبية ومصرية وموريتانية ونيجيرية ومالية وفرنسية وجزائرية[1]، أثرت عملية **إن أمناس** على قطاع الطاقة في الجزائر حيث هددت هذه العملية الإرهابية المواقع النفطية وأنابيب الغاز التي تربط الدول المغاربية، كما تجعل المستثمرين في قطاع الطاقة يفقدون الثقة في البيئة الاستثمارية في الجزائر بسبب عدم استقرارها[2]، والحال نفسه بالنسبة للمغرب بالرغم من بعدها عن حزام الأزمات إلا أنها شددت من التدابير الأمنية على الحدود مع موريتانيا الذي تم إغلاقه لاحقا، إضافة إلى تشديد الإجراءات الأمنية وتقويض نشاطات الجماعات الإجرامية بكل أنواعها في الداخل وتأمين المحتكرات والمصالح الأجنبية فيها.[3]

استغلت الجماعات الإرهابية في تونس الهشاشة الأمنية خلال الربيع العربي، ونقص خبرتها في تسيير الأزمات فعجزت عن مواجهتها، وسيطرت هذه الجماعات على المناطق الحدودية الجزائرية إذ سيطرت على جبال **القصرين**، وازداد الأمر تعقيدا مع رواج تجارة الأسلحة في المنطقة ككل تزامنا مع الأزمة الليبية،وفي ليبيا تسبب سقوط النظام في توتر أمني حاد كان من الصعب التحكم فيها بسبب تعقد الوضع القبلي وانتشار الأحقاد بينها، على إثر ذلك صارت الأراضي الليبية مرتعا للحركات المسلحة المتصارعة والحركات الإرهابية في الصحراء الليبية مع الحدود النيجيرية، أما موريتانيا فكانت أكثر الدول المغاربية انكشافية على الأزمة الأمنية في مالي وذلك لشساعة حدودها معها والتي تقدر بـ: 2400 كلم، وبالنظر إلى إمكانياتها المحدودة يصعب عليها تأمين حدودها الواسعة، إضافة إلى صعوبة احتوائها لعشرات الآلاف من اللاجئين القادمين من مالي بسبب افتقارها للملاجئ والموارد المادية اللازمة لإيوائهم، ما جعلها تقع في أزمة مالية حادة.[4]

استفادت تنظيمات الجريمة الإرهابية من الصراعات القبلية في المنطقة، كما عملت على تأجيجها في حالات أخرى وتأليبها على الحكومات المحلية ولطالما تنجح في ذلك نظرا لعوامل

---

[1]– بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص، 7.

[2]- AomarBaghzouz La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin, Op Cit, p p, 4, 5.

[3]–بوزادية جمال، مرجع سبق ذكره، ص، 543.

[4]–المرجع نفسه، ص، 544.

الانقسامات الإجتماعية في مالي كالعصبية التي تطغى على الولاء. إضافة إلى ذلك استفادت الجماعات الإرهابية من اتساع رقعة مالي لاسيما الشمال الذي غالبا تغيب عنه السلطة السياسية، فتلك الصحاري خاضعة لحكم القبائل التي تقطنه، لذا هناك توعد بإقامة إمارة إسلامية في الساحل الإفريقي قد تسمى **ساحلستان** وإذا تحقق ذلك فإنه سيكون ذا عواقب وخيمة على الأمن في كل المنطقة.[1]

تعتبر النفقات الكبيرة على تأمين الحدود من أبرز مفرزات انتقال التهديدات الأمنية العابرة للحدود بين ماليوالمغرب العربي فهيتثقل كاهل الدول المغاربية، بالنفقات المخصصة لتأمين حدودها خاصة الجزائر التي تملك حدودا مع الساحل الإفريقي مقدرة بـ: 1400 كلم، والتي زاد توجسها منها خاصة بعد حادثة اختطاف سبع دبلوماسيين في مدينة **غاو** المالية من طرف حركة التوحيد والجهاد الناشطة في غرب إفريقيا، وكذلك ضرب القاعدة البترولية في **تيقنتورين** بإ**ن أمناس**[2]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد خلقت أزمة **تيقنتورين** مشاكل وتوترا دبلوماسيا مع الدول الأم لبعض ضحايا ذلك الهجوم.

يتسبب التهديد الثاني وهو تزايد نشاط الجريمة المنظمة في عدم الاستقرار في مالي، ما مهد الطريق أمام المهربين للتحرك بحرية، لاسيما مع العلم أن مالي منخرطة في الشبكات الإقليمية والدولية لتجارة المخدرات والأسلحة، والسلع والأشخاص وبالتحديد نقل المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا والجزائر والمغرب، بالإضافة إلى ما سبق تعاني الدول المغاربية من تحد ديموغرافي راجعة أساسا إلى تدفق الماليين عبر الحدود، خاصة إلى الجزائر وموريتانيا[3]، كما ساهم الوضع في مالي على تزايد نشاطات الجريمة المنظمة حيث ساعد الفراغ الأمني في مالي المهربين للتحرك والنشاط بحرية أكبـــر، والانخراط أكثر في شبكات عالمية وإقليمية مختصة في التجارة غير الشرعية بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص وكان أكثرها نشاطا تهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب، هذه الجماعات الإجرامية قامت بعمليات واسعة النطاق شملت كل من شمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر منها اختطاف سواح أجانب والسيارات والاتجار بالمخدرات والأسلحة[4] وغيرها من الجرائم.

---

[1]– مجدانمحمد، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، مرجع سابق،ص ص، 102، 103.

[2]–بوزادية جمال، مرجع سبق ذكره، ص، 543.

[3]–نيكلز بيجامين، مالي والتداعيات الإقليمية. https://carnegieendowment.org/sada/52019/7/4/2023

[4]–المرجعن فسه، ص، 3.

تعتبر الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها تعتبر من أكثر المشاكل الأمنية خطورة، على دول الميدان أي دول الساحل الإفريقي ودول الجوار أي دول المغرب العربي، حيث تهدد الاستقرار والأمن الداخلي للدول من خلال تأثيرها على الحياة السياسية والتسيير الحكومي والسلطات والقضائية ووسائل الإعلام، كما تمثل الجريمة المنظمة خطرا على حياة الأفراد وتهدد الأمن الشامل للدول ولأن باعتبار أن الساحل الإفريقي هو فضاء صحراوي شاسع تصعب مراقبته وضبط حدوده[1]، وعلى هذا الأساس تعتبر دولة كمالي دولة غير قادرة على متابعة إقليمها وما يحدث عليه، مكانا ملائما لتمارس هذه الجماعات الإجرامية نشاطاتها.

إضافة إلى ما سبق تساهم الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها في تغذية واستمرار الصراعات المسلحة والتوترات الإثنية داخل هذه البلدان الهشة من خلال ممارساتها لأنشطتها الإجرامية، مما يضعف من قدرة السلطة السياسية على ضبط النظام العام والتحكم في شؤونها الداخلية[2]، وعليه تفرز جماعات الجريمة المنظمة تداعيات سلبية جمة على القطاع الأمني في الدول المغاربية.

جاء في التقرير العالمي عن المخدرات الصادر عام 2010 أن الاتجار بالمخدرات له تأثير مزعزع للاستقرار في بلدان العبور، كما جاء في التقرير أيضا كيف يؤدي الضعف في التنمية وضعف السلطة السياسية إلى خلق بيئة تجذب الجريمة ما يعمق من انعدام الاستقرار كما يشير التقرير أيضا كيف يمكن للثروة والعنف والقوة المقترنة بالإتجار بالمخدرات، أن تضعف أمن الدولة وحتى من سيادتها في بعض الحالات، وقد أدرج خطر المخدرات على الأمن عدة مرات في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي،[3] بالنظر إلى الآثار العميقة التي يخلفها على الأمن القطاعي في الدولة.

تؤثر الهجرة غير الشرعية كسابقاتها من التهديدات الأمنية على الأمن الوطني لأنها قد تتحالف مع جماعات الجريمة المنظمة أو الجماعات الإرهابية، حيث تعتمد الجماعات الإرهابية على نقل أعضائها وأجهزتها ومواردها وكذلك تمرير أنشطتها عبر الحدود من خلال قوافل الهجرة السرية، وكثيرا ما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بالتهريب وتبييض الأموال والمتاجرة وتهريب المخدرات والأسلحة[4] وتعتبر دول المغرب العربي منطقة عبور واستقرار لذا فهي معرضة لمخاطر الهجرة غير السرية لا محالة.

---

[1]– محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، مرجع سابق، ص ص، 102، 103.

[2]–المرجع نفسه، صص، 101– 103.

[3]– ناصر عامر، مرجع سبق ذكره.

[4]–خلفة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص، 486.

ذلك أن التوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المغاربية يحدث إضطرابات عديدة سياسية وأمنية فيها، لأن التواجد المستمر لهؤلاء المهاجرين يعتبر مصدر تهديد للدول طالما كان على ارتباط بعصابات جريمة متخصصة في جل أنواع الجريمة كتجارة المخدرات والبشر والسلاح وتبييض الأموال وجرائم الخطف والإعتداء والسرقة وغيرها من الجرائم التي تزعزع أمن واستقرار الدولـــة والفرد، مما يضع المجتمع في حالة من الخوف وعدم الاطمئنان في المجتمعويشكل إحساسا عاما بعدم الأمن كما يسهل للمنظمات الإجرامية النشاط والتغلغل في إقليم الدولة، وما يصاحب نشاطها من اضطرابات وتوترات خطيرة[1] قد تصل إلى درجة تهديد سلامة ووحدة إقليم الدولة وسيادتها.

يضع اللاجئونفي موريتانيا الحكومة المركزية أمام تحدّيات كبيرةفقد استقبلت أكبر عدد من اللاجئين القادمين من مالي، يقيم جميعهم تقريباً وعددهم 70 ألفاً في مستوطنة واحدة في **مبيرا**الواقعة عند الحدود الشرقية للبلاد مع مالي، وبالرغم من ضعف إمكانيات الدولة الموريتانية إلا أن الوكالات الدولية المختصة في شؤون اللاجئين قد استنكرت تردّي الظروف الصحية في المستوطنة، ونقص المياه الصالحة للشرب والسكن الملائم وسوء التغذية، متجاهلين الظروف المعيشية السيئة للموريتـانيين، فضلاً عن النقص السنوي في المواد الغذائية في بلدان الساحل ككل،هنا يجد الرئيس الموريتاني نفسه مضطرا للتوفيق بين الالتزامات الدولية وبين واجباته الداخلي[2]، ما من شأنه أن يؤثر بالسلب على الاستقرار الداخلي للدولة ومن ثم على أمن الفرد فيها.

لذلك تعاني الدول المغاربية من غياب الأمن السياسي بسبب الوضع الأمني المتدهور في تخومها الجنوبية، كالحرب الأهلية في شمال مالي والجرائم والنشاطات غير المشروعة كانتقال الأسلحة عبر الحدود والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين[3]، إضافة إلى الأزمات التي تشهدها دول الساحل الإفريقي وعلى رأسها الأزمة الليبية والترقية بمالي، حيث تشكلان خطرا أمنيا يهدد كل المنطقة[4]، على عدة أصعدة منها التكامل الإقليمي للدول فإذا انفصل إقليم أزواد شمال مالي فإن ذلك سيفتح المجال واسعا أمام العديد من الأقليات للمطالبة بالإنفصال منها موريتانيا والجزائر وبالسنغال وبوركينافاسو والنيجر، ومن هذا المنطلق تشكل قضية التعدد الإثني والقبلي خطرا على وحدة واستقرار جميع دول

[1]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، مرجع سابق، ص، 99.

[2]–نيكلز بيجامين ، مرجع سابق.

[3]–مجدان محمد، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، مرجع سابق، ص، 16.

[4]–المرجع نفسه، ص، 103.

الساحل الإفريقي والمغرب العربي.

سوف يطرح انفصال إقليم أزواد في موريتانيا إشكالا، حول الهويات غير المنسجمة والمتعددة الذي يتراوح بين الهوية العربية والزنجية، وحتى داخل الفئة العربية نفسها هناك البيضان والحراطين وهم مجموعة هجينة ذات أصول زنجية وثقافة عربية، لذا تنادي هذه الهويات من حين لآخر بالانفصال بسبب اختلاف الهوية والتهميش السياسي والإجتماعي كمبرر لانفصالهم عن الكيان الموريتاني الهش والفاشل في ادارة التنوع على أراضيه.

تنادي بعض الحركات الزنجية بحقوقها وتحظى بدعم منظمات حقوق الانسان على غرار حركة **إيرا** الناشطة في مجال مكافحة الرق، مثل حركة **لا تلمس جنسيتي** التي نادت بعقد مؤتمر إقليمي خاص **بالحراطين** يسمى الكونغرس العالمي للحراطين على غرار الكونغرس الأمازيغي العالمي نهاية 2012، وتبقى تطورات هذه التخوفات الإنفصالية رهن مآل الأوضاع الأمنية في مالي والساحل الإفريقي عموما[1].

تسبّبت أزمة مالي على مستوى السياسات والاستراتيجيات الأمنية، للدول المغاربية أيضاً في تقويض الأمن داخل بعض الدول المغاربية، حيث أحدثت تذبذباوعدم استقرار وثبات في الاستراتيجيات المحلية، ففي موريتانيا أثرت ولا تزالالأزمة المالية في الديناميكيات الداخلية الأساسية حيث كان للتوترات الإثنية دور أساسي في تحديد توجّهات الدولة الموريتانية اتجاه تخومها مع مالـــي، فبالرغم من خبرة موريتانيا في التدخّل في شمال مالي ضد الإرهاب إلا أنها رفضت الانضمام إلى القوات النظامية المالية أو إلى الفرقة العسكرية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا **إيكواس** في مواجهتها مع الطوارق، بدون صدور تفويض من الأمم المتحدة بإرسال جنودها إلى مالي.

لكن وبالرغم من أن مجلس الأمن الدولي قد وافق من وقت قريب، على تشكيل "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، إلا أن الرئيس الموريتاني آنذاك محمد ولد عبد العزيز كان مترددا بشأن نشر الجنود الموريتانيين في مالي، وذلك بالنظر إلى الانتقادات الحادّة من المعارضة السياسية في الداخل، والتي كان معظمها ضد التدخّل الخارجي الواسع في

[1]–ولد ابراهيم الحاج، أزمة مالي..انفجار الداخل وتداعيات الإقليم.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/

الشؤون الداخلية للدولة المالية[1].

وضعت أزمة مالي والتدخل العسكري الفرنسي في شمال البلاد، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي في مأزق جدي، فقد كانت بين مطرقة تأكيدها على أنها القوة الإقليمية الأجدر بتسيير الأزمة بل والقضاء عليها، وسندان التأكيد على المبدأ الراسخ في سياستها الخارجية القاضي بعدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول، وكل هذا في ضل حدود جنوبية متأزمة ونزاع متأجج في حدودها مع مـــالي، لذا كانت الجزائر حذرة في هذا الخصوص وحاولت ترجيح كفة الحل السياسي بدلا من الحل العسكري، من خلال نسج علاقات مع الطوارق وجماعة أنصار الدّين وبشكل مباشر مع زعيمها **إياد أغ غالي**، لكن ما جعل من الخيار العسكري هو الأفضل هو انسحاب **إياد أغ غالي** من الحوار وسيطرة تنظيم القاعدة على شمال مالي، هنا أعادت الجزائر حساباتها وفتحت أجوائها لسلاح الجو الفرنسي المفاجئ في 11 جانفي 2012.[2]

بناءا على ما سبق طرأت تعديلات وإن لم تكن مهمة على العقيدة الأمنية الجزائرية بناءا على الأوضاع الأمنية في مالي، وتتجلى تلك التعديلات من خلال الإجراءات الأمنية العملياتية التي اتخذها الجيش الجزائري لحماية حدود البلاد في ظل نشوب الأزمتين الليبية والماليّة،[3] وقد بررت الجزائر تعديلها لعقيدتها الأمنية اتجاه الأزمة المالية من خلال قبولها ودعمها للتدل العسكري الفرنسي في شمال مالي، بخوفها من تحول المنطقة إلى باكستان أخرى في المنطقة، وفي الوقت نفسه أراد الإيحاء لفرنسا أن السماح لها باستغلال مجالها الجوي ليس دليلا على ضعف الجزائر أو عدم قدرتها على السيطرة على حدودها الجنوبية، بل على العكس من ذلك هي قادرة على حماية حدودها دون مسـاعدة، كما أرادت تمرير رسالة للجماعات الإرهابية أنها ترفض رفضا قاطعا نشاطاتها وطموحها الإنفصالي جملة وتفصيلا[4]، بالرغم من أنها تتوجس من التدخل الأجنبي في المنطقة كونه يشكل خطرا على سيادة دول المنطقة، ودليل على ضعف دول المنطقة في التحكم في شؤونها الداخلية.

---

[1]–نيكلز بيجامين، مرجع سابق.

[2]–النويني الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص، 70.

[3]–بن عنتر عبد النور، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html/17/3/2023

[4]–النويني الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص، 71.

كان من أبرز تداعيات الأزمة المالية على الأمن في الدول المغاربية في ظل تزايد وتيرة هذه الجرائم كان زيادة توجه دول المنطقة نحو التسلح على حساب الموازنة الداخلية والمشاريع التنمـوية، والجدول التالي يوضح تطور القدرات العسكرية وحجم الإنفاق العسكري لدول الساحل الإفريقي والجزائر في الفترة ما بين 2009-2010.

جدول رقم 10: القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي 2009-2010

الدولة	حجم القوات العسكرية	الإنفاق العسكري بالمليون
الجزائر	**147000**	**5600**
بوركينافاسو	**11200**	**11**
تشاد	**23350**	**436**
مالي	**7750**	**174**
موريتانيا	**1587**	**115**
النيجر	**5300**	**53.1**

المصدر: بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا،مرجع سبق ذكره، ص، 3.

بالنظر إلى المعطيات التي يقدمها الجدول، يرجع ارتفاع ميزانيات الدفاع في الدول المذكورة إلى تزايد التهديدات الأمنية في هذه الفترة، والتي أفرزتها أزمة مالي وسقوط نظام القدافي في ليبيا، ففي الجزائر على سبيل المثال ارتفعت ميزانية الدفاع بحوالي 20 مليار دولار وهذا دليل على تزايد الهواجس الأمنية للدولة الجزائرية على غرار باقي دول الساحل الإفريقي وكذا المغرب العربي.

شكل البيان رقم 064 الصادر عن مالي بتاريخ 25 جانفي 2024، تحديا جديدا في وجه مسار السلام الذي ترعاه الجزائر في مالي، إذ أعلن مايغا عبد الله المتحدث الرسمي باسم حكومة مالي ووزير تسيير الإقليم واللامركزية، أن مالي أوقفت العمل باعلان الجزائر الموقع عام 2015 تحت مجموعة من المسوغات تمثلت في، فرض الجزائر على السلطة المالية الحالية فترة انتقالية محددة ذلك من طرف واحد، إضافة إلى استقبال الجزائر لمواطنين ماليين مبحوثين قضائيا بتهمة الإرهاب، دون

إعلام السلطة المالية، ووجود مكاتب خاصة لممثلين عن جماعات معارضة للنظام المالي، لاسيما وأنها جماعات إرهابية في نظر السلطة المالية الحاكمة، وأخيرا دعم النظام الجزائري لنظام العقوبات المفروض على مالي من قبل الأمم المتحدة.[1]

إن الأخطر من الإدعاءات السابقة أن البيان قد أشار إلى قضية القبائل في الجزائر، وقام بمحاكاة غير عادلة بين الحالتين، إذ تساءل عن شعور النظام الجزائري في حال استقبل النظام المالي ممثلين عن حركة تقرير المصير في القبائل، بالرغم من عدم التشابه بين الحالتين لأن كل امناطق والمواطنين في الجزائر، يستفيدون على حد سواء من الفرص ذاتها ومن عائدات التنمية والريع على حد سواء، عكس المواطنين في شمال مالي الذين يعانون التهميش والظلم الاجتماعي والإضطهاد من قبل السلطة المركزية في باماكو.

ردت الجزائر على هذه الحجج الواهية ببيان رسمي كذبت من خلاله الإدعاءات التي جاءت فيه، كما وجه البيان الكلام للشعب المالي بأن الجزائر لم تتوانى عن السعي لإحلال السلام في مالي، كما اعتبر البيان ان هذا القرار غير مدروس العواقب قد يؤدي إلى حرب أهلية في مالي، كما سيؤثر سلبا لا محالة على الأمن الإقليمي، وذكر البيان في السياق ذاته أن مالي اتخذت هذا القرار تحت طائلة، مؤثرات أجنبية ليست لها مصلحة في إحلال الأمن بالمنطقة.[2]

إن تجميد مسار المصالحة والسلم من قبل السلطة المركزية في مالي من شأنه أن يؤثر سلبا على أمن الإقليم ككل، من خلال تزايد وتيرة وكثافة التهديدات الامنية في المنطقة ككل، كما أنها تشكل خطرا على الأمن الحدودي الجزائري حيث ستكثر الجرائم والنشاطات الإرهابية، إضافة إلى موجات الهجرة غير الشرعية والنزوح بسبب الحرب الأهلية، لأن اتفاق الجزائر كان بمثابة الحائل، وكان الالتزام به يمنع تعدي كل طرف على مواده ويدعوهم إلى المصالحة الوطنية، لكن تجميده من قبل باماكو، يعد نذيرا بوقوع صدامات بين الانفصاليين في شمال مالي والسلطة المركزية في باماكو.

لم يختلف هذا الموقف عن الموقف المغربي الذي أعرب عنه، مندوبها في الأمم المتحدة ما يثبت وجود أطراف خارجية، تعمل على قلب الموازين في المنطقة، وتنافس الدور الجزائري في المنطقة، ومن ثم إحلال سلبا على اللااستقرار في المنطقة أي على التخوم الجنوبية للجزائر.

[1]– لتفاصيل أكثر أنظر الملحق رقم 3.
[2]–لتفاصيل أكثر أنظر الملحق رقم 5.

مما سبق يبدو واضحا أن الأزمة الأمنية في مالي أفرزت هواجس أمنية متعددة القطاعات، ومشتركة بين الدول المغاربية، فكانت من أهم القضايا الإقليمية التي تجمعهم وتوحد صفهم وكلمتهم في حل الأزمة المالية. بالرغم من أن الأزمة الأمنية في مالي قد انعكست سلبا على جل مكونات الأمن الشامل في دول المغرب العربي.

المطلب الثالث: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على القضايا المغاربية المشتركة

كان هناك أمل فيما يخص تأثيرات أزمة مالي على الإقليم المغاربي وجعله يتعامل ككتلة واحدة فقد كانت هناك توقعات حول تشكيل الأزمة الأمنية في مالي عنصرا موحدا لدول المغرب العربي، أو على الأقل قيدا خارجيا مشتركا يجعلها تلجأ للتشاور والتنسيق فيما بينها بوتيرة أكثر من ذي قبل، لكنها في الواقع أدت إلى عكس ذلك حيث ساهمت في تأجيج التنافس بين الدول المغاربية وتأخير إعادة إطلاق ديناميكياته ثم عرقلة التكامل الإقليمي وخلق عدة اتجاهات داخله، طورت دول المغرب العربي سياساتها الأمنية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بصفة منفردة على الرغم من بعض المحاولات الخجولة لتطوير إستراتيجية أمنية مشتركة ومتكاملة.[1]

نستشف مما سبق أن الأزمة المالية والأوضاع الأمنية المتدهورة في الحدود الجنوبية للمغرب العربي، لم تتمكن من تشكيل الحافز لتوحيد المواقف والعمليات وقبلها السياسات والاستراتيجيات الأمنية في البداية، لتنتشر إلى باقي المجالات وفق ما تقتضيه نظريات التكامل الإقليمي، حيث الهاجس الأمني يلعب دورا حاسما في تشكيل التكتل الإقليمي، وفي حالة المغرب العربي اقتصر الأمر على التنسيق على بعض المستويات العملياتية العسكرية المشتركة، والذي لا يجب أن نغفل أنه كان تنسيقا ظرفيا.

ألقت الأزمة الأمنية في مالي بظلالها على العلاقات البينية للدول المغاربية وعلى بعض القضايا المشتركة بينها وأهمها قضية الطوارق، بالرغم من أنها لم تكن الشرارة التي بإمكانها إعادة إحياء اتحاد المغرب العربي من جديد، لكنوما يجعل من وجود الطوارق قضية أمنية محورية هو تواجدهم في أغلب الدول المغاربية، إضافة إلى أنهم شكلوا أغلب اللاّجئين إلى الدول المجـــاورة لمالي، هذه القضية دفعت بالدول المغاربية إلى التنسيق الأمني الإقليمي الإستخباراتي من أجل ضرب

[1]-Aomar Baghzouz, La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin, Op Cit, p, 5.

وتفكيك الخلايا الانفصالية، لأنها قد تشكل خطرا على التكامل الإقليمي للدول المغاربية التي تتواجد بها هذه الفئة.

لجأ الكثير من سكان الأزواد بشمال مالي إلى الدول الحدودية الشمالية المغاربية، هربا من الأوضاع الصعبة التي يعيشونها في دولتهم، إلى دول أخرى حيث توجد فرص معيشية أفضل لهم منها في بلادهم، ففي الجزائر تحصلوا على الجنسية الجزائرية وبطاقات التموين منذ عقود، وفي ليبيا تم إدماج الكثير منهم في مؤسسات أمنية تقلدوا فيها مراتب عليا ومع الأزمة الليبية تدفق إلى مالي الطوارق الذين كانوا في ليبيا، وانظموا إلى الحركات الإرهابية وإلى الحركات الانفصالية فيها هذه الفوضى جعلت من المنطقة من أكثر المناطق اشتعالا في العالم، خاصة مع شيوع فوضى السلاح والنشاطات الإجرامية المتنوعة، وتأسست حركات إرهابية جديدة على إثر تحالفات فيما بينها ونشأت أخرى جديدة مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA في أكتوبر 2011، وأسندت قيادتها العسكرية للضابط السابق في الجيش الليبي **محمد ناجم**، وبمجيء التدخل الفرنسي جمدت المبادرات المغاربيّة سواء الفردية أو الجماعية[1]، وكان للتدخل الفرنسي العسكري آثار سلبية سواء على الدول المغاربية أو دول الساحل الإفريقي.

جعلت كل من الحركات الإحتجاجية الشعبية في كل من تونس وليبيا، والأحداث الأمنية في كل من ليبيا ومالي من العلاقات البينية المغاربية تتحدد بالمتغير الأمني، في ظل هذا السياق المتوتر وغير المستقر، مع انكشافية حدود الدول على بعضها وتخوف الدول التي لم تشهد احتجاجات شعبية من انتقال العدوى إلى أراضيها، كل هذه المعطيات صنعت صورة عامة مريبة للحكومات المغاربية، وخلقت دافعا ملحا للتعاون والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات، لكن السمة البارزة لهذا التعاون كانت انعدام الثقة بين الدول المغاربية والاختزالية في قضية الحيلولة دون حدوث رياح تغيير سياسي ومحدودية ذلك التنسيق الأمني من حيث الزمن.

لا يمكن إغفال تأثر المغرب العربي ككل بالتهديدات الأمنية الوافدة من مالي، لأنها تهدد الأمن والاستقرار في الإقليم ككل، فهي شأن أمني مشترك بين كل الدول المغاربية فأزمة مالي عندما أحيت النشاط الإرهابي لم يكن ذلك في دولة مغاربية دون أخرى، وإنما كان ذلك في كل الدول المغاربية

[1]–مقري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره.

مجتمعة والتهديد الإرهابي كان أول تأثير إقليمي مباشر للأزمة المالية، لأن شمال مالي ونظرا للفراغ الاستراتيجي الذي عاشه خلال الأزمة صار نقطة ارتكاز للجماعات الإرهابية في المغـــــرب العربي، حيث صارت منطقة آمنة للتدريب والاستقرار وإطلاق هجوماتهم والتخطيط لها، ومع تصاعد هذا التهديد كانت زعزعة الاستقرار والأمن في المغرب العربي، نتيجة حتمية لاسيما مع انتشا الأسلحة الخفيفة وحتى الثقيلة مع الأزمة الليبية، كلك الجريمة المنظمة ازداد نشاطها في ظل أزمتي مالي وليبيا فقد صارت حركة المهربين أكثر سهولة وحرية.[1]

في الحقيقة لم تهتم الدول المغاربية بإقامة تعاون استراتيجي شامل، لحل قضاياها الأمنية المشتركة وليس الأمر بالجديد، إذ يقوم التعاون الأمني بين الدول المغاربية على الحد الأدنى من الثقة المتبادلة لأناه تتبادل التهم بالإخلال بالاستقرار الإقليمي، فليبيا متهمة بأنها هي السبب الرئيس لتطور الأوضاع الأمنية وتقدم أرضا خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية، والجزائر متهمة باختراق الجماعات المسلحة وتوجيهها، والمغرب متهم بالمزايدة على الجزائر من خلال تعاونه مع الفرنسيين في قضية ماليوموريتانيا متهمة عناصر إرهابية.[2]

لا يمكن إغفال حقيقة أخرى أساسية هي تأثير طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب على العلاقات البينية المغاربية عامة، هنا تجدر الإشارة إلى أن التنافر وانعدام الثقة بين قطبي النظام الإقليمي المغاربي ليس انعكاسا لأزمة مالي وإنما هو سمة كامنة فيه، تطفو إلى السطح كلما حدثت أزمة في الإقليم المغاربي أو في جواره، بالنظر إلى وزن الدولتين في الإقليم المغاربي فإن التناقض بينهما يمثل محددا أساسيا لطبيعة التفاعلات البينية الغاربية ككل، فالحالة النزاعية الكامنة بينما خلقت حالة تنافرية على مستوى الإقليم ككل، حيث يسود الشك المتبادل ما انعكس بدوره على الأمن الجماعي المغاربي وجعله مجرد حلم مستحيل التحقيق.[3]

يلاحظ مما سبق أن هناك محورين في المغرب العربي محور متنافس وآخر متعاون الأول هو المحور الجزائري–المغربي وهو المحور المتنافس، والمحور الآخر هو المحور الجزائري–الليبي–

---

[1]–مجموعة باحثين، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، ط1الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص ص، 484، 485.

[2]–مقري عبد الرزاق، مرجع سابق.

[3]–سعيدي ياسين، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة **المغاربية، المستقبل العربي**، العدد 462، أوت 2016، ص، 50.

التونسي وهو المحور المتعاون وهناك محور آخر هو المحور الجزائري–الموريتاني هو أيضا محور متعاون نشأ بناءا على معالجة قضايا التهديدات الأمنية النابعة من الساحل الإفريقي، هذا الوضع خلقه التنافر بين الجزائر والمغرب، إذ تعمل كل منهما على إقصاء الطرف الآخر من الإستراتيجية التي يقترحها للقضاء على الإختلالات الأمنية في الجوار الجنوبي، وهنا صارت الأزمة المالية أحد مواضيع التنافس الجزائري المغربي[1]، إن هذه الانقسام المغاربي انعكس على كل القضايا المشتركة والمصيرية للمغرب العربي، فالتنافس بين الجزائر والمغرب ليس من شأنه أن يدفع بالتكامل المغاربي نحو الأمام في ظل سياق دولي تعاوني تكاملي، كما ليس من شأنه أن يساهم في حل أزمة الصحراء الغربية ولا من شأنه مساعدة مالي على الخروج من حلقة الفشل الدولاتي، بل على العكس تماما تجلى الانشقاق المغاربي الذاتي في كل تلك القضايا حيث طفت الفردانية في التعامل مع الأزمة الليبية إلى السطح مثل الأزمة المالية.

[1]–بن عنتر عبد النور، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي. مداخلة مقدمة في: المؤتمر الدولي: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الجارية، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2012، ص، 5.

المبحث الثاني: مقاربات وآليات مواجهة التهديدات الأمنية في مالي

على أساس وجود ارتباط وثيق بين الأمن والتنمية، صار من الصعب تحقيق التنمية في غياب الأمن، كما أن غياب التنمية يؤدي إلى تهديد أمن الدولة، فهي ثنائية جد مترابطة وحاضرة بقوة في المشهد الأمني الإفريقي بصفة عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، وهذا ما يبرر لجوء بعض الأطراف سواء من داخل الإقليم أو من خارجه، إلى تبني آليات تنموية في المنطقة بغرض القضاء على الإختلالات الأمنية في المنطقة بما أن هناك تلازم بين السلم والتنمية.

المطلب الأول: المشاريع والترتيبات الأمنية المغاربية المشتركة تجاه الأزمة في مالي

تنوعت وتباينت المبادرات التي اقترحتها دول المغرب العربي، لحل الأزمة المالية وكان ذلك التعدد بناءا على عوامل متعددة؛ كتعريف المنطقة في الأمن القومي للدول المغاربية، وحجم الفاعل وطموحاته في الإقليم المغاربي وجواره، بالإضافة إلى عوامل ذاتية متعلقة بمالي في حد ذاتها كونها دولة فاشلة، وبؤرة توتر في الجناح الجنوبي للدول المغاربية، لذا هناك اتفاق مغاربي حول كون مالي تشكل عمقا استراتيجيا للمغرب العربي، فكل واحدة من الدول المغاربية قدمت نفسها كوسيط لحل الأزمة المالية وذلك وفقا لقدراتها المادية ولمصلحتها من مالي.

تعد الجزائر الوسيط التاريخي في النزاع المالي، كما تعتبر إضافة إلى المغرب من أنشط الفواعل الإقليميين من حيث كم المبادرات والآليات التي رصدتها لإنهاء النزاع في مالي، طورت كل من الجزائر والمغرب مبادرات متنافسة ومتزامنة بهدف حل الأزمة في مالي فلكليهما أهداف خاصة ذات بعد إقليمي أولها التنافس على ريادة المغرب العربي، ولا تقل مواجهة التهديدات الأمنية النابعة من الساحل أهمية عن الهدف السابق، من جهتها تسعى الجزائر دوما إلى ممارسة تأثير كبير في الساحل الإفريقي عموما فمنذ اندلاع تمرد قبائل الطوارق في تسعينات القرن الماضي كانت الجزائر من السباقين لإنشاء آليات تعاون في ومع الساحل الإفريقي، فقد سخر أداته الدبلوماسية لحل الأزمة في المنطقة وكانت لها انجازات في إرساء السلام بين المتمردين في النيجر ومالي من جهة وحكومتي الدولتين من جهة أخرى.

منذ 1991 انخرطت الجزائر في مبادرات حل النزاع في مالي، لإدراكها لإنكشافية حدودها عليه من جهة وبالنظر لمبدأ حسن الجوار الذي يربط الجزائر بجيرانها من جهة أخرى، لطالما أقنعت

الجزائر أطراف الأزمة المالية بالجلوس على طاولة الحوار منذ استقلالها، فكان أول لقاء بين الفرقاء هو لقاء **تنمغست** 1991 توج بالتوقيع على الاتفاق الوطني المالي عام 1992، نص على إدماج مقاتلي حركات الأزواد في الجيش النظامي المالي، وإعادة اللاجئين وإقامة إدارة فيديرالية في شمال مالي تابعة للسلطة المركزية في باماكو.[1]

تم انعقاد لقاء الجزائر 1994 من أجل تسهيل تطبيق بنود اتفاق مالي من حيث تسهيل إدماج المقاتلين الطوارق في الجيش النظامي المالي، إضافة إلى عم تسهيل عودة اللاجئين وعدم وضع جهاز أمني لحماية الأفراد وممتلكاتهم، أما في لقاء تمنغست 1994 الذي انعقد ما بين 27 و30 جوان فتمت إدانة ما يحدث في شمال مالي من تجاوزات، كما تم الإتفاق على نشر القوات العسكرية بهدف نشر الأمن والسلم في المنطقة، وضمان تطبيق ما جاء في اتفاق الجزائر 1994 وقد نتج عن هذا الاتفاق إعلان نهاية الاشتباكات بين الطرفين.[2]

تم تعليق الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 على إثر انتقاد الصحافة المالية للدور الجزائري واتهامه بالفشل، لترجع بع تأزم الأوضاع في بداية 2006 والتي أثمرت "بالتحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، حيث قام الفرقاء بإحراق رمزي لأسلحتهم في 27 مارس 2006 في العاصمة المالية، وبعده في جويلية 2006 تم توقيع اتفاق السلام في الجزائر تحت إشراف "تحالف 23 ماي من أجل التغيير"، من أهم ما نص عليه هذا الإتفاق:

- التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي والتأكيد على احترام التكامل الترابي للدولة.

- الحرص على السلام والاستقرار والأمن في البلاد والإلتفات لمشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشمال لاسيما كيدال.

- وضع ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه كيدال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- ضرورة النهوض بالتنوع الثقافي لمالي والاهتمام بخصوصية مناطق الشمال، والتشديد على مكتسبات العقد الوطني لأفريل 1992 الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وأكد على ضرورة التكفل

[1]-بن عمر عادل، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 11، جانفي 2019، ص، 138.

[2]-بن طوكة خيراني وطيبي عيسى، دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي، **الحوار المتوسطي**، العدد 3، المجلد 11، ديسمبر 2020، ص، 355.

بكل قضايا سكان المنطقة، ودمجهم في فعاليات تسيير الشؤون الوطنية، إضافة إلى التأسيس للتعاون الاقتصادي مع فواعل أجانب.

– تهيئة منطقة كيدال القاحلة وتطويرها على أساس أن النشاط الأساسي لسكانها هو الرعي.

– التزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستدام للأزمة مع الأخذ بعين الإعتبار العلاقة التلازمية بين التنمية والأمن والاستقرار.

– إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة وظيفته تولي شؤون التنمية والإشراف على الميزانية المحلية والأمن بكل أبعاده في المنطقة.

تم الاتفاق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على إنشاء **منتدى كيدال** حول التنمية في غضون ثلاثة أشهر بعد التوقيع على الاتفاق، ينشأ بمقتضاه صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تقديم صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية ومنح قروض لأغراض تنموية، وتحديد التبادل التجاري بين دول الجوار، وإرساء نظام صحي وفك العزلة عن الشمال من خلال تطوير شبكة طرقات بين كيدال وباقي أرجاء البلاد وبينها وبين الجزائر، إضافة إلى إنشاء إذاعة جهوية وفرع للتلفزيون الوطني، ووضع نظام تعليمي وتخصيص منح للدراسة في الخارج، وجلب الاستثمار الأجنبي، كما نص الاتفاق على إنشاء لجنة متابعة مكونة من تسعة أعضاء من طرفي الأزمة ومن الوسيط الجزائري، مقرها كيدال دورها متابعة تنفيذ بنود الاتفاق تضم مجموعة تقنية للأمن مهمتها استرجاع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها في هجومات 23 ماي 2006.[1]

طفت إلى السطح نقاط خلاف بعد هذا الاتفاق جعلت من الجلوس إلى طاولة المفاوضات ضرورة وكانت بوساطة جزائرية، انتهت بالتوقيع على بروتوكول إضافي في الجزائر بتاريخ 20 فيفري 2007 تضمن ثلاث وثائق، حيث اختصت الأولى بالإجراءات التطبيقية غير المستوفاة في اتفاق جويلية، واختصت الثانية بجدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لأسلحتهم، بينما حددت الوثيقة الثالثة شروط جماعة المانحين لتنمية شمال مالي: كيدال وغاو وتمبكتو، بالإضافة إلى طريقة تنظيم هذه الجماعة المانحة التي انعقدت في 23 و24 مارس 2008، ولم يلتزم طرفي النزاع ببنود هذا الاتفاق حيث تبادلا التهم ثم حدثت اشتباكات بداية من مارس 2008، لتتوسط الجزائر مرة

[1]–بوبيبة نبيل، آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول **سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية**، صص، 226، 228.

أخرى وتجمع الطرفين في مفاوضات دامت من 24 إلى 27 جويلية تم على إثرها توقيع اتفاق لوقف القتال، واتبع باتفاق آخر في شهر أوت 2008 للاتفاق على قضية الوحدات الخاصة وحل المشاكل الاقتصادية لمناطق شمال مالي.[1]

نظمت الجزائرفي فيفري 2012 لقاءا بين الفرقاء في مالي محاولة انشا أرضية مشتركة بينهم على إثر الأحداث العنيفة التي قامت في بداية 2012، كان الغرض التقريب بين طوارق الشمال وبالتحديد بين حرك أنصار الدين وحركة تحرير أزواد من أجل الحيلولة دون تحالفهما مع الحركات الإرهابية وبالتحديد مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا،لم ير هذا المسعى النور بسبب التدخل العسكري الفرنسي، وتتضمن خطة التسوية الجزائرية عموما مايلي:

- ✓ انسحاب الميليشيات المسلحة من شمال مالي وإنشاء صندوق للتنمية خاص بمنطقة الأزواد.
- ✓ خلق أرضية مشتركة بين مختلف الفرقاء في شمال مالي حول وحدة الدولة المالية ومحاربة الإرهاب.
- ✓ إعطاء صلاحيات للجماعات المحلية التابعة للسلطة المركزية لتسيير شمال مالي.

أطلقت الجزائر مبادرة دول الميدانعام 2010 تزامنا مع تأزم الوضع في ليبيا ومالي، تضم المبادرة كلا من: الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا واستبعدت المغرب تحت مبرر أنه ليس بلداً ساحليّاً وكذا تونس، تهدف هذه المبادرة إلى بعث التعاون الأمني بين الدول الأعضاءخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، واعتبرت هذه المبادرة أول إطار إقليمي تعاوني حقيقي لأنها تتضمن بعدا عملياتيا فقد زودت بقيادة أركان مشتركة بين جيوش الدول المشاركة، مقرها تمنغست[2]ويقصد بها الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية مباشرة بما يحدث في الساحل وكانت تبادر بمشاريع لحل الأزمة في الساحل، كما مثل أنشئ المعهد الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب عام 2004 في الجزائر العاصمة وهو تابع للجنة العمليات المشتركة في تمنغست عام 2010.[3]

---

[1]–المرجع السابق، ص، 228.

[2]–بن عنتر عبد النور، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات./1/6/2023https://www.alaraby.co.uk

[3]- Aomar Baghzouz, La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin, OP, Cit, p, 5.

تم التوقيع على اتفاق من أجل السلم والمصالحة بين الحكومة المالية وحركة أزواد في ماي 2014، وتضمن نزع السلاح من المسلحين الطوارق واستبعاد مطلب استقلال طوارق الشمال، وانتشار الجيش النظامي المالي في المنطقة الذي لابد أن يتضمن عناصر ميليشيات حركات الطوارق وإدماج الطوارق أيضا في مناصب مدنية.[1]

وضعت الجزائر بالشراكة مع مجموعة من دول المنطقة في المجالين الإستخباراتي والعسكري العملياتي، وحدة الإندماج والإتصال**FLU** وهي وحدة دمج استخبارات مقرها في الجزائر[2]، حيث توفّر هذه الوحدة آلية للتشاور بين أجهزة الاستخبارات في البلدان الأساسية، تم انتقادها على أساس أنها تفتقر إلى إستراتيجية منسّقة، ناهيك عن غياب الثقة المتبادلة المطلوبة بين المشاركين، لتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكانت الآلية الأخرى لجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل**CEMOC**، ومقرها تمنغستتتمثل وظيفتها الأساسية في تعزيز التعاون العسكري والأمني بين أعضاءها، وكذلك التنسيق الإستخباراتي واللوجستي بينهم، تضم في عضويتها كلا من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، كما تحشد هذه اللجنة قوة مشتركة قوامها 75 ألف عنصر،وتهدف هذه اللجنة في المستقبل إلى توسيع عملياتها لتشمل "المجموعة الثانية" من بلدان الساحل وهي بوركينا فاسو ونيجيريا وتشاد والسنغال،لكن ما جعلها لا تؤدي وظيفتها على أكمل وجه هوعدم بناء أو توفير القوات والبنية الأساسية اللازمة للاتصالات، لذا فهي مجمدة منذ نشأتها.[3]

لم تقتصر مجهودات حل الأزمة المالية على الأداة العسكرية والسياسية، وإنما كانت هناك أداة اقتصادية ومقاربة تنموية شاملة، وكان ذلك من خلال الفعاليات الاقتصادية الإفريقية من جهة أو من خلال المساعدات من جهة أخرى، فقد تبني الجزائر المبادرة الإفريقية "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" أو **بالنيباد NEPAD**، حيث تهدف الجزائر من خلال هذه المبادرة على تبني طرح إفريقي يعتمد على استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية بين الدول الإفريقية،وتأخذ بعين الإعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لها بما فيها دول الساحل الأفريقي، وذلك من خلال مساعدة الدول الإفريقية على ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها، التي من شأنها توفير فرص جديدة للتبادل بين الدول وداخل الدول نفسها،

---

[1]–بن عمرعادل، مرجع سبق ذكره، ص، 139.

[2] -Aomar Baghzouz, La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin, OP, Cit, p, 5.

[3]–بوخرص أنوار،الجزائر والصّراع في مالي، صص، 3، 4، 5.
https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765/13/12/2020

وتكمن أهمية النيباد في أنها تعنى بعدة قطاعات ترى فيها من الأولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة والتعليم والصحة والتكنولوجيا والبنية التحتية والبيئة والإتصالات والأمن والاستثمارات، كما تم تقسيم الوظائف بين الدول المؤسسة لهذهالمبادرة وفقا للتخصص في العمل من أجل إختزال الزمن.[1]

تعمل الجزائر من خلال المساعدات الاقتصادية على تفادي التدخلات العسكرية في المنطقة لذا تدعم الجزائر من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية قدرتها على حماية أمنها القومي،وتكون هذه المساعدات غالبا في شكل قروض إمتيازية أو في إطار إنشاء صندوق لفائدة مشاريع إنشاء البنى التحتية في كل من غاو وكيدالوتمبكتو بحوالي 10 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى إنشاء مراكز للتكوين المهني وللتعليم ومراكز صحية وحفر الآبار، كما أنها مسحت حوالي 902 مليون دولار من ديون 14 دولة افريقية أغلبها من دول الساحل الإفريقي.[2]

لا تقتصر المقاربة الاقتصادية للجزائر لحل الأزمة في مالي والساحل الإفريقي عموما على المساعدات المالية والتموين المباشر، لكن الجزائر أدركت منذ البداية أن الأزمة في مالي أزمة انعدام توازن تنموي بين الشمال والجنوب، إذ تعاني قبائل الشمال من الفقر والتهميش في كل المجالات على عكس باقي أنحاء البلاد، لذا تعتمد الجزائر على الآلية التنموية من أجل إنها النزاع في مالي وتقوم المقاربة التنموية الجزائرية على أربعة محاور أساسية هي:

- النهوض بمشاريع التنمية وإرساء دعائم الحكم الراشد، بمعنى حل المشاكل الداخلية لابد أن يبدأ من تحسين الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية لسكان شمال مالي، فتمكينهم من الموارد الاقتصادية، والفرص الاجتماعية سيحول دون تمكن الجماعات المتطرفة والإجرامية من استمالة السكان وضمهم إلى صفوفهم، بل سيقوى من مؤسسات الدولة والولاء لها والثقة فيها، كما يجب غرس ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر من أجل امتصاص التصادمات بين مختلف المكونات الاجتماعية والسلطة المركزية.

- تدعم الجزائر التعاون الإقليمي، من خلال الحوار بين كل دول المنطقة، حول القضايا الأساسية فيها ومواجهة التهديدات الأمنية التي تستهدفها.

---

[1]– وكالة رويترز دكار، فرنسا: 47 مليون دولار لمكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي.
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2016/10/08/pdf/05/12/2017

[2]–خوالدية فؤاد، السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص، 264.

•تعمل الجزائر على تقوية القدرات الأمنية الوطنية، وتعزيز دولة المؤسسات وحكم القانون وهذا يشكل محاولة لكسر حلقة الفشل الدولاتي، الذي يشكل أهم حركية سببية لكل الأزمات التي تعاني منها مالي.

•التطرف مصدره الفقر، تقوم المقاربة التنموية الجزائرية على محاربة الفقر لتستتب الأوضاع في مال وتضعف شوكة الجماعات المتطرفة والإجرامية، في هذا الإطار خصص الاتحاد الإفريقي حوالي 650 مليون يورو وجه منها 450 مليون لكل من مالي والنيجر وموريتانيا، إضافة إلى 150 مليون يورو مقدمة من الصنوق الأوروبي للتنمية.[1]

لم يكن المغرب بمنأى عما يحدث في مالي، وكانت مبادراته الأمنية يحكمها منطق المنافسة مع الجزائر، التي استبعدته من عدة آليات، مثل "لجنة هيئة الأركان المشتركة" المختصة في تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب بين الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، منذ استقلاله عمل المغرب على نسج علاقات تعاونية مع الدول الإفريقية، وبعبارة أصح أصر على أن يكون دولة محورية وفاعلا أساسيا في القضايا الأساسية في إفريقيا عموما، قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت الأهداف المغربية تتلخص في الزعامة الإقليمية، لكن بعد ذلك تبنت المغرب المقاربة الأمنية الأمريكية التي تقوم على محاربة الإرهاب، لذا صار المغرب يبعث مبادرات محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

شهدت الدار البيضاء في المغرب تفجيرات، قامت بها جماعات إرهابية في 16 ماي 2003 وكشفت المغرب الانتماء الإقليمي والدولي لمنفذي الهجمات وتمكنت من تفكيك الخلية المسؤولة عن الجريمة، كان للمغرب مبادرات في مجال محاربة الإرهاب محليا وإقليميا لا سيما وأنها تلقت تهديدات من قبل تنظيم القاعدة، كما جاء في بعض التقارير أن هناك ارتباطات بين جبهة البوليساريو والجماعات الإرهابية الناشطة في المغرب العربي والساحل الإفريقي.

كان المغرب أيضا من أبرز الأعضاء المشاركين في المشاريع الأمريكية لمحاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي أهمها المبادرة الأمريكية لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء عام 2005 والمنتدى العالمي لمحاربة الإرهاب الذي ترأسه المغرب بداية من أفريل 2016، إضافة إلى انخراطه في مبادرات محاربة الإرهاب في شمال مالي، حيث ساهم في تفكيك قناتين لتجنيد الجهاديين في مالي أواخر عام 2012، إضافة إلى مساهمتها في التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وشارك المغرب

[1]– خوالدية فؤاد، مرجع سابق، ص ص، 264، 265.

في اجتماع وزراء خارجية تسعة عشر دولة في نوفمبر 2013 في **إعلان الرباط**حيث تم الإتفاق خلاله على تأسيس معسكر تدريب مشترك بين الجيوش المغاربية لتأمين الحدود.

يركز المغرب خلال مشاركته في مبادرات محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي، على التنسيق الإستخباراتي بين دول المنطقة للحيلولة دون انتشار الجماعات الإرهابية، وهو الجانب الذي يشكل نقطة ضعف في التعاون والتنسيق الإقليمي، وهو ما يشكل نقطة قوة للجماعات الإرهابية إذ تنتشر وتستمر في النشاط في الساحل الإفريقي في ظل غياب المعلومات.[1]

تركز المغرب زيادة على المجال الأمني، على الجانب الروحي ومحاربة كل أنواع التطرف الديني ونشر القيم الإسلامية الوسطية بالاعتماد على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف على منهج الجنيد السالك، وتدريب الأئمة الأفارقة على هذه المبادئ بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة الأفارقة، هذا وتبنت المغرب مقاربة اقتصادية تنموية في الساحل، لأنها تؤمن بضرورة التنمية للأمن والاستقرار، ففي السنوات الأخيرة تفطن المغرب بضرورة التواجد في التكتلات الإقليمية، فقد عاد إلى الإتحاد الإفريقي وعمل على إحياء مسار تجمع الساحل والصحراء وطلب الانضمام إلى منظمة غرب إفريقيا وإعادة إحياء إتحاد المغرب العربي.[2]

تعاني موريتانيا من إشكاليات بنيوية ومن مشاكل وضغوطات داخلية وخارجية، فحتى البنى التحتية فيها منعدمة وكل الأساسيات الحياتية غائبة، لذا تعيش موريتانيا أزمات وجودية قد تعصف في أية لحظة بمؤسساتها الهشة، فالوحدة الوطنية في خطر دائم ويرفض المعارضون الوفاق مع السلطة الحاكمة، لاستعصاء التوافق بينهما فالمعارضة ترفع من سقف مطالبها والسلطة الحاكمة ترفض وتتعنت في رفضها.

خلال فترة حكم العقيد معمر القدافي وظف النظام التناقضات التي تعيشها دول الإقليم لصالح بلاده، وذلك ليضمن ريادته على الإقليم فقد نسج علاقات قوية مع رؤساء دول الإقليم وفي الوقت نفسه كان يدعم المعارضة المسلحة والفصائل المتمردة في هذه الدول، من خلال تسليحها وتدريبها في ليبيا وقد استعان بها للإطاحة ببعض الأنظمة المعارضة لنفوذه في القارة،[3] فقبل سقوط

---

[1]–أولاد ملود عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، صص، 53، 55.

[2]–المرجع نفسه، ص، 56.

[3]–الشيخ العلوي الحسين، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html/2/6/2023

نظام **معمر القدافي** كانت ليبيا تطمح للعب دور في الساحل الإفريقي وقد لعبت ليبيا فعلا طموحاتها الجيوسياسية، ثم صاغت إستراتيجية تجمع بين التنمية الاقتصادية والنفوذ السياسي في المنطقة،حيثلعبت ليبيا دورا أساسيا في تعريب السودان في عهد **الصادق المهدي** الذي حصل على دعم القدافي ومساعدته في إسقاط نظام **حسين حبري**، وذلك مقابل مساعدات مالية، كما كانت ليبيا الداعم الأول للطوارق والمحرك الأساسي لتمردهم بغرض إضعاف الجزائر المنافسة لها على لعب دور إقليمي في المنطقة، وبعد سقوط نظام القدافي واندلاع الفوضى في ليبيا خلى الجو أمام الجزائر لتلعب دورا إقليميا، في ظل استبعاد باقي منافسيها ما عدا المغرب بل صارت ليبيا تشكل خطرا على الأمن والاستقرار في المنطقة، إذ صارت تأوي الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وشهدت انتشارا واسعا للأسلحة الثقيلة والخفيفة.[1]

لم تكن تونس معنية بشكل مباشر بالأزمة الأمنية في مالي، بالنظر إلى أنها ليست على تماس مباشر حدودي معها، إلا أن آثارها السلبية قد طالتها ولعل أبرزها المهاجرون غير الشرعيون الذين يستغلون الساحل التونسي للوصول إلى الضفة الأخرى، موريتانيا تعاني من مشاكل داخلية جعلتها لا تلتفت إلى حدودها إلا في قضية اللاّجئين، وإن كانت عاجزة عن التكفل الجيد بهم لقلة الإمكانيات والموارد اللاّزمة لذلك، لكن هذا لم يمنع من مشاركتها في العديد من المؤتمرات الوزارية متعددة الأطراف من دول مغاربية وساحلية.

حاولت دول المغرب العربي إيجاد حل للأزمة المالي، فقد عملت الجزائر جاهدة على تبني مقاربة أمنية متكاملة تشمل المجالات الأساسية للأمن والتي من شأنها، أن تنهي حركيات النزاع في مالي فاعتمدت الآلية الاقتصادية والأمنية والسياسية، وهو الشأن نفسه بالنسبة للمغرب إذ التفت للتعاون في المجال الديني لمحاربة التطرف، مع عدم إغفاله للقطاعات الأخرى، تونس هي الأخرى لم تغب عن بعض المؤتمرات والمبادرات لكنها في بعض الحالات استبعدت لأغراض التنافس الإقليمي، وتحت مبرر أنها بعيدة عن بؤرة التوتر جغرافيا، ليبيا منذ البداية لم تكن عنصرا مشجعا لحل الأزمة، إذ كان العقيد القدافي يدعم الجماعات الإنفصالية فيها وبعد سقوط حكمه التفتت ليبيا لترتيب بيتها من الداخل، وهو الحال بالنسبة لموريتانيا التي تعاني من مشاكل وإختلالات داخلية جعلتها تهتم أكثر بشأنها المحلي بالرغم من أنها تمتلك حدود شاسعة مع مالي.

[1]–تاج مهدي، المستقبل الجيو –سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110201232498 24.html#anc5/2/6/2023

المطلب الثاني: المبادرات والمشاريع الأمنية الإفريقية تجاه الأزمة في مالي

يخضع الإتحاد الإفريقي في الدور الذي يلعبه في أزمة مالي، وغيرها من الأزمات في القارة الإفريقية عموما لميثاق الأمم المتحدة، ولا يكون إلا تحت إشراف مجلس الأمن الدولي، وحتى التدخل العسكري وإن كان من قبل مجموعة إقليمية لابد أن يكون بموافقة مجلس الأمن الدولي، كما تنص المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما حدث على إثر الانقلاب العسكري في مالي يوم 22 مارس 2012 حيث أعرب الإتحاد الإفريقي عن رفضه التام للانقلاب وطالب الإنقلابيين بإعادة الرئيس **أمادو تومانـي توري** إلى الحكم، يوم 24 مارس من السنة نفسها أرسل كل من الإتحاد الإفريقي ومنظمة **الإيكواس** والأمم المتحدة بعثة مشتركة إلى **باماكو** لإجراء مباحثات مع رئيس الإنقلابيين **سانوغو**، واستمرت المفاوضات إلى غاية 6 أفريل 2012 حيث تم التوقيع على اتفاق إطاري بين الإيكواس ممثلة في رئيس بوركينا فاسو **بليز كومباوري** واللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة، عرف هذا الاتفاق باسم اتفاق **واغادوغو** الذي تم توقيعه في 8 جوان 2013.[1]

نص الإتفاق على مجموعة من الإجراءات، ستميز المرحلة القادمة من تاريخ البلاد وهي مرحلة انتقالية أهمها: استقالة الرئيس **توري** وتعين رئيس الجمعية الوطنية **ديونكوندا تراوري** رئيسا للجمهورية و**موديبو ديارا** رئيسا للوزراء والتصويت على قانون عفو لفائدة منفذي الإنقلاب، فقد فرض الإتحاد الإفريقي في 3 أفريل عقوبات على منفذي الإنقلاب، وبعدها أدان الإتحاد الإفريقي الاعتداء الذي تعرض له الرئيس الانتقالي في 22 ماي 2012 من قبل متظاهرين، حيث أكد على ضرورة حماية السلطة الانتقالية وتسوية الأوضاع المناسبة لتقوم بالمهام الموكلة إليها في هذه المرحلة الانتقالية.[2]

دعم الاتحاد الإفريقي التدخل العسكري الفرنسي، بل ودعى إلى تقديم مساعدات عسكرية للحكومة المالية لتوقف تقدم المتمردين، حيث نظم الإتحاد الإفريقي مؤتمرا للمانحين في **أديس أبابا** في 29 جانفي 2013، الذي تم من خلاله جمع حوالي 455 مليون دولار، وبقي الإتحاد الإفريقي يندد بالإقتتال بين الجيش النظامي المالي والفصائل المتمردة ويصدر القرارات الداعية إلى وقف القتال ومواصلة المفاوضات، كما كان يدعو إلى القوات الأممية والإفريقية إلى الانتشار السريع في الأراضي

[1]- عبد النور بن عنتر، **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، مجموعة دول الساحل الخمس على المحك**، ترجمة عومرية سلطاني، ط1، قطر، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2022، ص، 113.

[2]-بومعزة منى، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي، **التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، المجلد 2، العدد 2، أوت 2018، ص، 232.

المالية، كما يدعوهم إلى تقديم المساعدات اللازمة للجيش المالي للتصدي للإنفصاليين.[1]

كان الاتحاد الإفريقي أيضا منخرطا ضمنيا في الأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي عموما في العديد من المجالات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والأمنية، سواء من رئاسته المركزية أو من إحدى المنظمات الفرعية التابعة له، سعت منظمة الوحدة الإفريقية قبل الاتحاد الإفريقي إلى إيجاد حلول للنزاعات والصراعات وانتهاكات حقوق الانسان التي شهدتها المنطقة كما قامت بمواكبة التحولات في الأنظمة السياسية في المنطقة ومواجهة الحكومات المارقة فيها، لكن الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الإفريقي لم تتبلور إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خلال قمة جوان 2003 بالموزمبيق، طالب خلالها المشاركون مواجهة الأزمات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي،[2]مما سبق نلاحظ أن إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في الساحل الإفريقي تتلخص في ثلاث محاور هي:

✓ يتمحور المحور الأول حول الحوكمة أو الرشادة، تهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم إرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية في المنطقة وحث الدول على تبني اللامركزية الإدارية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين دول المنطقة، إضافة إلى حث الدول على مكافحة الفساد بكل أشكاله وتبني المعايير الدولية في التسيير الإداري، وإرساء أسس إستراتيجية إفريقية في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

✓ يتعلق المحور الثاني بالأمن، لا سيما وأن الساحل الإفريقي معروف بأنه قوس أزمات وأرض خصبة للعديد من التهديدات الأمنية، للقضاء عليها يرى الاتحاد الإفريقي أن آلية التعاون كفيلة بذلك، ويشارك الاتحاد الإفريقي في عملية حفظ السلام المسماة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج Désarmement, Démobilisation et Réintégration DDRالمتواجد بكثرة في شمال مالي.

✓ يتعلق آخر محور بتنمية المنطقة يشجع الإتحاد الإفريقي التعاون في جل المجالات بغرض تحقيق الأمن الشامل، لأنها تتبنى مفهوم الأمن متعدد القطاعات أي الأمن الشامل من إنشاء البنى التحتية إلى حقوق الفئات الاجتماعية، كحقوق الطفل وحقوق المرأة كما يسعى الاتحاد الإفريقي من خلال هذه الآلية تمكين دول الساحل الإفريقي في المجال الزراعي وتربية الحيوانات بما أنها النشاط

[1]–المرجع السابق، ص ص، 233، 234

[2]–بوهيدل رضوان، مرجع سبق ذكره، ص، 178.

الاقتصادي الأول لسكان شمال مالي. [1]

أنشأ الإتحاد الإفريقي لتنفيذ هذه البنود آلية خاصة هي **مهمة الإتحاد الإفريقي من أجل مالي والساحل** Mission pour le Mali et le Sahel MISAHEL، ترمي إلى ترسيخ الحوار والمصالحة كآلية لحل النزاعات والمسائل العالقة سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، وتدعم هذه الإستراتيجية الانتخابات الديمقراطية ومسارات إرساء السلام من خلال إشراك كل الفاعلين المحليين، ويرى الاتحاد الإفريقي أن له من خلال هذه الآلية دورا في حل النزاعات في المنطقة وإدماج القبائل التي تقطن مناطق نائية في كامل إقليم الساحل الإفريقي.[2]

تم إطلاق مبادرة في مارس 2013 هي مبادرة **مسار نواقشط** هدفها الأساسي دعم التعاون الأمني وتبادل المعلومات بين دول الساحل الإفريقي، وفي فيفري 2014 انعقد الاجتماع الوزاري الثالث بالنيجر نتج عنه بيان يحمل إسم**مشروع الهندسة الإفريقية للسلم والأمن** L'Architecture africaine de paix et de securité (APSA) وتعزيز البعد الميداني والعملياتي لها، وجاءت قمة ديسمبر 2014 كنتيجة له وتعزيزا لمخرجاته ودعما لمبادرات التسوية السلمية للنزاعات الداخلية في الساحل خاصة في مالي، كما أنتج مسار **نواقشط** عدة مبادرات منها اجتماع ملحقي الدفاع واجتماع رؤساء الهيئات الإستخباراتية لدول المنطقة في ماي 2014، بالإضافة إلى اجتماعات دورية لخبراء أمنيين لدول الساحل الإفريقي بخصوص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.[3]

قدم مقترح آخر كان على قدر من الأهمية بالنظر إلى أهدافها وإلى اتساعها حيث ضمت 28 دولة ما عدا الجزائر،لأنها كانت ضد الدور الذي لعبه الزعيم الليبي السابق معمر القدافي حيث سعى إلى إفشال مسعى الجزائر في تسوية قضية الأزواد في مالي والنيجر، قدمت ليبيا هذا المقترح الذي تضمن إنشاء **تجمع دول الساحل والصحراء -Communauté des états sahélo sahariens**عام 1997، حيث نظمت الجزائر لقاءين لدول الساحل في منتصف تسعينيات القرن الماضي، لكنها لم تؤثر بالإيجاب على الأوضاع الإقليمية المتأزمة بسببتناقض المصالح بين معظم أعضائها.

---

[1]– المرجع السابق، ص، 178.

[2]– المرجع نفسه، ص، 179.

[3]–بوهيدل رضوان، مرجع سابق، ص، 180.

لا يمكننا في حقيقة الأمر إغفال المبادرات التي أطلقت من قبل فواعل من خارج الإقليم ومن خارج القارة الإفريقية وأهم تلك الفواعل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، حيث يرى كل منهما أنه طرف في الأزمة الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي بحكم مصالحها المادية ومصانعها هناك:

•المبادرة الأمريكية وأطلقتها عام 2002 تحت اسم **مبادرة عبر الصحراء** Pan-Sahel Initiative وهي مبادرة عسكرية بالأساس، تغيرت تسميتها مرتين فصارت **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** عام 2005 Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative (TSCTI) والمرة الثانية كانت عام 2006 حيث صارت تحت اسم الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership (TSCTP).، تمحورت أساسا حول هدف رئيسي وهو مساعدة القوات المسلحة النظامية لدول الساحل الإفريقي من خلال التدريب والمعدات والمساعدات المالية وغيرها، في البداية شملت هذه المبادرة كلا من موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد ثم اتسعت لتشمل الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس والكامرون

•مبادرة الإتحاد الأوروبي ترتكز على البعد التنموي للأمن في الساحل الإفريقي، فهو يساهم بنسب كبيرة في المساعدات الموجهة للمنطقة، خاصة لكل من مالي وبوركينافاسو وموريتانيا، بهدف تعزيز قدرات قوات أمن الحدود وإنشاء وحدات جديدة مختصة في مراقبة الحدود وإرساء دعائم التعاون مع دول الجوار.[1]

دعمت الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا منذ البداية، الوساطة والحل السلمي للأزمة في مالي لكنها لم تستبعد الحل العسكري إذا إستلزمه الأمر، ولعبت **الإيكواس** دور الوساطة في الأزمة المالية بل وصارت الأزمة المالية الموضوع الرئيسي لجل القمم الدورية والإجتماعات الطارئة للمنظمة توجسا من تقسيم البلاد وانتقال عدوى الانفصال إلى الدول المجاورة، لاسيما مع تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة لطالما كانت **الإيكواس** ضد الانقلابات العسكرية في مالي فبعد الانقلاب العسكري في 22 مارس 2012 فرضت المنظمة عقوبات وحظر اقتصادي على الحكومة الإنقلابية، كوسيلة ضغط على الانقلابيين للتخلي على السلطة لحكومة انتقالية تنظم انتخابات

[1]–بن عنتر عبد النور، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، بدون صفحة. مستخرج من:GOOGLE.BOOKS

شرعية، في هذا الصدد عقدت المنظمة قمة استثنائية في 27 مارس 2012 في **أبيجان** كما أعلنت تعليق عضوية ماليوتوصلت المجموعة إلى اتفاق مع قادة الانقلاب العسكري بتسليم السلطة لحكومة انتقالية مقابل وقف العقوبات.

بالتزامن مع تفاوضها مع الانقلابيين ومع الإنفصاليين عملت **الإيكواس** الحصول على قبول مجلس الأمن الدولي يسمح بانتشار القوات المسلحة في مالي المسماة **بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية (أفيسما)** المكونة من 3300 عسكري، الهدف منها المساعدة على بناء القدرات الذاتية للجيش المالي وفتح طرق لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى النازحين من مناطق الإشتباكات المسلحة، وفي سبتمبر 2012 طلبت الحكومة المؤقتة مساعدة المجموعة لمواجهة تهديد الجماعات الإرهابية ولقمع التمرد في شمال مالي فكلفت وسيطا للتفاوض مع ممثلي حركة أنصار الدين والطلب منها قطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي من أجل عزلها، وقبول ابرام اتفاق سلام مع الحكومة المالية.[1]

مما سبق يبدو جليا أن المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا، كانت تدعم مجهودات بناء السلام في مالي وفقا لنظرتين؛ هما مساعدة الجيش النظامي المالي على بناء قدرات ذاتية للحفاظ على وحدة البلاد ومواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها من جهة، ومن جهة أخرى تبنت بل وطالبت بالحل العسكري بالرغم من انخراطها منذ بداية الأزمة في الحل الدبلوماسي، ومع فشل الحل العسكري لا تزال **الإيكواس**مستمرة في مسيرتها التفاوضية مع الفرقاء في مالي.

لم يقتصر التفاوض على المنظمات الإقليمية الإفريقية، بل حتى الدول لعبت الدور بالنظر إلى أن مالي تشكل مصدرا يهدد الأمن والإستقرار في المنطقة، فبوركينافاسو كانت وسيطا فوضته **الإيكواس**قبل التدخل العسكري الفرنسي، وفي جوان 2013 أسفرت المفاوضات عن اتفاق **واغادوغو**الذي لم يتم تنفيذ بنوده بسبب الخلافات بين حكومتي مالي وبوركينافاسو ما أدى إلى استبعاد هذه الأخيرة من المفاوضات.

اعتمدت مجموعة من دول المنطقة مبادرة متعددة الأطراف كانت عبارة عن مؤتمرات وزارية حيث عقد أولها في طرابلس في مارس 2012، وعقد ثانيها في نوفمبر 2013 شاركت فيه كل من مصر والجزائر ومالي والنيجر والتشاد والمغرب والسودان وتونس وليبيا والاتحاد الإفريقي والجامعة

[1]–بومعزة منى، مرجع سبق ذكره، ص ص، 234، 235.

العربية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بصفة مراقبين، وكان من المقرر عقد ثالث مؤتمر في القاهرة، تخلت الدول عن هذه المؤتمرات متعددة الأطراف لأنها لم تنتج مخرجات ملموسة وذات أهمية تذكر، إضافة إلى أنها توقفت بسبب الخلافات بين الفواعل الإقليمية حول أفضل مقاربة لحل الأزمة في مالي والمنافسة داخل الإقليم.[1]

جاءت **اتفاقية الساحل الدفاعية** تعبيرا على الإعتماد على الذات لحل مشكلات القارة الإفريقية لأنها كانت محلية المنشأ، هي اتفاقية دفاعية مشتركة وقع عليها قادة كل من بوركينافاسو والنيجر ومالي في سبتمبر 2023 بهدف التعاون عسكريا لمنع أي تدخل عسكري غربي وكذلك للتخلص من ضغوطات الإيكواس، حيث يسعى قادة الدول الثلاث لتثبيت الحكومات الإنقلابية الأخير في الدول الثلاث لا سيما وأن الإيكواس المدعومة فرنسيا وغربيا هددت بالتدخل العسكري في النيجر بعد التدخل العسكي الأخير، تحت مبرر استعادة الشرعية الدستورية وترسيخ الديمقراطية في البلاد حيث تعاني الدول الثلاث انعدام استقرار ففي بوركينافاسو أحبط المجلس العسكري في بوركينافاسو محاولتي انقلاب عسكري، ولا تزال مالي تعاني من هجمات الطوارق في مالي إضافة إلى التهديد بالتدخل العسكري ضد النيجر خاصة بعد تمركز قوات تابعة للإيكواس في جارتها البنين.

تبلغ القوات العسكرية للدول الثلاث مجتمعة حوالي 40 ألف مقاتل مع عتاد وقدرات عسكرية متواضعة، لكن قد يكرس الإتفاق الحكومات الانقلابية الجديدة وسيدعم العلاقات بين النيجر والولايات المتحدة الأمريكية وبين بوركينافاسو ومالي وروسيا في مواجهة فرنسا وحليفتها في الساحل اللاإفريقي الإيكواس.[2]

بالنظر إلى التجارب المحلية في إنهاء حركيات الأزمة التي تعاني منها مالي، لم تكن مبادرات محلية كليا باستثناء المبادرة الدفاعية بين مالي والنيجر وبوركينافاسو، فقد كان للفواعل من خارج الإقليم دور فعال وأساسي سواء للمبادرة بها أو لدفعها وتقديم المساعدات الضرورية لتنفيذها، من ناحية أخرى لم تحظى المبادرات المحلية بالاهتمام وكانت في أغلب بنودها جامدة وذلك راجع إلى الإنقسامات داخل الإقليم وسياسات التنافس على ريادة الإقليم، لذا ترى دول المنطقة إلى الفواعل الخارجية المناص من الأزمة بل وتلجأ لطلب المساعدة منهم، بالإضافة إلى أن ما يلاحظ

[1]–بن عنتر عبد النور، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، مرجع سابق.
[2]–حصة تلفزيونية على قناة الجزيرة بتاريخ 15 أكتوبر 2023.

في هذه المبادرات أنها لم تكن محلية محضة بل في كل مبادرة كان العنصر الأجنبي حاضرا بثقل كبير، إذ يتبين في النهاية أنه صاحب الفكرة من الأساس وهذا يعتبر أحد أسباب فشل هذه المبادرات، إذ لا بد أن تكون وليدة البيئة والظروف المحلية.

المطلب الثالث: المبادرات والمشاريع الأمنية الأممية تجاه الأزمة في مالي

تمت مناقشة أهداف الفواعل الدولية من التواجد في الساحل الإفريقي عموما بل والتنافس على إيجاد موطئ قدم لها هناك، لذا تدرك أن تواجدها في مسار تسوية النزاعات وضبط الوضع الأمني هناك ضروري، فهي تقدم المبررات الأمنية والاقتصادية والإنسانية لذلك،وقد طرح كل من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي مشاريع ومبادرات لإدارة الأزمة في مالي والساحل عموما، وقدمت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية مبادرات ومشاريع لبناء السلام في المنطقة، وكذلك فرنسا كونها ترى في نفسها أنها الأولى بحل أزمات المنطقة بحكم العلاقات التاريخية القديمة مع إفريقيا، ويبقى نجاح هذه المسارات مربوطا بمدى توفر الإرادة الحقيقة لحكام دول المنطقة لإنهاء الأزمة، وكذلك توفر النية الحقيقية من قبل الفواعل الخارجية في إنهاء الأزمة.

لعبت الأمم المتحدة دور الحارس والساهر على تطبيق قواعد القانون الدولي لذا كانت حريصة على التواجد في كل مسارات السلام والمفاوضات بين الفرقاء في مالي، بالإضافة إلى أنها بادرت بافكار ومشاريع لحل الأزمة إضافة إلى المساعدات للمدنيين المتضررين من النزاعات وكذلك أصدرت القرارات المسهلة لبعض مهمات السلام في مالي، ناهيك عن الدعم اللوجستي للجيش النظامي في مالي في مواجهة الإنفصاليين.

تغير مضمون الخطر بعد الحرب الباردة حيث انتقل مفهومه من خارجي إلى داخلي من خطر يستهدف الدولة إلى آخر يستهدف الإنسان، فصار ينظر إلى الساحل على أنها دول ذات تعدد قبلي وإثني متناحر على السلطة السياسية، فهي دول فاشلة في جل القطاعات وتفتقر للشرعية ويعاني الفرد فيها من كوارث إنسانية على عدة مستويات، هي مصدر طارد للأفراد ما أنتج مشكلة اللجوء والهجرة غير الشرعية، ومجال تنشط فيه الحركات الإرهابية وتتنافس عليه القوى الدولية نظرا لضعفه في تسيير موارده وثرواته لأنها دول غنية.[1]

[1]–يخلف عبد السلام، منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 3، 2021، ص، 681.

انطلاقا من هذه الرؤية لدول الساحل الإفريقي من بين ما اقترحته الأمم المتحدة مقاربة إنسانية لمعالجة الوضع في مالي، حيث ساد اعتقاد مفاده أن الإستقرار والأمن سيستتبان إذا ما تم القضاء على ما يخل بالأمن الإنساني في المنطقة، وهذا لا يتسنى إلا بتعاون محلي وإقليمي ودولي تشارك فيه الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، وحتى المجتمعات المدنية لدول المنطقة وهو ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم 2056 الصادر في جويلية 2012، الذي طلب من خلاله من الأمين العام للأمم المتحدة بلورة استراتيجية للمنطقة تأخذ بعين الإعتبار الحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية،وفي ديسمبر 2012 عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا وزاريا خاصا بالساحل والصحراء برئاسة المغرب، جاء في بيانه ضرورة تبني إستراتيجية متعددة الأبعاد في المنطقة بالنظر إلى الطبيعة المعقدة للأزمة في الساحل[1]، إضافة إلى مساسها بالأمن الدولي ككل ما جعل العالم يعتبرها أكبر تحد أمني عالمي ومحلي فهي تشكل خطرا على سكانها وعلى كل العالم لأنها تفرز تهديدات عابرة للحدود، ما جعل من صياغة مقاربة متعددة الأطراف ضرورة لا بد منها، من شأنها حماية مصالح كل الأطراف في المنطقة ومساعدة بلدانها على تجنب الأفغنة.[2]

عقد مجلس الأمنفي ديسمبر 2013 اجتماعا قدم خلاله الممثل الخاص للأمين العام في منطقة الساحل إلى مجلس الأمن إستراتيجية حول الساحل نصت على مجالات التدخل وهي: السياسية والتنموية والأمنية، وتجنيد موارد دعم من جهات إقليمية ودولية،وتقوم هذه الإستراتيجية على ثلاث أسس:

- تعزيز الحوكمة في كل المناطق على حد سواء.
- تعزيز آليات الأمن الوطنية والإقليمية من مواجهة التهديدات العابرة للحدود.
- ضرورة وضع خطط إنسانية وإنمائية متكاملة لبناء قدرة ذاتية للدول على التسيير، تضمنت كل خطة حوالي 75 إجراء.[3]

كانت تشارك الأمم المتحدة فيمسارات السلام المحليةبصفة مراقب أي المبادرات المغاربية والساحلية، إضافة إليهاتشارك بناءاعلى طلبات مساعدة تقدمها الدول سواء دول من داخل الإقليم أو

[1]–بالة عمار، الأمن الإنساني كمقاربة أمنية أممية بديلة لإحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، **جامعة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة**، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص،623.

[2]- AomarBaghzouz, La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin, Op Cit , p, 1.

[3]–بالة عمار، مرجع سابق، ص، 623.

من خارجه، مثل الطلب الفرنسي من مجلس الأمن بالتفويض لها بالتدخل العسكري في شمال مالي لإعادة استتباب الأمن فيها، عندما أعلن الطوارق الانفصال بالشمال عن السلطة المركزية وحتى الحكومة المالية طلبت المساعدة من الأمم المتحدة.

كلف الأمين العام للأمم المتحدةعام 2000 الحكومة الكندية بتأسيس اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة، أصدرت أول تقرير لها عام 2001 بعنوان مسؤولية الحماية The Responsibility to Protect قامت توصياتها على فكرة أساسية مفادها أنه "في حالة ما إذا رفضت دولة ما أو عجزت عن حماية مواطنيها من الأذى فإن مبدأ عدم التدخل" سيترك مكانه آليا لمبدأ مسؤولية الحماية، وهنا تم استبدال مفهوم التدخل الإنساني إلى حق التدخل ثم إلى واجب التدخل ثم إلى مسؤولية الحماية، كما تضمن التقرير أن سيادة الدولة لن تنتقص أمام مبدأ مسؤولية الحماية[1] لأن دورها الأساسي هو حماية مواطنيها بقدراتها الذاتية إذا كانت قادرة على ذلك، أو بمساعدة أممية إذا لم تكن قادرة ما يهم هنا هو تحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين وهذا لا يعني زوال صفة السيادة عن الدولة.

كان هذاأنموذجا عن طبيعة الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في الأزمة في مالي أو الساحل والصحراء بشكل عام،والجدير بالذكر هنا هو أن المنظمات الإقليمية أو الدولية أو الدول لا يمكنها لعب أي دور في المنطقة دون تفويض من الأمم المتحدة وهو الشأن نفسه بالنسبة للإتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والناتو وغيرهم.

سبق الحديث عن طبيعة المقاربة الأوروبية التي تميل إلى تقديم المساعدات والتركيز على المجال الاقتصادي أكثر من الأمني، وذلك يتماشى ونظرتها للمنطقة كمصدر للثروات الباطنية ومستثمرة كبيرة للدول الأوروبية، قد تستخدم الأداة العسكرية لحمايتها إذا تطلب الأمر مثلما حدث خلال التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2012، وتماشيا مع السياق الدولي تبنى الإتحاد الأوروبي مفاهيم الأمن الإنساني ومسؤولية حماية الأفراد في الكوارث كما لم تخرج السياسة الأوروبية عن سياستها القائمة على مبدأ "بناء الأمن في جوارنا" والتي تربط الاستقرار الداخلي لأوروبا بتوفر الأمن في جوارها وجوار جوارها، وهي الفكرة التي ترجمت في الوثيقة الرسمية التي نشرتها المفوضية الأوروبية في مارس 2003 بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار" تغيرت تسميتها فيما بعد إلى "سياسة

[1]–يخلف عبد السلام، مرجع سابق، ص ص، 682، 683.

الجوار الأوروبية الجديدة" نقلت حدود أوروبا نحو الشرق ونحو الغرب[1]، وتقوم سياسة الجوار الأوروبية على مجموعة من الآليات المكرسة لتنفيذ مبادئها وأهدافها هي:

✓ **الحوكمة والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان:** هذه الآليات عبارة عن قيم عالمية ذات نجاعة في المرحلة الأولى من المسار الإصلاحي، فإصلاح النظام الإداري العمومي والحيلولة دون تسيسه أمر ضروري لإحلال الاستقرار في المنطقة، كما أن تعزيز حكم المؤسسة وترسيخ ثقافة الديمقراطية في المجتمع أيضا له تبعات إيجابية على النهوض بالأمن والاستقرار في البلاد، هذا ويجب على الأنظمة المحلية تعزيز حقوق الإنسان ككل وعدم تجزئتها وحمايتها فهي أحد أسس الأمن والتنمية.

✓ **التنمية الاقتصادية وإرساء الاستقرار في الجوار:** من شأن التنمية تحقيق الاستقرار والأمن في دول الساحل الإفريقي، لذا لابد أن تقوم الدول التي تعاني من أزمات بإصلاحات هيكلية باتجاه التحديث والرشادة الإقصادية، من أجل بناء اقتصاد يقوم على أسس الرشادة، وله قدرة تنافسية وإنتاجية واستقرار ضريبي، وهنا يدعم الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدات لدول الساحل وغيرها من دول الجوار في هذا الصدد، كما تدعمها على بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية وتدريب شبابها في كل مراحل التمدرس، وتشجيع الابتكار وخلق فرص جديدة للعمل لصالح الجماعات المهمشة بغرض دمجها في المجتمع، والقضاء على الأمية والجهل وتعميم الخدمات الصحية والتعليمية[2]، في هذا الإطار قدم صندوق التنمية الأوروبيحوالي 628 مليون يورو لبوركينافاسو و665 مليون يورو لمالي و160 مليون يورو لموريتانيا و716 مليون يورو للنيجر و542 مليون يورو للتشاد خلال الفترة من 2014–2020 في مجالات من بينها: الحكم الراشد والثقافة والصحة والأمن الغذائي والزراعة والطاقة المستدامة[3].

✓ **تحقيق التنمية المستدامة:** يعمل الإتحاد الأوروبي لتحقيق هذا الهدف من خلال الحوار الإقتصادي والاستشاري حول أحسن السياسات التنموية المتبعة، وطبيعة حاجات دول الجوار للخوض في مسار التنمية الشاملة والإصلاحات التي من شأنها إنهاء اللاّاستقرار في دول الجوار، أهم هذه

---

[1]–كبابي صليحة وجريدي زهرة، مقاربة الإتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الإفريقي، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 32، العدد 1، 2021، ص، 158.

[2]–كبابي صليحة وجريدي زهرة ، مرجع سابق، ص ص، 163، 164.

[3]–الصباحي نسرين، شراكة استراتيجية متجددة: دور الاتحاد الأوروبي في دعم دول الساحل الإفريقي.
https://ecss.com.eg/8624/5/2/2023.

الأسباب هي أهداف التنمية في حد ذاتها وهي:

*التقليل من نسبة الفقر.

*تعميم التعليم الإبتدائي.

*إرساء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

*تخفيض نسبة وفيات حديثي الولادة.

*العناية بصحة الأم.

*محاربة انتشار الأوبئة والأمراض المعدية خاصة منها فيروس السيدا.

*تحقيق شراكة دولية في مجال التنمية.

*تحقيق شرط الاستدامة للبيئة الملائمة للتنمية.

ارتأت لجنة الاتحاد الأوروبيفي السياق ذاتهخلال اجتماعها المنعقد في بروكسل في 23 فيفري 2018 ضرورة تقديم حوالي ثمان ملايير يورو، لدعم مشاريع التنمية في الساحل الإفريقي ولتحقيق الأهداف سابقة الذكر تحديدا.

✓ **التعاون الجواري في المجالين الطاقوي والتجاري:** من خلال هذه الآلية يعمل الإتحاد الأوروبي على على ضمان أمنه الطاقوي بالتعاون مع مجموعة من الدول منها: موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد، ما أفشل مفاوضات الطاقة هو عدم مطابقتها لبعض قوانين منظمة التجارة الدولية من جهة والتعامل الفردي للدول الأوروبية مع نظيرتها الإفريقية، ونشوب الأزمات في كل من مالي وليبيا.[1]

تحتل مالي مكانة أساسية في الاستراتيجيات الأوروبية تجاه الساحل الإفريقي فقد بادر الإتحاد الأوروبيبعديد للآليات الهدف الأساسي منها تحقيق الاستقرار في مالي، حيث يركز الأوروبيون على الجانب الأمني رغم تشديدهم على البرامج التنموية الإقتصادية وعلى الحوكمة الشاملة،وتقوم مقاربة الاتّحاد الأوروبي تجاه الساحل الإفريقي على ما المحاور:[2]

✓ محاربة الإرهاب.

[1]– كبابي صليحة وجريدي زهرة، مرجع سابق، ص ص، 163، 165.

[2]–الأزمة في منطقة اساحل: أسباب والنتائج والطريق إلى الأمام. **https://mecouncil.org/publication 11/10/2023/**

- ✓ تقوية قدرات الدفاع الوطني والقوى الأمنية وقدرات القوّة المشتركة التابعة لمجموعة الساحل الإفريقي الخمسة.
- ✓ بسط سلطة الدولة والإدارات الرسمية والخدمات الأساسية في سياق تحقيق الاستقرار.
- ✓ الإجراءات التنموية.

بالرغم من الأهداف التي تتغنى بها المشاريع الأوروبية والأممية إلا أنها تسببت في حدوث انتهاكات انسانية، فقد خلفت القوات العسكرية الأممية والفرنسية من خلال عمليتي **سرفال وبرخان** في مالي في مقتل أعداد كبيرة من المدنيين، كما أعلنت عنها عدة منظمات انسانية عالمية منها **Human Rights Watch مرصد حقوق الإنسان**، ما يشكل دليلا قاطعا على أن الهدف من التواجد العسكري الأممي والفرنسي ليس حماية حقوق الإنسان وإرساء الإستقرار، بل صار جليا أنه درع عسكري لحماية المصالح الأجنبية المادية في المنطقة.

الواقع أن العديد من المشاريع والمبادرات جاءت تحت مظلة الإتحاد الأوروبي، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي لتعزيز القدرات في منطقة الساحل (EUCAP) والتي تهدف إلى محاولات زعزعة الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي،[1] وبرنامج السلام الإفريقي الذي تأسس عام 2004 قدرت مساهمته المالية بحوالي 253.6 مليون يورو في القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس لمحاربة الإرهاب والتهديدات الأمنية وتحسين الأمن في المنطقة، وفي عام 2018 ساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي 73 مليون يورو في التمويل المناخي لدول إفريقيا جنوب الصحراء، كما استثمر الإتحاد الأوروبي حوالي 2.57 مليار يورو في الطاقة النظيفة والمتجددة في دول إفريقيا جنوب الصحراء منذ 2014، في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أنشئ الصندوق الإئتماني الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا بهدف معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والهجرة غير المشروعة وحتى 2020 خصصت الدول المانحة في الإتحاد الأوروبي 4.7 مليار يورو[2]، وغيرها العديد من المبادرات التي جاءت في إطار الآليات والأهداف سابقة الذكر بحيث لا يتسع المقام للوقوف عندها كلها، ناهيك عن المشاريع الدولاتية الفردية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وغيرها.

[1]–بوخرص أنوار، مرجع سبق ذكره، ص ص، 3، 5.

[2]–فان دير لاين أورسولا، الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي./5/6/2023https://ec.europa.eu

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الأزمة في مالي وتداعياتها على الأمن الشامل في المغرب العربي

مما سبق يبدو أن ما يحدث في مالي من تجاوزات أمنية، بات عاملا محددا في التعريف بالأمن الشامل للدول المغاربية، ففي زمن طغت فيه العولمة وفقدت الحدود معناها تنتقل التهديدات بين الجيران بدون عوائق، لاسيما وأن دولة مالي أثبتت فشلها في ضبط ما يعبر حدودها ويلعب عامل الزمن دورا مهما في شدة التهديدات الأمنية المنتقلة منها إلى الدول المغاربية، لذا فإنه من الضروري حساب تناسبية الزمن والوضع الأمني الحالي ودور العامل الخارجي والداخلي، بالإضافة إلى تتبع بعض المؤشرات المهمة وذات الفعالية في الوضع الأمني المالي، من أجل فهم مستقبل الوضع الأمني في مالي و انعكاساته على الأمن الشامل لدول المغرب العربي.

لابد من تتبع مآلات ومسارات الوضع الأمني في مالي، حتى تتضح الرؤية للمشهد الأمني العام للأمن الشامل في الدول المغاربية، وبالتحديد مستقبل ظاهرة الفشل الدولاتي في مالي دون إغفال متغيرات البيئة الدولية التي تلقي بظلالها على كل ما يحدث في النظم الفرعية فيه، وعليهما سيتم اقتراح ثلاث سيناريوهات للمشهد الأمني في مالي.

يعتمد تطور الأوضاع في مالي على عدة عوامل ولأن المشهد الأمني في مالي معقد فإن إسستشراف الوضع الأمني سيكون معقدا وصعبا ومحكوما بعدد كبير من المؤشرات، لذا نجد بعض المحللين يلجئون إلى ترجيح سيناريو دون غيره، وأحيانا نجد من يحدد متغيرا أو متغيرين محددين ويتتبع تطورهما ويرجح من خلاله السيناريو القريب للحدوث، وهناك من يقدم محاولة تنبؤية في ثلاث سيناريوهات هي: سيناريو الوضع الراهن وسيناريو التغيير الجذري للوضع والسيناريو التشاؤمي الذي يتنبأ بزيادة تفاقم الأزمة، كما يجدر الذكر هنا بضرورة التنويه إلى تطورات الوضع الأمني في مالي ليست منعزلة عن المغرب العربي إذ تنعكس عليه لا محالة، لذا سيتم التطرق إلى انعكاسات كل واحد من هذه السيناريوهات على الأمن الشامل في المغرب العربي، وإن كان ذلك سيكون بتفاوت بين الدول المغاربية.

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع الأمني الراهن في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

يقوم هذا السيناريو على فكرة مفادها أن الوضع الأمني المتأزم في مالي، سيبقى على حاله على المدى القريب أو المتوسط، حيث يكون إحلال السلم والأمن فيها صعبا، ويكون الإنفلات الأمني أيضا مستبعدا أيضا، يستمد هذا السيناريو إمكانية تحققه من مجموعة من الدلائل مستنتجة من السياقات المحلية والإقليمية والنسقية.

لا يبدو أن تعاطي الدولة المالية الفاشلة مع الأزمة الداخلية في تحسن فحتى اليوم تدار الأزمة من خلال مشاريع ومبادرات إقليمية ودولية، أما المشاريع المحلية فلا تكاد تحدث دون حضور أطراف إقليمية أو دولية كدليل على عدم نجاعة الدولة المالية في حل أزمتها وفي تسيير شؤونها المحلية، أي أن الدولة في مالي لا تزال فاشلة ولا وجود لمؤشرات تدل على عكس ذلك، وما جعل من التحكم في الأزمات في مالي صعبا هو استغلال القوى الغربية للأزمة في مالي، كما عملت من قبل على استغلال الحرب الأهلية في ليبيا حتى تضمن لها موطئ قدم في المنطقة من أجل تأمين مصالحها هناك، لذا تفضل وتدعم القوى الكبرى بقاء الوضع الراهن في المنطقة أي لا انفلات أمني أكثر ولا أمننة له، مع إدارة الأزمة دون أدنى محاولة لإيجاد مخرج لها.[1]

ما يرجح هذا السيناريو هو رفض أغلب النخب السياسية التي تولت زمام السلطة في مالي للمصالحة الوطنية مع الجماعات الإثنية في الشمال، ما أثار النزعة الإنفصالية لأن رفض إدماج الجماعات العرقية ومنحهم كامل حقوقهم يعني سوء توزيع السلطة والثروة بين كل مكونات المجتمع، ما يعمق من أزمة الشرعية في البلاد[2]، فالنخب الحاكمة تتحجج ببناء الدولة خاصة بعد حدوث الإنقلابات العسكرية عندما يدخل الإنقلابيون في صراع من أجل الحفاظ على السلطة وعدم تسليمها للمدنيين مثلما يفرض عليهم المجتمع الدولي.

ترفض النخب السياسية التي توالت على السلطة في مالي للمصالحة الوطنية مع قبائل الشمال وتقصيهم من حقهم في ثروات البلاد، وكذا من المشاركة السياسيةكما تحرمهم من الإندماج في

---

[1]–بوبيبة نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية: بين الأمننة والأفغنة، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 1، العدد 1، مارس 2018، ص، 157، 158.

[2]–غربي عبد الوهاب وشكاكطة عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص، 608.

مؤسسات الدولةفالتمييز كبير بين الشمال المهمش والفقير والجنوب المهيمن على الثروات المادية للبلاد وعلى الحياة السياسية[1]، انعكس هذا الإقصاء في عدم تنفيذ كل بنود اتفاق الجزائر خاصة تلك التي نصت على ضرورة إدماج ممثلين عن قبائل الشمال في مؤسسات الدولة والجيش النظامي لـــــها، الأمر الذي لا تزال الجزائر تتوسط بين كل الفرقاء في مالي من أجل وضع آليات لتنفيذه، إلى أن قررت مالي تجميد العمل باتفاق الجزائر في 25 جانفي 2024.

لا تزال هجومات القبائل الشمالية من حين لآخر تزعزع الاستقرار في العاصمة المالية، وإن كان ما تخلفه من خسائر متواضعا، إلا أنها تبع برسالة عن عدم الرضا تجاه تعامل الحكومة المركزية مع قضية قبائل الشمال، التي لا تزال تعاني التهميش بالرغم من وعود الحكومة الإنقلابية بتعميم التنمية الشاملة المستدامة على كامل أقاليم البلاد وتوزيع عائداتها بالتساوي بينها، مايؤكد ذلك هو استئناف الأعمال العدائية من قبل تنسيقية حركات الأزواد ضد عدة مواقع تابعة للجيش المالي في الشمال، وكان ذلك بداية من شهر أوت الفارط (2023) ما جعل من الجيش المالي يعيد الانتشار في شمال مالي حيث انتقلت أعداد كبيرة من كيدال إلى غاو، وحدثت على إثر ذلك صدامات بين تنسيقية حركات الأزواد والجيش المالي[2]، كما تنبأ البيان الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية، بحرب أهلية على خلفية تجميد السلطة المالية العمل باتفاق الجزائر، ما يعني أن إيقاف مسار السلام والمصالحة مع القبائل في شمال مالي، سيدفع بتلك القبائل إلى انتهاج العنف مع السلطة الحاكمة، من أجل تحقيق هدفها الإنفصالي.

إقليميا حتى وإن كانت دولة مالي طردت الوجود العسكري الفرنسي من أراضيها إلا أن هذا لا يعني أنها تخلصت نهائيا من الوجود الأجنبي على أراضيها، وذلك من خلال الوجود الروسي بذرعه العسكري **فاغنر** بالإضافة إلى دول أخرى جاءت كمستثمر أجنبي بحثا عن المادة الاولية لصـــــناعته وكسوق لمنتجاته ومصدراللليد العاملة الرخيصة، كما أن دولة مالي لا تزال تحت طائلة عقوبات **الإيكواس**لاسيما وأنها أداة لضغط الدول الغربية على مالي وبالتحديد هي أداة ضغط فرنسية، مثلما حدث بعد أخر انقلاب عسكري شهدته مالي في ماي 2021، حيث كانت فرنسا من خلال رئيسها الحالي تطلب من **الإيكواس** عدم السماح لحكومات غير منتخبة وغير شرعية بحكم دولة مالي، ولابد من تنظيم انتخابات شرعية في البلاد وأن يتولى الحكم فيها مدنيون لا عسكريين.

---

[1]–المرجع السابق، ص، 608.

[2]- جيش مالي يرسل قوات كبيرة إلى معقل الطوارق.https://www.aljazeera.net/news/2023/10/2

تلعب "**الاتفاقية التعاونية**" في سبتمبر 2023 بين ثلاث دول هي مالي والنيجر وبوركينافاسو دورا أساسيا في الحفاظ على الوضع الراهن في الدول الثلاث، إذ جاءت بغرض تثبيت الحكومات الإنقلابية فوصول هذه الحكومات إلى الحكم في الدول الثلاث مازال يكرس انعدام الاستقرار فلا تزال محاولات الانقلاب العسكري في بوركينافاسو، ولا تزال حركات التمرد تضرب الحكومة المركزية في مالي فبالرغم من كون المبادرة محلية محضة إلا أنها لم تأتي لمعالجة الأسباب الجدرية للأزمة في المنطقة بل جاءت لتكريس الوضع الراهن المتأزم في الساحل الإفريقي.

تعمل الدول الكبرى على الحفاظ على الوضع الراهن في مالي من أجل الحفاظ على النخب الموالية لها ومن ثم الحفاظ على مصالحها هناك، لأن تحسين الأوضاع وحل الأزمة فيها لا يخدم مصالحها بل على العكس سيجعل الماليين يلتفتون لتحسين وتطوير كل القطاعات، ما يستدعي طرد العنصر الخارجي والتصرف في الثروات الباطنية واستغلالها للصالح المالي العام فقط، وبتر اليد الأجنبية هناك من خلال عزل النخب المحلية الموالية لها.

سيبقي الوضع القائم في مالي على التهديدات الأمنية المنتقلة من أراضيه إلى الدول المغاربية وعلى الإنعكاسات التي تفرزها على الأمن الشامل في المغرب العربي، فبالرغم من المبادرات الحثيثة لإرساء السلام في مالي وإنهاء مسببات الأزمة فيها إلا أن عدم إلتزام الأطراف بها كان عائقا في وجه حل الأزمة، وقد كانت هناك مبادرات قبل اتفاق الجزائر لكن عدم تطبيقها يجعل من الوضع الراهن المتأزم يدوم أكثر ويسيطر على المشهد الأمني في مالي، إذ من شأن اتفاقيات المصالحة والسلم إحداث التغيير في الأزمة الأمنية في مالي.

المطلب الثاني: سيناريو تحسن الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

يقوم هذا السيناريو على فرضية أساسية قوامها تحسن الوضع الأمني في مالي وانفراج الأزمة فيها من خلال حدوث وفاق بين القبائل الإنفصالية في الشمال والسلطة المركزية في الجنوب، ويعتبر اتفاق الجزائر مبررا لإمكانية حدوث هذا السيناريو، ففي فيفري 2023 استقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون زعماء فصائل مالية انفصالية وقعوا على اتفاق الجزائر المنعقد بتاريخ 1 مارس 2015 برعاية الجزائر، وقد استقبلت الجزائر قبل ذلك قادة وممثلي الحركات السياسية لجمهورية مالي أيضا وذلك بهدف ارساء السلام في مالي من خلال استكمال تنفيد بنود الجزائر التي لم تطبق مثل قضية اعتماد اللامركزية في ادارة البلاد ودمج المتمردين في الجيش النظامي المالي، وأعرب الفرقاء على

عزمهم حل الأزمة.[1]

وصل إلى الحكم في مالي بعد أخر انقلاب فيها في ماي 2021 نخبة رافضة للتواجد الفرنسي على أراضيها، ما من شأنه ان يعزز القدرات الذاتية لمؤسسات الدولة ويدفعها لإعادة النظر في أسس الدولة الحديثة بعيدا عن الأنموذج الغربي للدولة القومية الغريب عن المجتمع المالي ومؤسساته التقليدية، حيث من شان الإعتماد على الذات في التسيير أن يخرج الدولة من حلقة الفشل.

لعب **اتفاق الجزائر**2015 دورا مهما في تقريب وجهات النظر بين المتنازعين في مالي، ما يبين أن الجهود الإقليمية غالبا تصب في صالح حل الأزمة المالية لأن الهدف الحقيقي منها هو إرساء السلم في مالي، كما تبين مجهودات الجزائر منذ بداية هذه السنة في تنفيذ "اتفاق الجزائر" من خلال التقريب بين زعماء القبائل الانفصالية في شمال مالي والسلطة السياسية أن الأزمة تتجه نحو الإنفراج على المدى القريب، وفي الوقت نفسه يعتبر قبول زعماء الحركات السياسية وزعماء قبائل الشمال دعوة الجزائر من أجل تطبيق اتفاق الجزائر، وبالتالي حل الأزمة مؤشرا إيجابيا في حد ذاته، (هذا قبل تجميده رسميا من قبل السلطة المالية في 25 جانفي 2024)

لعب خروج القوات العسكرية الفرنسية من مالي دورا محفزا على بداية اعتماد مالي على مقدراتها الخاصة من أجل إنهاء أزمتها، كما كانت المعاداة لفرنسا مؤشرا إيجابيا باتجاه تحقيق هذا السيناريو خاصة وأن الإنقلابات العسكرية التي شهدتها مالي (أنظر الملحق 1 المخصص لكرونولوجيا الأزمة في مالي) كانت من قبل نخب معادية للتواجد الفرنسي على أراضي مالي، ما قد يشكل بداية لكسر مالي حلقة الفشل فيها.

على المستوى الإقليمي لعبت **الإيكواس** دورا إيجابيا من خلال الحصار الذي فرضه بعد الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي، حيث كان يلزم الانقلابيين بتسليم السلطة لحكومة مدنية لتسيير المرحلة الانتقالية التي تدوم عادة حوالي السنة والنصف تنظم خلالها انتخابات شرعية، إن مثل هذه الضغوط على دولة مالي من شأنها أن تجعل النخب الحاكمة فيها تقوم بإصلاحات شاملة تمس القوانين والممارسات، فقد تحقق انفتاحا في المجال السياسي ما من شأنه أن يدمج كل الجماعات في مؤسسات السلطة، كما يتجلى ذلك أيضا في فتح مجال الاستثمار أمام الأجانب ما سيساهم في إرساء دعائم التنمية الشاملة المستدامة ومن ثم يمهد الطريق لإيجاد حل نهائي للأزمة في مالي.

[1]-الرئيس الجزائري يستقبل متمردين ماليين سابقين موقعين على اتفاق السلام لعام 2015.
https://www.alquds.co.uk/26/02/2023

جاءت "**الاتفاقية الدفاعية**" على غير العادة مبادرة محلية محضة بين ثلاث دول مركزية في الساحل الإفريقي على خلفية الإنقلابات العسكرية في مالي والنيجر وبوركينافاسو، وهذا أمر إيجابي حيث أكدت هذه الدول على الاستجابة العسكرية في حال تعرضت النيجر لأي تدخل عسكري غربـــي، أي أن الدول الثلاث بدأت تعي ضرورة حل مشاكلها بمفردها دون تدخل أجنبي، كما أنها دليل على الرغبة في ترسيخ الأنظمة الحاكمة ضد الانقلابات العسكرية وقد تمكنت بوركينافاسو من مواجهة ثلاث انقلابات عسكرية في غضون عام، إذا في حالة تطبيق بنود هاذا الاتفاق فإن ذلك سيكون له الأثر الإيجابي على السياسات متعددة الأطراف في الساحل الإفريقي حيث ستستعيد دول المنطقة الثقة في مبادراتها التعاونية البينية، لكن قرار الدول الثلاث بالانسحاب من الإيكواس في شهر جانفي من العام الجاري، قد بدد آمال العودة إلى الشرعية في هذه الدول الثلاث.

تؤكد مجموعة من المؤشرات في السياق الدولي هذا السيناريو وترشحه أكثر من غيره هي:

- تزايد الاتجاه نحو الإلتزام الدولي بقواعد حقوق الإنسان والأمن الإنساني خاصة غداة نهاية الحرب الباردة، حيث صار التأكيد على التدخل الدولي الإنساني كآلية لحماية الأفراد والجماعات من الاضطهاد والعنف الذي يعانون منه من قبل دولهم، وقد انعكس هذا التوجه في كم التشريع الدولي في مجال حماية حقوق الانسان، لا سيما في ظل تفاقم المآسي الإنسانية كما حدث في الصومال والأزمات الإثنية التي انتشرت في قارة افريقيا خاصة في ظل فشل الدولة في إفريقيا.
- الإهتمام الدولي بالتنمية الشاملة المستدامة خاصة وأنها تعتبر أحد أهم آليات إرساء السلام في العالم.
- غنى المنطقة بالمعادن والثروات الباطنية المهمة يجعل الفواعل الدولية المتنافسة فيها تحول دون حدوث أزمات أمنية فيها، فاتعدام الاستقرار في مالي لا يخدم مصالحه هناك.[1]

ستنعكس إمكانية تحقق هذا السيناريو على أرض الواقع بالإيجاب على الأمن الشامل للدولالمغاربية، فتحسن الأوضاع الاقتصادية في مالي من شأنه إنقاص أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المغاربية وما يصاحبهم من أعباء ومشاكل، كما أن الاستقرار سيغلق الباب أمام نشاط الجماعات الإنفصالية لأنها ستستفيد من بنود إتفاق الجزائر 2015، وسيحول ذلك دون نشاط الجماعات الإرهابية ومن ثم لن يترك مبررا أمام التدخلات العسكرية الخارجية، أي أن اعتماد المقاربة التنموية من شأنه أن ينهي مسببات الأزمة في مالي.

[1]–بوبيبة نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية: بين الأمننةوالأفغنة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 158، 159.

المطلب الثالث: سيناريو تراجع الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل

يقوم السيناريو التشاؤمي للأزمة في مالي علىافتراض تدهور الأوضاع الأمنية أكثر، حيث تشير مجموعة من المعطيات إلى أن الوضع الامني في مالي لا يدع مجالا للتفاؤل، فعلى المستوى المحلي زادت وتيرة نشاط الحركات الإنفصالية ذلك أن الحكومة المركزية في مالي لم تبد نيتها في حل الأزمة، حيث بالرغم من أهمية "إتفاق الجزائر"وما نص عليه من بنود تخدم المصالحة الوطنية وتدمج قبائل الشمال في مؤسسات الدولة المالية، إلا أن الاتفاقية لم تطبق بكامل بنودها حتى يومنا هـــــذا، حيث لم يدمج قادة من قبائل الشمال في الجيش النظامي المؤسسات الرسمية للدولة المالية كما لم يطبق نظام إداري لا مركزي في البلاد يمنح مناطق الشمال استقلالية نسبية في تسيير شؤونهم تحت إشراف السلطة المركزية مثلما جاء في اتفاقية الجزائر، ما يدل على أن حل أزمة التناحر بين قبائل الشمال والسلطة الحاكمة لا يزال بعيد التحقيق خاصة بعد وقف العمل، بأحكام الإتفاق من طرف واحد.

إن ظاهرة الفشل الدولاتي في مالي مربوطة بالإنقلابات العسكرية فيها فكلما حدث إنقلاب زاد الفشل المؤسساتي للدولة وتراجعت قدراتها[1] بحسب ما أشارت له المقاربة الوظيفية–المؤسساتية للدولة الفاشلة، وهو ما حدث بعد كل انقلاب في مالي حيث لا يستطيع الجيش النظامي استرجاع السلطة إلا بمساعدة وبوساطة محلية ودولية وبمفاوضات حثيثة، حيث يتوصل الفرقاء إلى تنصيب حكومة انتقالية تنظم انتخابات شرعية في كل مرة، المقصود هنا أن فشل الدولة المالية يتعمق كلما زادت قوة الجماعات الإثنية والقبائل أي الجماعات المعارضة للنظام الحاكم فيها، فالشرعية تتراجع بفعل تراجع الولاء لصالح الجماعات الفرعية في الدولة أي القبائل تحديدا.

صارت الجماعات الإثنية في مالي تدرك تماما أنها مهمشة وأن دمجها في مؤسسات الدولة المالية صعب، ما يفسر لجوءها إلى حرب العصابات ضد النظام الحاكم والتحالف مع الجماعات الإرهابية وتجار السلاح ومنظمات الجريمة المنظمة ضده، أي أن الوضع الأمني في مالي قابل للتطور في أي وقت[2]،لذا تزداد وتيرة التسلح لدى الجماعات الإنفصاليةبسبب تزايد الشكالمتبادل والمتزايد بينها وبين السلطة في باماكو ما أدى إلى حدوث مأزق أمني مجتمعي[3]، كماأن سيناريو

---

[1]–عمراني رباب وشعنان مسعود، التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 4، ديسمبر 219، ص، 55.

[2]– بوبيبة نبيل، مرجع سابق، ص، 160.

[3]–غربي عبد الوهاب غربي وشكاكطة عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص، 609.

الإنفصال ليس ببعيد عن القارة الإفريقية كماحدث مع السودان ويهدد ليبيا، لذا فاحتمال قيام جمهورية طوارقية سيبقى قائما على المدى المتوسط[1]على الأقل، خاصة وأنه حتى اليوم لم تقم الحكومة المالية الحالية بدمج الطوارق في الحياة السياسية للبلاد، ولم تبدأ العمل على خلق هوية متجانسة للدولة.

ستشهدوتيرة نشاطات الجماعات الإرهابية تزايدافمن غير المنطقي أن يسيطر عدد محدود من جنود الفاغنر والجيش المالي محدود القدرة على الوضع الأمني المنفلت في شمال مالي، في مجال جغرافي شاسع تفوق مساحته 900 ألف مربع ومكافحة الجماعات الإرهابية فيها، وكذلك جماعات الجريمة المنظمة بمختلف نشاطاتها وذلك بالنظر إلى افتقارهم للقيادة المركزية الفعالة ومحدودية قدراتها الاستخبارتية هذا بالإضافة إلى غياب النجاعة والقدرة وكذلك توفر الإرادة عند النخب الحاكمة في مالي والذين يركزون أولا على الحفاظ على السلطة السياسية بدلا من التركيز على استتباب الأمن في شمال مالي.[2]

ازدياد نشاطات جماعات الجريمة المنظمة خاصة وأن السكان يعانون من انعدام نشاطات يغطون بها احتياجاتهم، كما أن عمليات التهريب في العديد من السلع كالبنزين والسيارات والمخدرات والسجائر تدر أرباحا كبيرة على المتاجرين بها، كما أن تعاون هذه الجماعات مع الجماعات الإرهابية ساعدها على أداء أعمالها في مأمن من الجيش المالي ما زاد من عوائدها، كما أن تجارة الأسلحة لا تزال نشيطة منذ انهيار نظام العقيد الراحل معمر القدافي ذلك أن القبائل في الشمال لا تزال تقوم بعمليات ضد الحكومة المركزية في مالي، ولم يقتصر الأمر على الأسلحة الخفيفة فحسب بل تنتشر في المنطقة أسلحة متطورة وخطيرة ومتنوعة، حيث جاء في تقرير صادر عن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا **أفريكوم AFRICOM** أن عدد الصواريخ أرض–جو أس.أي7 السوفياتية مرشح للزيادة، إضافة إلى تداول أنواع أخرى من الأسلحة منها قذائف صاروخية وصواريخ سكود وصواريخ مضادة للدبابات وأسلحة مضادة للدبابات مزودة بشحنات حرارية، وتجارة السلاح مرهونة بمدى انتشار الحركات التمردية في المنطقة.[3]

---

[1]–عمراني رباب وشعنان مسعود، مرجع سابق، ص ص، 57، 58.

[2]–جروس لويس دوجيت، مالي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مستقبل مكافحة الإرهاب في منطقتي الساحل والمغرب العربي. https://www.washingtoninstitute.org/2/6/2023

[3]-العثماني سعد الدين، منطقة الساحل والصحراء..التحديات والآفاق المستقبلية. https://www.aljazeera.net/opinions/2014/1/31

إقليميا ما يزيد من تأكيد هذا السيناريو هو الحصار الذي تفرضه منظمة **الإيكواس** على مالي بعد كل انقلاب عسكري يحدث، فبعد آخر انقلاب 25 ماي 2021 وترأس الكولونيل **أسيمي غويتا** الحكومة الانتقالية بدأت المنظمة تضغط على مالي من أجل تنصيب مدنيين على رأس السلطة السياسية من خلال إجراء انتخابات شرعية، فقد قرر أعضاء المنظمة تعليق عضوية مالي بعد هذا الانقلاب وذلك في اجتماع انعقد بغانا، حيث أثمر الاجتماع ببيان ختامي نص على ضرورة تعيين رئيس وزراء مدني جديد، كماحدد أعضاء المنظمة الفترة الانتقالية بـ: 18 شهرا على أن تنظم الانتخابات الرئاسية في فيفري 2022، لكن **غويتا** قد عين نفسه رئيسا مؤقتا للدولة ما أدخله في صدام مباشر مع **الإيكواس** التي قررت دولها إغلاق الحدود مع دولة مالي وإيقاف التعاملات المالية معـــها، الأمر الذي انعكس سلبا على واردات الدولة التي صارت مقدرة بحوالي 30 بالمائة.

تلعب "**الاتفاقية الدفاعية**" الموقعة في 23 سبتمبر 2023 بين النيجر ومالي وبوركينافاسو بالرغم من كونها مبادرة محلية دورا سلبيا في تكريس الحكومات غير الشرعية في الدول الثلاث وهو أساس قيام هذه الإتفاقية، فنجاح مثل هذه الإتفاقيات سيدعم عدم الاستقرار فهده الحكومات الإنقلابية قد تنتج إنقلابات جديدة كما تقتنص الجماعات المعادية للحكومات المركزية في الدول الثلاث الفرصة وتقوم بأعمال عنف ضدها من أجل تحقيق مكاسبها، كما أن دوام التحالف مرهون باستقرار وبقاء الأنظمة الثلاث في الحكم.

يلعب تدهور العلاقات بين دول الساحل الإفريقي والدول المغاربية، دورا محددا في الاخلال بالاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ككل، وهو ما كان وشيك الحدوث على خلفية اتهام ماليالجزائر بالقيام بأفعال غير ودية، لدى استقبال الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** للإمام **محمود ديكو** الذي يعد مرجعية دينية في شمال مالي، حيث استدعت مالي سفيرها بالجزائر بتاريخ 20 ديسمبر 2023، وفي المقابل استدعى وزير الخارجية الجزائري **أحمد عطاف** سفير مالي في الجزائر، للاستفسارعن خلفيات هذا التصرف وتوضيح النوايا وأن الجزائر تعمل في إطار بنود اتفاق الجزائر 2015، وأنها وجهت دعوة لممثلين عن السلطة الحاكمة في مالي أيضا لكنهم رفضوا الحضور، في مقابل ذلك اعتبر الطرف المالي استقبال الجزائر للإمام **محمود ديكو** تدخلا في الشأن الداخلي، على اعتبار أنه أحد رموز الطوارق في شمال مالي، والمعروفين بعدائهم للحكومة المركزية في باماكو، لكن مالي تراجعت عن اتهاماتها للجزائر وقررت إعادة سفيرها إلى الجزائر في 5 جانفي من السنة الجارية،

شكلت هذه الأزمة وشيكة الوقوع تحديا في وجه اتفاق الجزائر 2015، حيث تعالت أصوات تنبأت بتجميده ومن ثم فقدان أحد أهم المبادرات السلم والاستقرار في مالي.

وهو ما حدث فعلا إذ أوقفت مالي العمل باتفاق الجزائر 2015 من خلال البيان رقم 064 الصادر بتاريخ 25 جانفي 2024، وهو ما قد يشكل نديرا بدخول البلاد في دوامة الحرب الأهلية من جديد، مثلما جاء في البيان السياسة الخارجية الجزائرية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2024 عن وزارة الخارجية الجزائرية، وما قد ينجر عن هذه الحرب من كثافة في النشاط الإرهابي والإجرامي في المنطقة، وتزايد أعداد النازحين إلى الأراضي الجزائرية أيضا، كما أن قرار كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو الانسحاب من الإيكواس، إنما هو دليل آخر على انجراف المنطقة نحو انعدام الاستقرار، وليست هذه السلوكات ببعيدة عن طموحات غير مشروعة لما أسماه رئيس الجهورية عبد المجيد تبون بقوى الشر خلال زيارة الرئيس السوداني إلى الجزائر يوم 28 جانفي 2024، وهي القوى الخارجية التي لا تهدف إلى إحلال السلام في المنطقة بقدر ما تهدف إلى زعزعة الاستقرار فيها، وقد اتهم مندوب السودان في الأمم المتحدة لدى إلقاء كلمته أمام مجلس الأمن في 29 جانفي 2024، الإمارات العربية المتحدة والتشاد بتمويل الحرب في بلاده من خلال دعم ميليشيات الدعم السريع المعارضة للنظام، بالأسلحة والأموال عبر مطار أم جرس.

دوليا فإن ضغط القوى الكبرى والمنظومة الدولية ككل في اتجاه حماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي في هذا الجانب، وضرورة انتخاب حكومة شرعية توافقية وضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة في مالي كل هذا من شأنه أن يشكل ضغطا على المجتمع ككل، فالحصار المفروض على مالي من قبل الإيكواس والإتحاد الأوروبي هو حصار على المجتمع ككل حيث استهدف المجال الإقتصادي، إضافة إلى أن المبادرات السلمية الدولية لا تعمل على إيجاد الحل الجذري للأزمة وإنما تقوم بتسيير الأزمة فقط من أجل ضمان بقاء تواجدها في المنطقة، بهدف حماية مصالحها والحيلولة دون مجيء منافس لها في المنطقة.

أبدى البيان الصادر عن المجلس الأعلى للأمن الذي انعقد برئاسة رئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** يوم الأربعاء 10 جانفي 2024، أسفه حيال بعض التصرفات العدائية من قبل دولة عربية شقيقة ضد الجزائر، وهذا في سياق دراسة الوضع العام في مالي والساحل الإفريقي عموما، وهذا إنما يدل على الدور السلبي والمزعزع للاستقرار الذي من الممكن أن تلعبه الأطراف الخارجية في الساحل

الإفريقي، ما يؤكد ضرورة تبني مقاربة أمنية محلية بعيدا عن التدخلات والمؤثرات الأجنبية، التي لا تخدم مصالح دول الساحل الإفريقي في الأمن والاستقرار، وإنما تخدم مصالحها الضيقة هناك.

إن تحقق هذا السيناريو سيكون ذا عواقب وخيمة على الأمن في الدول المغاربية، فتزعزع الاستقرار والأمن في مالي يعني انتقال التهديدات الأمنية منها إلى الأراضي المغاربية، وذلك بحكم الجوار الجغرافي وسهولة انتقال أعداد كبيرة من النازحين، الذين تنتقل معهم مشاكل وأعباء كثيرة على الدولة، حيث يعني تدهور الأوضاع في مالي تزايد حدة التهديدات الأمنية الصادرة عنها، وتزايد أصنافها والمجالات التي تستهدفها، فتجارة السلاح ستمر عبر الأراضي المغاربية ما يهدد بإمكانية إمتلاك جماعات متطرفة أو معادية للحكومة المركزية، وتؤثر التجارة الموازية على اقتصاد الدولة سلبا فمن شأنها زيادة نسبة التضخم في العملات المحلية ومن ثم تراجع قيمتها.

بناءا على المعطيات سابقة الذكر يبدو أن مستقبل الأمن في مالي يتراوح بين كل هذه السيناريوهات، فمع كل حدث أمني في مالي تظهر مؤشرات تعبر عن متناقضات وعلى هذا الأساس يمكن افتراض أن المستقبل الأمني لمالي ضبابي، لاعتماده على مؤشرا غير واضحة ومتغيرة خاضعة في جزء كبير منها للفواعل الدولية، ولمتغيرات البيئة الدولية وقواعدها وقوانينها.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن التهديدات الأمنية الصادرة عن الساحل الإفريقي، لها تداعيات جمة على الأمن متعدد القطاعات في دول المغرب العربي، فالتهديدات الأمنية وتأثيراتها قابلة للانتقال عبر حدود الإقليمين، وذلك لكون دول الساحل الإفريقي دول غير فعالة، غير قادرة على مراقبة حدودها وعلى ضبط ما يعبرها، لذا تعتبر الدول المغاربية مالي وغيرها من دول الساحل الإفريقي ضرورة أمنية بالنسبة لها فهي عمق استراتيجي لدوله لأنها تتقاسم حدودا كبيرة معه خاصة منها الجزائر وموريتانيا.

يبدو أن الأزمة في مالي قد خلفت دولة فشلت في تسيير أزمتها الداخلية بالاعتماد على ذاتها فمنذ استقلالها لم تتمكن مالي من بناء دولة قومية حديثة، دولة قادرة على تسيير شؤونها بمفردها وقادرة على تأمين احتياجات مواطنيها لذا لم تكن السلطة السياسية في مالي محل إجماع لأنها لم تكن يوما –منذ استقلالها– حكومة توافقية، أي أن إرادة تأسيس دولة مالية لم تكن موجودة من الأساس فقد كان منطق المصالح الضيقة الشخصية مسيطرا، فالجماعة الإثنية المسيطرة تقصي غيرها وتمنعهم من التمتع من كل حقوقهم، بناءا على ذلك تم الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات والبراهين، تشرح النتيجة النهائية المتوصل إليها، والتي مفادها أن هناك تداعيات متعددة القطاعات للأزمة الأمنية في مالي على الأمن الشامل للمغرب العربي، لعل أهم هذه النتائج:

1. الدولة الفاشلة مفهوم غير متفق حوله وقابل للتأويل، لأن مؤشراته وضعت من منظور واحد لذا قد تكون دولة فاشلة من منظور وغير فاشلة من منظور آخر، فكل يحدد أسبابها ومسارات تطورها من وجهة نظره الخاصة، وإجرائيا تعتبر الفشل الدولاتي مفهوم متعدد الأبعاد والقطاعات ينطلق من الفشل الوظيفي والبنيوي للدولة والراجع بالأساس إلى التخلف الاقتصادي والسياسي لها لينتشر لى باقي القطاعات.

2. بعد استعراض مجموعة من الأفكار والمقاربات النظرية، تبين أن هناك علاقة بين متغير الفشل الدولاتي من جهة والأمن متعدد القطاعات والأطراف وهو الأمن الشامل، وذلك في مواجهة ما يصدره إقليم مجاور من تهديدات أمنية، إذ تفترض بعض التحليلات إمكانية انتقال عدوى الفشل الدولاتي بين الدول المتجاورة، أي أن "الفشل معدي".

3. تم التوصل إلى أن مالي دولة فاشلة بالاستناد إلى مؤشرات الفشل، التي حددتها منظمات دولية، لكن هذا التقييم يبقى نسبيا بالنظر إلى مجموعة من العوامل، منها السياسات التنافسية الأجنبية في مالي في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية العسكرية، ما جعلنا نعتقد أنه إفشال وليس فشل طبعي، إضافة إلى أن مالي ليست دولة فقيرة بل غنية بالموارد والثروات الباطنية ذات الأهمية اكبيرة في الاقتصاد المحلي أو بالنسبة لدو أخرى من خارج الإقليم الساحلي، إلا أن سوء الاستغلال المحلي بسبب الفساد البيروقراطي من جهة، والاستغلال الأجنبي لتلك الموارد من جهة أخرى، جعلها من أفقر الدول في العالم، وبالتالي ليست مالي دولة فاشلة بمعزل عن السياسات الدولية التنافسية فيها، لذا هي "سياسات فاشلة" بدل دولة فاشلة، وأهم ما توصلنا إليه في هذا الإطار كان مايلي:

- من بين التهديدات الأمنية اللاّتماثلية النابعة من الواقع الأمني المتردي في مالي هي الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة بكل نشاطاتها وفروعها كتجار السلاح والبشر والهجرة غير الشرعية وغيرها، بالإضافة إلى الجفاف وتردي الأوضاع البيئية والمناخية في شمال مالي، وأهم الفواعل المهددة للأمن في مالي هي: الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والقبائل المتمردة في الشمال والنخب الحاكمة والدول الكبرى من خلال التدخلات الخارجية.
- مما سبق تبين أن الافتراض القائل بأن الدولة الفاشلة تهديد أمني عالمي، مثلما هي تهديد أمني محلي قد أثبته الواقع الدولي، إذ كان للأزمة الأمنية المالية تجليات إقليمية ودولية وذلك بمساعدة حركيات العولمة، ومنها نشاطات الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.
- ميز المشهد الأمني في مالي مجموعة من المظاهر، صنفت على أنها مظاهر للفشل الدولاتي أهمها: عدم الاستقرار الحكومي بسبب كثرة الانقلابات العسكرية في مالي، والحركات المتمردة في الشمال، بالإضافة إلى الهشاشة الإقتصادية والتفكك الإجتماعي.

4. تكمن الحركيات السببية للفشل الدولاتي في مالي بالأساس في النقاط التالية:

- بناء الدولة الحديثة في مالي غداة الاستعمار، كان بناءا على أفكار مستوردة من أنموذج المستعمر الأوروبي، إضافة إلى أن المستعمر قد كون آنذاك نخبا سياسية محلية موالية لسياساته ومصالحه في المنطقة، متجاهلا بذلك الخصوصيات الثقافية المحلية والتركيبة الإثنية المعقدة والبنى المجتمعية التقليدية في المجتمع المالي، لذا كانت الدولة المالية الحديثة نسخة للدولة المستعمرة من حيث شكل النظام السياسي، كما أنشأت الدولة الاستعمارية شبكة من

المصالح المتبادلة مع النخبة الحاكمة، ما أنشأ دولة لا تتماشى وتطلعات الأفراد ولا مع أحكام المرحلة ما أفقدها نجاعتها وفعاليتها، لذا يعتبر استقلالها شكلياً فقط، لهذا عانت منذ استقلالها من أزمة حادة في بناء الدولة الحديثة، لاسيما وأنها دولة هشة اقتصاديا أي أنها تفتقر للإمكانات اللازمة لبناء دولة حديثة ومستقلة عن المستعمر التقليدي، ولم تتمكن من التخلي عن الراعي الفرانكفوني ولا على الدول الكبرى بهدف الحفاظ على البقاء قائمة فقط، والأصح بقاء النخب الحاكمة في السلطة.

- الطبيعة الإثنية المعقدة للمجتمع في مالي، حيث لا يوجد توافق بين كل تلك الجماعات حول من يحكم وحول طبيعة النظام السياسي ومكوناته في المراحل المقبلة، هذه التناحرات القبلية البينية همشت دور الدولة ومؤسساتها وأضعفتها، إذ تمتلك موارد مستقلة وتستحوذ على ولاءات المنتمين لها وهذا على حساب الولاء للسلطة الحاكمة، ما أثر سلبا على شرعية الدولة، وبناءا على ذلك يغيب في مالي التماسك والانسجام بين المجتمع والدولة، وهو راجع بالأساس عن عدم مراعاة المستعمر لدى منحها الاستقلال للحدود الأنثروبولوجية للمنطقة ككل.
- التنافس الدولي على موارد وثروات المنطقة أعاق استقلاليتها في تسيير شؤونها الداخلية، فكانت عرضة للتدخلات الأجنبية في كل المجالات وعلى كل المستويات، جدير بالذكر هنا أنه بالرغم من أن التدخلات الخارجية قد تكون أحد الأسباب المحددة للفشل الدولاتي، إلا أنه لم يرد في مجموع مؤشرات الدولة الفاشلة، بل على العكس يوجد تأييد أممي كبير لمقاربة التدخل العسكري كأحد مقاربات القضاء على مفرزات الدولة الفاشلة، وما عقد المشكل أكثر هو تواطؤ النخب الحاكمة في مالي مثلا، كغيرها من دول الساحل الإفريقي وذلك لحسابات ومصالح ضيقة، أهمها البقاء في السلطة لاسيما وأنها أنظمة غير شرعية، وصلت إلى الحكم من خلال الإنقلابات العسكرية.
- كان للأزمة في مالي كانت لها مفرزات على الأمن الشامل في دول المغرب العربي فقد مست جل القطاعات الداخلية لهذه الدول، كما مست القضايا البينية للدول المغاربية وأثرت على أنماط وطرق التعامل معها، وهذا إنما يدل على العلاقة الترابطية الوطيدة بين الأزمة المالية والأمن في دول المغرب العربي، تحت هذه النتيجة تم تسجيل مجموعة من الملاحظات أبرزها:

- مالي مهمة في الحسابات الأمنية للدول المغاربية، فجغرافيا تشكل عمقا استراتيجيا لها كونها تقع على تخومها الجنوبية، كما تشكل كل من الجزائر وموريتانيا مع مالي حدودا شاسعة، إضافة إلى ما تمنحه العولمة من تسهيلات في مجال تبادل المعلومات والصفقات والأفراد، إضافة إلى ترهل الحدود الإقليمية للدول وحساسيتها على بعضها.
- تداعيات الوضع الأمني المتردي في مالي على الأمن الشامل للدول المغاربية كانت سلبية في أغلبها على جل القطاعات المحلية، وحتى على مستوى القضايا المشتركة بين الدول المغاربية، لكن هذا لم ينف وجود بعض الآثار الإيجابية عليها خاصة على مستوى التعاون والتنسيق المغاربي البيني، وإن لم يكن الهدف هو فعلا توطيد العلاقات المغاربية البينية وإنما كان مصالح وطنية ضيقة، مثل التنسيق الأمني بين الدول المغاربية خلال فترة الانتفاضات الشعبية في تونس وليبيا حيث كان الهدف الحيلولة دون انتقال تلك الانتفاضات الشعبية إلى أراضيها.
- انعكست الأزمة المالية بالسلب على الأمن القطاعي للدول المغاربية، فتأثرت مشاريع التنمية سلبا بسبب تزايد ميزانيات الدفاع للدول المغاربية، كما أثر اللاجؤون في موريتانيا على نفقاتها العامة بسبب هشاشة اقتصادها، وفي الجزائر تراجعت ثقة المستثمرين بسبب الهجومات الإرهابية على بعض المصانع والشركات الأجنبية على أراضيها، مثل هجومات تيقنتورين.
- تتميز الساحة المغاربية بالتنافس بين الدولتين المحوريتين فيه وهما الجزائر والمغرب، ويتجلى ذلك في السباق نحو التسلح بين الدولتين، وفي شل للتكامل المغاربي والتعثر في حل قضية الصحراء الغربية، وقطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب...وغيرها، ما يجعل من إمكانية تأسيس مركب أمني مغاربي مستبعد على المدى المتوسط، هذا ما يفسر عدم فرض وجود المغاربة ككتلة واحدة في مواجهة الأزمة المالية وغيرها من الأزمات في الجوار، فأغلب مبادرات المغاربة منفردة ومتفرقة.
- بناءا على ماسبق، لم تكن الأزمة المالية سببا مباشرا في الانشقاق الذي يعاني منه المغرب العربي، وإنما كغيرها من التوترات والأزمات الإقليمية كانت ساحة للتنافس الجزائري المغربي، في حين كان من الممكن أن تلعب دور المحفز على التكامل بين الدول المغاربية، والتعاون لصد التهديدات الأمنية الوافدة من هناك.

- من أجل كسر حلقة الفشل في مالي تم اقتراح عدد كبير من المبادرات متعددة المستويات منها الأممية والإقليمية والمحلية، كما مست هذه المقترحات كافة جوانب الأزمة وكافة عناصر الدولة المالية، ما يلاحظ أن أغلب تلك المبادرات كانت من خارج المنطقة، أهمها التدخل العسكري الفرنسي وهو حل تباركه هيئة الأمم المتحدة، المقاربة الإقتصادية التنموية الجزائرية وقد لاقت استحسانا من قبل أطراف الأزمة، أيضا هناك مقاربة إعادة بناء الدولة ومقاربة إرساء دعائم الحكم الراشد والتي تتضمن إجراءات إصلاح مسار بناء الدولة في مالي، إضافة إلى ما سبق تم اقتراح مقاربة لإرساء دعائم الأمن الإنساني بالنظر إلى أن مفهوم الأمن الإنساني متعدد الأبعاد يمس كافة قطاعات الدولة ومن ثم كافة قطاعات الدولة، ما يستدعي تنمية شاملة مستدامة.

إن الأزمة في مالي أزمة موارد واستغلال أجنبي لذا يعد الحل التنموي من أكثر الحلول ملائمة للأزمة، لكن مع عدم إهمال باقي القطاعات ومعالجة مواطن الضعف فيها في سبيل القضاء على الفشل الشامل كما أنها يجب أن تبدأ من إعادة تعريف الدولة وتوزيع الأدوار بين مختلف مكونات المجتمع، أي أنها دولة توافقية تدمج في مؤسساتها كل البنى المجتمعية.

مقترحات

الواجب تأكيده هنا هو أنه من أجل درء التهديدات الأمنية اللاتماثلية القادمة من الساحل الإفريقي، لا يكفي تحصين الحدود الدولاتية فحسب، لأن الترابط الحدودي بين الإقيمين المغاربي والساحلي موجود لا محالة، بحكم الجوار الجغرافي من جهة وبمظاهر العولمة من جهة أخرى، لذا من الضروري التعامل مع الجذور الفعلية للأزمة في مالي، من أجل إرساء الاستقرار على الحدود الجنوبية للمغرب العربي.

بالنظر إلى أن الأزمة المالية أزمة معقدة من حيث الأطراف والمواضيع والقضايا والقطـــاعات، ومن حيث تناثر تداعياتها بين كل تلك العناصر، فإن مواجهتها تستلزم إستراتيجية متعددة الأطراف والقضايا كما تستلزم وقتا طويلا وجهدا كبيرا، وليس الأمر بالمستحيل فقد تثمر مبادرات حل الأزمة المالية في حال توفر الإرادة النابعة من الداخل، وفي حال رصدت الإمكانيات الذاتية بما فيها فلسفة الإصلاح وإنهاء الأزمة.

تعددت وتنوعت مقترحات حل وإدارة الأزمة في مالي من حيث المصدر والإيديولوجية والمصلحة الخاصة لمقترح المبادرة، فتراوحت بين المقاربة التنموية والأمنية والعسكرية والسياسية والإنسانية وغيرها، وتجسد هذه القضايا في الوقت نفسه مستويات تحليل القاضايا الأمنية، وكان ذلك بناءا على موقف وموقع الطرف المقترح بالنسبة للأزمة والمنطقة، فهناك أطراف من داخل الإقليم وأخرى في جواره وهناك أطراف دولية لها مصلحة من التواجد في مالي، وتبقى المقاربة التنموية أحد أحسن المقاربات الإصلاحية للوضع المتأزم في مالي، لذا لابد من تعبئة الموارد الداخلية والمساعدات الخارجية لصالح التنمية الشاملة المستدامة، بداية بالبنى التحتية من طرقات وطاقة كهربائية وأنابيب مياه وسدود وتنمية الريف، والرقمنة والنقل وغيرها كما تجب مراجعة المقاربة القائمة على الأمن الصلب على حساب الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لا يتسنى إلا من خلال صياغة مقاربة مزدوجة أي أنها مقاربة تشاركية بين كل من المغرب العربي ومالي، فعلى مستوى المغرب العربي لابد من الأخذ بمجموعة من الإلتزامات من أجل تحصينه من التهديدات الأمنية اللاتماثلية القادمة من تخومه الجنوبية أهمها:

- التركيز على المقاربة التنموية في الساحل الإفريقي بهدف اجتثاث الأزمة من جدورها، وذلك من التوزيع العادل للموارد والفرص بين كل مواطني الدولة المالية من الشمال إلى الجنوب على حد سواء، وخير مقترح على ذلك هو اتفاق الجزائر 2015 الذي أحاط بكل المجالات والميادين التي من شأنها إخماد نار الفتنة بين الفرقاء في مالي.
- التركيز على المبادرات الإقليمية أكثر والمقصود هنا التركيز على المقترحات المحلية، إذ يعد تعدد وتنوع المبادرات في حد ذاته علة، ويحمل آثارا سلبية على الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، حيث لا بد من فك الإرتباط مع الأيادي الخارجية في الساحل الإفريقي.
- بناء الثقة بين دول الساحل الإفريقي من جهة، وبين الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي من جهة أخرى، وتقريب وجهات النظر بين دول المنطقتين بمعنى دعم مقاربة تعاونية بين الدول المغاربية من جهة، والدول الساحلية من جهة أخرى ويكون ذلك من خلال القضاء على الخلافات البينية للدول.
- ضرورة دمج متطلبات الأمن الإقليمي مع الأمن القومي للدول المغاربية، بالنظر إلى الاعتماد الأمني المتبادل بين المغرب العربي والساحل الإفريقي، وصعوبة فصل الترابط الأمني بين

المنطقتين.

- ضرورة تجديد مبررات وجود إتحاد المغرب العربي، إذ صار من الضروري النهوض بالم العربي في سياق دولي وإقليمي، يفرز تحديات جمة على الأمن الشامل للدول المغاربية ووجودها، بالإضافة إلى أنه يحتم عليها المواجهة الجماعية لا الفردية، فبالرغم من أنديناميكيات التفكيك المغاربية قوية ولها الحسم في التكامل المغاربي إلا أن التكتل ضـــــروري، وبالخصوص في الجانب الأمني، أما من الجانب المالي فلابد أيضا من اتخاذ جملة من التدابير الفعّالة والضرورية يمكن إجمالها عموما في القضايا التالية:
- **مراجعة دعائم الدولة وقواعد السلطة السياسية** إذ لابد أن تعكس السلطة السياسية في مالي الطبيعة التعددية الإثنية للمجتمع، أي إصلاح الدولة الإفريقية من خلال "دمج القيم السياسية التقليدية الإفريقية في القيم الحديثة للحكم" والمقصود بذلك إرساء تقاليد الدولة القومية الحديثة مع عدم إغفال البنى الاجتماعية التقليدية في الدول الإفريقية، وبالتالي سيكون من الضرورة إعادة النظر في توزيع السلطة على أساس مقاربة توافقية وهنا تصبح مؤسسات الدولة ذات شرعية.
- **دمج البنى التقليدية في البيروقراطيات الحديثة** حيث تلعب البنى التقليدية في المجتمعات الإفريقية دورا أساسيا في دعم مؤسسات الدولة الحديثة، فبإمكان زعماء القبائل تعبئة وتجنيد الأفراد للمشاركة في مسارات التنمية المستدامة الشاملة، ولن يتسنى لهم لعب هذا الدور إلا من خلال دمجهم في المؤسسات الرسمية للدولة.
- **إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية** بما يتماشى ومقتضيات التحول الديمقراطي، أي أنه لا بد أن تلتزم بأدوارها دون أن تتدخل في المجال السياسيوأن تترك صنع القرار للمؤسسة المدنية.
- **ضرورة توسيع نطاق الخدمات العامة** لتشمل كل الجماعات العرقية على حد سواء.
- **التسيير الرشيد للموارد** لأن سوء توزيعها هو أحد أهم حركيات الأزمة، والتوزيع العادل للثروات.
- ضرورة تحالف كل من مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع التقليدية من أجل إحداث التغيير، فكلاهما يلعب دورا أساسيا في بناء الدولة الحديثة في مالي، فإشراك البنى التقليدية في رسم معالم الدولة الحديثة ودمجهم في مؤسساتها من شأنه أن يحقق الشرعية للدولة المالية.

مما سبق نستنتج أن مقاربة إنهاء الأزمة المعقدة في مالي، هي مقاربة تنموية شاملة متعددة الأطراف أي أنها تعاونية، لابد أن تتحدد أسسها بناءا على متطلبات البيئة المحلية والإستفادة من التجارب الدولية في مجال الإصلاح، مع التركيز على ضرورات الأمن الإنساني، كما لابد أن تكرس الموارد المحلية دون الاستغناء عن المساعدات الأجنبية في المراحل الأولى للمسار الإصلاحي.

لا تحتاج الأزمة الأمنية في مالي إلى حل سياسي فقط أو حل عسكريا فقط أو اقتصادي تنموي فقط، بل تحتاج إلى مقاربة عابرة للقطاعات تقوم على معالجة مواطن الضعف والفشل على المستوى المحلي، حيث تكون البداية من إعادة تعريف الدولة القومية من خلال نقاش وطني أي أن الصيغة النهائية للدولة لابد أن تكون توافقية، تجمع كل الجماعات في مالي والأطراف المهتمين بضرورة إرساء الإستقرار فيها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

1. أحمد بوبوش، **الأمن في منطقة السّاحل والصّحراء**، ط2، عمّان، دار الخليج، 2015.

2. جهادعودة، **النظام الدولي..نظريات وإشكاليات**، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

3. جوزيف س ناي وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، ط1، القاهرة، العبيكان ، 2002.

4. رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.

5. رنا أبو عميرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، ط1، القاهرة، دار ميريت، 2014.

6. عبد الرحيم رحموني وقدور يوسف، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.

7. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

8. عبد النور بن عنتر، **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، مجموعة دول الساحل الخمس على المحك**، ترجمة، عومرية سلطاني، ط1، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

9. عبد الودود ولد الشيخ، **القبيلة والدّولة في إفريقيا**، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

10. فرانسيس فوكوياما **بناء الدولة**، ترجمة، مجاب الإمام، ط1، الرياض، العبيكان، 2007.

11. كاظم هاشم نعمة، **حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي**، ط1، طرابلس، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003.

12. كريم مصطلوح، **الأمن في منطقة السّاحل والصّحراء في إفريقيا**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

13. محسن أحمد الخضيري، **إعادة إختراع الدولة**، ط1، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

14. محمد صبري محسوب، **العالم العربي**، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006.

15. محمد زياد حمدان، **الدول الوطنية والعالمية الفاشلة**، ط2، الفيحاء، دار التربية الحديثة،2015.

16. مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

17. ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة نعمة أديب، لبنان، دار الفارابي، 1992.

18. نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة**، ترجمة، سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

19. مجموعة باحثين، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن، دار الحامد، 2015.

II- تقارير

1. تقرير موجز لمجموعة العمل، **السياسة الهشة، الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير**، قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2016.

https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/1040521/ArabicSummaryReport11WeakStates2016.pdf?sequence=1&i

2. تقرير التنمية البشرية 2013.

III- كتب محملة من الأنترنيت:

1. رمضان زبيري، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، مستخرج من GOOGLE.BOOKS

2. عبد الرحمان حمدي، **الدولة المستحيلة في إفريقيا، مسارات متناقضة** مستخرج من GOOGLE.BOOKS

IV- الدوريات والمجلات:

1. أحمد إيدابير، مالي، التعدد الإثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012، **آفاق علمية**، المجلد 9، العدد 2، 2017.

2. الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، **مجلةالمستقبل العربي**، عدد 422، أفريل 2014.

3. أيدن هيير، خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب، نحو تحدي الحكمة السائدة، ترجمة محمد حمشي، **سياسات عربية**، العدد 44، ماي 2020.

4. أميرة برحايل بودودة، التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية، **دراسات وأبحاث**، المجلد، 8، العدد، 22، مارس 2016.

5. إنصاف سركالي، دور الإتحاد المغاربي في ظل التحولات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، ع 10، 2015.

6. إدريس عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده، **المجلة االجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 4، ديسمبر 2015.

7. أحلام علوان وعتيقة كواشي، بناء مركب أمني إقليمي مغاربي في ظل الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية وانعكاساته على أمن المتوسط، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2021.

8. ابراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 6، جوان 2015.

9. جابر نجم الدين محمد عبد الله، الجهود الإقليمية الدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 3، العدد 6، نوفمبر 2020.

10. جمال بوزادية، الساحل: البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي، **مجلة المفكر**، ع 9.

11. جويدة سعودي، الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن المنطقة المغاربية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 9، العدد 2، جويلية 2020.

12. حسام الدين زويوش، استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، مجلد 6، عدد 2، ديسمبر 2021.

13. حسين نبيل، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، **سياسات عربية**، العدد 37، مارس 2019.

14. خيراني بن طوكة وعيسى طيبي، دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي، **الحوار المتوسطي**، العدد 3، المجلد 11، ديسمبر 2020.

15. ديدي ولد السالك، الأهمية الاستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لإتحاد المغرب العربي، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع 4، فيفري 2011.

16. رباب عمراني رباب ومسعود شعنان، التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 4، ديسمبر 2019.

17. رشيد روكبان، المغرب العربي وقضايا الأمن العسكري–المغرب والجزائر نموذجا– أية رؤية متوسطية؟ ،**البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد، 4، خريف 2015.

18. سمية صحراوي، دراسة جيو–أمنية للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 8، العدد 2، 2021.

19. سمير قلاع الضروس، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2022.

20. سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، **قراءات إفريقية**، العدد 24، 2015.

21. شمامة خير الدين، التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 2، سبتمبر 2014.

22. صلاح مصطفى، الدور التركي في إفريقيا..إقتصاد يحرك السياسة، **مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية**، نوفمبر 2017.

23. صليحة كبابي وزهرة جريدي، مقاربة الإتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الإفريقي، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 32، العدد 1، 2021.

24. صيفي مشاور، تحديات الجناح الجنوبي لأمن الدول المغاربية: الجريمة المنظمة نموذجا، **مجلة الحوار الفكري**، مجلد 16، عدد 2، 2021.

25. عادل بن عمر، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 11، جانفي 2019.

26. عادل جارش، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الحديدة، **العلوم السياسية والقانونية**، ع1، 2017.

27. عبد السلام البغدادي، التحرك التركي المعاصر في القرن الإفريقي، **دراسات شرق أوسطية**، السنة 17، خريف 2013.

28. عبد الواحد أولاد ملود، التهديدات الأمنية الوافدة من دول الساحل الإفريقي وتداعياتها على الاستقرار المغاربي، **المستقبل العربي**، ع527.

29. عدنان بوزيدي، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة، **مدارات سياسية**، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018.

30. عمار بالة، الأمن الإنساني كمقاربة أمنية أممية بديلة لإحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، **جامعة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة**، المجلد 8، العدد 2، 2021.

31. عبد الرحيم رحموني، جيوبوليتيكا التهديدات الأمنية في الجزائر وارتكازاتها المكانية، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 6، العدد 1، 2022.

32. عبد النور بن عنتر، المغرب العربي وإفريقيا، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع 4، فيفري 2011.

33. عبد السلام يخلف، منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 3، 2021.

34. عبد الحليم غازلي، ظاهرة الدولة الفاشلة في افريقيا، بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 6، العدد 2، 2015.

35. عبد الوهاب غربي وشكاكطة عبد الكريم، تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 35، العدد 3، 2021.

36. عبد الرحمان قدوري، الجذور التاريخية للعلاقات المتبادلة بين شمال وغرب إفريقيا، **الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 1، العدد 1، 2015.

37. عبير شليغم، أطماع فرنسا في افريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي، **رؤية تركية**، شتاء 2015.

38. علي دريول وعبد الرزاق جاسم خيري، بناء الدولة في إفريقيا، دراسة في التحديات، **دراسات دولية**، العدد 1، 2015.

39. فاطمة حموتة، واقع أزمة مالي: ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد، 10، جانفي 2017.

40.فؤاد خوالدية، السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2021.

41. كمال ديب، **الساحل** الإفريقي: مظاهر تخلفه، آفاق تنميته وأثر النزاع العسكري فيه على إقتصاديات المنطقة، الجزائر كدراسة حالة، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد 1، العدد 27، 2013.

42. ليلى بوجلال، مظاهر التبادل الاقتصادي بين الجزائر والساحل الإفريقي، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، المجلد 6، العدد1، جانفي 2023.

43. محمد الشريف أقضي ولزهر وناسي،إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 9، العدد2، جويلية 2020.

44. محمدبن عمارة، مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 2، ع4، 2016.

45. محمد غربي، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع 8، 2012.

46. مراد بن قيطة وفاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، **دفاتر المتوسط**، المجلد3، العدد1، 2016.

47. مصطفى بشراوي، التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ع 13، ديسمبر 2019.

48. منى بومعزة، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي، **التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، المجلد 2، العدد 2، أوت 2018.

49. ناصر بوعلام، التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 9، ع 1، 2022.

50. نبيل بويبية، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية: بين الأمننة والأفغنة، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 1، العدد 1، مارس 2018.

51. نوال بومليك، البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن، **العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 12، العدد 2، سبتمبر 2021.

52. نصيرة خلفة، رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 3، العدد 2، 2018.

53. ناصر عامر، الإتجار بالمخدرات كتهديد للأمن الإنساني، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2019/12/18.

54. نجية صخري وفيصل بن زحاف، تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 9، العدد1، 2021.

55. محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات، **دراسات إستراتيجية**، ع 23، 2016.

56. محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 3، العدد 1، جوان 2016.

57. نبيل حسين، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، **سياسات عربية**، العدد 37، مارس 2019.

58. نفيسة زريق والياسين مقدم، جريمة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: بحث في الأسباب وسبل المجابهة، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 6، العدد 2، 2021.

59. ياسين سعيدي، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية، **المستقبل العربي**، العدد 462، أوت 2016.

60. يحي مشرط، الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي، **الحوار المتوسطي**، المجلد 9، العدد 2، سبتمبر 2018.

V- **مداخلات في ملتقيات:**

1. رابح طاهير ومحمد الطاهر جرمون، مواجهة التهديدات الإرهابية في المغرب العربي، ملتقى دولي حول **التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر – الوادي، جانفي 2019.

2. عبد النور بن عنتر، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي مداخلة مقدمة في: المؤتمر الدولي: **المغرب العربي والتحولات الإقليمية الجارية**، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2012.

3. فائزة جروني، الجريمة المنظمة العابرة للحدود كتهديد أمني تواجهه الجزائر، ملتقى دولي حول **التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، جانفي 2019.

4. قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مجموعة باحثين، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن، دار الحامد، 2015.

VI-مقالات من الأنترنيت:

1. الحاج ولد ابراهيم، أزمة مالي...انفجار الداخل وتداعيات الإقليم.

https://studies.aljazeera.net/en/node/3362/6/2/2023

2. الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي.https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html/2/6/2023

3. إيمان الحامدي وآخرون، المغرب العربي في مرمى أزمات الاقتصاد الأوروبي. https://www.alaraby.co.uk /1/4/2022

4. إيمان دبقي، انقلاب مالي الرابع (جذور الأزمة وطبيعة الدور الخارجي).

https://adhwaa.net/6/2/2023

5. بنجامين نيكلز، مالي والتداعيات الإقليمية.

https://carnegieendowment.org/sada/52019/7/4/2023

6. جمال واكيم، الأزمة في مالي...جزء من الصراع الغربي الروسي على النفوذ في إفريقيا.
https://www.almayadeen.net/articles/6/2/2023

7. حسن السائح، العلاقات بين المغرب وإفريقيا بداية العصر الحديث.https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/7824/30/10/2023

8. سعد الدين العثماني، منطقة الساحل والصحراء..التحديات والآفاق المستقبلية.

https://www.aljazeera.net/opinions/2014/1/31

9. مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية.

http:/www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877
05AAEAB66964.htm12/1/2010

10. نسرين الصباحي، شراكة استراتيجية متجددة: دور الاتحاد الأوروبي في دعم دول الساحل الإفريقي.https://ecss.com.eg/8624/5/2/2023

11. مراد العيناني، إفريقيا من منظور القوى الكبرى..ساحة للتنافس على مخزون إستراتيجي. https://araa.sa/ 22/08/2022

12. محمد ببوش، أبعاد التفاعلات بين دول شمال إفريقيا وجنوبها.

http://eipss-eg-org.cdn.ampproject.org /20/3/2023

13. أنوار بوخرص، الجزائر والصّراع في مالي.

https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765/13/12/2020

14. عبد الرزاق بن علي، التقارب مع إفريقيا عبر البوابة المغاربية: غياب عربي وحضور إسرائيلي في القارة السمراء.

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3742&catid=1312&Ite
/25/3/2023mid=172

15. عبد النوربن عنتر،عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html/17/3/2023

16. عبد النور بن عنتر، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل.https://studies.aljazeera.net/ar/article/26/8/2022

17. عبد النور بن عنتر، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات.

https://www.alaraby.co.uk/1/6/2023

18. عبد النور بن عنتر، عن العلاقات المغاربية البينية.

/10/11/2022https://www.alaraby.co.uk

19. مهدي تاج، المستقبل الجيو–سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/20111020123249824.html#anc5/2/6/2023

20. عبد النور تومي، انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي على أمن الدول المغاربية: أزمة النيجر أنموذجا.https://www.orsam.org.tr/11/10/2023

21. عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطق الساحل في الأمن القومي الجزائري.http://democraticac.de/6/8/2022

22. لويس دوجيت جروس، مالي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مستقبل مكافحة الإرهاب في منطقتي الساحل والمغرب العربي.https://www.washingtoninstitute.org/2/6/2023

23. حكيم ألادي نجم الدين، الوجود الفرنسي في الساحل الأفريقي.

https://www.almayadeen.net/research-papers/27/08/2022

24. حسين زكريا، الأمن القومي.

http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm/20/9/2008

25. رشيد خشانة، فرص الوحدة الضائعة بين تونس وليبيا.

http://www.aiquds.com/node/194882 /9/10/2009

26. إلهام رشيدي، العلاقات المغربية الجزائرية: سجال عبر التاريخ.

https://carnegieendowment.org/sada/87056 /16/3/2023

27. عصام عاشور، إشكالية منطقة الساحل والصحراء وتداعياتها على الجوار العربي الواقع.. التحديات.. المأمول.https://arabaffairsonline.com/23/08/2022

28. عائد عميرة، أي دور لـ"إسرائيل" في تأزيم العلاقات المغربية الجزائرية.

https://www.noonpost.com/42329/19/10/223

29. وليد عبد االحي، الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/20141136472178/7/6/2023

30. فان دير لاين أورسولا، الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي.https://ec.europa.eu /5/6/2023

31. فريدومأونووها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة.https://studies.aljazeera.net/8/2/2023

32. سعدون محمد عبدالمحسن، مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية . https://www.iasj.net›iasj›pdf /16/2/2022

33. سميحة ناصر خليف، بلاد المغرب العربي.https://mawdoo3.com

34. مايكل شوركين وآخرون، معركة مالي التالية.www.rand.org/22/7/2023

35. عمر محمد صالح، انقلابات متتالية وأزمات سياسية..أين تتجه الأوضاع في مالي؟ سؤال وجواب. http://www.aljazeera.net/13/2/2023

36. عبد الرزاق مقري، الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية.

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/migration/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/201352817142330734mqarri.pdf/ 10/11/2022

37. محمد الأمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي.

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/migration/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/20135281774893734wel%20alkuttab.pdf/10/11/2022

38. يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704/12/5/219

39. يوسف محمد الصواني، المغرب العربي زمن الربيع العربي: السياقات الكونية وإعادة الإعتبار للسياقات الإقليمية والمحلية.15/3/2018 /http//www.aljazeeracenterstudies.net

40. أزمة مالي والتدخل الخارجي، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، فيفري 2013،

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military_Intervention_in_Mali.aspx/6/2/2023

41. إعادة صياغة مفهوم الأمن–برنامج البحث في الأمن المجتمعي، ترجمة، عادل زقاغ

http://www.geocities.com/adelzeggarh/recon1.html/20/2/2007

42. أداء اتحاد المغرب العربي.

http://moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/etehad-mag/sec04.doc_cvt.htm /9/10/2009

43. قمة زعماء غرب إفريقيا تعلق عضوية مالي ردا على الانقلاب العسكري.

20/10/2023https://www.aljazeera.net/news/

44. فرنسا: 47 مليون دولار لمكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي.

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2016/10/08/pdf/05/12/2017

45. تسعة أعوام ونصف من التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

https://elaph.com/Web/News/2022/08/1483029.html/18/2/2023

46. في غضون سنوات..كيفأطاحت روسيا بفرنسا في الساحل الإفريقي.

https://www.trtarabi.com/issues

47. أربع انقلابات عسكرية في مالي..فقريتوسع وإرهاب يتمدد.

http://al-ain.com/13/2/2023

48. جمهورية مالي.

Modn1/Mali/Sec05.doc_cvt.htm http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal /20/2/2023

49. خلفيات قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وتداعياته،**المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية**، سبتمبر 2021.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Algerian-Decision-to-Cut-Diplomatic-Relations-with-Morocco.aspx /10/11/2022.

50. الدول الفاشلة: تعريفها وتصنيفها وتهديداتها للاستقرار والأمن الدوليين.

http://arabprf.com/21/1/2023

51. أزمة مالي: متاهة الإنقلاب والانفصال.

https://studies.aljazeera.net/ar/article/465/2/6/2023

52. فرنسا وأفريقيا ... استعمار متواصل ونهب مستمر.https://elearn.univ-oran1.dz /27/08/2022

53. في غضون سنوات..كيف أطاحت روسيا بفرنسا في الساحل الإفريقي.

https://www.trtarabi.com/issues/23/8/2022

54. مرتزقة فاغنر في الساحل الإفريقي: هل توسع روسيا نفوذها في مالي على حساب فرنساوحلفاءها؟

https://www.arabicpost.net/23/9/2021

55. تسعة أعوام ونصف من التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

https://elaph.com/Web/News/2022/08/1483029.html/18/2/2023

56. اتحاد المغرب العربي..الحلم المؤجل.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/5/28

57. الرئيس الجزائري يستقبل متمردين ماليين سابقين موقعين على اتفاق السلام لعام 2015.

https://www.alquds.co.uk/26/02/2023

58. الكوارث الطبيعية في إفريقيا: 40 بالمئة من السكان لا يتاح لهم الوصول إلى نظم الإنذار المبكر.

https://arabic.euronews.com /25/11/2023

59. انقلاب النيجر: لماذا يغلب عدم الاستقرار السياسي على دول إفريقيا.

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-66355260/11/10/2023

60. جيش مالي يرسل قوات كبيرة إلى معقل الطوارق.

https://www.aljazeera.net/news/2/12/2022.

61. بطول 4000 كيلومتر عبر النيجر..ماذا تعرف عن خط الغاز بين الجزائر ونيجيريا؟ https://www.trtarabi.com/issues/19/10/2023

VII- موسوعات وقواميس.

1. ابن منظور، **لسان العرب**، ط1، بيروت، دار صادر، المجلد 13، 1994.

2. **القاموس العملي للقانون الإنساني.**

https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb/22/10/2022

3. **الموسوعة السياسية.** http://political-encyclopedia.org/17/08/2022

4. **موسوعة المعرفة.** https://www.marefa.org/simplified/27/08/2022

5. **القاموس العملي للقانون الإنساني.**

https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb/22/10/2022

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية (إنجليزية وفرنسية).

I- Books.

1. Abdi Nouredine, Algérie, **Maghreb, le pari méditerranéen**, Paris, Méditerranée, 2003.

2. Amin Samir et Yachir Fayçal, **La Méditrranée dans le monde**, Paris, La decouverte, 1988.

3. Andrew Bennett andJoseph Lepgold, Reinventing collective security after the cold war and the golf conflict, **political science quarterly,** n 2, vol 108, 1993.

4. Battistella Dario, **Théories des relation internationales**, Paris, Presses de sciences po, 2003.

5. Baylis John and Smith Steve, **Globalization of world politics,** 2nd Ed, New York, oxford university press, 2001.

6. Benantar Abdenour, **Les Etats-Unis et le Maghreb,Regain d'intérêt ?**, Alger, CREAD,2007.

7. Brahimi Abdelhamid, **Le Maghreb a la croisée des chemains**, Algérie, Hoggar, 1996.

8. Booth Ken and Smith Steve, **International relations theory today**, 2nd ed, USA, The Pennsylvania state universitypress, 1997.

9. Burton John W, **World society**, London, Cambridge University Press, 1972.

10. Claude Gerard, **La Méditerranée, géopolitique et relation internationales**, Paris, Ellips, 2007.

11. Dellon Michael, **Politics of security**, London, Routledge, 1996.

12. Haward Tiffany. O, **The tragedy of failure**, England, Oxford, 2010.

13. Hough Peter, **Understanding global security**, 1st ed, London, Routledge, 2004.

14. Lesser Lan O, **Security in North Africa**, USA ,RAND Corporation,1993.

15. Moreau Defarges Phillipe, **Dictionnaire de géopolitique**, Paris, Armand Colin/Dollaz, 2002.

16. Renner Michel, **Combat pour la survie**, Nouveaux orizons, 1996.

17. Ripsman Norvin M and T V.Paul, **globalization and the national security state,** UK, Oxford University Press, 2010.

18. Rotberg Robert. I, The new nature of Nation-State failure**, The Washington Quaterly,** summer 2002.

19. Roche Jean Jaque et David Charles Philippe, **Théorie de la sécurité**, Paris, Montchrestien, 2002.

20. Rosenau James, **The United Nations in a turbulent world**, London, Lynne Rienner publishers, 1992.

21. Troin Jean François et autres ,**Le grand maghreb**, Paris, Armand Colin , 2006.

22. Vasconcelos Alvaro, **Européens et Maghrebins**, Paris, Karthala, 1993.

23. Waltz Kenneth, **Theory of international politics**, Addison-Wesley Publishing company, 1979.

II- Periodicals.

1. Szuhai Ilona,rethinking the conceot of failed state, **central european papers**, 2/2015.

2. Goldstone Jack,pathways to state failure**,Conflict Management and Peace Science,** 2008, vol, 25, issue 4.

III- Internet Links.

1. Schoeman A, The dilemma of the failed state thesis in post 9/11/2001 world affairs.

2. http://www.scielo.org.za/pdf/koers/v73n4/08.pdf

3. Abdelkader Sid Ahmed, Les relations économique entre l'Europe et le Maghreb. In the site: http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1993_num_34_136_4800/ 12/1/2009.

4. Buzan Bary and Waever Ole and Wilde, Theory of security. In the site:

5. http://www.Silkoadstudies.org/new/docs/presentations/2004/cause.gglectures/gg/3.pdf /23/3/2008.

6. Carment David, Indicators of state failure phase2. In the site:

7. https://carleton.ca/cifp/wp-content/uploads/1380.pdf

8. Chenntouf Tayeb**,** La dynamique de la frontière au Maghreb**.**

9. Cojanu Valentin and Pospescu Alina Irina, Analysis of Failed state: Some problems of definition and measurement. In the site:

10. https://www.researchgate.net/publication/46542378_Analysis_of_Failed_States_Some_Problems_of_Definition_and_Measurement/20/10/2018.

11. Delcourt Barbara,Théories de la sécurité. In the site : ‹http://www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf .

12. Kaddour Khaled, Essai de synthèse :la bonne gouvernance des hydrocarbures améliorera-t-elle la sécurité et la stabilité en méditerranée. In the site:

13. http://www.ndc.nato.int/download/publications/seminar_19.pdf/24/6/2008

14. Mendéz Aléman Racio,La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution. In the site :

15. http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf

16. Murry Philip, human insecurity in Mali. In the site:

17. https://csc.asu.edu/2016/03/25/human-insecurity-in-mali/1/5/2015.

18. Rotberg Robert I., Nation-stste failure: a reccuring phenomenon? November 2006. In the site:

19. http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/cia/nic2020/panel2_nov6.pdf/01/06/2014

20. Sluvy Kristi, human security research practices: conceptualizing security for woman's crisis centres in Russia. In the site:

21. https://www.researchgate.net/publication/3/2/2023

22. Stain Sundstal Eriksen, State failure in theory and practice: the idea of the state and the contradictions of state formation**, Review of International Studies**, 2011.

23. http://www.jstore.org /20/9/2020

24. Thurer Daniel, failed state. In the site: http://www.ivr.uzh.ch /15/8/2019.

25. 39. Orman Turkan. f , An analysis of the notion of a failed state**, International journal of social sciences,** n 1, vol 4, jan 2016.

26. https://www.researchgate.net/publication/287390718_An_Analysis_of_the_Notion_of_a_Failed_State/1/3/2019

IV-Repports.

1. Ministère des affaires étrangères. (France),Etats défaillants, Juin 2006. In the site: http://www.diplomatie.gov.fr/fr/IMG/pdf/0502-SUR-FR-2.pdf/05/06/2014

2. Repport**, phase 3, state failure Task Force Finding 2003**, In the site: .https://www.researchgate.net/publication/247639865_State_Failure_Task_Force_Report_Phase_III_Findings /2/1/2022

الفهارس

أولا: فهرس الخرائط.

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	خريطة توضيحية لمنطقة السّاحل الإفريقي.	108
2	خريطة توضيحية لمناطق تواجد الجماعات الإرهابية شمال إفريقيا.	145
3	خريطة مالي.	156
4	خريطة المغرب العربي.	178
5	خريطة توضيحية لأنابيب الغاز المغاربية نحو أوربا	207

ثانيا: فهرس الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أوجه الاختلاف بين الدولة القوية والدولة الفاشلة.	22
2	التهديدات الأمنية.	55
3	مستويات التحليل في الدراسات الأمنية.	60
4	تحليلات نظريات العلاقات الدولية لمفهوم الأمن.	89
5	جدول يوضح مخلفات الدولة المستعمرة في إفريقيا.	121
6	تعداد أعضاء بعض الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي.	141
7	بعض مؤشرات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي.	163
8	حجم الدول العشر الأولى المستثمرة في الجزائر. (مليار دولار).	188
9	التبادل التجاري بين دول المغرب العربي الأوسط عام 2001.	191
10	القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي 2009-2010.	233

ثالثا: فهرس الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مقاربة الإنتقال المطلق.	**29**
2	مقاربة المسار.	**29**
3	أنموذج الانتقال الحاد إلى مرحلة الفشل.	**49**

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة	1
الفصل الأول: **الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الدولة الفاشلة والأمن**	
المبحث الأوّل: مقاربة مفاهيمية ونظرية للدولة الفاشلة	13
المطلب الأول: التطور التاريخي لظاهرة ومفهوم الدولة الفاشلة	13
المطلب الثاني: تعريف الفشل الدولاتي والمفاهيم المشابهة له	17
المطلب الثالث: خصائص الدولة الفاشلة ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي	34
1-انعدام القدرة على مراقبة الإقليم	34
2-انتشار العنف الداخلي وديمومته	34
3-ضعف مؤسسات الدولة وبيروقراطياتها	34
4-بنى تحتية مدمرة	35
5-عدم القدرة على توفير الحماية للمواطنين	35
6-الانكشافية على الصراعات الخارجية	35
7-مصدر للتهديدات الأمنية	35
المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للفشل الدولاتي	41
أولا: المقاربة الوظيفية للفشل الدولاتي	41
ثانيا: المقاربة المؤسساتية للفشل الدولاتي	45
ثالثا: مقاربة العجز عن مراقبة الإقليم	49
رابعا: مقاربة تركيبية	51
المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية ونظرية لظاهرة الأمن	53
المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن والتهديد الأمني اللاتماثلي	53

المطلب الثاني: التحليلات النظرية لظاهرة الأمن	64
أولا: التحليل الواقعي لمفهوم للأمن	64
ثانيا: التحليل الليبرالي لمفهوم الأمن.	74
ثالثا: التحليل النقدي لمفهوم الأمن.	82
المبحث الثالث: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين الفشل الدولاتي والأمن	91
المطلب الأول: مفرزات الدولة الفاشلة	91
المطلب الثاني: مقاربات القضاء على معضلة الفشل الدولاتي	96
الفصل الثاني: **الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي: دراسة في المؤشرات والأسباب**	
المبحث الأول: واقع الفشل الدولاتي في الساحل الإفريقي	104
المطلب الأول: خصوصية الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنية والثروات المادية في الساحل الإفريقي	104
التعريف اللغوي للساحل الإفريقي	104
التعريف الموسع للساحل الإفريقي	106
التعريف الحضاري للساحل الإفريقي	106
التعريف التآريخي للساحل الإفريقي	107
التعريف الجيوسياسي المعاصر للساحل الإفريقي	107
المطلب الثاني: مسار بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي وأزماتها	112
المطلب الثالث: التنافس الدولي في الساحل الإفريقي	123
1- المقاربة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي	124
2- دعائم الرؤية الفرنسية للساحل الإفريقي	125
3- التواجد الصيني في الساحل الإفريقي	129
4- النفوذ الروسي في الساحل الإفريقي	131

5- التواجد التركي في الساحل الإفريقي	134
المطلب الرابع: التهديدات الأمنية اللاّتماثلية في الساحل الإفريقي	138
أولا: الجريمة الإرهابية	139
ثانيا: حركات التمرد	146
ثالثا:الجريمة المنظمة	147
رابعا: تأزم الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية	151
خامسا: التحديات البيئية (جفاف وتصحر)	153
المبحث الثاني: حركيات ومصادر الفشل الدولاتي في مالي	155
المطلب الأول: الخصوصية المالية بين التركيبة الإثنية والموارد الباطنية والموقع الجغرافي	155
المطلب الثاني: مظاهر الفشل الدولاتي في مالي	159
المطلب الثالث: الأسباب الداخلية والخارجية للفشل الدولاتي في مالي	167
الفصل الثالث: **الوضع الأمني الشامل في المغرب العربي**	
المبحث الأول: التعريف بالبيئة الأمنية المغاربية	176
المطلب الأول: التعريف بالموقع الجغرافي والمقومات المادية للمغرب العربي	176
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المغرب العربي ومصادرها	179
المطلب الثالث: العلاقات البينية لدول المغرب العربي	197
المبحث الثاني: موقع الساحل الإفريقي في الحسابات الأمنية لدول المغرب العربي	209
المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات بين المغرب العربي الساحل الإفريقي	209
المطلب الثاني: مجالات وعوامل الارتباط بين الأمن في المغرب العربي والأزمة في مالي	211
1-على المستوى الاقتصادي	211

2-على المستوى السياسي	214
3-العامل الجيوسياسي والأمني	214
4-العامل التاريخي	215
5-العامل النسقي	215
الفصل الرابع: **تراعيات الفشل الدّولاتي في مالي على أمن الدول المغاربية ومستقبل الأزمة المالية**	
المبحث الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على الأمن الشامل في دول المغرب العربي	220
المطلب الأول: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية	220
المطلب الثاني: مفرزات التهديدات الأمنية في مالي على المجالين السياسي والأمني في الدول المغاربية	226
المبحث الثاني: مقاربات وآليات مواجهة التهديدات الأمنية في مالي	239
المطلب الأول: المشاريع والترتيبات الأمنية المغاربية المشتركة تجاه الأزمة في مالي	239
المطلب الثاني: المبادرات والمشاريع الأمنية الإفريقية تجاه الأزمة في مالي	248
المطلب الثالث: المبادرات والمشاريع الأمنية الأممية تجاه الأزمة في مالي	254
المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الأزمة في مالي وتداعياتها على الأمن الشامل في المغرب العربي	260
المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع الأمني الراهن في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل	261
المطلب الثاني: سيناريو تحسن الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياته على الأمن المغاربي الشامل	263
المطلب الثالث: سيناريو تراجع الأوضاع الأمنية في مالي وتداعياته على الأمن	266

المغاربي الشامل	
الخـــاتمة	272
قائمة المصادر والمراجع	282
الفهارس	
أولا: فهرس الخرائط	300
ثانيا: فهرس الجداول	300
ثالثا: فهرس الأشكال	301
فهرس الموضوعات	303
الملاحق	
الملحق رقم 1: كرونولوجيا الأزمة في مالي	308
الملحق رقم 2: أهم ما نص عليه الاتفاق للسلام والصلح في مالي (الجزائر 2015)	310
الملحق رقم 3: نص البيان رقم 064 الصادر عن مالي بشأن وقف العمل باتفاق الجزائر 2015	312
الملحق رقم 4: نص البيان الصادر عن الحكومة المالية بتاريخ 25 جانفي 2024 باللغة العربية	316
الملحق رقم 5: البيان الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية بشأن وقف مالي العمل باتفاق الجزائر	318

الملاحق

الملحق رقم1: كرونولوجيا الأزمة في مالي

-بتايخ 1893 صارت مالي مستعمرة فرنسية تحت إسم السودان الفرنسي.

-بتاريخ 1958 أول اشتباكات بين قبائل الطوارق والجيش النظامي المالي احتجاجا منهم على قرار فرنسا بتقسيمهم بين مجموعة من الدول وعدم ضمهم لدولة مالي.

-بتاريخ أفريل 1959 أنشات فرنسا الإتحاد الفيديرالي المالي ضم كل من مالي والسنغال.

-بتاريخ 31 مارس 1960 تفكك الإتحاد الفيديرالي الذي يضم مالي والسنغال واستقلت مالي عن فرنسا.

-بتاريخ 22 سبتمبر 1960 قام الجيش بأول انقلاب عسكري بزعامة **موسى تراوري** أطاح من خلاله بأول رئيس لمالي تحت مسوغ تدهور الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

-عام 1963 أول ثورة من قبل الطوارق ضد النظام الحاكم في مالي.

-في19 نوفمبر 1968 حدثانقلاب غير دموي في مالي تمت من خلاله الإطاحة ب**موديبو كايتا**.

- في عام 1985 نشأ صراع حاد بين مالي وبوركينافاسو بسبب الحدود الاستعمارية الموروثة.

-إنهاء حكم **تراوري** بتاريخ 26 مارس 1991 بحكومة انتقالية وإجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس **ألفا عمر كوناري**كأول رئيس منتخب بتاريخ 8 جوان 1992 لعهدتين متتاليتين حيث أعيد إنتخابه عام 1997 حيث سار في النهج الإصلاحي ومكافحة الفساد إلى غاية 2002، حيث شهدت فترة حكمة استقرارا أمنيا وإن كان نسبيا بسبب أحداث العنف في الشمال.

-عام 1991 تم التوصل إلى اتفاق سلام ومصالحة بين الطوارق والحكومة المالية وأيضا عام 1995.

-سلم **كوناري** السلطة للجنرال **أمادو توماني توري** بتاريخ 21 مارس 2012، والذي فاز بالدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في ماي 2002.

-عام 2006 بعد أحداث العنف المتوالية وقيام تمرد آخر في العام نفسه تم توقيع اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، نص على خفض القوات الجنوبية التابعة للدولة في شمال مالي وحققت الحكومة بناءا عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال، كما نص الاتفاق علىبعث الدولة لعدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق لأنها مناطق مهمشة ولا تمسها مشاريع التنمية، إضافة إلى إشراك عناصر منالحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف.

-عام 2007 إعادة انتخاب **حمدو توماني تراوري**.

-عام 2010تأسيس الحركة الوطنية الازوادية.

-عام 2011 عاد المقاتلون الطوارق من ليبيا بعد قيام الثورة فيها وخلع الرئيس الراحل العقيد معمر القدافي، وهم أعضاء في الحركة الوطنية لتحرير أزواد حيث اقترحوا "تقرير المصير" و"الاستقلال" علنا لأول مرة منذ استقلال مالي.

-بتاريخ جانفي 2012 بداية أعمال العنف من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد ضد الجيش الماليوإرغام الجيش المالي على التراجع جنوبا، وسيطرت قبائل الطوارق في 7 مارس من العام نفسه على مدينة تساليت، وفي 6 أفريل 2012 أعلن الطوارق إنفصال أزواد عن مالي.

-بتاريخ 22 مارس 2012 تنفيد **أمادو ساناغو** لانقلاب عسكري أطاح فيه بالرئيس **أمادو تومانى**.

-بتاريخ 11 جانفي 2013 إنطلقت عملية سرفال بقيادة فرنسية لوقف زحف الإسلاميين حين سيطرتهم على مدينة كونا.

-بتاريخ 1 مارس 2015 توقيع اتفاق السلم والمصالحة بين مالي والجماعات السياسية والعسكرية المعادية لها تحت رعاية الجزائر.

-بتاريخ أوت 2020 حدث إنقلاب وصف بالناعم على حكومة الرئيس **إبراهيم أبو بكر كيتا** الذي نجح بموجب الانتخابات التي نظمها المجلس الانتقالي العسكري، بادر بهذا الإنقلاب مجموعة من ضباط الجيش المناهضين لسياسات **أبو بكر كايتا** الحكومية، وتم اعتقال الرئيس وابنه ورئيس وزرائه في معسكر **كاتي** الذي يبعد 15 كم عن العاصمة باماكو، تلا ذلك استقالة الرئيس **كايتا** بعد ظهوره بخطاب متلفز وضحَ فيه أنه يريد حقن دماء الماليين، وعقب تنحيه نفّذ قادة الانقلاب مجموعة إجراءات شكلت واقعًا أمنيًا وعسكريًا جديدافي البلاد كما نظموا مرحلة انتقالية مُدتها 18 شهرًا تليها انتخابات جديدة.

-انقلاب عسكري في 24 ماي 2021 من قبل**آسمي غويتا** الذي اعتقل رئيس الحكومة الانتقالية **باه نداو** ورئيس الوزراء **مختار وان**، بسبب قيام حكومته بتغيير جزئي في بعض الوزارات التي كان يحكمها عسكريون، بالتحديد وزارتي الدفاع والأمن.

- في فيفري 2023 استقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون زعماء فصائل انفصالية وقعوا على اتفاق السلم والمصالحة المنعقد بتاريخ 1 مارس 2015 في الجزائر، حيث استقبلت الجزائر قادة وممثلي الحركات السياسية لجمهورية مالي أيضا بهدف إرساء السلام في مالي من خلال استكمال تنفيد بنود الجزائر التي لم تطبق.

- بتاريخ 9 سبتمبر 2023 تم توقيع كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو على اتفاق دفاع مشترك، بغرض الحفاظ على سلطة الإنقلابيين وعدم تسليم السلطة للمدنيين.

-بتاريخ 25 جانفي 2024 قررت مالي وقف العمل باتفاق الجزائر.

-بتاريخ 29 جانفي 2024 قررت كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو الانسحاب من الإيكواس.

الملحق رقم 2: أهم ما نص عليه الاتفاق للسلام والصلح في مالي (الجزائر 2015)

جاء الاتفاق في مقدمة ومواضيع مقسمة إلى أبواب وأجزاء ومواد، خصص الموضوع الأول للمصادر واالعهود والأساسيات للنظام دائم الخلاف، تضمن الباب الأول والمعنون بـ: احترام الوحدة الوطنية والأمانة الوطنية واستقلال دولة مالي وكيفيتها الجمهورية وأخلاقه اللائكية، تضمن هذ الباب أربع فصول، حدد الفصل الأول مصادر الروابط بين الجماعات في مالي في ثمان مواد، أما الفصل الثاني فتم التأكيد على التكامل في العمل بين الاطراف وإخلاص النية في ذلك، وتم التأكيد من خلال الفصل الثالث على ضرورة اتخاذ مؤسسات الدولة المالية التدابير اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق وتعيين لجنة مراقبة له، اما الفصل الرابع فأشار إلى ان كل أقاليم البلاد معنية بمواد هذا الإتفاق.

عنون الباب الثاني من الموضوع الأول بالأساس لحل دائم للاختلاف وتم تفصيل ذلك الأساس في فصول هذا الباب حيث تم توضيح مجموعة من الأفكار المبهمة والتي تدل في غالب الأحيان على الصدام، بين الجماعات في مالي حيث تم ضبط تسمية الأزواد والمقصود منها، كما تم التطرق لتدابير تحقيق السلام وضمان تحسين إدارة الحكم.

عنون الجزء الثاني بقضايا السياسة والمؤسسات وتم من خلاله التطرق لقضية تمثيل سكان الشمال في مؤسسات الدولة، وكذلك تمثيلهم من خلال أجهزة منتخبة، وفي الفصل السابع من هذا الباب تم التطرق لكيفية توزيع الصلاحيات والكفاءات كما تم التاكيد على ضرورة بعث برامج تنموية في كل أقاليم البلاد على حد سواء، وكل هذا لا يخرج عن السلطات الشرعية للدولة ما أكده الفصل الخامس من هذا الجزء، وفي الفصل السادس تم الحديث عن كيفية تحديد مصادر التمويل والموارد في الدولة، ومنها تحديد نسب الضرائب والرسوم المحلية في إطار القانون.

في الجزء الثالث المعنون بـ: أسئلة الدفاع والأمن تم التطرق للمبادئ الاساسية التي تحكم قضايا الدفاع والأمن، وكذلك أهم الاتفاقات الأممية الخاصة بنزع السلاح وكذلك بعثة المينورسو، وفي الفصل التاسع تم الحديث عن إعادة انتشار القوات المسلحة والأمن التابعة للنظام الحاكم، كما طرق الفصل العشر عن إعادة تنظيم القوات المسلحة النظامية من خلال إصلاحها والعمل ضمن الترتيبات الأممية، أم الفصل الحادي عشر فتطرق لضرورة وكيفية محاربة الإرهاب في المنطقة.

في الجزء الرابع من الإتفاقية والمعنون بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وتم تحديد استراتيجية للتنمية في الفصل الثاني عشر، وتم تخصيص الفصل الثالث عشر المعنون ببتعبئة تنمية الأقاليم الشمالية للتنمية في شمال مالي من حيث مجالاتها ومصادر تمويلها، كما جاء في الفصل التاسع والثلاثين عن تدابير تنظيم مجالات التعليم والثقافة، بالإضافة إلى تنظيم مجالات المشاريع الخاصة والتعاون العبر للحدود والإنفاق على اكتشاف موارد جديدة في الدولة، مع ضرورة مراجعة دورية لبرامج التنمية من قبل كل الاطراف.

في الجزء الخامس المعنون بالمصالحة والعدالة وقضايا الإنسانية تم التأكيد على إجراء مصالحة وطينية بين كل الأطراف، وقضية عودة اللاجئين إلى الوطن.

في الجزء السادس وعنوانه ضمان ودعم على المستوى الدولي وجاء فيه تأكيد على أن أساس نجاح هذا الاتفاق هو صدق الأطراف وحسن نيتهم، إضافة إلى التأكيد على إيجابية الدور الذي تلعبه الوساطة المحلية والدولية. في الباب الأخير المعنون بأحكام ختامية وجاءت فيها تدابير تنظيمية للإتفاق، بالإضافة إلى ملاحق خصص الملحق الأول

لضبط حيثيات ومدة المرحلة الانتقالية وأهدافها، واهتم الملحق الثاني بالتدابير الامنية المؤقتة والأجهزة الامنية المخولة مرافقة المرحلة الانتقالية وتدابير إعادة انتشار القوات الأمنية النظامية، أما الملحق الثالث فتحدث عن التطبيقات ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شمال مالي على المدى القصير والمتوسط، في كل المجالات التي توفر الحاجات الانسانية الأساسية لسكان شمال مالي، وقد فصل هذا الملحق في أساليب التنفيذ ومصادر الموارد والأجهزة المخولة ببعث وتسيير ومراقبة مشاريع التنمية.

الملحق رقم 3: نص البيان رقم 064 الصادر عن مالي بشأن وقف العمل باتفاق الجزائر 2015

MINISTERE DE L'ADMINISTRATION TERRITORIALE
ET DE LA DECENTRALISATION

REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple – Un But – Une Foi

COMMUNIQUE N°064 DU GOUVERNEMENT DE LA TRANSITION

Le Gouvernement de la Transition constate avec une vive préoccupation une multiplication d'actes inamicaux, de cas d'hostilité et d'ingérence dans les affaires intérieures du Mali par les autorités de la République Algérienne Démocratique et Populaire, toutes choses portant atteinte à la sécurité nationale et à la souveraineté du Mali.

Au nombre de ces cas que nous condamnons, figurent, entre autres :

1. L'imposition d'un délai de Transition aux Autorités maliennes, de manière unilatérale ;
2. L'accueil sans concertation ou notification préalable et au plus haut sommet de l'Etat Algérien de citoyens maliens subversifs et de citoyens maliens poursuivis par la justice malienne, pour actes de terrorisme ;
3. L'existence sur le territoire algérien de bureaux assurant la représentation de certains groupes signataires de l'**Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger**, devenus aujourd'hui des acteurs terroristes ;
4. La volonté des autorités Algériennes à maintenir le régime de sanctions des Nations Unies concernant le Mali, au moment où le Mouvement des Non Alignés et la Fédération de Russie s'y opposaient dans l'intérêt du Mali qui demandait la levée dudit régime ;

https://m.facebook.com/matdmali/posts 1

5. La main cachée des autorités Algériennes dans une manœuvre consistant à imposer un chapitre sur le Mali dans le document final du sommet du Mouvement des non-alignés à Kampala, en Ouganda, sans le consentement des Autorités maliennes.
   À l'argument des autorités Algériennes selon lequel, elles ne sont pas à l'initiative du Chapitre contesté sur le Mali, il est utile de leur demander la raison pour laquelle elles ont été les seules à s'opposer, au niveau des experts, à l'amendement proposé par le Mali, en affirmant que toute modification de la rédaction contestée devrait recueillir, au préalable, l'assentiment des plus hautes autorités Algériennes.

Après analyse de ces cas, il ressort une perception erronée des autorités Algériennes qui considèrent le Mali comme leur arrière-cour ou un Etat paillasson, sur fond de mépris et de condescendance.

Par ailleurs, le Gouvernement de la Transition prend à témoin l'opinion nationale et internationale et les invite à constater l'écart entre les manœuvres d'hostilité des autorités Algériennes d'une part et d'autre part la responsabilité qui leur incombe au moment où elles siègent au sein du Conseil de Sécurité des Nations Unies, l'instance chargée principalement du maintien de la paix et de la sécurité internationales.

Le Gouvernement de la Transition, tout en condamnant cette attitude, exige des autorités Algériennes de cesser immédiatement leur hostilité.

En outre, les relations de bon voisinage exigent des comportements responsables, qui doivent être guidés par le sens de l'empathie et le respect mutuel.

Com n°/MATD/2024

Le Gouvernement de la Transition serait curieux de savoir le sentiment des autorités Algériennes, si le Mali devrait accueillir au plus haut sommet de l'Etat, des représentants du Mouvement pour l'autodétermination de la Kabylie.

Le Gouvernement de la Transition saisit cette occasion pour rappeler aux autorités Algériennes les relations séculaires et fraternelles qui existent entre le peuple malien et le peuple algérien. L'un des points majeurs de l'amitié entre les deux peuples frères remonte à la guerre d'Algérie, lors de laquelle, le Mali a notamment :

- offert son territoire comme base arrière aux Moudjahidines, ouvrant ainsi un front sud;
- participé aux affrontements armés contre le colonisateur français, en déployant des combattants maliens aux côtés des Moudjahidines, sur le territoire algérien pour défendre la liberté et la dignité des Algériens;
- défendu la cause algérienne dans toutes les instances diplomatiques, jusqu'au recouvrement de leur indépendance.

Le Mali invite les autorités Algériennes à se remémorer également leur responsabilité dans la détérioration de la situation sécuritaire au Sahel. S'il est vrai que l'intervention de l'Organisation du Traité de l'Atlantique nord (OTAN) a exacerbé la menace terroriste, il n'en demeure pas moins que c'est l'installation dans le Sahara du Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat (GSPC) algérien, puis son allégeance à Al-Qaida qui marquent l'avènement du terrorisme international dans la région.

Le Mali réaffirme son attachement à la promotion des relations amicales et harmonieuses avec l'ensemble des Etats du monde, sous réserve du respect des principes guidant l'action publique au Mali, définis par Son Excellence Le Colonel Assimi GOÏTA, Président de la Transition, Chef de l'Etat, à savoir :

- le respect de la souveraineté du Mali ;
- le respect des choix de partenariat et des choix stratégiques opérés par le Mali ;
- la prise en compte des intérêts vitaux du Peuple malien dans toutes les décisions.

Que Dieu bénisse le Mali et préserve les Maliens !

Bamako, le 25 janvier 2024

Le Ministre d'Etat, Ministre de l'Administration territoriale et de la Décentralisation, Porte-parole du Gouvernement,

MINISTÈRE DE L'ADMINISTRATION TERRITORIALE ET DE LA DÉCENTRALISATION
RÉPUBLIQUE DU MALI
UN PEUPLE - UN BUT - UNE FOI
LE MINISTRE

Colonel Abdoulaye MAIGA

Com n° 0251'2024MATD

الملحق رقم 4: نص البيان الصادر عن الحكومة المالية بتاريخ 25 جانفي 2024 باللغة العربية

وزارة تسيير الإقليم واللامركزية **جمهورية مالي**

شعب-هدف-إيمان

البيان رقم 064 الصادر عن الحكومة الانتقالية

تلاحظ الحكومة الانتقالية بقلق بالغ تزايد الأعمال غير الودية وحالات العداء والتدخل في الشؤون الداخلية لمالي من طرف سلطات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكلها تمس الأمن القومي وسيادة مالي. من بين الحالات التي ندينها تصرفات من بين الكثير من التصرفات منها:

1- فرض فترة انتقالية على السلطات المالية من جانب واحد.

2- استقبال مواطنين ماليين مخربين، ومتابعين قضائيا بتهمة الجريمة الإرهابية من قبل العدالة المالية، من قبل السلطات الجزائرية وعلى أعلى مستوى في الدولة، دون استشارة من السلطات المالية وإخطارها.

3- وجود مكاتب في الجزائر تضمن تمثيل بعض المجموعات الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة، والتي تعتبر اليوم حركات إرهابية.

4- استعداد السلطات الجزائرية للإبقاء على نظام عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على مالي، في الوقت الذي عارضته فيه حركة عدم الانحياز والفيديرالية الروسية لمصلحة مالي التي طلبت رفع نظام العقوبات المذكوز.

5- اليد الخفية للسلطات الجزائرية في مناورة تتمثل في فرض فصل خاص بمالي في الوثيقة الختامية لقمة حركة عدم الإنحياز في كامبالا بأوغندا دون موافقة السلطات المالية.

ردا على حجة الجزائر القائلة أنها ليست مبادرة بشأن الفصل المتعلق بمالي والمتنازع عليه، من المجدي أن نسألها عن سبب كونها الوحيدة التي عارضت التعديل الذي قدمته مالي، كما أن أي تعديل في الصياغة يجب أن يحصل أولا على موافقة السلطات العليا الجزائرية.

بعد تحليل هذه الحالات، يبرز تصور خاطئ لدى الجزائر باعتبار مالي كفناء خلفي لها، أو دولة ماسحة على سبيل التعالي.

علاوة على ذلك فإن الحكومة الإنتقالية تدعو الراي العام الوطني والعالمي والمدعويين إلى ملاحظة الفجوة بين المناورات العدائية للسلطات الجزائرية من جهة، والمسؤولية التي تقع على عاتقها من جهة أخرى، في الوقت الذي تتبوأ فيه مقعدا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الضامن بدعم السلم والأمن الدوليين.

تدين الحكومة الانتقالية هذه السلوكات وتطالب السلطات الجزائرية بالوقف الفوري لأعمالها العدائية.

زيادة على ذلك فإن علاقات حسن الجوار تتطلب سلوكات مسؤولة. والتي يجب أن يقودها حس التعاطف والاحترام المتبادل.

ينتاب الحكومة الانتقالية فضول حول معرفة مشاعر السلطات الجزائرية، في حال استقبلت مالي ممثلي حركة تقرير المصير في منطقة القبائل على أعلى قمة في الدولة.

كما تغتنم الحكومة الانتقالية هذه الفرصة لتذكير السلطات الجزائرية بالعلاقات الأخوية القائمة بين الشعبين المالي والجزائري، وتعود أحد أهم نقاط الصداقة بين الشعبين إلى حرب الجزائر، والتي خلالها قامت مالي بما يلي:

- عرضت أراضيها كقاعدة خلفية للمجاهدين وبذلك فتحت جبهة جنوبية للجهاد في الجزائر.
- شارك مالي في الاشتباكات المسلحة ضد المستعمر الفرنسي، وذلك بنشر مقاتلين ماليين إلى جانب المجاهدين، على الأراضي الجزائرية للدفاع عن حرية وكرامة الجزائريين.
- دافعت مالي عن القضية الجزائرية في كافة المحافل الدبلوماسية، إلى أن استعادت الجزائر استقلالها.

تدعو مالي السلطات الجزائرية إلى تذكر مسؤولياتها عن تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل، فإذا كان صحيحا أن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد أدى إلى تفاقم التهديد الإرهابي، فإن الحقيقة تبقى أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد تمركزت في الصحراء الجزائرية، ثم قدمت ولاءها للقاعدة والتي تشكل ظهور الإرهاب الدولي في المنطقة.

تجدد مالي التأكيد على التزامها بتعزيز العلاقات الودية والمنسجمة مع جميع دول العالم، مع مراعاة احترام المبادئ التي تقود العمل العمومي في مالي، والتي عرفها فخامة العقيد أسيمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية، رئيس الدولة كالآتي:

- احترام سيادة مالي.
- احترام خيارات الشراكة والخيارات الاستراتيجية المتخذة من قبل مالي.
- الأخذ بعيت الاعتبار المصالح الحيوية للشعب المالي في جميع القرارات.

بارك الله مالي وحفظ الماليين

باماكو في 25 جانفي 2024

وزير الدولة، وزير تسيير الإقليم واللامركزية، المتحدث باسم الحكومة

العقيد عبد الله مايغا

الملحق رقم 5: البيان الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية بشأن وقف مالي العمل باتفاق الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

بيـــــان

سجلت الجزائر بأسف شديد وانشغال عميق تنديد سلطات مالي باتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر.

تحيط الجزائر علما بهذا القرار الذي تود أن تشير إلى خطورته الخاصة بالنسبة لمالي نفسها، و بالنسبة لكل المنطقة التي تتطلع إلى السلام والأمن وللمجتمع الدولي برمته الذي وضع كل ثقله والكثير من الموارد لمساعدة مالي على استعادة الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية.

من واجب الجزائر إبلاغ شعب مالي الشقيق، الذي يعلم أن الجزائر لم تتخلف قط عن العمل من أجل تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، بإخلاص وحسن نية وتضامن لا يتزعزع تجاه مالي الشقيق.

إن شعب مالي يجب أيضا أن يعلم وأن يقتنع بأن القائمة الطويلة حول الأسباب المقدمة لدعم التنديد بالاتفاق لا تتطابق إطلاقا مع الحقيقة أو الواقع لا من قريب ولا من بعيد.

في الواقع، لا يخفى على أحد أن سلطات مالي كانت تحضر لهذا القرار من مدة طويلة. فقد تجلت بوادر هذه الخطوة منذ عامين في تراجعها شبه الكلي عن تنفيذ الاتفاق ورفضها المستمر لكل محاولة تهدف الى بعث تنفيذ الاتفاق وتشكيكها في نزاهة الوساطة الدولية وتصنيفها للموقعين على الاتفاق، المعترف بهم حسب التقاليد والأعراف، على أنهم قادة إرهابيون، إضافة الى طلبها انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينيسما) وتكثيفها مؤخرا لبرامج التسلح بتمويل من بلدان أجنبية ولجوئها إلى الاستعانة بالمرتزقة الدوليين، حيث عبّدت هذه التدابير
الممنهجة الطريق إلى التخلي عن الخيار السياسي لفائدة الخيار العسكري كوسيلة لحل الأزمة المالية.

على الشعب المالي الشقيق أن يدرك أن مثل هذه القرارات المؤسفة والمرفوضة قد أثبتت في السابق أن الخيار العسكري هو التهديد الأول لوحدة وسلامة الأراضي المالية وأن هذا الخيار يحمل بين طياته بذور حرب أهلية في مالي وأنه يعقد المصالحة الوطنية عوض تسهيلها كما يشكل تهديدا فعليا للأمن والاستقرار الإقليميين.

إن دولة مالي تحتاج دائما إلى الأمن والمصالحة ولا تحتاج بأي شكل من الأشكال إلى حلول قد سبق وتجرع منها دمارا وتمزقا في الماضي، وإن تكرار أخطاء الماضي يعني إطالة أمد مأساة وأحزان دولة مالي وشعبها الشقيق.

الجزائر، في 26 جانفي 2024

mae.gov.dz